الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الفاعلون غير الحكوميين في العراق–الحشد الشعبي نموذجاً

رسالة لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية

إعداد
اسامه حسين الذبحاوي

لجنة الإشراف

الدكتور احمد ملي	الإستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور إيليا إيليا	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور حسين عبيد	أستاذ	عضواً

بيروت ٢٠٢١

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة، وهي تُعبر عن رأي صاحبها فقط.

الشكر والتقدير

أوجه شكري وإمتناني وحبي وعرفاني لله "عز وجل" الذي يُنسب إليه الفضل كله في إنجاز هذا العمل، ولوالديّ الحبيبين اللذان هما أساس نشأتي ورعايتي ونجاحي وتفوقي، وكذلك لكل من أرشدني ونصحني وساهم معي في إعداد هذا البحث، وأخص بالذكر منهم اساتذتي الأفاضل في لجنة المناقشة لاسيما أستاذيَ الدكتور "أحمد ملي" عرفاناً بكل ما قدمه لي في مسيرتي العلمية.

كما أوجه شكري لإدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وجميع العاملين فيها، وجميع أصدقائي وزملائي، وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث في المستوى المطلوب الذي يخدم المختصين وينفعهم.

الإهداء

الى: مَنْ أفتى ومَنْ أفنى، حَياتهُ لِشـــعبَ العِراق كي يَرقى، الى سَـــماحة المَرجع الدينِي الأعلى...**السيد علي الحُسَينيِ السِيستاني**.

الى: مَــنْ ضــحى ومَــنْ لَبنــى؛ فتــوى المرجــع الأعلــى؛ ثُــمَ إرتقــى ونــال المنزِلــةَ الأسمى... **شهداء الحشد الشعبي**.

التصميم:

المقدمة

الفصل الأول: الفاعلون غير الحكوميين

المبحث الأول: نشأت وتطور الفاعلون غير الحكوميين

المطلب الأول: مفهوم ونشأت الفاعلون غير الحكوميين

المطلب الثاني: انواع الفاعلون غير الحكوميين وتصنيفاتهم

المطلب الثالث: الفاعلون غير الحكوميين والقانون الدولي

المبحث الثاني: الحشد الشعبي والحرب على داعش

المطلب الأول: الفاعلون غير الحكوميين في العراق

المطلب الثاني: أسباب، ظروف نشأة الحشد الشعبي

المطلب الثالث: تأسيس الحشد الشعبي ودوره في المعركة ضد داعش

الفصل الثاني: المواقف الداخلية والخارجية من الحشد الشعبي

المبحث الأول: الحشد الشعبي والمشهد السياسي العراقي

المطلب الأول: الوضع القانوني للحشد الشعبي

المطلب الثاني: مواقف الأحزاب والمجموعات المؤيدة للحشد الشعبي

المطلب الثالث: المواقف المعارضة للحشد الشعبي (أسبابها–دوافعها)

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الحشد الشعبي

المطلب الاول: المواقف الإقليمية (تركيا–إيران – السعودية)

المطلب الثاني: المواقف الدولية (الولايات المتحدة –روسيا)

المطلب الثالث: مستقبل الحشد الشعبي

الخاتمة

لائحة المصادر والمراجع

الفهرس الأبجدي

الفهرس

المقدمة:

على الرغم من وجود الفواعل غير الحكومية تاريخياً إلا أن الأدبيات الأكاديمية لم تكن تهتم بدراسة هذه الظاهرة حتى مطلع القرن العشرين، لتفرد الدولة والمنظمات الدولية في صنع السياسات العالمية، وبعد تنامي نشاط ودور الفاعلون غير الحكوميين تدريجياً على الساحة الدولية لاسيما بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ساد الجدل الفقهي بين مدارس العلاقات الدولية في تحديد طبيعة هذه الفواعل التي بات بعضها يشارك الدولة في الأدوار التي تقوم بها، وبعضها الآخر يقوض عملها وينتقص من سيادتها، مسببةً بشكل عام تراجع في أداء الدولة في القيام بواجباتها الأمنية والتنموية لاسيما خلال فترة السبعينات من القرن العشرين التي رافقها إنتشار لحركات التحرر الوطني وإرتفاع ملحوظ في عدد المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي إنعكس سلباً على مركزية الدولة ومحوريتها في ضبط وإدارة العلاقات الدولية، وباتت الفواعل غير الحكومية على إختلافها تشارك الدولة في رسم ملامح السياسات العالمية. نتيجة لذلك إهتم القانون الدولي بتنظيم عملها ومنحها بعض الإختصاصات التي تسبغ عليها الصفة الدولية، شريطة عدم تجاوزها مبدأ سيادة الدول الذي يُعد أحد أهم مبادئ الأمم المتحدة الذي يبطل بموجبه أي قرار او نشاط يخترقه أو ينتهكه.

وبسبب عامل الحداثة وإختلاف المنظور الآيديولوجي للجهات المهتمة بدراسة هذه الظاهرة لم تتفق الأدبيات الأكاديمية على تحديد أو حصر الجهات التي تندرج تحت هذا المفهوم، وكذلك في كيفية تصنيفها، حيث إعتمد الفقهاء في دارسة الفواعل غير الحكومية تصنيفات متعددة منها أولاً: على أساس شرعية عملها؛ حيث صُنِفت وفقاً لذلك الى فواعل شرعية كمنظمات المجتمع المدني والأحزاب ...الخ، وفواعل غير شرعية مثل العصابات وشبكات الاجرام..الخ. وثانياً: على أساس نطاق العمل؛ حيث صنفت وفقاً لذلك الى فواعل فوق الدولة مثل المنظمات والتجمعات الدولية، وأخرى تحت الدولة كالشركات والاعلام وغيرها. وثالثاً: على إساس استخدامها للعنف؛ وهو التصنيف الذي إعتمِدَ في هذه الدراسة، حيث قسمت الظاهرة وفقاً لهذا التصنيف الى فواعل عنفية كحركات التحرر الوطني والجيوش الرديفة والجماعات الإرهابية، وفواعل غير عنفية تشمل جميع الأطراف التي لاتنتمي لحكومة ولا تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.

وتُعَد الفواعل العنفية إحدى أهم أنماط الفواعل غير الحكومية كون بعضها يشكل خطر مباشر على سيادة الدول "الجماعات الإرهابية"، وبعضها الآخر يساند الدولة في أداء مهامها العسكرية "الجيوش الرديفية"، ولم تكن الادبيات الأكاديمية تهتم بدراسة الفواعل العنفية إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان التنظير الأكاديمي قبل هذا التاريخ أكثر اهتماماً بتلك الفواعل العاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية.

إن تنامي ظاهرة الفواعل الدولية غير الحكومية أثر بشكل ملحوظ على سيادة الدول في العديد من المجالات، فعلى المستوى الاقتصادي أضطرت الدول الى التنازل عن جزء من سيادتها للدخول في المنظومة

الاقتصادية الدولية التي جعلت عمليات الإنتاج والتوزيع تتم على صعيد عالمي، ومنحت الأسواق والشركات المتعددة الجنسية سلطة عليا مقارنة مع سلطة الحكومات، مما إنعكس سلباً على البنى الاقتصادية للدولة القومية وخصوصياتها الإنتاجية، وعلى المستوى السياسي تتجاوز هذه الفواعل حكومات الوطنية في دولها الأم وتنخرط مباشرة في السياسات العالمية، كما أن بعضها قام بأدوار سياسية خطيرة كالمتاجرة سراً مع بلدان واقعة تحت حصار دولي، أو دعم إنقلابات عسكرية في بعض الدول، كما حدث في السلفادور عام ١٩٧٣. أما على المستوى العسكري فقد دخلت بعض الفواعل العنفية في خصام عسكري مع بعض الدولة وأثرت عليها عبر المساومة والإختراق وفرض قوانينها الخاصة عليها بعض الأحيان.

وعلى الرغم من المشاكل التي قد سببتها بعض الفواعل غير الحكومية للدول إلا أن وجودها في دول أخرى له إيجابيات كثيرة، حيث أوجدت تلك الفواعل حلول تعاونية لمشاكل عانت منها الدولة ولم تستطع حلها بأتباع إسلوب العمل الإنفرادي، ولعل ظاهرة حركات التحرر الوطني الذي برزت بعد التوسع الإستعماري في القرن العشرين خير دليل على ذلك.

وفي العراق؛ فقد ساعدت بعض الظروف والعوامل السياسية والإجتماعية على خلق بيئة حاضنة لوجود متعدد للفواعل غير الحكومية بشقيها العنفي واللا عنفي، كان آخرها ظاهرة "الحشد الشعي" الذي تشكل بعد إحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل عام ٢٠١٤ كفاعل غير حكومي مهمته مساندة الجيش العراقي والقوات النظامية الأخرى في تحرير جميع الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش، وقد تمكنت من ذلك فعلاً، ودفعت الخطر عن العراق ومحيطه الإقليمي، لتشكل بذلك صورة مُثلى للتعاون والتنسيق بين الجيوش النظامية والفواعل غير الحكومية العنفية، أثمر في نهاية المطاف تحويل الحشد الى جهاز حكومي رسمي بعد إصدار التشريعات والقوانين التنظيمية اللازمة.

أولاً: المشكلة البحثية:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها **(كيف يمكن للفواعل غير الحكومية أن تلعب دور في حفظ كيان الدول ووجودها من الخطر؟ وهل يمكن لها أن تتحول الى فاعل حكومي بعد إنصهارها في ألمؤسسات العسكرية الرسمية للدول؟)**، ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة أسئلة هي:

١- ماذا يعني مصطلح الفاعلون غير الحكوميين وما هي تلك الفواعل؟

٢- كيف ينظر القانون الدولي لوجود الفاعلون غير الحكوميين؟

٣- ماهي أسباب وظروف نشأة الحشد الشعبي كفاعل غير حكومي في العراق؟

٤- ما هو الدور الذي لعبته قوات الحشد الشعبي في استقرار الوضع الأمني في العراق؟

٥- كيف نظم القانون الوطني العراقي وجود قوات الحشد الشعبي؟ كيف تحولت هذه القوات الى جهاز أمني حكومي يعمل ضمن إطار المؤسسة الرسمية العراقية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فكرة مفادها إن مركزية الدولة في العلاقات الدولية واجهت تحديات نظرية وعملية نتيجة تنامي دور الفواعل غير الحكومية على الساحة الدولية، وفي عالم يعتمد بعضه على بعض وثقت الدول تعاونها مع تلك الفواعل، وتلعب الأخيرة –بعض الأحيان –دور في حفظ النظام السياسي للدولة، كما في حالة الحشد الشعبي في العراق، الذي لعب دوراً كبيراً في الدفاع عن الأراضي العراقية وتحريرها من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي الذي بات على مقربة من دخول العاصمة "بغداد" ويطمح لإحتلال ما هو أبعد منها.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تُكمِن أهمية الدراسة في مقاربة موضوع الفاعلون غير الحكوميين في العراق **نظرياً** من ناحية النشاط والدور إضافة الى درجة الفاعلية التي تؤثر فيه على مجريات الاحداث العامة بكل تفاصيها، وركزت **عملياً** على الحشد الشعبي كفاعل غير حكومي ولِد من رحم أزمة الإرهاب التي عصفت بالدولة العراقية، وإستطاع خلال فترة وجيزة تغييّر موازين القوى ضمن دائرة الصراع ضد تنظيم داعش، حيث كان له دور كبير في تحرير الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم المتشدد، وكذلك كان لتنسيق الحشد الشعبي مع القوات المسلحة العراقية أهمية كبيرة على المستويين الأمني والعسكري، كما وكسبت الدراسة اهمية كبيرة بعد تحول قوات الحشد الشعبي في العراق من واقعها الشعبوي الذي تكونت على أساسه الى **جهاز حكومي رسمي** يعمل ضمن إطار المؤسسة العسكرية العراقية بعد تشريع القوانين الخاصة بعملها في مجلس النواب، وقد حاولت الدراسة الإجابة على جميع الأسئلة المتعلقة بكيفية التحول المذكور وأسبابه وتداعياته.

رابعاً: منهجية الدراسة:

إستعان البحث بخمس مناهج علمية، أولهما **المنهج التاريخي** الذي اِستُخدِمَ لغرض البحث في أساس وأصل ظاهرة الفاعلون غير الحكوميين وجذور نشأتها على المستوى المحلي والدولي، وذلك لصعوبة فهم هذه الظاهرة دون العودة الى جذورها التاريخية، وثانياً **المنهج الوصفي**، وذلك لوصف ماهية الفواعل غير الحكومية وطبيعتها بصورة عامة، والحشد الشعبي العراقي بصورة خاصة لاسيما من ناحية التأسيس والدور، وثالثاً **المنهج التحليلي**، وذلك لتفكيك الظاهرة موضع البحث واعادة تركيبها بما يتسنى التعمق في دراستها وفهمها، ورابعاً **المنهج السوسيولوجي (الاجتماعي)** وذلك للوقوف على طبيعة التفاعل والإنسجام والتكيّف بين تلك الظاهرة والمجتمع العراقي، وأخيراً **المنهج الإستشرافي (المستقبلي)** لإستعراض سيناريوهات مستقبل الحشد الشعبي في العراق من حيث إمكانية بقاء القانون الحالي للحشد الشعبي أو تعديله بطريقة تسمح بدمج تشكيلات الحشد في الوزارات الأمنية، أو حلها وتسريح مقاتليها.

خامساً: مخطط البحث:

جرى تقسيم الرسالة الى فصلين، كل فصل يتألف من مبحثين، وكل مبحث منهما مقسم الى ثلاث مطالب، عمدنا الى هذا التقسيم بحيث يعالج الفصل الأول الذي يحمل عنوان "الفاعلون غير الحكوميين" بمبحثه الأول نشأت وتطور الفاعلون غير الحكوميين، وذلك بثلاث مطالب، اختص الأول منها بدراسة مفهوم ونشأة ظاهرة الفواعل غير الحكومية، ومسلطاً الضوء على كيفية مقاربة مدارس العلاقات الدولية لتلك الفواعل، فيما عالج المطلب الثاني أنواع الفاعلون غير الحكوميين وتصنيفاتهم، وذلك بتقسيمها الى فواعل عنفية وبخرى غير عنفية، تشمل الأول منها –أي العنفية– حركات التحرر الوطني والجماعات الإرهابية، فيما يدخل ضمن خانة الفواعل غير العنفية جميع منظمات المجتمع المدني أو غير الحكومية "NGO" والشركات المتعدة الجنسية إضافة الى الافراد، أما المطلب الثالث والأخير فقد إختص بدراسة وتحديد العلاقة بين القانون الدولي والفواعل غير الحكومية، بمعنى آخر كيف ينظر القانون الدولي لعمل الفواعل غير الحكومية وهل نظم عملها بقانون عابر للحدود القومية للدول أم بقي عملها خاضع للقوانين الداخلية للدول فقط؟.

أما في المبحث الثاني من الفصل الأول والموسوم بـ "الحشد والحرب على داعش" فقد عالج في مطلبه الأول الفاعلون غير الحكوميين في العراق، وتحديداً المرجعية الدينية والاعلام والعشائر العراقية، وفي المطلب الثاني أسباب وظروف نشأة الحشد الشعبي أحد ابرز الفواعل النشطة في الساحة العراقية بعد عام ٢٠١٤، لاسيما الأسباب الداخلية المتمثلة بالفساد المالي والإداري والتظاهرات وساحات الاعتصام إضافة الى الصراعات السياسية في العراق، بالإضافة الى الأسباب الخارجية المتمثلة بتداعيات الازمة السورية والدور التركي في سقوط الموصل، فيما اختص المطلب الثالث بدراسة تأسيس الحشد الشعبي ودوره في المعركة ضد تنظيم داعش، مع سرد تفصيلي لابرز فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي.

أما الفصل الثاني من هذه الرسالة والذي حمل عنوان "المواقف الداخلية والخارجية من الحشد الشعبي" فقد قُسِم الى مبحثين أيضاً، وتضمن كل مبحث ثلاث مطالب، اختص المطلب الأول من المبحث الأول بدراسة الطبيعة الدستورية والقانونية لهيئة الحشد الشعبي، فيما اختص المطلب الثاني بدراسة مواقف الأحزاب والمجموعات المؤيدة للحشد الشعبي، أما تلك المعارضة فقد دُرست بالتفصيل في المطلب الثالث من.

وفي المبحث الثاني الموسوم بـ "المواقف الدولية والإقليمية من الحشد الشعبي" فقد تم دراسة ابرز مواقف الدول الإقليمية (تركيا، ايران، السعودية) من الحشد الشعبي في المطلب الأول من هذا المبحث، أما المطلب الثاني فقد اختص بدراسة المواقف الدولية لاسيما الموقف الأمريكي والروسي القطبين الأبرز في الساحة الدولية، وفي النهاية عالج المطلب الثالث مستقبل الحشد بطريقة منهجية، مسلطاً الضوء على اهم السيناريوهات المطروحة او محتملة الحدوث في المستقبل والخاصة بالحشد الشعبي، من ناحية الإبقاء على العمل الحالي بشكل مستقل عن الأجهزة الأمنية العراقية او الدمج فيها او اللجوء الى تعديل قانون هيئة الحشد بطريقة تقلل من صلاحيات عمل الهيئة وتحد من هامش استقلالها الإداري والعملياتي.

الفصل الأول

الفاعلون غير الحكوميين

المقدمة:

يُعد النظام الدولي ذلك الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي الناظم للعلاقات الدولية، وتعتبر الأخيرة (العلاقات الدولية) فرع العلوم السياسية الذي يهتم بدراسة التفاعلات بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في النظام الدولي، وإن مصطلح (غير حكومية) يعني أن هذه العلاقات تتخطى ما هو سياسي أو حكومي[1]، فمنذ التوقيع على معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨ وما تمخض عنها من أحداث مهمة كإنبثاق نظام الدولة القومية وإنهاء حروب الثلاثين عام بين البروتستانت والكاثوليك، وتقويض سلطة الكنيسة، كان النظام الدولي الذي تأسس على قواعد "وستفاليا" يحصر العلاقات الدولية في تلك العلاقات التي تنشأ فقط ضمن نطاق الدول القومية Nation-states ذات السيادة، بحيث لا تشمل أي طرف لا تتوفر فيه مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورة في الساحة الدولية، وإستقر الحال على هذا الوضع حتى انبثقت التنظيمات والمؤسسات الدولية مطلع القرن العشرين، وتعد "عصبة الامم"The League of Nations التي أنشأتها معاهدة "فرساي" عام ١٩١٩ أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية المعنوية، وتسعى لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبذلك لم تعد العلاقات الدولية مقتصرة على الدول القومية فقط، بل شملت شخصاً دولياً آخر تمثل بـ "المنظمات الدولية International organizations"، وتعزز ذلك بشكل كبير مع الإعلان عن تشكيل منظمة "الأمم المتحدة" United nations عام ١٩٤٥، وما تبعها من تأسيس هيئات دولية مختلفة في نهاية الستينيات، كالمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات Multinational companies...ألخ. وبذلك اتجهت العلاقات السياسية الدولية نحو تعددية اللاعبين الدوليين من جهة، وتنامي دور الفاعلون غير الدولتيين Non-State Actors في العلاقات الدولية من جهة اخرى، من هنا جاءت أهمية دراسة مفهوم ونشأت الفاعلون غير الحكوميين في **المبحث الأول من هذا الفصل** إضافة الى دراسة التصنيفات الأكاديمية للمفهوم وطبيعة العلاقة بينها وبين القانون الدولي من ناحية قانونية عملها ومدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، أما في **المبحث الثاني** فقد سلطت الدراسة الضوء على الفواعل غير الحكومية النشطة والمؤثرة على الساحة العراقية، لاسيما الفاعل العنفي الحديث والمعروف بـ "الحشد الشعبي"، وذلك كالتالي:

---

(1) Sheriff Folarin، **Introduction to International Relations**، Covenant University، Department of Political Science and International Relations، Ota، Nigeria، p2.

المبحث الأول: نشأت وتطور الفاعلون غير الحكوميين:

المطلب الأول: مفهوم ونشأت الفاعلون غير الحكوميين:

برزت ظاهرة الفاعلون غير الحكوميين تاريخياً على شكل حركات دينية كالجماعات التبشيرية والجماعات اليهودية، وظهرت أيضاً في صورة عصابات جريمة كتلك التي دخلت في حرب مع الدولة الرومانية، ثم إنتشرت ظاهرة "حركات التحرر الوطني" في القرن العشرين لتعكس صورة جديدة من صور الفواعل غير الحكومية[١]، وبمرور الزمن بدأ وجود تلك الفواعل وتأثيرها في الساحة الدولية يتزايد بسبب تراجع أداء الدولة وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والإجتماعية، وهذا السبب هو ذاته النتيجة التي افضت في خلق بيئة ممهدة لتنامي تأثير تلك الفواعل على المستويين الوطني والدولي[٢].

إستناداً لما تقدم، وبغية تقديم دراسة شاملة لمفهوم ونشأت الفاعلون غير الحكوميين إقتضى تعريفها أولاً، ودراستها من وجهة نظر مدارس العلاقات الدولية ثانياً، وذلك كالتالي:

الفرع الأول: التعريف بالفاعلون غير الحكوميين:

نسعى في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الثلاث التالية في معرض التعريف بالفاعلون غير الحكوميين وذلك للخروج بمفهوم شامل وموضوعي لتلك الظاهرة، وهي كالتالي:

١- ما هو المعنى اللغوي والإصطلاحي لـ (الفاعلون غير الحكوميين)؟

٢- ما هي أبرز التعاريف الأكاديمية الواردة لمصطلح "الفاعلون غير الحكوميين"؟ وما هي الجهات المنطوية تحت هذا المفهوم؟

٣- كيف نظرت مدارس العلاقات الدولية لطبيعة هذه الفواعل ودورها في الساحة الدولية؟

إن مصطلح "**الفاعلون غير الدوليين**" يكتنفه شيء من الغموض وعدم الإتفاق نظرياً بين المختصين على معناه، او حتى حصر الجهات التي تنطوي تحته، ويعد ذلك طبيعياً نتيجة الإختلاف الأيديولوجي والثقافي للباحثين المتصدين لدراسة هذا المفهوم، لذلك لزّم علينا دراسة المعنى اللغوي والإصطلاحي لهذا المصطلح ومن ثم مقارنة كل التسميات التي تدل على ذات المعنى والوقوف عند الدقيق منها لتكون مرتكزاً لتحديد معنى "**الفاعلون غير الدوليين**" بشكل دقيق.

لغوياً؛ تُعرف مفردة "**فاعل**"**Actor** بـ اسم فاعل من فعَلَ، وفاعِل الخير: مُحسِنٌ، وهي إسم مرفوع يدل على من قام بالفعل او اتصف به، يتقدمه فعل تام مبني للمعلوم يدل على زمن حدوث الفعل، وهي مفردة "فاعلون"[٣].

---

(١) صباح عبد الصبور عبد الغني، **إستخدام القوى الألكترونية في التفاعلات الدولية تنظيم القاعدة نموذجاً**، ج١، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستيراتيجية، القاهرة، ٢٠١٩، ص٣.

(٢) جاسم محمد طه، **أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الإستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٤، ٢٠١٨، ص١٦٧-١٩٠.

(٣) احمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٧٢٦.

أما في ميدان العلوم السياسية فقد ذهب "**مارسيل ميل**" لتعريف الفاعل(Actor) بأنه كل سلطة او جهاز او جماعة او حتى شخص ما له القدرة على ان يلعب دوراً على المسرح الدولي، ويتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار او فعل ما، او ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار او الممسكين بزمام السلطة المادية[١]، بالمقابل يعرف كل من "**إيفانز، ونيونهام Newnham،Evans** " الفاعل الدولي بـ"الكيان الذي يلعب دوراً محدداً في العلاقات الدولية[٢].ويمكن تحديد المعايير الأساسية للفاعل الدولي، استناداً لما ذهب اليه "**ريو أوسيبا Rio Osepa**" الأستاذ في جامعة هيتوتسوباشي "University of Hitotsubashi " بأنها كيانات تتمتع بالخصائص الثلاث التالية[٣]:

١- ينبغي أن تكون لديهم القدرة الكلية على إتخاذ قرار بشأن أغراضهم ومصالحهم.

٢- ينبغي أيضا أن تكون لديهم القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والمصالح وأن يكونوا شغوفين بالتوجه نحو التعاون العالمي.

٣- ينبغي أن تكون أفعالهم كبيرة بما يكفي للتأثير على العلاقات بين الدول أو سلوك جهات فاعلة أخرى غير تابعة للدولة في النظام العالمي.

إن عقد مقارنة بسيطة بين التسميات التي إعتمدوها الباحثين في تحليلاتهم يتضح أن هناك جملة تسميات مختلفة يراد منها الإشارة لتلك الفواعل، فإذا كان أغلب الباحثين يتفقون على تسمية **الدولة والمنظمات الدولية الحكومية، بـ "الفاعلين الدوليين"International Actors**، فأن الإختلاف يكون في التسميات التي تطلق على تلك الجهات التي تعمل خارج سيطرة الدول أو حكوماتها، فيطلق البعض عليها تسمية "**القوى عبر الوطنية**[٤]، **أو فاعلون متحررون من السيادة**[٥]، بالإضافة الى تسميات أُخرى تدِل على ذات المعنى مثل الفواعل المتخطية للحدود القومية، أو القوى عبر القومية أو القوى العابرة الحدود، أو الفاعلين من غير الدول...الخ، ورغم إختلاف التسميات إلا إن جميعها يراد بها الإشارة لتلك القوى غير الدولتية الفاعلة في العلاقات الدولية والمؤثرة على الجهات الحكومية.

لكننا ذهبنا في البحث لإستخدام مصطلح **الفاعلون غير الحكوميين Non-governmental actors** إستناداً للمعادلة التالية: إذا كان مصطلح "الحكومة" يراد به مجموع المؤسسات المتعلقة بجهة

---

(١) مارسيل ميل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣١.

(2) Graham Evans، and Jeffrey Newnham، **the Dictionary of World Politics Reference Guide to Concepts Ideas and Institutions**، New York، Harvester Wheatsheaf، 1990، P6.

(3)UK Essays، **State and Non-state Actors in International Politics**، Mon 11 Sep 2017،(https://www.ukessays.com/essays/politics/nonstate-actors-international-politics-1781.php#_ftn1)Date of last visit(٢٠١٨/١١/٢١).

(٤) مارسيل ميل، **مصدر سابق**، ص ٣٧٨.

(5) James Rosenau، **Turbulence in World Politics**، A theory of change and continuity، New Jersey ،Princeton University، Press، 1990، p36.

فاعلة[١] تسمى دولة؛ فإن كل هذه المؤسسات التابعة لها إدارياً وتنظيمياً تعتبر مؤسسات حكومية، وإن كل المخرجات الصادرة عنها تعتبر "قرارات حكوميةGovernment decisions"، هذا يعني إن "القرارات غير الحكومية" هي تلك الأوامر الصادرة عن جهات وأطراف مستقلة عن الدول ومنفصلة عن حكوماتها، بناءً علية فإن كل طرف يخرج بشكل تام عن سيطرة حكومات الدول ورقابتها يُعَد **فاعلاً غير حكومياً**، لذا وجدنا في مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" اكثر دقة ودلالة للتعبير عن تلك الأطراف.

ورغم الإختلاف النظري حول التسمية بين الباحثين، إلا أن هناك شبه إجماع بينهم على الأهمية التي تحضى بها هذه الفواعل في رسم ملامح السياسة الدولية وتوجهاتها، الأمر الذي ولّدَ حاجة أكاديمية فرضت علينا محاولة فهم هذا النوع من الفواعل وتقديم مقاربة معرفية بشأنها، إنطلاقًا من **إستعراض مختلف التعريفات** التي جاء بها المختصين بدراسة هذا النوع من الفواعل غير الحكومية، مروراً بمقاربة **تأثيرها على الخصائص السيادية للدول**، وصولاً لدراسة **أهم الأفكار التي طرحتها نظريات العلاقات الدولية** والمتعلقة بطبيعة الفاعلون غير الحكوميين في العلاقات الدولية.

يرى كل مِنْ **بريان هوكينغ** "Brian Hocking" **ومايكل سميث** "Michael Smith" أن الفاعلون غير الحكوميين Non-governmental actors "جماعة أو منظّمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها والتمثيل، أي تمثيل أتباعها ومؤيّديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معيّن مقارنةً بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها[٢].

أما "**مارسيل ميرل**" فيعرف الفاعلين غير الحكوميين تحت تسمية "**القوى عبر الوطنية**" وهي الحركات والتيارات التضامنية الصادرة عن المبادرة الخاصة والتي تحاول تثبيت دعائمها عبر الحدود بهدف ترويج وتغليب وجهة نظرها في النظام الدولي، ويؤكد ميرل أن تلك التدفقات تضيف تعقيد على الساحة العالمية عند مقارنتها بالعلاقات التقليدية بين الدول والمنظمات الدولية[٣].

أما "**بيتر ويلتس**" **Peter Willetts** فيعرفها بأنها "أي طرف فاعل باستثناء الحكومات" ويطلق على تلك الأطراف تعبير "الفواعل المتخطية للحدود القومية" Transnational Actors" بدلاً من تعبير"الفاعلون غير الحكوميين" وذلك – كما يراه– تفادياً لطغيان الدولة الظاهر في المصطلح الثاني[٤].

---

(1) Hans Keman، **Government and Politics Structure of Government**، Volume 1، Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)، Free University Amsterdam، Amsterdam، the Netherlands،p1.

(٢) إيمان رجب، **القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنفيين من غير الدول في المراحل الإنتقالية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٢، نيسان٢٠١٣، ص١٥.

(٣) مارسيل ميل، **مصدر سابق**، ص٣٧٨.

(4) Peter Willetts ،**transnational actors and international organizations in global politics**، 24 August 2000 ،356-383.

فيما ذهب "**جيمس روزناو**"،"**James Rosenaw**" لتسميتها بـ "بالفواعل خارج السيادة" وهي القوى الفاعلة خارج الإطار الوطني، وهذا ما جعل حدود الدولة القومية مخترقة بالكامل، بمساعدة تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدود[١].

أما "**مارتينا فيتشر**" فتعرف الفاعلون غير الحكوميين بـ "جميع الفاعلين على المستوى الدولي الذين لا ينتمون لحكومة"[٢]، وهذا التعريف –كما أوضحته فيتشر– يعكس نظرة المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية بإعتبارها تفاعلات محصورة ضمن إطار حكومات الدول التي تعتبر عِماد ومحور السياسة الدولية.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن مفهوم الفاعلون غير الحكوميين على الساحة الدولية ليس من السهل تحديده بدقة، وهذا لا يمنع من وضع تصور له، فيمكن تعريف الفاعلون غير الحكوميين بـ "**أي كيان او طرف ينافس الدولة على سيادتها ويعمل بصورة مستقلة عنها لتحقيق اهداف مرسومة، قد تكون اقتصادية(ربحية)، أو وطنية(تحررية) أو إنسانية(خدماتية) أو حتى إرهابية**"، وإذا كانت السيادة كما عرفها الكاتب الفرنسي جون بودان(J.Bodin) "سلطة وضع القوانين ولو من دون رضا المواطنين[٣]"، أو كما عرفها "جورج يلنك" بأنها الإرادة المطلقة للدول، بشكل يناسب مضمون العلاقات الدولية[٤]، وبهذا المعنى فإن السيادة تعطي للدولة حق التصرف في إقليمها، كالحق في تبني نظاماً سياسياً خاصاً بها، وسن التشريعات القانونية وفرضها... إلخ. فإن كل كيان يمتلك المقدرة على تعطيل عمل الدولة من ممارسة هذه الخصائص، أو التأثير عليها، يندرج تحت هذا المفهوم.

الفرع الثاني: الفاعلون غير الحكوميين من وجهة نظر مدارس العلاقات الدولية:

منذ اعقاب الحرب العالمية الأولى ساد الجدل الفقهي حول الفرضيات التي طرحتها مدارس العلاقات الدولية في تحديد طبيعة الفاعلون غير الحكوميين في العلاقات الدولية، لاسيما بين المدرستين "الليبرالية"، "والواقعية"، حيث نظرت المدرسة الليبرالية الى علاقات الدولة من منظور علاقتها بسياقها الإجتماعي–العبر قومي، لاسيما بعد ظهور عدد من الفاعلين غير الحكوميين على الساحة الدولية[٥]"، حيث يرى الليبراليون بمختلف إتجاهاتهم، أن الدولة القومية وقوى غير دولتية أخرى Non–state actors، كالأفراد والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية التي تلعب دوراً مهماً في النظام الدولي[٦]، وهذا ما ذهبت اليه منظري الليبرالية المثالية والمؤسساتية (الليبرالية

---

(1) James Rosenau، **Turbulence in World Politics**،Ibid، p36.

(٢) مارتينا فيتشر، **المجتمع الدولي ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، ترجمة: يوسف حجازي، ط١، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للأزمات، برلين، ٢٠٠٩، ص٤.

(٣) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط١، دار امواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٤.

(٤) صلاح الدين أحمد حمدي، **دراسات في القانون الدولي العام**، منشوراتELGA، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٧٦.

(٥) باسم نور الدين، **الفاعلون غير الحكوميين في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير منشورة، ص٣٠. متوفر على الرابط: http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/basem%20nor%20aldin.pdf

(٦) باسم نور الدين، **المصدر سابق**، ص٤٠.

الجديدة)، "فقد أعلن أيمريك كروشي Emeric Cruce أن الممثل الأساس في العلاقات الدولية ليس الدول فقط بل الأفراد[١]"، وهذا ما ذهب إيضاً المثالي الألماني "إيمانؤيل كانط Immanuel Kant" بأعتبار "السياسة الدولية ليست قائمة بين الدول إلا ظاهرياً ويجب النظر إليها كسياسة بيو– وطنية بين أفراد الدول[٢]".

أما **الليبرالية المؤسساتية** والتي ترجع جذورها التأسيسية الى سبعينات القرن الماضي، والقائمة على فكرة أن الدول القومية عاجزة عن تحقيق السلام، وما الحروب والصراعات التي تحدث على الساحة الدولية إلا نتيجة لتقسيم العالم الى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، لذلك يقتضي العمل على إنشاء شبكة من المؤسسات العبر– قومية كبديل عن تلك الوحدات المتصارعة، "فالمؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وبذلك يعتبر أنصار الليبرالية المؤسساتية أن "الدولة" لم تعد شخص العلاقات الدولية الوحيد في ضل تعدد المؤسسات الدولية وتنوعها، ما يجعل صورة العلاقات الدولية كشبكة عنكبوتية من الفواعل المختلفة[٣].

وبشكل عام يمكن القول إن المدرسة الليبرالية وفروعها لم تغفل دور الفاعلين من غير الحكوميين Non– State actors، والقوى العابرة للحدود وتأثيرها على مجمل التفاعلات الدولية، بل نظرت الى العلاقات الدولية بإعتبارها محصلة تفاعل بين الدول والمؤسسات الدولية الأخرى.

أما **المدرسة الواقعية الكلاسيكية** التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية مع إسهامات **هانس مورگنثاو(١٩٠٤–١٩٨٠م)**[٤]"، فقد نظرت المقاربة الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى[٥]، ما يعني إن "الدولة" هي الجهة الرئيسية أو الأكثر أهمية في عالم فوضوي يفتقر إلى الحوكمة الشرعية المركزية، وتمثل الدول الوحدات الرئيسية للتحليل، وإن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، ولا سيما القوى الكبرى لأنها تشكل السياسة العالمية[٦].

---

(١) باسم نور الدين، **مصدر سابق**، ص٣٣.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(3) Tim Dunne، Brian C.Schmidt، And John Baylis، **The Globalization of World Politics،An International Relations**،3rd edition Oxford University، London،2005،p193

(٤) ميثاق مناحي دشر، **النظرية الواقعية دراسة في الإصول والإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر**، منشور في مجلة اهل البيت، العراق،٢٠١٦، العدد ٢٠، ٢٣٨٦–٤٣٣.

(٥) دانا علي صالح، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة (دراسة في تأثيرات ثورة الاتصالات)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص ١١.

(6) PAUL R. VIOTTI ،MARK V. KAUPPI ،**International relations theory** ،Fifth Edition، Pearson Education، p39.

أما **كينث والتز** Kenneth Waltz ابرز منظري التيار البنيوي (الواقعية الجديدة) ومن خلال عمله الشهير"نظرية السياسات الدولية"١٩٧٩م، يرى أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية لانها الطرف الوحيد الذي يحتكر حق إستخدام القوة العسكرية بصورة شرعية ولا يوجد لدى أي طرف دولي آخر من القدرات ومصادر القوة المنظمة والمرئية يساوي ما تملكة الدول [١].

بالإضافة لما تقدم؛ سعت الواقعية الجديدة إلى إيجاد دور ثانوي للفواعل غير الحكومية ضمن إطار "نظرية النظم" التي ترى أن النظام الدولي مكوّن من وحداث تؤثر في بعضها البعض، إلا أن الدولة وحدها من يحدد طبيعة هذا النظام من خلال تغيير توزيع القوى العالمية [٢]، وهذا يعني أن الواقعيون الجدد أقروا بوجود فاعلين من غير الدول إلا انهم لا يرتقون لمستوى وأهمية الدول القومية.

بناءً على مما تقدم يتبين أن النظرية الواقعية الكلاسيكية إعتبرت الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، وإن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إلا كيانات تترجم إرادة الدولة ولا تلعب إلا دوراً هامشياً او ثانوياً في مجمل التفاعلات الدولية، كما ينتقد أنصار الواقعية الكلاسيكية مخالفيهم الذين يرون أن الفاعلين الدوليين من غير الدول – بما في ذلك المنظمات الدولية – لهم تأثير قوي في السياسة الدولية، ويرى أنصار النظرية الواقعية أنّ هذا التصور مثالي، لأنه يفترض قدرة هؤلاء الفاعلين على إحداث تغيير نوعي في السياسة الدولية، على الرغم من أنّ الملامح العامة لتلك السياسة ظلت كما هي طوال قرون عدة، ولم يغيرها بروز هؤلاء الفاعلين على مسرحها، حيث "يرى أنصار المدرسة الواقعية أن المنظمات الدولية، والأمر ينطبق على المنظمات الإقليمية، محافل لدول مستقلة ذات سيادة تحدد لها ما الذي ينبغي فعله، فما هي إلا واجهات تخفي وراءها كيف تعمل حسابات توازنات القوى، وساحات تتعارك فيها الأحلاف الدبلوماسية المتضادة، ومنتديات تتصارع فيها الدول ذات القدرات المتباينة لتحقيق مصالحها. ولا تستطيع أي منظمة دولية العمل بفاعلية إلا إذا اكتسبت بعض صفات الدول وقدراتها، كحال الكرسي الباباوي في العصور الوسطى، أو إذا حصلت على دعم الدول الرئيسة المهتمة بالأمر المعني، أو على موافقتها[٣]".

إن محاولة إعطاء تفسير دقيق للواقع الدولي يقتضي دراسة أهمية جميع أشخاص العلاقات الدولية وعدم إغفال دور أي طرف منها، وهو الحدث الذي فشلت النظرية الواقعية التقليدية في تفسيره، حيث كان من مبادئها الأساسية الإقتناع بأن الدولة هي الجهة الفاعلة والوحيدة ذات الإهتمام الذاتي والتي تتنافس على القوة والتوزيع غير المتكافئ لها بين الدول التي تحدد توازن القوى بينها[٤]، بالمقابل ذهبت الواقعية الجديدة لإعتبار الدول وحدات متجانسة مستقلة وفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ورغم إعتراف الواقعيين الجدد بحدوث

---

(١) باسم نور الدين، **مصدر سابق**، ص٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٩.

(٣) احمد قاسم حسين، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٨، ٢٠١٦، ص١٥٠.

(4)Stephen Mcglinchey، Rosie Walters، Christian Scheinpflug، **International Relations theory**، E-International Relations (October 29، 2017)، p36.

تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلا أنهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساس المؤثر في السياسات الدولية، حيث عبرت الواقعية الجديدة في دارستها للعلاقات الدولية عن حدوث تغيرات هيكلية في السياسات الدولية يترتب عليها عدم صحة التركيز فقط على صراع الدول حول الأمن العسكري، الذي لا يميز بصورة ملائمة بين الفاعلين الدوليين والعمليات والنتائج الدولية المحورية والثانوية، فقد اقتصر اهتمام الواقعية التقليدية على الجانب العسكري السياسي في تحليلها للعلاقات الدولية، في حين إن هناك عناصر أُخرى مهمة في العلاقات الدولية أهملت في التحليل كالعامل الاقتصادي والإتصالات ...الخ، وبالتالي بات واضح عدم تلائم إفترضات الواقعية التقليدية مع تطور النظام الدولي سياسياً واقتصادياً، لاسيما مع بروز دور فاعلين جدد من غير من الموضوعات التي أحدثت تحولاً في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي التقليدي قادر على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية لتركيزه على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع اساساً[١].

إن التيار الواقعي الجديد وضمن سعيه في تحليل الواقع الدولي أخذ بعين الإعتبار بروز فاعلين جدد إلى جانب الدول في العلاقات الدولية وتداخل المجال الإقتصادي مع المجال الأمني- السياسي، وقد أشار لذلك عالم الإجتماع الألماني Paul Reuter بقوله: "إن العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات هي العنصر الأكثر ثراءً والأكثر حيوية في المجتمع الدولي، إنها عامل تقدم له"[٢]، فيما شدد كينيث والتز Kenneth Waltzعلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الفواعل من غير الدول والأشكال الجديدة للتنظيم الدولي في تنظير وممارسة السياسة الدولية، ذلك لأن تفاعل هذه الفواعل من منظمات وشركات فيما بينها يشكل فاعل جديد ومستقل عن الأطراف المشكلة للتنظيم الدولي[٣].

إستناداً لما تقدم، يمكن القول إن ظاهرة **الفاعلون غير الدوليين** ومنذ ظهورها في بدايات القرن العشرين اثارت جدلاً واسعاً بين النظريات والأوساط الاكاديمية المختلفة حول مدى إمكانية إعتبارها فواعل مستقلة ومؤثرة في رسم ملامح العلاقات الدولية، أم إنها مجرد هيئات تعمل وفقاً لإرادة الدول.

<u>المطلب الثاني</u>: انواع الفاعلون غير الحكوميين وتصنيفاتهم:

لم تعِد الدولة الصانع الوحيد للسياسات العالمية، إنما باتت الفواعل غير الحكوميين Non-state actors تشاركها الدور بمجالات متعددة، بتعبير آخر ليس كل اللاعبين في الساحة الدولية يمثلون ادواراً حكومية، فهناك قوى عبر وطنية تعمل خارج نطاق سيطرة او رقابة الأجهزة الحكومية، يطلق عليها الفاعلون غير

---

(1) Stefano Guzzini ،**Realism in International Relations and International Political Economy**، Routledge، New York، 2002، pp 120-121

(2) Pual Reuter، **Institutions Internationals**،translated by J.M Chapman ،London ، Allen ، Unwin ، 1958.

(٣) أنـور محمـد فـرج، **نظريـة الواقعيـة فـي العلاقـات الدوليـة**، مركـز كردسـتان للدراسـات الإسـتراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٣٦٢-٣٦٣.

الحكوميين، **وهي حركات وتيارات وشركات تضامنية صادرة عن المبادرة الخاصة وتحاول تثبيث دعائمها عبر الحدود**[١]، ولم تتفق الأدبيات الأكاديمية على تحديد أو حصر الجهات التي تندرج تحت هذا مفهوم – الفاعلون غير الحكوميين– ربما لحداثة هذه الظاهرة، او لإختلاف المنظور الآيديولوجي للجهات المهتمة بدراستها، على سبيل المثال يصنف **(بول ويلكينسن)** الفاعلون غير الحكوميين الى سبع مجموعات هي:(الأديان، والقومية، والصور الرئيسية للحركات القومية «القومية الثقافية اللغوية– والقومية المناهضة للإستعمار في العالم الثالث»، الشركات المتعددة الجنسيات، العصابات المسلحة والمتمردون، الجماعات والشبكات الإرهابية، المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان)[٢].

فيما ترى **(مارتينا فيتشر)** أن مفهوم الفاعلين غير الحكوميين يشمل جميع الفاعلين على المستوى الدولي الذين لا ينتمون لحكومة، حيث يتضمن كل من(المنظمات غير الحكومية، والشركات خصوصاً الشركات المتعددة الجنسيات، والإعلام الدولي، والجريمة الدولية المنظمة، وفاعلون على غرار المافيا، والمجموعات العسكرية الإجرامية والإرهابية على المستوى الدولي)، وترى "فيتشر" أن مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين يستخدم ايضاً في إطار التعاون التنموي خصوصاً بعد اتفاقية "كوتونو" الموقعة بين الإتحاد الأوربي ودول افريقيا والكاريبي والهادئ ACP، وهو في هذا الإطار يشير الى جملة واسعة من الفاعلين غير الحكوميين المعنيين بالتنمية، الذين تم الإعتراف رسمياً في التعاون بين افريقيا والكاريبي والهادئ والأتحاد الأوربي، وبحسب المادة رقم٦ من الإتفاقية يشمل مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" المجتمع المدني بكل تنوعاته بالتوافق مع الخصائص الوطنية والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين ومنهم منظمات اتحادات التجارة والقطاع الخاص، ومن أجل الإنضمام الى الشراكة يتعين على الفاعلين غير الحكوميين الإستجابة للإحتياجات الإجتماعية، وأمتلاك الكفاءات المعنية بالتنمية وهيكيلية تنظيمية داخلية تتمتع بالشفافية والديمقراطية[٣].

بالمقابل، يرى **بيتر ويلتس Peter Willetts** أن الفواعل المتخطية للحدود القومية تنقسم الى مجموعتين: المجموعة الأولى تظم المنظّمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والشركات المتخطية للحدود، بينما تشمل المجموعة الثانية كل من رجال العصابات، وحركات التحرر، وشبكات الإجرام، ويرى **ويلتس** أن القوى في المجموعة الأولى تحضى بالشرعية، بينما تعتبر جميع القوى المنطوية تحت المجموعة الثانية غير شرعية[٤]. أما **احمد جميل عزم** فيصنف اللاعبين في العلاقات الدولية الى صنفين هما:

---

(١) سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مصدر سابق**، ص١٤٣.

(٢) بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة: لبنى عماد تركي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٣، ص٥٩.

(٣) مارتينا فيتشر، **مصدر سابق**، ص٤.

(4) Peter Willetts ، **transnational actors and international organizations in global politics**، 24 August 2000 ،356-383.

أ- فواعل دول (أي دولة)، ب- فواعل غير دول، ويقترح تصنيف للفواعل الأخيرة وذلك كالتالي[١]:

١- فواعل فوق الدولة: ويقصد بها تلك الهيئات التي تجمع عدداً من الدول كالمنظمات والتجمعات الدولية.

٢- فواعل تحت الدولة: وهي الفواعل غير الحكومية التي تعمل ضمن نطاق الدولة، ولا تعبر حدودها، إلا إنها تؤثر في صنع واتخاذ القرارات الدولية، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول، ومن الأمثلة عليها: الأحزاب، والميليشيات، وشركات، ووسائل الإعلام ...الخ.

٣- فواعل عابرة للدولة: هي جماعات وأطراف غير حكومية- قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني- لكنها تتصل وتؤثر في جماعات اخرى من ذات نوعها، وهذا الأتصال يأخذ طابع الشراكة والتعاون، التأثير والتأثر، الرسمي وغير الرسمي.

فيما يعتبر آخرون[٢] أن مفهوم الفاعلون غير الحكوميين يشمل كل من(١)المنظمات غير الحكومية (٢)الشركات المتعددة الجنسية (٣)الحركات الراديكالية وحركات التحرر الوطني (٤)الأشخاص الفاعلين "الفرد الفاعل" (٥)الجماعات المقدسة او التاريخ المقدس الذي يرتبط بعقيدة الفرد.

وهكذا تختلف تصنيفات الفواعل غير الحكومية بأختلاف آيدلوجيات ووجهات نظر المهتمين بدراسة هذه الظاهرة، ونظراً لأختيار الباحث قوات الحشد الشعبي العراقي كنموذجاً للدراسة في الفصل الثاني، وعلى أعتبار أن هذه القوات تستخدم العنف لتحقيق أهدافها، فقد ذهب الباحث لتصنيف الفواعل غير الحكومية وفقاً لمبدأ - أستخدام العنف- وذلك الى صنفين: **الفواعل العنفية** وتشمل (حركات التحرر الوطني، والجماعات الراديكالية الإرهابية)، **وفواعل غير العنفية** تشمل (المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد الفاعلون دولياً)، ويقتضي الإشارة لوجود فواعل آخرى لم تذكر ضمن الصنفين، ما يعني إن النماذج السابقة ذكرت على سبيل المثال وليس الحصر.

الفرع الأول: الفواعل العنفية Violent actors :

تعد الفواعل العنفية من غير الدول، احدى أهم انماط الفاعلون غير الحكوميين، على اعتبار انها تشكل خطراً مباشراً على سيادة الدولة، وإن مقاربة هذا الموضوع يستدعي الوقوف اولاً عند تعريفها، فقد عرفت **مبادرة جنيف** "**Geneva Call**" الفواعل العنفية بأنها "أي مجموعة منظّمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستحدم القوة لتحقيق اهدافها السياسية، وتشمل هذة الجهات "مجموعات المتمردين"، وحكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كدول[٣].

---

(١) احمد جميل عزم، **عودة الدولة في السياسة الخارجية**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية، العدد ٣، يناير/ فبراير ٢٠١٠، ص٤٣.

(٢) سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مصدر سابق**، ص١٤٢-١٥٩.

(3) DCAF & Geneva Call، **"Armed Non-State Actors Current Trends & Future Challenges** ،"(DCAF، DCAF Horizon 2015، 2011)، Working Paper

فيما ذهب آخرون لإعتبارها، تنظيمات غير حكومية لديها قدرة ووسائل للقيام بأعمال عنف منهجية، تسعى للسيطرة على الحكومة والمجتمع تمهيداً للسيطرة على الأرض وأستبعاد اهلها الأصليين والأستيلاء على مصادرها الطبيعية، من خلال زرع الرعب وأستخدام العنف المتطرف[١].

إن الإهتمام الأكاديمي بهذا النوع من الفواعل ظهر جلياً بعد احداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي دفعت الولايات المتحدة بأعلان "الحرب على الإرهاب"، حيث كان التنظير الأكاديمي قبل هذا التاريخ اكثر اهتماماً بتلك الفواعل غير الحكومية التي لا تستخدم العنف وتنشط في المجالات السياسية والأقتصادية والإجتماعية.

تتميز الفواعل العنفية بمجموعة من الخصائص، فمن **الناحية التنظيمية**، وصولها الى مستوى عالي من التنظيم يقارب مستويات الدول، حتى أصبح بعضها قادر بحكم الواقع السيطرة على جزء من أراضي او أقاليم الدولة، وإنشاء هياكلإدارية خاصة في تلك المناطق، في حين تتضاءل أخرى لتكون أقل عدداً وتنظيماً، أما من **الناحية المكانية**، فتنشط بعض الجماعات في مناطق الجبال والأرياف والصحاري(حزب العمال الكردستاني مثلاً)، في حين تتخذ الأخرى من المدن والحواضر مكاناً لنشاطها كـ (جبهة النصرة، الجيش السوري الحر)، وتركز بعض **الجماعات في عملياتها** على أستهداف الثكنات العسكرية كنوع من الندية للخصم (الجماعات المسلحة في سيناء)، في حين تستهدف الجماعات الأخرى المدنيين للتأثير أكبر أو لفت الإنتباه (تنظيم داعش مثلاً)[٢]، ويمكن حصر نوعين من الفواعل العنفية هي:

أولاً-حركات التحرر الوطني:

على الرغم من النظرة السلبية التي سادت تجاه معظم الجماعات التي مارست العنف وما إقترنَ بها من صفات عدوانية من قتل وإرهاب وتهجير وسلب، فالواقع يفصح عن وجود فواعل تبنت أساليب تقارب وتعاون مع الدولة، وذلك لدفع المخاطر التي تتعرض لها الأخيرة من ازماتٍ أمنية او أقتصادية، نذكر في هذا السياق، حركات التحرر الوطني التي هي بطبيعتها حركات وطنية سياسية وعسكرية ذات اهداف تحرريه، وهي في الواقع منظمات شعبية غير حكومية، أخذت على عاتقها مهمة تحرير اوطانها وشعوبها من التواجد العسكري الأجنبي ولسيطرته على مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها[٣].

---

no5 ،http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenges، ، p07.

(1) Murat Yesiltas، And Kardas، Tuncay، **Non-State Armed Actors in the Middle East Geopolitics، Ideology، and Strategy**، Palgrave Macmillan، Springer Nature، P4.

(2) See more:

Williams، Phil، **Violent non - state Actors And National and international security**،Zurich، Switzerland، International relations and security network، ISN، 2008، pp7-8.

(٣) مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، **حركات التحرر في ميزان الإرهاب وحقوق الإنسان في القانون الدولي**، العدد ١٢، اغسطس ٢٠١٥، ص٣٧٨.

وقد عرفها آخرون بأنها، منظمات وطنية ذات جناحين سياسي وعسكري، تنشأ في البلدان المستعمرة، وتقود كفاحاً مسلحاً من أجل الحصول على حق تقرير المصير[١].

وتتصف حركات التحرر الوطني بخصائص عدة، لعل من أبرزها ما يلي[٢]:

١- إنها نشاط شعبي يمارسة سكان الدولة المحتلة ضد قوى أجنبية تحاول غزو اقليم هذة الدولة، او إنها قد احتلته بالفعل.

٢- تستخدم كافة انواع الأسلحة المتعارف عليها في الحروب الدولية.

٣- هدفها تحرير إقليم الوطن من القوات الأجنبية والحصول على الإستقلال والحق في تقرير المصير، ويعني هذا أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي، وغالباً ما تكون منظمات المقاومة ذات جناحين سياسي وعسكري.

ويرى الدكتور عبد الغني عماد، أن حركات التحرر الوطنية تخضع لشروط يمكن حصرها بما يلي[٣]:

١- ان يكون هنالك قوات احتلال داخل الأراضي التي تنشأ فيها المقاومة، أي وجود إحتلال فعلي.

٢- ان يقوم بأعمال المقاومة افراد من الشعب المحتلة اراضيه.

٣- هجمات المقاومة وعملياتها يجب أن تكون حصراً ضد قوات الاحتلال العسكرية.

٤- اعمال المقاومة يجب ان تكون داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها.

ويقتضي الإشارة هنا الى أن قيام حركات التحرر الوطنية بإستهداف أراضي دولة الإحتلال لا يُخرج المجاميع المُستَهدِفة من تصنيف "حركات التحرر"، بعبارة أُخرى إن إستهداف المنشآت الحيوية في أراضي المحتلين أو المستعمرين لا يُحوِل حركات التحرر تلك الى جماعة إرهابية، وهنا لا بد من التمييز بين المقاومة المسلحة التي تعمل وفق مبدأ حق تقرير المصير، وبين الإرهاب الذي يعني القتل من أجل تحقيق أهداف غير قانونية، حيث نجد بعض الدول خاصة الدول الكبرى تخلط بين "الجماعات الإرهابية" و"الحركات التحررية"، لدوافع سياسية إعلامية بحته[٤]، متجاهلة بذلك إقرار المجتمع الدولي بمشروعية حركات التحرر والمقاومة، على أعتبار أن حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الأحتلال والكفاح من أجل التحرر هو حق مشروع كرّسته وأقرته أحكام ومبادى القانون الدولي بدءاً بأتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩، و١٩٠٧ مروراً

---

(١) عمر اسماعيل سعد الله، **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في أعمال ميثاق منظمة الأمم المتحدة**، أطروحة دكتوراه، ١٩٨٤، لا صفحة.

(٢) مجلة الحجاز العالمية، **مصدر سابق**، ص ٣٧٩.

(٣) عبد الغني محمود عماد، **القانون الدولي الإنساني**، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٤.

(٤) كانت الولايات المتحدة ولا تزال تطلق على أعمال حركات التحرر الوطني صفة "الإرهاب" لدوافع سياسية مصلحية، حيث تصنف المقاومة اللبنانية (حزب الله) منظمة إرهابية منذ ١٩٩٧، وإعتبرت الكفاح المسلح لفصائل المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الصهيوني **أعمال إرهابية**، ووصفت (الحشد الشعبي) في العراق بـ "المليشيات" الخارجة عن القانون، بالمقابل ترى ما يقوم به جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين من قتل وإبادة دفاعاً مشروعاً عن النفس وحماية لأمن دولة "إسرائيل"!.

بميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى الفقرة الثانية في معرض التطرق لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، إضافه للمادة (٥٥) من الميثاق، وصولاً لإتفاقية جنيف ١٩٤٩ والبرتوكول الإضافي الأول لها عام ١٩٧٧. ويمكن التمييز بين حركات التحرر الوطنية والتنظيمات الإرهابية من خلال النواحي التالية:

١- **من ناحية الهدف:** إن العنف المستخدم في الكفاح المسلح هو لتحقيق التحرر من إستعمار دولة أجنبية محتلة لأراضي الدولة، بالمقابل يستخدم الإرهاب مختلف انواع العنف لتحقيق هدف غير شرعي.

٢- **من ناحية النطاق:** إن العمل العسكري لحركات التحرر والوطني غالباً ما ينحصر ضمن الحدود الوطنية للدولة، على اعتبار انها تستهدف التواجد العسكري الأجنبي داخل اراضيها، فيما يستهدف الإرهاب كافة الدول والمجتمعات، ويمكن لحركات التحرر الوطنية أن تقوم بأعمال سياسية او أقتصادية دولية، لكسب الشرعية الدولية لقضيتها، او الحصول على مساعدات مالية...الخ .

٣- **من الناحية الشرعية:** تقر جميع المواثيق الدولية بمشروعية حركات المقاومة المسلحة ويظهر هذا جلياً في مساندة المنظمات الدولية لها والإعتراف بها وإعطائها بعض الحقوق الدولية، أهمها شرعية أعمالها وكفاحها المسلح طبقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي، والحق في طلب وتلقي المساعدات الدولية من كافة الأشخاص الدوليين وحقها في التمثيل الدبلوماسي، أما جرائم الإرهاب الدولي فهي تتميز بعالمية الإستنكار والردع لمثل هذه الأفعال التي تتسم بالوحشية لانها جرائم ضد الإنسانية[١].

يمكن القول أن أعمال العنف التي تقع داخل الأراضي الفلسطينية وضد الأهداف العسكرية والمصالح المادية الحيوية للإحتلال الإسرائيلي تعد من قبيل أأمال الكفاح المسلح المشروع دولياً وليس إرهاباً دولياً، بل يمكن تكييف الأعمال التي تقوم بها اسرائيل في حق الشعب الفلسطيني ضمن إطار إرهاب الدولة، فخلال عام او أكثر من إنتفاضة الشعب الفلسطيني والتي عرفت بإنتفاضة الأقصى إرتكبت إسرائيل الكثير من الإعتداءات في حق هذا الشعب من حصار وتجويع وقتل للمدنيين العزل والإختيالات وأستخدام قواتها العسكرية لوسائل حربية متعددة ومتنوعة في قمع الأحتجاجات الفلسطينية من طائرات حربية ودبابات ورشاشات ثقيلة[٢].

ثانياً-الجماعات الإرهابية:

تعتبر الجماعات الإرهابية من أخطر الفواعل العنفية المؤثرة في الساحة الدولية، بل وأكثرها تهديداً للسلم العالمي، وأن التوسع في دراسة هذه النوع من الفواعل يقتضي في البدء تحديد مفهوم الإرهاب وأشكالة، وهو أمر لا يخلو من الصعاب، فهناك العديد من العقبات تحوّل دون الوصول لتعريف شامل للإرهاب، كون هذا المصطلح ليس له اساس قانوني محدد، وذلك لتعدد أنواعة وتطور مفاهيمة على مر السنين، فقد تعرض مصطلح "الإرهاب" الى تطور وتغير في معناه منذ بدء استخدامه في أواخر القرن الثامن عشر، فكان يقصد

---

(١) لونيسي علي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٢، ص٤٦-٤٧.

(٢) المصدر السابق، ص٥١.

به في البداية الأعمال والسياسيات الحكومية التي تستهدف الرعب بين المواطنين وصولاً الى خضوعهم وأنصياعهم لرغباتهم، وبتطوره أصبح يُستخدم في الوقت الحاضر لوصف أعمال يقوم بها أفراد او جماعات منظمة لتحقيق اهداف سياسية بالدرجة الأولى[١]، وقد بذل الفقه الدولي جهوداً لتعريف الإرهاب تعريفاً أكاديمياً تحدد فية طبيعته وأدواته ومقاصده، لعل من أبرزها ما يلي:

١- يُعرف الإتحاد الأوروبي الإرهاب لأغراض قانونية/ رسمية في المادة (١) من القرار الإطاري لمجلس الأتحاد الأوروبي في ١٣/ حزيران (٢٠٠٢)، بشأن مكافحة الإرهاب، وينص ذلك على أن الجرائم الإرهابية هي جرائم جنائية معينة منصوص عليها في قائمة تتألف بشكل أساسي من جرائم خطيرة ضد الأشخاص والممتلكات، والتي قد تؤدي، في ضوء طبيعتها أو سياقها، إلى إلحاق ضرر بالغ ببلد أو منظمة دولية، حيثما إرتكبت بهدف تخويف السكان بشكل خطير؛ أو إجبار حكومة أو منظمة دولية لا مبرر لها على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل؛ أو لزعزعة الاستقرار أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبلد ما أو لمنظمة دولية[٢].

٢-أما في التشريعات الأمريكية، فقد تعددت تعريفات "الإرهاب" بتعدد الجهات المعنية، ويمكن الوقوف عند أبرزها وهي:

أ- تعريف وكالة الإستخبارات الأمريكية CIA عام ١٩٨٠ بأنه: التهديد الناشئ عن عنف من قبل افراد او جماعات[٣].

ب-تعريف وزارة الخارجة الأمريكية عام ١٩٨٨: عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور وتصميم ضد اهداف غير حربية من قبل مجموعات وطنية فرعية أو عملاء دولة سريين ويقصد به عادة التأثير على جمهور ما[٤].

ت- تعريف وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٨٦: الأستعمال او التهديد غير المشروع للقوة ضد الأشخاص او الأموال غالباً لتحقيق اهداف سياسية او دينية او عقائدية[٥].

وبإستقراء التعريفات السابقة، يتضح أن تعريف "الإرهاب" مرتبط بأربع خصائص رئيسية: **أولها:** التهديد أو الإستخدام الممنهج للعنف بوسائل وطرق مختلفة، **ثانياً:** السعي لتحقيق أهداف (سياسية، إقتصادية، عسكرية، فكرية...ألخ) بطرق غير قانونية، **وثالثاً:** الرغبة في تغيير الوضع الراهن، والنية في نشر الخوف ولفت الإنتباه من خلال إرتكاب أعمال مروعة، **ورابعاً:** الإستهداف المتعمد للمدنيين بطريقة مباشرة او غير

---

(١) مجلة الحجاز العالمية، **مصدر سابق**، ص٣٦١.

(٢) انظر: القاموس العملي للقانون الإنساني، الموقع الرسمي لمنظمة أطباء بلا حدود، على الرابط :(https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/)، آخر زيارة(٢٧-٢-٢٠٢٠).

(٣) محمد عزيز شكري، **الأرهاب الدولي**، ط١، دار العالم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص٤٥.

(٤) المصدر السابق، ص٤٦.

(٥) المصدر السابق نفسه.

مباشرة، وهذا العنصر الأخير– إستهداف المدنيين الأبرياء– يطرح إشكالية تشجيع الدول الكبرى الراعية لحقوق الإنسان ما يعرف بـ "إرهاب الدولة[١]" بواسطة دعم وحماية أنظمة ترتكب جرائم إرهابية ضد المدنيين، على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن العشرين وآزرت نظم دكتاتورية عديدة في امريكا اللاتينية، ولم تَغُض الطرفَ فقط عن إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان إرتكبتها تلك الأنظمة فحسب، بل أمَدَّتها في كثير من الأحيان بمساعدات مادية ولوجيستية وعسكرية لمواصلة إنتهاكاتها تلك[٢]، كما إنها –أي الولايات المتحدة– ومنذ عام ١٩٤٨ تدعم مايسمى بـ "دولة إسرائيل" التي أُدينت بواسطة جملة من القرارات صدرت من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، بعد إرتكابها جرائم مختلفة ضد الشعب الفلسطيني، من قتل للمدنيين وسلب لحقوقهم وأراضيهم، ألا يُعتبر هذا الدعم والحماية بمثابة إستهداف متعمد للمدنيين ولو بطريقة غير مباشرة؟.

من جانب آخر لا يشترط في تصنيف العمل الإرهابي توفر جميع الخصائص الأربعة آنفة الذكر، بل يمكن الإكتفاء بعنصر أو عنصرين حسب شكل العمل الإرهابي، وهذا يعني أن الأعمال الإرهابية تأخذ أشكالاً متعددة يمكن رصدها بالنقاط التالية[٣]:

١– **الإرهاب المسلح (الجنائى):** وهو إستخدام العنف المسلح بواسطة حكومات أو جماعات أو أفراد بهدف إلحاق الأذى بالإنسان وبالممتلكات وبالمرافق والمنشآت الخدمية والاقتصادية العامة والخاصة، وغالبًا ما يذهب ضحيته أناس أبرياء.

٢– **الإرهاب السياسي:** وهو نوعان، إما خارجى: يتمثل فيما تمارسه دولة أو مجموعة دول بحق دولة أو جماعة أو أفراد من ضغوط سياسية بهدف حملهم على تغيير سياساتهم ومواقفهم لمصلحة الدولة أو مجموعة الدول الأقوى. وإما داخلى: يتمثل فى النظم الديكتاتورية التى تمنع المشاركة السياسية وتمارس القهر والسيطرة على مواطنيها.

٣– **الإرهاب الإقتصادي:** وهو إما خارجي: يتمثل فيما تمارسه القوى الدولية الفاعلة سواء كانت دولاً أو منظمات أو شركات من ضغوط على الدول والحكومات والجماعات والأفراد، بهدف إجبارهم على القبول بسياساتها المختلفة وهو ليس معزولاً عن الأهداف السياسية للجهات التى تقف وراءه. ومن أمثلته: فرض العقوبات والاستيلاء على الثروة ومصادرها الخارجية. وإما داخلي: يتمثل فيما تمارسه القوى الداخلية والأنساق

---

(١) **إرهاب الدولة:** ويتمثل هذا النوع من الإرهاب في الاعتقالات الجماعية وممارسة التعذيب والمذابح الجماعية ومهاجمة السكان المدنيين دون تمييز، وتدمير البنية التحتية والهياكل الاقتصادية. وتلجأ الدول إلى هذا العنف الإرهابي، عندما تريد تحطيم إرادة شعب معين لتفرض عليه حكمها المباشر ولتخضعه لسياسة ما، أو من أجل ممارسة سياسة التوسع والسيطرة والهيمنة... للمزيد انظر: شافعة، عباس، **الظاهرة الإرهابية بين القانون الدولي والمنظور الديني**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٠، ص٩١.

(٢) بول ويلكينسن، **مصدر سابق**، ص٣٥.

(٣) فرغلي هارون، **الإرهاب العوامي وانهيار الأمبراطورية الأمريكية**، دار الوافي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

السياسية والاقتصادية المحلية من ضغوط وتهديدات وما تفرضه من قيود اقتصادية تحد من فاعلية النشاط الاستثمارى لأطراف معينة.

٤- **الإرهاب الفكري:** ومن أهم أسبابه: غياب الحرية والوعى وانتشار الظلم والاستبداد، وتنتشر هذه الظاهرة أكثر فى المجتمعات التقليدية المنغلقة ذات الثقافة الأحادية، ولكنها أيضًا موجودة فى بعض المجتمعات المتطورة والمنفتحة مثل: الحملات الدعائية التى تعرض لها المفكر الفرنسى "**روجيه جارودى**" والنائب البريطانى "**جورج جالوى**" وغيرهم، وذلك بتهديد الأمن الشخصى لكل واحد منهم وتقديمهم للمحاكم القضائية فى بلادهم بدعم من القوى السياسية والإعلامية الصهيونية.

٥- **الإرهاب المجتمعي:** يتمثل في تهديد الأفراد الخارجين عن سلطة مجتمعهم، بآرائهم وسلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم، وهو خاصية أساسية فى المجتمعات التقليدية المتخلفة.

٦- **الإرهاب النفسي:** جميع أشكال الإرهاب العسكرى والاقتصادى والسياسى والمجتمعى والفكرى تترك بصماتها على النفس، وتفضى إلى حالة من الخوف والهلع والشعور بالقلق وانعدام الأمن والاستقرار ، ولذلك لا تقل الآثار النفسية للإرهاب فداحة عن آثاره المادية.

في ثمانينيات القرن العشرين، أخذت ظاهرة الإرهاب تشمل المجتمع الدولي بأكمله، فالفعل الإرهابي الواحد يمكن أن يشارك في تنفيذه مجموعة أشخاص من جنسية معينة أو جنسيات متعددة ومختلفة بينما يكون ضحاياه من دول أخرى، أما مكان ارتكابه فقد يكون إقليم دولة ثالثة، وهو ما يطلق علية بـ"**الإرهاب الدولي**" الذي يعتبر أكثر فتكاً من إرهاب الفصائل بل سبباً مساعداً في وقوعة، وهو جريمة من الجرائم الدولية التي يحق لكل دولة أن تمارس أزائها أختصاصاً جنائياً بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ضحيتها أو مكان إرتكابها. واذا كان الإرهاب الداخلي ينحصر داخل دولة أو منطقة واحدة، فإن الإرهاب الدولي في أوضح تجلياته، يمثل هجمة تشن عبر الحدود الدولية، أو ضد هدف أجنبي داخل دولة الإرهابيين الأصلية، ولكن الواقع أن معظم صور الإرهاب تحمل أبعادًا دولية؛ إذ تتطلع الجماعات إلى الخارج للحصول على الدعم والسلاح والملاذ الآمن(١).

إن الجماعات الإرهابية لاسيما التي تحمل توجهاً عالمياً من حيث الفكر والعمل تعد من أخطر الفواعل العنفية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، رغم عدم أمتلاكها لأرض ثابتة نسبياً أو حكومة دائمة أو حتى شعب معين، إلا إنها إستطاعت أن تهدد وتوقف مصالح الدول في بعض الأحيان، على سبيل المثال، تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام٢٠٠٨، أو استهداف السفن البحرية العسكرية والمدنية (عملية المدمرة الأمريكية "كولCole" في الساحل اليمني، أو قرصنة الناقلة السعودية "سيريوس ستار Sirius Star" في نوفمبر ٢٠٠٨ قبالة الساحل الشرقي لكينيا)...الخ، ويمكن القول أن التنظيمين الجهاديين (القاعدة، وداعش) يُعتبران من أخطر أنواع الإرهاب الدولي الذي تمارسه كيانات من غير الدول في النظام الدولي.

---

(١) بول ويلكينسن، **مصدر سابق**، ص٧١.

حيث قامت المنافسة بين جيلين متضاربين من الجهاديين ذوي التفكير العابر للحدود (القاعدة وداعش)، فمن جهة يمثل تنظيم القاعدة الحرس القديم للجهاد الدولي الذي يعود فكره الإستيراتيجي إلى الصراع القائم في أفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات القرن الحالي، ومن جهة أُخرى يُمثل تنظيم داعش جيل المقاتلين الجهاديين في القرن الواحد والعشرين الذين رأوا في الدرب الذي قاده أبو مصعب الزرقاوي في العراق في أوائل القرن الحالي النموذج الأكثر فعالية وشرعية، ورغم الصورة والزخم القويين الذين يميزان تنظيم داعش الإرهابي؛ يسعى تنظيم القاعدة إلى الإستمرار في جذب المجندين من مختلف أنحاء العالم، وتجذير نفسه بشكلٍ مستدام ضمن المجتمعات الإسلامية، وبناء جهاد مستدام قادر على إستهداف الأعداء "القريبين" و"البعيدين" على حدٍ سواء[١]، وقد تبنت القاعدة العديد من الهجمات الكبرى والمؤثرة في الساحة الدولية، لعل من أشهرها تفجير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك عام ٢٠٠١، مما دفع الولايات المتحدة لإعلان الحرب على التنظيم تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، بدءاً بضرب مناطق وبؤر الإرهاب في أفغانستان، وصولاً لتجفيف منابع الإرهاب والقصاص من الدول "المارقة" وفقاً للمفهوم الأمريكي، لذا واجه تنظيم القاعدة ضغطاً شديداً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إذ باتت وجهة التنظيم الاستيراتيجية مبهمة بعد أن أُجبرت قياداته على الفرار والإنتشار في أفغانستان وباكستان وايران. رغم أن بن لادن قد طور شبكة موسعة من المعارف مع الخلايا والمنظمات "الإسلامية" و"الجهادية" حول العالم، بقي تنظيم القاعدة إلى حدّ كبير حركة تعتمد إدارة مركزية في أوائل القرن الحادي والعشرين[٢].

وقد توسع "الجهاد العالمي" خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية– داعش– في سوريا عام ٢٠١٢ وتمدده نحو العراق، حيث حول هذا التنظيم ديناميكيات القتال الجهادي وطبيعته، أن العمليات التي قام بها هذا التنظيم بدءاً من سيطرته على مناطق شاسعة في سوريا والعراق مروراً بإسقاط الدولة الطائرة المدنية فوق شبه جزيرة سيناء المصرية في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ وصولاً الى الهجمات الكبيرة في باريس في نوفمبر ٢٠١٥ أكدت على أن هذا التنظيم من اكبر وأخطر الفواعل العنفية المؤثرة على الواحدات الدولية، وهذا ما يؤكده مدير مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية "**جيمس كومي James Coomy**" في يوليو ٢٠١٥ على أن الدولة الإسلامية تطرح خطراً إرهابياً على الولايات المتحدة أكبر وفوري أكثر من تنظيم القاعدة[٣].

"لقد تطور تنظيم الدولة الإسلامية– داعش– من كونه حركة جهادية إرهابية منشقة عن القيادة المركزية لتنظيم القاعدة إلى تنظيم دولي إرهابي متمرد عابر للحدود، تتبعه جبهات تأسست في أكثر من ١١ دولة حتى منتصف العام ٢٠١٥ في غضون ذلك، تراجع نفوذ القيادة المركزية لتنظيم القاعدة في أفغانستان

(1) Charles Lister، **Jihadi Rivalry The Islamic State Challenges al-Qaida**، Brookings Doha Center ،Qater، Number 16، January 2016، P24.

(2) Charles Lister، **Ibid**، p7.

(3) **Ibid**، p3

وباكستان كثيراً، وفشلت فشلاً شاملاً في الدفاع عن نفسها في وجه الأعمال الجامحة التي قامت بها إحدى المجموعات العاصية التي كانت تابعة له: الدولة الإسلامية. نتيجة لذلك، يشبه تنظيم القاعدة شيئاً شبيهاً بمجموعة من الفصائل الإرهابية تشاركه الفكر ذاته واجتمع بعضها مع بعضها الآخر بفعل حسّ الولاء الإسلامي لتقاليد القيادة المركزية لتنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان. أما الدولة الإسلامية فتشبه التنظيم الجهادي الأكثر مركزية الذي مثّله تنظيم القاعدة في المرحلة الممتدة بين أوائل القرن الواحد العشرين ومنتصفه، حين بدأ يؤسس شبكة من المجموعات التابعة له أو الفروع في جميع أنحاء العالم[١]".

الفرع الثاني: الفواعل غير العنفية Non-violent actors :

تعرف جميع الأطراف والجهات، الربحية وغير الربحية، التي تعمل في المجالات غير العسكرية، بصفة مستقلة عن إرادة الدول، بالفواعل غير العنفية الفاعلة والمؤثرة في السياسات العالمية. ويدخل ضمن هذا المفهوم جميع الجهات والأطراف المتعددة والمتنوعة، لعل من أبرزها **المنظمات الدولية غير الحكومية** التي تعمل بشكل طوعي، ضمن حيز القضايا الإجتماعية التنموية والإغاثة الإنسانية بالإضافة الى قضايا البيئة وحقوق الإنسان...الخ، **والشركات المتعددة الجنسيات** التي تعمل لتحقيق اهداف ربحية توسعية، بالإضافة الى جهات اخرى لها ابعاد اجتماعية، قومية، ودينية **كالإفراد** المؤثرين على مختلف السياسات الوطنية والدولية. وسيقتصر البحث على دراسة هذه النماذج.

أولاً-المنظمات غير الحكومية NGOs:

يصنف **مارسيل ميرل Marcel Merle** الفاعلون غير الحكوميين الى مجموعتين، اولاً: المنظمات التي لا تهدف الى تحقيق الربح وهي المنظمات غير الحكومية. وثانياً: المنظمات التي تهف لتحصيل الربح، وهي الشركات المتعددة الجنسيات[٢].

أن إقتصار "ميرل" على هاتين المجموعتين في تصنيفه للفاعلون غير الحكوميين، كفيل في فهم أهمية ودور هذه المنظمات كفواعل غير دولتية مؤثرة بشكل كبير في العلاقات الدولية الحديثة. من هنا جاءت أهمية التعريف اولاً بهذه المنظمات، ومن ثم دراسة دورها المهم في رسم السياسات الدولية. فيعرفها- ميرل- بأنها، كل تجمع او رابطة او حركة مشكلة على نحو قابل للإستمرار من جانب اشخاص ينتمون الى دول مختلفة بغرض تحقيق أهداف ليس من بينها الحصول على الربح[٣].

أما قاموس **أكسفورد Oxford** فيعرف المنظمات غير الحكومية بإنها، منظمة غير ربحية تعمل بشكل مستقل عن أي حكومه، عادةً ما يكون هدفها معالجة قضية اجتماعية أو سياسية[٤].

---

(1) **Ibid**، P3.

(٢) مارسيل ميرل، **مصدر سابق**، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(4) Oxford Living Dictionaries، https://en.oxforddictionaries.com/definition/ngo

فيما ذهب الأستاذ **Peter Utnes** لوصفها بـ "أي منظمة غير منشأة من قبل حكومة أو مجموعة من الحكومات، وهي شاملة للغاية من حيث أنها تشمل حتى الأندية الرياضية والجماعات الإرهابية. وتعتبر بمثابة مجموعات ضغط غير ربحية (نتيجة الصلة بالساحة السياسية) فهي تحاول التأثير على القرارات السياسية في العلاقات الدولية[١].

أما **مارتينا فيشر** فقد عرفت الـ NGOs بأنها "مجموعات غير حكومية وغير ربحية هدفها تحقيق المصلحة العامة[٢].

وبأستقراء التعاريف السابقة، يتضح إن المنظمات غير الحكومية "هي في جوهرها هيئات اختيارية للحكم الذاتي وليست خاضعة لتوجيه السلطات العامة، وقد تختلف المصطلحات المستخدمة لوصفها في القانون الوطني، لكنها تشمل الجمعيات والجمعيات الخيرية والمؤسسات والصناديق والمؤسسات غير الربحية والمجتمعات والصناديق الاستئمانية كما إنها لا تشمل الهيئات التي تعمل كأحزاب سياسية[٣].

وإن مصطلح "غير حكومية"، يعني أنها منشئة بمبادرة خاصة، وإن مبادرة تأسيسها خالية من النفوذ الحكومي، ولها هدف غير هادف للربح، وهذا يعني أنه إذا تم الحصول على أي أرباح من قبل المنظمة لا يتم توزيعها على أعضائها ولكن استخدامها في السعي لتحقيق هدفها[٤].

إن بداية نشأة NGOs يعود الى نهاية القرن التاسع عشر وأخذت تنتشر فيما بعد بشكل كبير حتى اصبحت أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة، وينتقد **كينيث أندرسون Kenneth Anderson** بشدة فكرة أن وجود المنظمات غير الحكومية تعني "دمقرطة" القانون الدولي، بل يرى إنها خطوة في تطوير النخب عبر الوطنية[٥]، وحول تأثير المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية يمكن رصد ثلاث نقاط تستحق الذكر في هذا الخصوص[٦]:

١- بالرغم من حيادية المنظمات غير الحكومية وأستقلالها الذاتي إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع منظمات حكومية دولية أنشأتها دول بغية ترويج مصالحها، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى

---

(1)Peter Utnes، **Non-state Actors in World Politics، A case study on how transnational advocacy networks seek to influence the Arms Trade Treaty**، Master Degree Programme in Peace and Conflict Transformation،University i Tromso، Norway، 2010،p11.

(٢) مارتينا فيتشر، **المصدر السابق**، ص٤.

(3) Anna-Karin Lindblom، **Non-Governmental Organisations in International Law**، Cambridge University press، UK، 2005، p42.

(4) Ibid، p42

(5) Ibid، p37.

(٦) مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **لمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٤٠١-٤٠٢.

صندوق النقد الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ويمثل أعضاؤها جميعاً دولاً لا أفراد.

إن التعاون الوثيق والمتزايد بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات لاسيما في مجال حقوق الإنسان والتنمية، أنعكس إيجاباً على مكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، حيث القدرة على جمع المعلومات وأمتلاك الخبرات اللازمة في مجال تقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية، كما تؤمن المنظمات الحكومية تمويل نشاط المنظمات غير الحكومية، كما إن حيادية هذه المنظمات سياسياً في أكثر الأحيان يسمح لها الإنتقال الى مناطق القتال وإقامة الصلات مع اطراف النزاع والوصول السريع للمدنيين المحتاجين للإغاثة، وهذا ما لا تستطيع الدول القيام به ما لم تنتهك مبدأ عدم التدخل، لهذه الأسباب تستغل الدول والمنظمات الدولية الحكومية المكانة الفريدة للمنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال تدعم الحكومات الوطنية نصف ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تقريباً، وإن نسبة حجم المساعدات الأجنبية الأوروبية الموزع من خلال المنظمات غير الحكومية ارتفعت من ٤٢% إلى ٦٧% بين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٤.

٢- إن المنظمات غير الحكومية قد أصبحت جزءاً مهماً من الصورة الدولية، لدرجة أن مجتمعاً مدنياً عالمياً يظهر على الساحة، ففيما يتفاعل الأفراد على المستوى الدولي تتخذ مواقفهم طابعاً كسموبوليتياً، ويتضاءل تمسكهم بسيادة الدولة، ولكن لا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية دمرت سلطة الدولة، على إعتبار أن آلاف المنظمات غير الحكومية تدير أعمالها حول العالم حرفياً وهي تمثل عدداً ضئيلاً من الأفراد، فإذا رأى مجتمع مدني عالمي النور، سيضم ذلك حتماً أفراداً من النخب والإختصاصيين وغيرهم.

٣- إن نمو المنظمات غير الحكومية يسلط الضوء على نمو «سلطة الشعب» الملحوظ في العلاقات الدولية، بسبب فشل الدول أساساً في تلبية حاجات الأفراد الصحية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية العاجلة. ويتجلى هذا على أحسن صورة في المؤتمر العالمي الرابع حول النساء المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ حيث اجتمعت عشرات آلاف النساء من المنظمات غير الحكومية حول العالم لمناقشة طائفة من القضايا، لا سيما تلك التي تمس المرأة.

٤- إن للمنظمات غير الحكومية أنشطة كبيرة ومهمة فيما يتعلق بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات، فهي تقوم مثلاً بأنشطة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية عبر تدخل طرف ثالث، وتسهيل ورش عمل الحوار والوساطة والمفاوضات المعنية بصنع السلام وشبكات العمل ومبادرات التفاهم العابرة للثقافات وبناء العلاقات[١].

لذلك ليس من دليل يشير إلى أن دور المنظمات غير الحكومية ونزعتها في التدخل على نحو متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة سيتتضاءل، بل على العكس، لقد تزايدت اعدادها وتعززت مكانتها وتعاظم دورها في مختلف الميادين، ناهيك عن شعبيتها الدولية، فهي تحضى بتأييد رهيب من الرأي العام العالمي يسمح

---

(١) مارتينا فيتشر، **مصدر سابق**، ص٧.

لها بجمع التبرعات الكبيرة وحشد الجماهير وتنظيمهم للضغط على السياسيين المعنيين، وفضح ممارساتهم الفاسدة من خلال الإعلام. لذلك يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية اصبحت احدى الدعائم الاساسية للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين.

ثانياً: الشركات المتعددة الجنسياتMultinational Companies :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي، وذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة، وضمن إطار محاولات تعريف هذه الظواهر يرصد إختلاف كبير بين المختصون في التسميات التي أطلقوها على هذه الكيانات نتيجة تباين وجهات نظرهم حول طبيعتها الإقتصادية والقانونية، فمنهم من يطلق عليها تسمية "الشركات العالمية"، أو "المشروعات ذات الصفة القانونية الدولية"، فيما يذهب آخرون لتسميتها بـ"المشروع الكوني"، أو المشروع ذات القوميات المتعددة".

إلا أن غالبية الفقه يستعمل مصطلح "**الشركات المتعددة الجنسيات**"، لأنه أول مصطلح أستعمل للدلالة عليها في دراسة قدمها "David Lilienthal" الى معهد كارينجي للتكنولوجيا في أبريل ١٩٦٠ تحت نفس العنوان وتم نشرها بعد ذلك بواسطة مؤسسة الموارد والتنمية... ثم استخدمتها المجلة الأسيوية الأمريكية "بزنس ويك" في تقرير خاص تحت عنوان "الشركات المتعددة الجنسيات" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل١٩٦٣، إضافه الى أنه المصطلح الشائع أستعماله في الدوله التي كانت المصدر الأول لهذه الكيانات والتي تضم العدد الأكبر منها والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه الأكثر تداولاً في مختلف الدراسات خاصتاً القانونية(١).

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشركات متعددة الجنسية بانها، كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات، وله في دولتين او اكثر شركات وليدة او فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً(٢).

ويُعرف آخرون الشركات متعددة الجنسيات على أنها "مؤسسة تمتلك أو تسيطر في أكثر من بلد على مرافق الإنتاج أو الخدمات والأنشطة التي تضيف قيمة (تحقق ارباح)"، وتدار من بلد منشأها ولكنها تنتج سلع أو خدمات في شركات تابعة خارجية مستقلة نسبيا لتلبية احتياجات الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية أحياناً(٣).

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية من أهم الفواعل غير الحكومية المؤثره في السياسات العالمية، لما تملكه هذه الظاهرة من قوة إقتصادية وسياسية مكنتها من السيطرة على جزء كبير من التجارة العالمية خلال

---

(١) بويرطخ نعيمة، **مصدر سابق**، ص٢٩.

(٢) محمد صبحي الأتربي، **مدخل الى دراسة الشركات الأحتكارية المتعددة الجنسية**، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧، ص١٣.

(3)A. O Osibanjo، Oyewunmi A. E. and Salau، O. P، **Globalization and Multinational Corporations The Nigerian Business Environment in Perspective**، Journal of Business and Management، Volume 16، Issue 11، Nov 2014، p3.

العقدين الأخيرين من القرن الماضي، متبعه بذلك سياسة الإندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها فهناك ٦ شركات تسيطر على ٨٥% من تجارة الحبوب و٨ شركات تسيطر على ٦٠ %من تجارة الكاكاو و ٣ شركات تسيطر على ٨٠ % من تجارة الموز في العالم، وإذا كانت هذه الشركات اتبعت هذا الأسلوب من الاندماج الذي يمكنها من السيطرة على إنتاج وتجارة العديد من السلع فإن التسعير في هذه الحالة سيكون وفق شروط الاحتكار وفي أحسن الظروف وفقا لشروط احتكار القلة وعلى ذلك يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسية تشكل تكتلات اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة[١]. أضف الى ذلك، العدد الكبير للشركات متعددة الجنسية في العالم والذي يزيد عن ٢٠٠٠٠ شركة، الناتج القومي لشركة واحدة من هذه الشركات يفوق إجمالي ما ينتجه الاقتصاد القومي لبعض الدول أمثال اليونان، باكستان ....، ولذلك فان الشركة متعددة الجنسية قد يكون لها تأثير على العلاقات الدولية اكبر من تأثير بعض حكومات الدول التي تتعامل معها[٢]، على سبيل المثال قدرتها على إضعاف سيادة الدول المتصلة بها وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

كما يمكن تجسيد دور الشركات متعددة الجنسية وسطوتها في السوق العالمية من حقيقة كون (٥٠%) من تجارة الولايات المتحدة الأميركية واليابان و (٨٠%) من تجارة بريطانيا هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في دول اخرى. كما تقدر مبيعات الشركة العالمية الاولى (٧٧٠٠) مليار دولار سنوياً، وهي تمثل (٣٥%) من الناتج الاجمالي العالمي الذي يقدر بـ (٢١٨٠٠) مليار دولار في العام نفسه. علماً ان جميع المؤشرات الاقتصادية تشير الى النمو المستمر في هذه النسب وبالتالي تعزيز هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي[٣].

---

(١) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤١٣-٤١٤.

(٢) مغيلي مليكة، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدول**، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٩.

(٣) سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مصدر سابق**، ١٤٧.

ثالثاً: الأفرادIndividuals :

ساد الجدل الفقهي حول إمكانية أن يصبح شخصاً ما او فرد من الأفراد فاعلاً على المستوى الوطني او الاقليمي او الدولي، مما يمكنه من التأثير في مجالات الاحداث الدولية نتيجةً لما يملك من مكانه دينية أو قدرات مالية أو اعلامية، حيث ترى النظرة التقليدية للعلاقات الدولية ان الأفراد ليسو فاعلين دوليين لانهم ليسو مواضيع للقوانين الدولية، وليسو المخاطبين بقواعدها، كما لايمكن الإقرار بوجود تكافئ بين مكانة الفرد ومكانة أي شخص آخر من أشخاص القانون الدولي، فيما يرى آخرون أن من الصعب نفي اهمية ودور الافراد الفاعلين على المستوى الدولي، الذين اصبحوا وجوهاً تاريخية تتوقف على آرائهم قرارات مهمة، فلبعضها دور أخلاقي أو ديني **كالبابا، أو الدلاي لاما**، ولبعضهم دور إقتصادي له إنعكاسات أعلامية ومن ثم سياسية **كجورج مردوخ** أو غيره(١). لذلك سنعمد على دراسة مكانة ودور هذه الشخصيات للنظر بمدى إمكانية إعتبار "الأفراد" فاعلين على المستوى الدولي.

إن "**البابا الفاتيكان**" سلطة روحية على الديانة المسيحية الكاثوليكية، وإن المكانة التي يتمتع بها كبيرة جداً وهو محور دراستنا في قراءة "الفرد" الفاعل المؤثر في النظام الدولي. إن لكلام البابا رنين صوفي في اذهان المسيحيين الذين يشكلون النسبة الأكبر في العالم مقارنةً بالديانات الاخرى، وهذا التأثير له معاني كثيرة قولية وفعلية، فكل قول وفعل يظهره البابا فانه له معطى على الأرض، وفي الوقت نفسه ان أي تجاوز او اعتداء تجاه سلطة البابا الروحية او شخصه من قبل جماعة او ديانة سيكون له تبعات وردة فعل كبيرة مما يؤدي الى إرباك وعدم استقرار، وذالك بالرغم من ثورات الإصلاح التي قضت على سلطة الكنيسة آنذاك وفصلت الدين عن السياسة(٢).

إن مكانة "البابا" هذه تأتي من رمزيته المقدسة لدى أبناء الديانة المسيحية –أكبر الديانات عدداً– ما يجعل منه شخصاً مؤثراً على الرأي العام العالمي، فهويات الناس الأساسية تتحدد –حسب رأي ويلكينسن– من خلال دينهم أو مزيج من دينهم وعرقهم(٣)، ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن أن تجسد دور ومكانة البابا في الساحة الدولية، هو طرح "البابا يوحنا بولس الثاني" لمبادى عامة إنسانية حيال الأزمات الدولية في نهاية القرن العشرين، وقيامه بسلسلة زيارات لمجموعة من الدول المضطربة بحثاً عن السلم والأمن(٤)، إضافة لفضله الكبير في نجاح حركات التضامن ضد الحكم الشيوعي في اوربا الشرقية عامة وبولندا مسقط رأسة خاصة.

بالمقابل، تمكن الأمريكي **(روبرت مردوخ)** من التدخل في كثير من قضايا السياسة الدولية وان يؤثر في الرأي العام العالمي، على سبيل المثال، أجتمع الرئيس الامريكي الاسبق (رونالد ريجان) بروبرت مردوخ في ١٨ كانون الثاني في ١٩٨٣ وهو لم يكن قد حصل على الجنسية الامريكية بعد وحظر الاجتماع رئيس وكالة

---

(١) زياد خلف عبد الله الجبوري، **مصدر سابق**، ص١٥٧–١٥٨.

(٢) سيف نصرت توفيق الهرمزي، **مصدر سابق**، ص١٥٤.

(٣) بول ويلكينسن، **مصدر سابق**، ص٥٩.

(٤) عدنان السيد حسين، **مصدر سابق**، ص٤٦.

المخابرات الامريكية ورئيس وكالة المعلومات الامريكية وكان الهدف وضع مخطط للتأثير على الطبقة الوسطى الامريكية ودفعها طواعية لدعم قرارات الدولة بشأن التدخل في القرارات السيادية للدول الاخرى مثل دعم جناح اليمين في جواتيمالا والسلفادور ودعم قوات الكونترا contra في نيكاراجوا وهذه التدخلات الامريكية شملت انقلابات وثورات وتمويل قنوات اعلامية لتأليب الرأي العام ضد سلطة بعض الدول، وقد استخدم (ويليام كايسي) رئيس وكالة المخابرات الامريكية في عهد الرئيس (رونالد ريجان) الآلة الاعلامية بقيادة (روبرت مردوخ) لتشويه صورة كل من يشتبه في مساندته للشيوعية من حكام عبر العالم امثال (هوجو تشافيز) و(معمر القذافي) وغيرهم الكثير[١]، كما إمتاز **(روبرت مردوخ)** بدعمه الشديد لإسرائيل في سياساتها وحروبها في المنطقة، ومجموعته تستثمر داخل إسرائيل في شركة تعمل في مجال التكنولوجية الرقمية والاتصالات عبر الاقمار الصناعية ودعم مردوخ تيار المحافظين الجدد في امريكا وساند موقفهم في احتلال العراق، إذ أستغل (روبرت مردوخ) حمى الحرب على العراق وأججها بالمواقف الداعمه لها من خلال امكاناته الاعلامية الكبيرة، إذ عرضت محطة (فوكس) الاخبارية الصواريخ وهي تنطلق بإتجاه بغداد يصاحبها النشيد الوطني الامريكي وهذه القناة حظيت بأكبر عدد من المشاهدين خلال الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية[٢].

إستناداً لما تقدم، إذا كان "الفرد" لا يتمتع بمركز قانوني دولي–إلا إستثناءً–ولا يمكن أن تكون مكانته قرينه بمكانة أي شخص من اشخاص القانون الدولي كالدولة او المنظمات، فإن الواقع يحتم علينا عدم إنكار الدور الذي قام به بعض الأفراد في حل أو تعقيد الكثير من المشاكل والأحداث الدولية، ولا زال هذا الدور واضح على المسرح الدولي، ما يدفع بنا نحو الإقرار بأهمية "الفرد" كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

ختاماً، إذا كانت جميع القوى والتيارات والمنظمات المستقلة عن حكومات الدول تدخل ضمن مصطلح الفاعلون غير الحكوميين، فإن من الصعب حصرها فقط بما تقدم من ذكر لنماذج مختلفة من الفواعل(العنفية، وغير العنفية) التي جرت دراستها في هذا البحث، فمصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" مصطلح واسع وفضفاض لدرجة أنه يشمل كل طرف مؤثر على الساحة الدولية، ولا يمثل حكومة ما، إبتداءاً من حركات التحرر الوطني والجماعات الإرهابية، ثم المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والأفراد، إضافة لمختلف صور الإعلام الدولي، وكل الوكالات والأتحادات الدولية، ومراكز الأبحاث والرأي العام العالمي وغيرها من القوى والفواعل الأخرى التقليدية والحديثة.

<u>المطلب الثالث</u>: الفاعلون غير الحكوميين والقانون الدولي:

يعكس القانون الدولي مجموع القيم والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الأمم، والتي مرت بمراحل عديدة من النمو والتطور على مختلف العصور والأزمنة حتى وصلت لصيغتها الحالية التي يعكسها ميثاق الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وبالنظر الى قواعد القانون الدولي الحالية يُرى أن القسم الأكبر منها

---

(١) زياد خلف عبد الله الجبوري، **مصدر سابق**، ص١٥٩–١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص١٦١.

يخاطب الدولة، بإعتبارها الشخص الرئيس إن لم يكن الوحيد عند إقرار ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني إن إرادة الدول المنفردة هي من وضعت تلك القواعد لتنظيم وتنسيق علاقاتها الخارجية مع اقرانها، إلا إن ذلك لا يعني خلو القانون الدولي من قواعد قانونية تنظم عمل الفاعلون غير الحكوميين وتمنحهم بعض الإختصاصات المحددة التي تسبغ عليهم صفة دولية وتسمح لهم بممارسة نشاطات دولية معينة، مع مراعاة مبدأ "سيادة الدول"، الذي يعتبر أحد أهم المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، والذي يبطل بموجبه اي قرار أو نشاط من شأنه ان يخترق الخصائص السيادية للدول. من هنا جاءت أهمية دراسة العلاقة بين الفاعلون غير الحكوميين والقانون الدولي، وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية؟

١- ما هو القانون الدولي؟ ومن هم أشخاصه؟

٢- هل تعتبر الجهات الفاعلة غير الحكومية شخصاً من اشخاص القانون الدولي؟

٣- هل هناك نصوص قانونية دولية نظمت عمل تلك الجهات؟

٤- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر عمل الفواعل غير الحكومية على الخصائص السيادية للدول؟

وقد جرى تقسيم البحث الى مطلبين، يتطرق الأول منه الى مختلف الإتجاهات الفقهية التي عرفت القانون الدولي بأشخاصه، ثم بحث النصوص القانونية الدولية التي نظمت العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة والفاعلون غير الحكوميين، أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة تأثير الفاعلون غير الحكوميين على سيادة الدول، وذلك كالتالي:

الفرع الأول: ماهية القانون الدولي، ونظرته للفاعلون غير الحكوميين:

تتعدد تعريفات القانون الدولي بتعدد المذاهب الفقهية التي اختلفت في نظرتها لأشخاصه، حيث ذهب أنصار **المذهب التقليدي Traditional Doctrines** لتعريف القانون الدولي بأنه، مجموع القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول[١]، وقد جاء تعريفهم هذا إنعكاساً لإيمانهم أن الدولة هي الشخص الوحيد للقانون الدولي، وذلك لأن المجتمع الدولي عندما نشأ أول مرة بظهور الدولة القومية الحديثة منتصف القرن السابع عشر كان قاصراً على الدول فقط[٢].

بالمقابل، يرى أنصار **المذهب الموضوعي Positive theory** أن "الفرد" هو الشخص الوحيد للقانون الدولي وبقية فروع القانون، بإعتباره الوحيد الذي يملك إرادة مستقلة، تلك الإرادة التي تعتبر عندهم شرطاً ضرورياً للإعتراف بالشخص القانوني[٣]، ومن أبرز أنصار هذا المذهب الفرنسي " **ليون دوغي** Duguit" و"**جورج سل**" حيث انكروا تمتع الدولة بالشخصية المعنوية وأنها في نظرهم مجرد افتراض لا قيمة له، معتبرين

---

(١) طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي**، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) عصام العطية، **القانون الدولي العام**، ط٥، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص١٠.

(٣) طالب رشيد يادكار، **المصدر السابق**، ص١٧.

الفرد شخص القانون الدولي الوحيد ولهذا فإن قواعد القانون الدولي لا تخاطب سوى الأفراد لاسيما الحكام منهم[١].

وبعد الجدل الفقهي بين المذهبين (التقليدي، والموضوعي) حول اشخاص القانون الدولي، برز إتجاه حديث يمثله غالبية الفقهاء في الوقت الحاضر يعتبر الدولة الشخص الرئيس للقانون الدولي مع وجود أشخاص آخرين متعددون ومتنوعون، ومن هؤلاء الفقهاء "**كارل شتروب Strupp**" الذي عرف القانون الدولي بأنه "مجموعة من القواعد القانونية التي تتضمن حقوق الدول وواجباتها وحقوق وواجبات غيرها من أشخاص القانون الدولي. أما "**لويس دلبيز L. Delbez**، فقد عرف القانون الدولي بأنه "مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والكيانات الدولية الاخرى كالكنسية الكاثوليكية، والثوار المعترف وغير المعترف بهم، والامم المتحدة ...الخ[٢].

يتضح مما تقدم، ان التعريفات السابقة أخذت بعين الإعتبار أهمية توسيع نطاق القانون الدولي العام ليشمل مختلف أشخاص العلاقات الدولية من دول ومنظمات وشركات وأشخاص دولية اخرى، كما إن هناك العديد من النصوص القانونية التي أشارت لأهمية التعاون والتشاور مع الفاعلون غير الحكوميين في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصهم بما يحقق مقاصد الأمم المتحدة، فهل يعني ذلك إخضاع هؤلاء الفاعلون لقواعد القانون الدولي وإعتبارهم من أشخاصه؟ وهل هناك نصوص قانونية صريحة ومباشرة تشير لهذا المعنى؟ وسيتم الإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة النصوص القانونية الدولية المتعلقة بالفاعلون غير الحكوميين الذي سبق ذكرهم في المبحث الثاني لمعرفة مدى شرعية عمل كل واحدة منها حسب القانون الدولي.

أولاً: حركات التحرر والمقاومة في القانون الدولي:

لم يكن القانون الدولي التقليدي يثير أي اهتمام بحركات المقاومة والتحرر بل كان يشرع ما كان متعارف عليه بين الدول بأن الإقليم المحتل يصبح جزءاً من اقليم الدولة القائمة بالإحتلال، ولا يحق لأهله القيام بأي أعمال مقاومة لأنها تعتبر من الأعمال الإجرامية التي تستوجب حكم الإعدام، ونتيجة تزايد حركات المقاومة والتحرر في أرجاء العالم وتزايد الحاجة معها للإعتراف بحق الشعوب في الدفاع عن أرضها ورفض الإحتلال والإستعمار بدأ المجتمع الدولي بالإهتمام بهذه الشريحة من خلال عقد المؤتمرات الدولية وتشريع قوانين لحماية أفراد المقارمة وتشكيلاتها، وتعتبر **إتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩، و١٩٠٧** من أوائل الإتفاقيات الدولية التي أدخلت افراد المقاومة ضمن قوانين الحرب لضمان حقوقهم وتمييزهم عن المجرمين، وقد تشابهت نصوص المادتين الأولى والثانية في كلا الإتفاقيتين السابقتين بالنص على توفير الحماية القانونية لفرق المتطوعين المقاومين، حيث نصت المادة الأولى من اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩ بأن قوانين الحرب وحقوقها وواجباتها لا تنطبق على الجيش فقط، بل تشمل فرق المتطوعين التي تتوفر فيها الشروط التالية:

---

(١) عصام العطية، **مصدر سابق**، ص١٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٤.

١- أن يكون على رأسهم شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
٢- أن تكون لها علامة مميزة محددة، يمكن تمييزها عن بعد.
٣- أن يحملوا السلاح بشكل ظاهر.
٤- أن تقوم بعملياتها طبقًا لما تقتضيه قوانين وأعراف الحرب.

وهذا ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، بتأكيدها على إن قوانين الحرب تنطبق أيضاً على أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تتوفر فيها الشروط السابقة[١]، وهذا ما تلتزم به جميع فصائل المقاومة التي حملت السلاح دفاعاً عن أرضها الخاضعة للإحتلال مباشرة أو المهددة بالإحتلال، على إعتبار إن المقاومة لا تعني فقط الدفاع على الأرض المحتلة بالفعل، بل الدفاع عنها قبل تعرضها للإحتلال أو الإستعمار، وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من الإتفاقية السابقة لعام ١٩٠٧ بأعتبار(سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو، لمقاومة القوات الغازية، دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية طبقاً لأحكام المادة الأولى، يعتبرون محاربون شريطة أن يحملوا السلاح علناً وأن يراعوا قوانين الحرب وأعرافها)، ومن النصوص السابقة يتضح إن إتفاقية لاهاي قد شرعت أعمال المقاومة ولو بصورة غير مباشرة عندما ميزت بين أفراد المقاومة المدافعين عن حقوق شعوبهم، وبين المجرمين المنتهكين لكرامة الإنسان، وهذا ما أكدت علية أيضاً إتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، حيث جاء في الفقرة (أ) من مادتها الرابعة تحديد للفئات التي يعتبر عناصرها "أسرى حرب" إذا ما وقعوا في قبضة العدو، وهي كالتالي[٢]:

١- أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.
٢- أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:
   أ- أن يقودها شخص مسئول عن مرؤوسيه.
   ب-أن تكون لها إشارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.
   ت-أن تحمل الأسلحة جهراً.
   ث-أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.
٣- أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

---

(١) أنظر: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية في أتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، القسم الأول(المحاربون).
(٢) أُنظر: المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة لعام١٩٤٩.

٤- الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي التموين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها.

٥- أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدو هم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي.

٦- سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

من هنا يمكن القول إن إعتراف المجتمع الدولي بحقوق المقاومة وتشكيلاتها جاء بشكل متنامي ومقيد بشروط قاسية، لذا جاء إقرار **البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧** لتوسيع مفهوم المحارب ومن ينطبق عليه وصف المركز الدولي لأسير الحرب، حيث أكد في **المادة ٤٣** على تمتع طوائف المقاتلين والمحاربين الذين سبق ذكرهم في الإتفاقيات السابقة على وصف المحاربين القانونيين وإعتبارهم "أسرى حرب" أذا ما وقعوا في قبضة الخصم، وقد جاءت **المادة ٤٤** على نحو يبيح أنطباق هذه الصفة على طوائف أخرى من قوات الدول غير النظامية وغير المستوفية للشروط التقليدية سابقة الذكر، ما يعني إنها وسعت مفهوم المركز الدولي لأسرى الحرب ليشمل كل التشكيلات والفصائل والألوية غير التابعة لقوات نظامية او شبه عسكرية والتي تساهم في الكفاح المسلح ضد الإستعمار حيث اعتبرت كفاحها لهذه الأغراض نزاعًا مسلحًا دولياً، وهذا ما يتضح جلياً في **الفقرة الرابعة من المادة الاولى** من ذات البروتوكول والتي أكدت على أن المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، تعتبر "حرباً دولية"[(١)].

أما في ميثاق الأمم المتحدة، فقد استطاعت حركات التحرر والمقاومة الوطنية إتخاذ الشرعية في نضالها من مبدأ "**حق تقرير المصير**" أحد أهم مبادى الأمم المتحدة الذي أشار إليها الميثاق في **المادة الأولى الفقرة الثانية** في معرض التطرق لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وذلك بالنص على (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها...)، إضافةً **للمادة (٥٥) منه**، والتي أكدت على هذا النص بنص مماثل، كما أشار الميثاق لحق تقرير المصير من الفصل الحادي عشر إلى الثالث عشر والخاصة بإدارة الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية، وتكفلت الجمعية العامة بإزالة أي إلتباس يمكن ان يثار بهذا الصدد، حيث أصدرت العديد من القرارات التي أكدت على ضرورة الإسراع في منح الشعوب والبلاد المستعمرة إستقلالها إمتثالاً لمبدأ حق تقرير المصير، وكان من أبرزها **القرار رقم ١٥١٤** في(الدورة ١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠، والذي

(١) أُنظر: المادة (١) و(٤٣) و(٤٤) من البروتوكول الإضافي الأول لإتفاقية جنيف عام ١٩٧٧.

منح الإستقلال لجميع البلدان والشعوب المستعمرة، معتبراً الإحتلال بكافة صوره مناقض لمبادئ الأُمم المتحدة ومقوض للسلم العالمي، وجاء **القرار رقم ٢٦٢٥** فيما بعد ليؤكد عدم شرعية إخضاع إقليم اي دولة للإحتلال العسكري، وأنه لا يجوز إكتساب إقليم اي دولة من قبل دولة أخرى، وكذلك **القرار ٣١٠٣** لعام ١٩٧٨ الذي اعتبر كفاح الشعوب لتقرير مصيرها كفاح مشروع يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام(١).

وتِباعاً أخذت الجمعية العامة تصدر العديد من القرارت التي تدل على ذات المعنى والتي تنوعت بين من يشجب الممارسات القمعية للقوى الإستعمارية وبين من يحث على تظافر الجهود وتقديم المساعدة للشعوب المضطهدة لتحقيق إستقلالها وقرارات أخرى تدين إستمرار إخضاع الشعوب للسيطرة الإستعمارية الأجنبية وانكار حقها في تقرير المصير.

من جانب آخر يمكن القول أن حركات المقاومة لا يمكن ان تحصل لولا وجود الإستعمار أو الإحتلال، فمبرر وجود هذه الحركات هو الإحتلال نفسه، وهذا ما يضفي الشرعية على حركات المقاومة والتحرر الوطني بإعتبارها ردة فعل ضد قوة غازية غير شرعية، وعليه فإن حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها باللجوء الى استعمال القوة المسلحة كأسلوب لتحقيق هذا الحق يعتبر أمراً طبيعياً ومشروعاً خاصةً بعد ان حرم القانون الدولي العام الإحتلال والعدوان في **الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه** التي حرمت ليس فقط استعمال القوة وإنما ايضاً التهديد بها في العلاقات الدولية(٢)، إلا أن ذلك لا يعني التحريم المطلق، فقد شرعت **المادة الحادية والخمسون** من الميثاق حق الدفاع عن النفس واللجوء الى استخدام القوى المسلحة لتحقيق ذلك، وهذا من الحقوق الطبيعية التي استخدمتها جميع الشعوب في الدفاع عن نفسها والنضال ضد المستعمر الأجنبي.

ختاماً، يمكن القول أن الإعتراف الدولي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبشرعية لجوئها لإستخدام القوة المسلحة لتحقيق أهدفها الوطنية بالتحرر والإستقلال جاء بشكل متنامي بناءً على التطورات السياسية والعسكرية التي كان يشهدها المجتمع الدولي أنذاك، حتى أكتمل هذا الإعتراف وباتت جميع أحكام القانون الدولي تقر بحق الشعوب في مقاومة العدوان وبشرعية المقاومة الوطنية والتحرر من سيطرة الإحتلال والإستعمار.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية والقانون الدولي:

إختلفت الآراء حول مدى تمتع المنظمات غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية، حيث إعتبرها البعض شخصاً من اشخاص القانون الدولي، إستناداً للنصوص التالية:

١) نص المادة/٧١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن للمجلس الأقتصادي والإجتماعي "ان يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه"، وبالفعل

---

(١) سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل، **مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي، منشور في** مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد٩، جوان، ٢٠١٧، ص٨٣-١١٤.

(٢) حسن جوني، **حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي**، موقع "معركة"، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، (http://www.alma3raka.net/spip.php?article141)، آخر زيارة(٢٨-٧-٢٠١٩).

أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي قرار رقم ١٢٩٦(د-٤٤) لسنة ١٩٦٨ والذي نظم كيفية منح المنظمات غير الحكومية صفة إستشارية لدية[١]، وألحق به القرار ٣١ لسنة ١٩٩٦، والذي حُدِدَ فيه مركز المنظمات غير الحكومية بالجانب الإستشاري[٢].

٢) قرار الجمعية العامة رقم١٣(د-١) الذي يحث إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة بتقديم المساعدة والتشجيع لجميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية الراغبة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة، كذلك القرار رقم ٤٥/٦ الصادر في اكتوبر ١٩٩٠ الذي منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر مركز مراقب في الأمم المتحدة[٣].

٣) نص المادة (١١) الفقرة (٤) من الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) من اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الإهتمام المشترك.

٤) نص المادة (١٢) من قانون منظمة العمل الدولية التي نصت على ان للمنظمة أن تستشير المنظمات غير الحكومية في أعمالها في إطار سلطة تقديرية.

كما يوجد العديد من القرارات الأخرى الصادرة عن إتفاقيات دولية وإقليمية أشارت لأهمية تنسيق الأعمال مع المنظمات غير الحكومية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، وإتفاقيات جنيف١٩٤٩، والإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وغيرها.

كما إن تنامي التعاون الدولي مع المنظمات غير الحكومية أياً كانت طبيعته قد يفتح الباب أمام اكتسابها الشخصية القانونية الدولية وخروجها من نطاق الولاية الحصرية للقانون الوطني، ولا يخفى الدور المتنامي لهذه المنظمات على الساحة الدولية الذي يضاهي دور الدول ومكانتها، إلا إن ذلك لم يحضَ بتوافق عام من قبل جميع المعنيين، حيث لم تعترف العديد من الدول بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية تحت ذريعة أن الأخيرة لا تعدو سوى جمعيات وطنية تنشأ في ظل قوانين داخلية كالجمعيات الخيرية مثلاً- وتخضع للتشريعات الداخلية لدولتها الأم، وليس لها نظام دولي، وأن هذه المنظّمات لا تعلو على النّظام الداخلي الذي نشأت في إطاره[٤].

---

(1) Look at: **United Nations Digital Library**،
(https://digitallibrary.un.org/record/214368?ln=en)، Date of Last visit (28-2-2020).

(٢) أنظر: مكتبة داغ همرشولد، وثائق الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والإجتماعي، على الرابط(https://research.un.org/ar/docs/ecosoc/resolutions) تاريخ آخر زيارة(٢٨-٢-٢٠٢٠).

(٣) إنظر قرارات الجمعية العامة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة،
(https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html)، تاريخ آخر دخول (٢٨-٢-٢٠٢٠).

(٤) عتماني نادية، وعقال سوهيلة، **المنظمات الدولية غير الحكومية دورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر،٢٠١٣، ص١٤.

ورغم غياب اعتراف واضح من جانب القانون الدولي بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية إلا أن هذه المنظمات استطاعت ان ترتبط بعلاقات عمل وثيقة مع اعضاء المجتمع الدولي، يجسد ذلك العديد من الاّتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول تعترف بقانونية عمل المنظمات غير الحكومية، مثل ما نصت علية المادة/٦٠ من اتفاقية أوتاوا المنعقدة في ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، والمتعّلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد ومن خلال النّصوص القانونية المضمنة في اتفاقية جنيف وبروتوكوليها الملحقين بها[١].

ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسيات والقانون الدولي:

إن دراسة الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسية لا يخلو من الضبابية، فقد أختلف الفقه الدولي حيال ذلك الى فريقين: ذهب الفريق الأول الى أنكار تمتع الشركات المتعددة الجنسية بأي صفة قانونية دولية. فيما ذهب الفريق الأخر لأعتبار هذه الشركات شخص من أشخاص القانون الدولي، ولكل فريق حجته التي يدهم بها موقفه.

١) الرأي المنكر لتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالشخصية القانونية الدولية:

يرى جانب من الفقه أن الدولة والمنظمات الدولية هي الكيانات الوحيدة التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وبالرغم من إعترافهم بوجود قوى اخرى فاعلة مؤثرة في المجتمع الدولي إلا انهم يرون أن وجودها لا يعني بالضرورة تمتعها بالشخصية القانونية الدولية[٢].

وعلى الرغم من الدور الكبير لهذه الشركات في العلاقات التجارية الدولية، ودورها في نقل التكنولوجيا الحديثة إلا إن معضم هذه الدول متخوفة من قوة هذه الشركات وسلطتها، خاصة بعدما قامت به شركة (ITT) بالمساهمة بتغيير نظام الحكم الإشتراكي في شيلي عام ١٩٧٣، وقد عبرت عن ذلك حركة دول عدم الإنحياز وبشكل صريح في جميع المؤتمرات التي عقدتها، على ضرورة إخضاع هذه الشركات لقوانين الدول المضيفه إمتثالاً لأهم مبدأ في القانون الدولي العام والمتمثل بمبدأ السيادة، لانها كيانات من خلق القانون الداخلي وليس الدولي، وقد نجحت هذه الدول في اصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢٨١) لسنة ١٩٧٥، حيث نصت المادة (٢) الفقرة (٢/ ب): لكل دولة الحق في تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الدلخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها[٣].

٢) الرأي المؤيد لتمتع الشركت المتعددة الجنسيات بالشخصية القانونية:

ذهب بعض الفقهاء لإعتبار الشركات المتعددة الجنسية شخصاً من أشحاص القانون الدولي، ويعتبر الأستاذ "Friedman Wolfgang" من بين أبرز المناصرين لهذا الإتجاه حيث يرى أن هذه الشركات رغم كونها شخص من اشخاص القانون الخاص، إلا أنها تقوم بأنشطة دولية معقدة تدفعها الى القيام بأتصالات

---

(١) عتماني نادية، وعقال سوهيلة، **المصدر السابق**، ص ١٥-١٦.

(٢) عبد الحميد محمد سامي، **العلاقات الدولية مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص١٩٦.

(٣) بوبرطخ نعيمية، **مصدر سابق**، ص٧٣-٧٤.

عديدة عبر قومية مع مختلف الحكومات والوكالات المالية الدولية وتبرم العقود معها، وهي تفضل اللجوء للتحكيم الدولي لحل الخلافات التي تحدث بينها وبين الدول المضيفة مما دفع البعض لمنحها الصفة الدولية[١].

رابعاً: الفرد والقانون الدولي:

إن اعتبار "الفرد" شخص من أشخاص القانون الدولي، وفاعل مستقل على صعيد العلاقات الدولية، أثار الكثير من الجدل الفقهي، حيث أنشطر الفقه حيال ذلك الى فريقين، الفريق الوضعي(التقليدي) ويرفض أن يعترف للفرد بالشخصية القانونية الدولية على أساس أن القانون الدولي وجد لتنظم العلاقات بين الدول، أما الفريق الآخر "الواقعي" يرى إن الفرد–وحده او بجانب الدولة– شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

وقد ذهب أنصار ومفكروا المدرسة الوضعية إلى إنكار تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية تحت أي ظرف من الظروف، انطلاقا من إيمانهم بأن "القانون الدولي ينظم علاقات الدول فقط، ولا شأن له بالأفراد، وإن ما يتمتع به الفرد من حقوق وما يلتزم به من واجبات يعود الى اختصاص القانون الداخلي، وقد عبر عن هذا المذهب الفقيه الإيطالي "**انزلوتي**" بقولة "إن الدول فقط اشخاص القانون الدولي، أما الأفراد فأنهم أشخاص القانون الداخلي"[٢].

وبذلك فإن المدرسة الوضعية–التقليدية– تنكر على الفرد الشخصية القانونية الدولية، بحجة أن الأفراد لا يملكون أي موقف مستقل في القانون الدولي وأي حقوق قد يملكوها أو واجبات يتعرضون لها نتيجة القانون الدولي هي حقوق وواجبات يحددها القانون المحلي للدولة[٣]، كما إن الأخيرة لا تتدخل مباشرة إذا ما انتهكت حقوق الأفراد في الخارج إلا إذا تعرضت مصالحها الأساسية للإعتداء[٤].

بالمقابل، يذهب أصحاب المذهب الواقعي لإعتبار الفرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي، والمخاطب الحقيقي بقواعده، سواءاً كانوا حكاماً أو محكومين، وهذا ما تؤكده نظرية القانون الطبيعي(أحدى مصادر القانون الدولي) بأعتبارها الفرد الوحدة الأولى المخاطبة بقواعد القانون الدولي[٥]،والمرجع الأساس للحقوق والواجبات، ما يعني إن أنصار هذه النظرية ينكرون شخصية الدول ويرفضون نظرية السيادة الوطنية، لأن الدولة ما هي إلا وسيلة قانونية لإدارة المصالح المجتمع المتكون من مجموعة أفراد، أما الشخصية المعنوية فهي نوع من الخيال القانوني، ولذا فإن الفرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي، وهو المخاطب بأحكامه لكونه صاحب الشخصية الأولى في المجتمع الدولي والداخلي.

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٩.

(٢) عصام العطية، **مصدر سابق**، ص٤١٦.

(3) Bianchi ،Andrea، **Non-state actors and International law**، Graduate Institute of International and Development Studies، Geneva، Ashgate Publishing Limited، 2009، p141.

(٤) سعداوي كمال، **المركز القانوني للفرد أمام القضاء الجنائي الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢١.

(5) Green، Fergus، Fragmentation in tow Dimensions the ICJ`S Flawed Approach to non-state actors and International Legal Personality، Volume، 9، 2008، pp47-53.

إن الواقع الدولي يفصح عن وجود قواعد قانونية تخاطب الفرد مباشرة، كأتفاقية منع إبادة الجنس البشري ١٩٤٨ والتي نصت في المادة الرابعة منها على معاقبة كل من يرتكب هذه الجريمة سواء أكانوا حكاماً أم أفراد عاديين، كما يرتب القانون الدولي على الفرد مسؤولية جنائية مباشرة عند إرتكابة جرائم ضد الإنسانية، بالمقابل، يسمح القانون الدولي للفرد –أحياناً– بالتقاضي أمام المحاكم الدولية، مثل ما نصت عليه المادة الرابعة من أتفاقية لاهاي الثانية عشر لسنة ١٩٠٧،والمتعلقة بإنشاء محكمة الغنائم الدولية، حيث سمحت لأفراد الدول المحايدة والمتحاربة بالتقاضي أمام هذه المحكمة. وكذلك الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنعقدة في١٩٥٠ والتي منحت الفرد في الدول الموقعة عليها حق اللجوء الى اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان إذا ما انتهكت حرياته الأساسية وفشلت الحلول الحبيبية التي رتبتها الإتفاقية في إيصاله لحقه[١]. وهذا ما عزز من مكانة الفرد الدولية خصوصاً بعد منح ضمانات لحقوق الانسان على المستويات كافة الوطنية والاقليمية والدولية، نذكر منها[٢]:

١– إندماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في النظم القانونيه للدول، اذ اخذت دساتير الدول تنص على احترام حقوق الانسان الاساسية.

٢– تقديم التقارير الدولية الى الامين العام للأمم المتحدة عن الاجراءات التي تقدمها الدولة والتي من شأنها ان تؤدي الى تامين الحقوق المقدرة فيها وبدوره الأمين العام يقوم بإحالتها الى اللجان المختصة.

٣– نظام الشكاوى: ينص هذا النظام على اساس اعطاء كل فرد من الافراد والدول والاطراف في الاتفاقيات الدولية المهتمة بحقوق الانسان حق تقديم شكاوى ضد اي دولة تنتهك البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات.

ختاماً: إن الإقرار بصواب النظرية التقليدية بإعتبار الفرد لا يتمتع بمركز قانوني دولي، ولا يمكن إن تكون مكانته قرينه بمكانة الدولة، يقتضي الإقرار أيضاً بصواب النظرية الواقعية بإعتبار الفرد إحدى الجهات المخاطبة بقواعد القانون الدولي بعد ما رأينا من وثائق دولية ترتب على الفرد حقوقاً وتفرض إلتزامات، لذلك يمكن القول إن التكييف السليم لمركز الفرد في القانون الدولي هو أن نقر له بـ "ذاتية دولية" وليس شخصية قانونية فنجعل منه كيان قادر على كسب الحقوق وتحمل الإلتزامات ذات البعد الدولي دون أن نرتفع به الى مستوى الشخصية القانونية الدولية.

الفرع الثاني: تأثير الفاعلون غير الحكوميين على سيادة الدول:

أن الفاعلون غير الحكوميين وما يرتبط بهم من ظواهر وتيارات وقوى عابرة للحدود تخلق حقائق جديدة تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها، لاسيما وإن سيادة الدول في ظل نظام ثنائي القطبية غير سيادة الدول في ظل هيمنة الولايات المتحدة على قيادة العالم، والأحداث التي شهدها

---

(١) العطية، عصام، مصدر سابق، ٤١٧–٤١٨.

(٢) زياد خلف عبد الله الجبوري، **الفاعل الدولي الفرد في العلاقات الدولية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٣، العدد٣، ص٨٧.

العالم خلال العقدين الأخيرين أفرزت بوادر تحول في مفهوم السيادة إنطلاقاً من التحول العام في العلاقات الدولية. لكن يتفق الكثيرون على ان مرحلة الحرب الباردة اتسمت بالعديد من المتغيرات والتحولات النظرية والإستيراتيجية المؤثرة بشكل او بآخر على سيادة الدول، لاسيما بعد التطورات الهائلة في المجالات التكنولوجية والإقتصادية والعسكرية. ويحدد "**جيمس روزناو**" تلك المتغيرات بالتالي[1]:

١- بروز ظاهرة الفاعلون غير الحكوميين في الساحة الدولية: تمثل بإنتشار ملايين الجمعيات، والمنظمات، والأحزاب، والحركات المسلحة وغير المسلحة...الخ.

٢- التطور التكنولوجي الهائل ودورة في اذابة الحدود القومية للدول.

٣- سيطرة الدول الصناعية على اقتصاديات الدول النامية مما يضعف الأخيرة ويزيد من تبعيتها الإقتصادية للدول الكبرى.

٤- عولمة اقتصاديات الدول وربطها بالاقتصاد العالمي.

٥- ظهور الجماعات الأثنية والعرقية داخل الدول القومية.

٦- تعزيز ظاهرة "الإعتماد المتبادل" في المجالات الأمنية والإقتصادية والطبية و...الخ.

ويؤكد "**جيمس روزناو**" إن هذه المتغيرات العالمية أثرت بشكل كبير على مكانة الدولة ومركزيتها في الساحة العالمية، وأدت الى وجود عالمين متناقضين جوهرياً: **عالم الدول**، هو العالم التقليدي الذي تعتبر فيه الدولة الركن الأساسي، **وعالم متعدد المراكز**، له سياسات وقواعد خاصة به، مكون من عدد غير محدد من فاعليين يملكون قدرة الفعل الدولي ومستقلين عن الدول، ويطلق على الفاعلون فيه مسمى "فاعلون متحررون من السيادة" وأهمهم المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأقليات الأثنية والأحزاب السياسية عابرة الحدود...الخ. إن ثنائية العالم هذه تصاحب ثنائية الديناميات، فعالم الدول يعمل داخل النسق الدولي من أجل تقوية وجوده او ضمان مصالحه، بينما العالم المتعدد المراكز، يهدف الى توسيع إستقلالية عن الدول، بتعبير آخر، إن القوى الجديدة "عالم متعدد المراكز" جميعها تتنافس وتتصارع وتتعاون وتتفاعل مع فواعل عالم مركزية الدولة، ويضيف "روزناو" أنه اذا كانت تلك التحولات لم تلغي دور الدولة نهائياً فإن الأخيرة لم تعد الفاعل الوحيد في ضل التنامي الكبير لدور الفواعل غير الحكومية في العلاقات الدولية.

وبشكل عام يمكن القول إن المتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد الثورة الرقمية وتطور نظم الإتصال والعولمة هددت مكانة الدولة وخرقت سيادتها، ومهدت لظهور وتنامي ظاهرة الفواعل الدولية غير الحكومية التي بدورها أثرت على سيادة الدول في العديد من المجالات لعل من أبرزها:

١- **المجال الإقتصادي:** إن التحولات التكنولوجية التي شهدها العالم وهيمنة الرأسمالية على التجارة العالمية، جعلت عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع تتم على صعيد عالمي، الأمر الذي دفع العديد من الدول –في أغلب من الأحيان– إلى أن تتنازل طوعاً عن جزء من سيادتها للدخول في تلك المنظومة الاقتصادية العالمية

(1) James Rosenau، **the United Nations in a Turbulent World**، Colorado، Lynner Publishers، 1992،p22.

والإفادة منها، مما انعكس ذلك سلباً على البنية الإقتصادية لتلك الدول، وزعزعت مشروعيتها ومنحت الأسواق والشركات المتعددة الجنسيات سلطة عليا بالمقارنة مع سلطة الحكومات.

إن هذه التحولات التي طرأت على البنى السياسية الدولية المالية والإنتاجية وحتى العسكرية عملت على تعرية سيادة الدولة شيئاً فشيئاً في جميع الميادين، وإن هذه التحولات تدعونا الى تشكيل تصور جديد يأخذ بعين الإعتبار النمو المتزايد في التفاعلات والعلاقات عبر– الوطنية، بحيث لم تعد الدولة الوطنية قادرة بشكل تام على أن تحصن نفسها ضد محاولات اختراق سيادتها. ولعل أبرز اوجه الفواعل غير الحكومية الناشطة في المجال الإقتصادي هي الشركات المتعددة الجنسيات، وما تقوم به من أدوار سياسية وإقتصادية في مواجهة دور الدولة القومية، مستغلة بذلك نفوذها الكبير في مختلف الميادين والناتج عن ضخامة حجمها وسيطرتها على جزء كبير من التبادلات التجارية العالمية إضافة لنفوذها في عملية صنع السياسات الخارجية لدولتها الأم.

٢– **المجال السياسي والإجتماعي:** إن تأثير الفاعلون غير الحكوميين في المجال السياسي والإجتماعي للدول يرتبط بالبيئة السياسية والإجتماعية التي تمارس فيها نشاطها، فمن الطبيعي أن يكون التأثير السياسي لمنظمة السلام الأخضر "Greenpeace" مثلاً اقوى في أوربا منها في آسيا او أفريقيا.

كما إن الجهات الفاعلة غير الحكومية تؤثر في العلاقات الداخلية بين الدول بتجاهل الحكومات الوطنية والإنخراط مباشرة في السياسات العالمية من دون وساطة الدول الوطنية، ويمكن لها ايضاً جمع المعلومات ونشرها عبر الإستعمال المباشر لوسائل الإعلام من اجل تشجيع الوعي الوطني والدولي وتنميته، بالتالي تجنيد فعال للأفراد ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي يؤدي هذا كله الى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي بإعتبارها الممثل الوحيد للذين تحكمهم. تلك الجهات تشكل علاقات عبر–وطنية تنشأ في الحيز العالمي خارج الإطار الدولتي الوطني، بإرادة واعية أو بغاية مقصودة، والتي يحققها الإفلات – ولو جزئياً–من سيطرة الدول او من تأثيرها الوسيط، كل ذلك يثير تساؤل حول مدى سيادة الدول الحصرية في العمل على المسرح الدولي؟[١].

من جانب آخر، أدت الفواعل غير الحكومية أدواراً سياسية خطيرة، فعلى سبيل المثال، فرضت الشركات المتعددة الجنسيات وجهات نظرها على الدول الضعيفة وحتى القوية احياناً، بواسطة آليات الضغط التي تملكها، والمثال الأكثر رمزية هو ما قامت به الشركة الأمريكية (I.T.T)[٢] حيث أدت دوراً مهماً في الإنقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس المنتخب سلفادور أليندي (Salvador Allende) عام(١٩٧٣)

---

(١) برتراند بادي، وماري– كلود سموتس، **انقلاب العالم– سوسيولوجيا المسرح الدولي** ، ترجمة: سوزان خليل ، دار العالم الثالث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١٤٠.

(٢) لحماية مصالحها قامت الشركة الامريكية (International Telephone and Telegraph) بدعم زعيم الحزب الاشتراكي التشيلي سلفادور اليندي في البداية، وبعد وصول الأخير للحكم قام بسن سياسة التأميم التي احدثت خسائر كبيرة في اصول شركة (I.T.T) ما حدا بهذه الاخيرة الى العمل على اسقاط حكومة اليندي وقيام حكومة عسكرية مستبدة.

ويمكن ان نذكر ايضاً الحالات التي تتاجر فيها هذه الشركات سراً مع دول تحت الحصار او بلدان ليست لها علاقات طيبة مع حكوماتها.

٣- **المجال العسكري:** لقد كان للعديد من الفاعلون غير الحكوميين "لاسيما العنفية منها" تأثير على الخصائص السيادية للدول على المستوى الوطني والدولي أهمها[١]:

أ- التأثير عبر المساومة: ويتجسد هذا النوع من التأثير في قيام الفواعل العنفية بدفع الدولة نحو إجراء مفاوضات معها من أجل التوافق على قضايا معينه (كما حدث بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني مثلاً).

ب-الإنتقال من مساومة الدولة على الشراكة في بعض وظائفها إلى "الإختراق الموازي" حيث تتمكن هذه الفواعل من القيام بأعمال وأدوار موازية لأدوار الدولة بحيث تصل إلى حدّ فرض قوانينها الخاصة، لاسيما في حالة فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية، أو إنسحابها من بعض المناطق كـ (الجماعات المسلّحة في العراق، سوريا، مالي...الخ).

ت-التسارع المفرط في القدرة على النفاذ العابر للقومية: بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة ونقل الخبرات وتوسيع دائرة الإنتماء والتعاطف والدعم والتمويل، وزيادة حيّز التأثير.

ث-الإستثمار في البعد المحلّي والهوياتي: وهذا على الرغم من النفاذية العابرة للقوميات؛ إذ يبقي عدد من هذه الفواعل على إنتماءاته الداخلية بخاصة من حيث الشعارات (القاعدة وتلوّن شعاراتها من منطقة إلى أخرى).

ج- التأثير الفوقي أو العلوي: انطلاقًا من التحرّك دون مراعاة فكرة الحدود التقليدية بين الدول واستغلال مفرزات "المجتمع العالمي" من جهة (الجماعة الإرهابية التي استهدفت تيقنتورين في الجزائر وهي هجين مشكّل من عدة جنسيات)، ومظاهر فشل بعض الدول من جهة أخرى.

يرى (Paul Hirst) أن سبب إدعاء ضعف الدولة الوطنية في مواجهة الفاعلون غير الحكوميين هو تطابق القوى السياسية وقدرة الحكام مع إدعاءات نظرية السيادة التي طُورت من قبل مفكرين أمثال جون بودان(J. Bodain) الذي عرف السيادة وفقاً للمعادلة الصفرية، موضحاً أن "أي تقاسم للسلطة سيؤدي الى فقدان القوة"، لكن هذا كان له معنى في عصره، لان الدول كانت تلغي حقوق "الوكالات عبر- الوطنية" والسلطات المحلية في ضبط مجالها الخاص، لكن اليوم لا نحتاج للإعتقاد ان الدولة تكون ضعيفة اذا تقاسمت السلطة مع فاعلين آخرين، وهذا ما يناقض مذهب "جون بودان" حيث أنه على الرغم من تقاسم السلطة مع قوى وكالات أخرى يمكن للدول أن تحفظ توازن بيئتها الخارجية، بالتالي زيادة سيطرتها الداخلية-

(١) أدمام شهرزاد، **الفواعل العنفية من غير الدول دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، مجلة سياسات عربية، عدد٨، نيسان ابريل ٢٠١٤، ص ٨١-٨٢.

لاسيما اقتصادياً– الى الحد الأقصى، وهذا ما يساعد الدولة على إقامة بيئة مستقرة نسبياً، وقدرة على ضبط الموارد الداخلية وتعزيزها[١].

كما يرى أنصار الواقعية الجديدة أن الدور الرئيسي للدول في الساحة الدولية لا يمكن أن يضمحل او يتراجع إلا إذا وصلت قوة الفاعلين غير الحكوميين لمستوى قوة الدول الكبرى، وهو ما يؤكده أيمرك شوبراد "Aymeric Chauprade" بقوله إن الفاعلون غير الحكوميين لا تتحقق مصداقيتهم النظرية إلا بوضوحهم بالمقارنة مع واقع الدول، ذلك إن زيادة عدد الفاعلون غير الحكوميين دفع بعض الباحثين للقول أن الدولة في طريقها للإضمحلال والإنحطاط وأن هؤلاء الفاعلون يحتلون شيئاً فشيئاً وضعاً متميزاً ،وأن تأثيرهم ينمو بشكل متزايد، وهذا ما تعكسه النظريات الجديدة في العلاقات الدولية كنظرية الإعتماد المتبادل التي تعتبر أن العمليات السياسية والإقتصادية التي تجري في أي جزء من النظام الدولي تؤثر في الأجزاء الأخرى الباقية، وكلما العالم ازداد صغراً كلما كان زاد الإعتماد المتبادل بين الدول من جهة، والفاعلون غير الحكوميين من جهة أخرى[٢].

مما تقدم يتضح أن الجدل الفقهي حول ما اذا كانت الفواعل غير الدولتية بوجودها تُعَد انتقاصاً للخصائص السيادية للدول القومية ام لا، قد انقسم الى تيارين، الأول يعتبر ذلك مؤثر على سيادة الدول سواء بصورة مباشرة كما فعل تنظيم داعش عند إحتلاله للأراضي السورية والعراقية، أو بصورة غير مباشرة كالضغوط التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون السياسية لبعض الدول، مثل الضغط على الدول لإقرار تشريعات قانونية خاصة، أو رفض ومواجهة سياسات التأميم الوطنية في البلدان التي تعمل بها، بالمقابل يرى التيار الثاني، ان وجود الفواعل غير الحكومية لا يعني بالضرورة إضعافاً للدولة أو انتهاكاً لسيادتها، وإن تقاسم السلطة مع جهات تيارات أخرى يعزز من سيطرة الدولة اقتصادياً عبر ضبط الموارد وزيادة الإنتاج، أو عسكرياً بتحرير اراضي الدولة المحتلة بصورة مباشرة كما في حالة الحشد الشعبي العراقي.

ختاماً، أن ظهور قضايا ومشاكل عابرة للحدود في ظل عالم يعتمد بعضة على بعض، يفترض على الدول هجر اسلوب العمل الإنفرادي الذي لا يستطيع حل هذه المشاكل المعقدة، بل تحتاج بدلاً من ذلك حلول تعاونية تساهم فيها مختلف اصناف الفاعلين غير الحكوميين الى جانب الدول، ولعل ظاهرة الحشد الشعبي في العراق خير دليل على ذلك، فبعد إنهيار المؤسسة العسكرية العراقية وسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على مساحات شاسعة من أراضي الدولة العراقية برزت قوات الحشد الشعبي كفاعل غير حكومي يساند القوات العراقية في تحرير كامل أراضيها من سيطرة التنظيم المتطرف وقد نجحت في ذلك الى حد بعيد.

---

(1) Paul Hirst، **Globalization and Nation-State**، School of Politics and Sociology، London،Birk bech College،University of London،2002،p 6-7.

(2) Charles W. Kegley، Jr and Eugene R. Wittkopf، **World Politics Trend and Transformation**، 6th،New Tork، St. Martins press، 1997،P2.

المبحث الثاني: الحشد الشعبي والحرب على داعش:

المطلب الأول: الفاعلون غير الحكوميين في العراق:

تشهد الساحة العراقية وجود متعدد للفواعل غير الحكومية التي تعمل بأستقلالية تامة عن الدولة أو بالتعاون معها أحياناً، ويرجع ذلك لعدة عوامل سياسية وثقافية وأخرى لها علاقة بالبنية الإجتماعية لشعب العراق، فتأثر الثقافة العراقية بعامل الدين جعل للمؤسسة الدينية لاسيما مقام **المرجعية الدينية** في النجف الأشرف تأثير كبير على المشهد السياسي العراقي، ولا يتقصر هذا الدور على الفتره التي تلت الإحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣ بل كان لمراجع الدين ذات الأثر منذ نهايات الحكم العثماني وحتى الوقت الحاضر، وفي المرتبة الثانية جاء **الإعلام Media** بمختلف وسائلة كفاعل هام ومؤثر لاسيما بعد سقوط الدكتاتورية عام(٢٠٠٣) والتي مهدت لظهور مكثف لوسائل الإعلام المحلية نتيجة غياب الرقابة على الطرح الإعلامي من قبل المؤسسات الحكومية، كما إن **العشائر العراقية** كانت ولاتزال لاعب غير حكومي فعال على مختلف الصعد لاسيما على الصعيد الإجتماعي والسياسي، لذا وجدنا من الضروري التركيز على الفواعل الثلاث السابقة في معرض دراستنا للفاعلين غير الحكوميين في العراق، ولا يعني ذلك خلو الساحة العراقية من وجود فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية(NGO) أو الأحزاب العراقية(Iraqi parties) ...الخ، بل **لأن الدراسة تقتصر على الجهات غير الحكومية الفاعلة المؤثرة ميدانياً في الساحة العراقية** وهذا ما لاينطبق على المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية لضعف تأثيرها لحداثة تجربتها وعدم اكتمال معرفة المواطن العراقي بطبيعة عملها وأهدافها ما يعني أنها بحاجة الى فترة غير قصيرة لتنمي وجودها على الساحة العراقية.

الفرع الأول: المرجعية الدينية:

يعتقد المسلمون الشيعة أن الله تعالى فرض طاعة أهل البيت (عليهم السلام) بعد النبي محمد (ص) فهم حجج الله على الخلق، بدونهم تخلو الأرض من حجة أو إمام يدير شؤون الأمة ويوضح السنن ويقيم حدود اللة، وبعد غيبة الإمام الثاني عشر محمد المهدي (علية السلام) آخر أئمة أهل البيت، تجلت مكانة "المرجعية الدينية" لدى الشيعة لتنوب عن الإمام الغائب في قيادة الأمة وإدارة شئونها كي لاتخلو الأرض من حجة، وأجمع العلماء على وجوب طاعة فقهاء الدين في زمن غيبة الإمام والرجوع إليهم في المسائل الدينية والدنيوية إستناداً لمجموعة من الأدلة[١] فالمكلف الذي ليست له القدرة على استنباط واستخراج الأحكام الشرعية وجب

---

(١) يستدل على ذلك من خلال أحاديث منقولة عن اهل البيت –عليهم السلام– منها قول **الامام جعفر الصادق:**(أنظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف احكامنا، فارضوا به حكماً، فإني جعلته حاكماً، فإذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فأنما بحكم الله استخف، وعلينا راد، وهو راد على الله، وهو على حد الشرك). وقول **الإمام الحسن العسكري:**(فأما ما كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا لهواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه). وكذلك قول **الإمام محمد المهدي:**(... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم)، أنظر: راجي نصير، **المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، منشورات العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨، ص ٢٩.

علية تقليد المجتهد الأعلم القادر على ذلك[١]، ما يعني أن "المرجعية الدينية" في الفقه الشيعي هي إمتداد حقيقي للإمامه التي تشكل بدورها الإمتداد الطبيعي للنبوة واجبة الطاعة.

والمرجعية الدينية بهذا المعنى هي مقام رفيع وسلطة روحية عليا، تعمل بصورة مستقلة عن الحكومات والمؤسسات الرسمية، ولها تأثيرها الكبير على الرأي العام الإسلامي عامة والعراقي خاصة، ويمكن القول **أن دور المرجعية الدينية في الساحة العراقية متعدد**، فبالإضافة الى دورها الديني تلعب المرجعية **دوراً إجتماعياً وسياسياً كبيراً، بل وعسكرياً في بعض الأحيان**، ويرجع هذا الدور للأغلبية العددية التي يشكلونها المسلمين الشيعة في هذه الدولة، وفي دراستنا هذه سنركز على الدور السياسي والعسكري للمرجعية الدينية كفاعل غير حكومي في العراق، وذلك من خلال دراسة المواقف السياسية الجريئة التي تبنتها المرجعية الدينية منذ القِدم وحتى وقتنا الحاضر، إضافة الى الثورات العسكرية التي قادتها، ويقتضي الإشارة هنا الى **أن دراسة الدور العسكري للحوزة العلمية لا يعني أنها مؤسسة دينية ذات جناح عسكري منظم بشكل دائم ومستمر**، بل إن الجهاد العسكري والدفاع عن المسلمين فريضة واجبة كلما دعت الضرورة الى ذلك، كما **إن الدور السياسي للحوزة لايعني أن الأخيرة تسعى لإقامة دولة دينية في العراق او تجوز تصدي رجل الدين للعمل السياسي،** فمرجعية النجف الأشرف ترى ضرورة إبتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية[٢] وهذا لايعني عدم إبداء أي رأي في الشأن السياسي لاسيما وأن المرجعية الدينية لها ثقلها في الساحة العراقية يحتم عليها تقديم الإرشاد والنصيحة لصانع القرار من باب الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية للشعب العراقي.

في أعقاب الأحتلال العثماني للعراق أتسمت العلاقة بين الحوزة العلمية والعثمانيين بالسلبية والتوتر في أغلب فصولها، ويرجع ذلك لسياسة العثمانيين التي اتسمت بالطائفية خلال تعاملها مع الشيعة، فلجئت الحوزة العلمية نحو المعارضة السياسية مع وجود بعض المراسلات التي سجلت بين بعض علماء الدين والولاة إلا أنها أتصفت بالشخصية وبفترات مختلفة، وأقتصرت موقف الحوزة العلمية من الحكم العثماني بـ "المعارضة السلمية" ولم تسجل أي فتوى تدعوا للجهاد العسكري ضد العثمانيين رغم الإيمان بأن العثمانيين لايمثلون الإسلام الصحيح وتعاليمه، ولعل ابرز المواقف السياسية التي سجلتها الحوزة العلمية هي في أواخر الحكم العثماني عندما قادت السياسات الإستبدادية للسلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" علماء النجف الأشرف للتعاون مع الحزب التركي المعارض "الإتحاد والترقي"، ودام هذا التعاون قرابة ثلاث سنوات قبل أن ينهار نتيجة سياسة التتريك "الطورانية" التي شرِع الإتحاديون بأنتهاجها[٣].

---

(١) الموقع الرسمي للمرجع الديني الأعلى السيد على السيستاني:(https://www.sistani.org/arabic/book/17/952/) تاريخ آخر زيارة(٢٠-٩-٢٠١٩).

(٢) حامد الخفاف، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٠.

(٣) ماجد الغرباوي، **الشيخ محمد حسين النائيني (منظر الحركة الدستورية)**، ط١، مؤسسة المثقف العربي، سيدني- استراليا، ٢٠١٢، ص ٨٤.

وعلى الرغم السياسة القمعية والإجحاف الذي لاقاه الشيعة وعلمائهم من الحكم العثماني إلا أنهم وقفوا الى جنب العثمانيين في محاربة الأنكليز المستعمرين لأرض العراق، وكانت ردة فعلهم تجاه المزاعم البريطانية لإحتلال العراق تنم عن تفهم واعٍ للأطماع البريطانية في بلادهم. فمع بداية الحرب العالمية الأولى شرعت بريطانيا لإحتلال العراق وطرد التواجد العثماني منه، فأوعزت إلى قواتها المرابطة في البحرين بالتوجة نحو العراق في أوائل تشرين الثاني/ ١٩١٤، حينها أعلن الجهاد العام ضد الإنكليز من قبل مراجع الدين في العراق على رأسهم المرجع الأعلى **الإمام محمد كاظم اليزدي**، ورغم معاناة العراقيين من الحكم العثماني إلا أنهم أستجابوا لفتوى الجهاد التي أطلقها العلماء[١] وتحرك المتطوعين العراقيين بعد حملة تعبوية واسعة تتقدمهم مجموعة من علماء الدين لحماية الثغور الإسلامية في البصرة[٢]، ولتأييد العثمانيين في الحرب على الرغم من إعتقاد العراقيين بأن العثمانيين لا يمثلون الوجه الإسلامي الصحيح إلا أن شرهم أهون عليهم من خطر الانكليز[٣].

ورغم إنهيار الجيش التركي وانسحابة من المعارك؛ أستمرت المقاومة الشعبية بعملياتها العسكرية ضد القوات الغازية، واستطاعت أن توقع بصفوف العدو عدد كبير من القتلى والجرحى، إلا إن تأمين خطوط الإمداد والتقنية العسكرية الحديثة لدى الجيش البريطاني حسمت الكثير من المعارك، وبعد أستقرارها على معضم مدن العراق أنكرت الحكومة البريطانية وعودها التي كانت تطلقها أبان الحرب بمنح العراق إستقلاله بعد تحريره من الحكم العثماني، فراحت تقمع كل حركة مناوءة لها سياسية كانت أم عسكرية، وتضيق على الحريات العامة وتفرض ضرائب اقتصادية باهضة على سكان العراق لم تكن مألوفة من قبل، ثم جاءت مقررات مؤتمر "سان ريمو" في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ لتضع العراق وفلسطين تحت الإنتداب البريطاني، حيث أحدث هذا القرار صدمة قوية للأوساط الشعبية والدينية العراقية، حينها أدرك علماء الدين في النجف وكربلاء والكاظمية أن لا خلاص إلا بثورة شاملة يشترك فيها جميع العراقيين بمختلف مناطقهم، فأصدر المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي فتوى دينية منحت الشرعية لقيام ثورة عسكرية عامة ضد الإنكليز[٤] ونصت على (أن مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في مطالبتهم رعاية السلم والأمن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع البريطانيون من قبول مطالبهم)، لتعلن على أثر ذلك قيام الثورة العراقية الكبرى في (٣٠/ حزيران/ ١٩٢٠) وأستمرت لخمسة أشهر.

من جانب آخر كان للمرجعية الدينية دور سياسي ملازم للمقاومة العسكرية في تلك المرحلة، حيث كان للمرجعية مخاطبات مع شخصيات دولية بغية إثارة الرأي العام العالمي الى جانب قضية الشعب العراقي

---

(١) راجي نصير، **المصدر السابق**، ص٦٤.

(٢) ماجد الغرباوي، **المصدر السابق**، ص٩٣.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق(١٩٠٠-١٩٢٤)**، ط١، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص١٦٣.

(٤) عبد الرزاق الحسيني، **الثورة العراقية الكبرى**، ط٢، مطبعة العرفان، لبنان، ١٩٦٥، ص١٠٦.

وتحشيدهم ضد سياسة الإنكليز الإستعمارية، وقد بعث شيخ الشريعة فتح الله الأصفهاني والشيخ محمد تقي الشيرازي برسالتين إلى كل من الرئيس الأميركي (وودرو ولسن)، وللأمير فيصل الذي كان يفاوض في مؤتمر باريس، أعربا في الأولى عن مساندتهما لتشكيل دولة عربية اسلامية في العراق، ولمحت الرسالة بمبادى "ولسن" الأربعة عشر لاسيما حق تقرير المصير الذي يعمل الشعب العراقي لتحقيقة، وقد سلمت الرسالة سراً للسفير الأمريكي بطهران، وفي الرسالة الثانية طلبا فيها المساعدة في تشكيل دولة عربية اسلامية مستقلة وملك مقيد بمجلس وطني. كما بعث المرجع الشيرازي رسائل خارجية كثيرة لشخصيات بارزة، مثل الشريف الرضي، وللأمير فيصل بدمشق، وللأمير علي بن الحسين ولي عهد أمير الحجاز أنذاك، وكان الغرض منها إيضاح الموقف في العراق وفضح سلطات الإحتلال أملاً في ممارسة ضغوط خارجية عليها[1] إلى جانب الضغط العسكري الداخلي الذي مثلته ثورة عام(١٩٢٠).

وتعتبر ثورة العشرين قمة المواجهة بين العراقين وقوى الإستعمار لأنها شملت كافة مكونات الشعب العراقي وتحت قيادة مراجع الدين، واستطاعت إدخال العراق بمرحلة جديدة، حيث أيقنت بريطانيا أن الحكم العسكري المباشر للعراق أمر فائق الصعوبة، لذلك تخلت عن هذة الفكرة وأعترفت بأستقلال العراق وتشكيل أول حكومة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في (١٩٢٠/١٠/٢٧).

وفي ظل هذه الأحداث دخلت الحوزة العلمية في صراع سياسي مع الإنكليز يتمثل في رفض تشكيل حكومة تابعه للتاج البريطاني، فراحت تحرض الثوار والعشائر على الإستمرار بالمقاومة العسكرية حتى الحصول على الإستقلال التام، وكانت المعارضة هذه بقيادة شيخ الشريعة الأصفهاني الذي تزعم الحوزة العلمية بعد وفاة الشيخ محمد تقي الشيرازي.

وبعد إنتهاء فترة الإنتداب البريطاني للعراق والإستقلال رسمياً عن بريطانيا عام(١٩٣٢) تعاقبت أنظمة دكتاتورية على حكم العراق، كان أشدها بطشاً وتنكيلاً فترة حكم حزب البعث الممتدة بين (١٩٦١-٢٠٠٣)، ونتيجة لذلك إنتفض العراقيون أكثر من مرة، ومعضم إنتفاضاتهم كانت بقيادة مباشرة من فقهاء الدين أو بتأييد منهم كما في انتفاضة صفر(١٩٧٧)، وانتفاضة رجب(١٩٧٩) التي أنطلقت بعد أعتقال السيد محمد باقر الصدر، وكذلك الإنتفاضة الشعبانية عام(١٩٩١)، ولأهمية الإنتفاضة الأخيرة في تاريخ العراق أقتضى الوقوف عندها قليلاً، فبعد الحروب غير المبررة التي خاضها صدام حسين مع ايران ثم تبِعَها غزو الكويت وما تسببت به من عقوبات دولية قاتلة للشعب العراقي تولدت لدى سكان المحافظات العراقية حالة من الغليان الشعبي والنفير العام كانت كفيلة بإطلاق تظاهرات في الجنوب يوم (١/ آذار ١٩٩١) تبعها تحرك الجنود العائدين من الكويت في البصرة ضد النظام لتمتد شرارة الثورة لبقية المحافظات وتسيطر عليها عسكرياً.

على أثر هذه الإنتفاضة عمت الفوضى أرجاء المدن التي سيطر عليها المحتجون، وقد نتج عن هذه الفوضى آلاف من جثث الموتى المرمية بالشارع واخرى في المستشفيات وازاء هذا الوضع الماساوي تصدت المرجعية الدينية لقيادة الإنتفاضة وتحول بيت المرجع الديني الأعلى **السيد (أبو القاسم الخوئي)** الى مركز

---

(١) محمد جواد مالك، **مصدر سابق**، ص٢٨٧-٢٨٨.

رئيس للقيادة وتنظيم الأمور من خلال تشكيل لجان قيادية وعسكرية ومدنية ودينية، ولكن بعد عودة الحرس الجمهوري من الكويت الى العراق وتطبيقاً **لاتفاقية صفوان** تمكن صدام حسين من إعادة تنظيم جيشة والقضاء على الإنتفاضة بالقتل والتشريد والقمع والإبادة الجماعية، وشمل الخراب حتى مراقد الأئمة وسط صمت عربي وغربي غريب، وفور سيطرة الجيش على مدينة النجف الأشرف إقتحم منزل السيد الخوئي وأعتقل السيد ونجله **(محمد تقي)** وقتل الكثير من أقاربه ثم أطلق سراحة مع إبنه ووضعهم تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في منزله بمدينة الكوفة مطلع(آب ١٩٩٢) لتنتهي بذلك مرحلة مهمة من مراحل المرجعية[١].

وبعد وفاة السيد الخوئي تصدى **السيد علي السيستاني** لمرجعية التقليد، وها يعني دخول المرجع السيستاني في مواجهة مباشرة مع البعثيين، ولكن صدام إتبع نفس سياسة التعامل مع **السيد الخوئي** في تعامله مع السيد السيستاني، خشية دعوة الأخير لإنتفاضة أو أي عمل يقوض سلطة البعثيين في العراق، ففرض صدام الإقامة الجبرية على السيد السيستاني في بيته، ومنع دخول وخروج أي شخص غير معرف من قبل البعثيين حتى للبيوت القريبة من منزل السيد، واستمر ذلك حتى عام(٢٠٠٣).

وبعد سقوط نظام صدام تحّتمَ على السيد السيستاني الإشتراك في رسم السياسة العامة للنظام العراقي الجديد، لاسيما بعد إلتفاف أغلب ساسة وجمهور الشيعة حوله، وإن كان إلتفاف السياسيين ظاهرياً فقط دون أي إلتزام فعلي بتعاليم المرجعية إلا إن السيد السيستاني أصر على بناء دولة مدنية مستقلة تحترم مبادى الشريعة الاسلامية وتنبثق شرعيتها من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعرافه[٢]، ومنذ اللحظة الاولى للإحتلال سعى السيد السيستاني الى رسم الخطوات الأولى لنظام الحكم الجديد في العراق، حيث جاء في معرض جوابه على سؤال وكالة (الأسوشيند برس) حول شكل الحكومة التي تريدها المرجعية في عراق مابعد صدام، قائلاً:**(شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك أنه تجري إنتخابات عامة لكي يختار العراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لاتمارس دوراً في السلطة والحكم[٣])** ودعى السيد السيستاني لبناء المؤسسات الدستورية العراقية بصورة سريعة وإنهاء حالة الصراع السياسي بغية قطع الطريق أمام سلطات الإحتلال وإخراجهم من العراق بأسرع وقت ممكن.

إن المرجعية الدينية في النجف ومنذ سقوط نظام صدام حسين كانت ناصحة ومرشدة لكل السياسيين العراقيين لكنهم كانوا يقدمون مصالحهم الشخصية على مصلحة العراق العامة، وهذا ما إنعكس سلباً على أداء مؤسسات الدولة عامة، والعسكرية منها خاصة، حتى وصل الأمر لإجتياح الجماعات الإرهابية لـ

---

(١) زينب عبد الكريم التميمي، **دور المرجعية الدينية وأثره على خط المقاومة في العراق، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ص٢٣٧-٢٦٨

(٢) حامد الخفاف، **مصدر سابق**، ص٤١.

(٣) حامد الخفاف، **مصدر سابق**، ص٢٠.

(٤٠%) من مساحة العراق، ما دفع المرجعية للتصدي وإطلاق فتوى "**الجهاد الكفائي**" لدعوة الناس على حمل السلاح دفاعاً عن العراق وشعبة ومقدساته.

وتوضح الإستجابه السريعة لفتوى "الجهاد الكفائي" التي أطلقها **المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني** بعد أجتياح تنظيم "داعش" الإرهابي لثلث مساحة العراق في ١٠/ حزيران ٢٠١٤، الدور الهام والفاعل للمرجعية على الساحة العراقية، فبعد إجتياح تنظيم داعش الارهابي لمحافظتي نينوى والانبار وتهديده لمناطق اخرى لاسيما العاصمة بغداد والمدن المقدسة، جاءت فتوى "الجهاد الكفائي" يوم ١٣/حزيران ٢٠١٤، أي بعد ثلاثة أيام من سيطرة داعش على مدينتي الموصل والرمادي لتدعوا العراقيين القادرين على حمل السلاح التطوع في صفوف القوات الامنية ومساندتها للقضاء على الجماعات الإرهابية وحفظ العراق وشعبه ومقدساته فخرج على إثر ذلك آلاف المتطوعين تلبية لنداء الجهاد ودفاعاً عن الأرض العراقية من خطر الإرهاب وهذا ماتحقق فعلاً كما سيتضح في المباحث القادمة.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الدور القيادي للحوزة العلمية في العراق بكافة رموزها بقي وهاجاً بكل خطوة سياسية وعسكرية يخطيها تاريخ العراق الحديث والمعاصر، كما يتضح أن لفقهاء الحوزة العلمية عظيم الأثر في توظيف طاقات الشعب العراقي نحو المواجهة والثورة ضد المستعمرين والطغاة، وإن هذه المؤسسة هي الأساس في تحريك السواكن داخل المناخ السياسي لتحقيق الإعتدال والإصلاح داخل المجتمع العراقي.

الفرع الثاني: الإعلام:

يلعب الإعلام دوراً حيوياً في جميع المجتمعات، بأعتباره وسيلة فعالة لنشر الأخبار والمعلومات والمختلفة التي من شأنها التأثير على الإنسان وتوجيه أفكاره، **ومن الناحية السياسية** يعتبر الإعلام سلاح ذو حدين، فمن جهة يلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في تثبيت دعائم النظام السياسي القائم ودفع المخاطر عنه عبر محاربة الشائعات والترويج لقوة الدولة ونظامها، ومن جهة أخرى يلعب الإعلام المعارض ذات الدور في رعاية الأفكار اليسارية الثورية أو التعجيل في إنجازها، وبصورة عامة ينقسم الإعلام بمختلف صوره إلى التالي:

أولاً: الإعلام المستقل أو الموضوعي: وهي تلك القنوات الإعلامية المستقلة في طروحاتها والمساهِمة في تكوين رأي عام سليم من خلال تزويد الناس بالأخبار والمعلومات الصحيحة ونقل المادة الإعلامية كما هي دون تحجيم أو تفخيم، وتكمن قيمة هذا النوع من المؤسسات الإعلامية في قدرتها على مخاطبة أكبر شريحة ممكنة من الناس والتأثير عليهم، وهذه المهمة صعبة للغاية لانها تطلبت بناء ثقة رصينة بين المؤسسة الإعلامية والجمهور، جوهرها الإيمان بموضوعية هذه المؤسسة واستقلاليتها في نقل المادة الإعلامية ونقدها.

ثانياً: إلاعلام الموّجه "التابع": يفقد ها النوع من الإعلام حرية نقل الأخبار على إختلافها والتعليق عليها بموضوعية، وهو إعلام تابع ومقيد بإطر سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية...ألخ، ما يعني خضوعة لسلطة أعلى منه يتبع توجيهاتها لذا يعرف هذا النوع من الإعلام بـ "الإعلام الموجه"، وقد يشمل هذا العنوان كل من:

أ- الإعلام الحكومي: ويقصد به جميع المؤسسات الإعلامية التابعة للسلطات الرسمية في دولة ما، حيث تمّول هذه المؤسسات حكومياً لتكون ناطقة أعلامية بأسم الدولة ومروجة لسياساتها، مما قد يجعلها فاقدة للموضوعية في نقل الماده الإعلامية، على إعتبار أنها تفخم قرارت الحكومة دون تحليل أو نقد وتسوقها كإنجازات تقدمية مما قد تضلل بذلك الرأي العام وتبعدهم عن مهة مراقبة القرارات الحكومية خدمةً للنظام القائم، لذلك يمكن القول أن الإعلام الحكومي ينشط في الدول ذات الأنظمة الشمولية ليوظف كأداة للسيطرة على الرأي العام لذلك فهو يخرج من نطاق الغاية الإعلامية ويدخل في نطاق الإشاعات والتبشير او الترويج.

ب-الإعلام الحزبي: قد لا يختلف الإعلام الرسمي كثيراً عن نظيره الحزبي، لاسيما من حيث الهدف، فكلاهما يسعى بالأساس الى الترويج والدعاية لأفكار وفئات محددة، ولكن غالباً ما ينشط الإعلام الحزبي في الدول التي تشهد صراعات حزبية، أو تنافس للوصول الى السلطة، فمتى ما وجدت الأحزاب السياسية وجِدّ إعلامها، حيث تعتمد الأحزاب بشكل كبير على الإعلام- بمختلف أساليبه- في ترويج برنامجها أو منهاجها السياسي، وإذا صح القول بأن الإعلام الحزبي يساعد على ترسيخ مبادى الديمقراطية والتعريف بمبادى الأحزاب وتوجهاتها، فإنه قد يساعد أيضاً على تضليل الرأي العام عبر شيطنة برامج الأحزاب الأخرى المنافسة له والتي قد تكون الأفضل في بناء الدولة وتقدمها فيخفي الكثير من الحقائق ويعرض ما يخدم قضيته.

ت-الإعلام التجاري: يهدف هذا النوع من الإعلام الى تحقيق منفعة ربحية، عبر الترويج لمادة أو سلعة معينة بطرق وأشكال مختلفة، لعل أكثرها شهرة طريقة الإعلانات التجارية التي تحتوي على اساليب تجذب المتلقي نحوها، وتحقق في النهاية فائدة ربحية، فالإعلان هو نشاط يقدم رسائل مرئية ومسموعة لافراد المجتمع كان الغرض منه في السابق هو لدفع المشاهد نحو شراء سلعة او خدمة مقابل أجر مادي، أما حديثاً فقد أصبح الاعلان التجاري أبعد من ذلك، حيث يدفع المشاهد اشتراكات فصلية أوشهرية مقابل مشاهداته.

ومما لا شك فية أن قوة تأثير هذه الوسائل متفاوتة فيما بينها، كما أن فاعليتها متفاوتة أيضاً من مجتمع لآخر، حيث يلعب رأس المال دور رئيسي في قوة وفاعلية أي مؤسسة إعلامية[1]، ونحن هنا نوّد دراسة الإعلام بصورة عامة كفاعل مؤثر في المجتمع العراقي دون التركيز على وسيلة دون أخرى.

وإذا كان الإعلام يتأثر بشكل أو بآخر بالنظم الإجتماعية والسياسية التي ينتمي إليها فمن الطبيعي أن يختلف الاعلام العراقي من زمان لآخر بحسب اختلاف انظمة الحكم، ولعلنا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن الإعلام في العراق خضع لتوجيهات السلطة السياسية منذ نشأته وحتى عام (٢٠٠٣)، فلم يخرج من هامش المركزية ولم يتبنى غير هدف الترويج لسياسات السلطة القائمة. وبعد انهيار النظام الدكتاتوري في (٩ نسيان

---

(١) عبد الباسط سلمان، **الإعلام الرقمي في العراق، منشور في** مجلة الباحث العلمي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد١٣، أيلول ٢٠١١، ص٦٥-٩٠.

٢٠٠٣) برز القطاع الخاص كشريك مهم للقطاع الحكومي في تشغيل وامتلاك وادارة المؤسسات الاعلامية، إلا ان هناك تحديات كبيرة ظلت تواجهه في كافة المجالات على رأسها المجال السياسي وتحديداً من ناحية العلاقة الضبابية مع السلطة (غياب القوانين الصحفية وحماية الصحفيين...)، إضافة إلى التحدي المالي الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تحقيق مشاريع فضائية مستدامة وسط التزاحم الاعلامي الكبير والإمكانات الهائلة للمؤسسات المنافسة. ونتيجة حداثة التجربة وغياب القواعد والقوانين التي تنظم عمله شهد الواقع الإعلامي العراقي حالة من الفوضى وبشكل غير مسبوق، فبعد عقود من إعلام الدولة والرقابة الحكومية الكاملة على المؤسسات الصحفية والتي أقصت بدورها أي منافسة اعلامية من قبل القطاع الخاص أو المستقل، أنطلقت الصحافة هذه المرة نحو اللاحدود، فلم يعد هناك عوائق أو خطوط حمراء تقف عندها، مما سهل أنفتاح العراق إعلامياً على محيطة الإقليمي والدولي عبر عشرات الصحف والمجلات إضافة لعشرات المحطات الإعلامية المرتبطة بشبكات معلوماتية دولية. وبصورة عامة يمكن تقسيم الإعلام العراقي في فترة مابعد ٢٠٠٣ الى ثلاث اقسام:

١- الاعلام الحكومي: ونقصد به جميع الأجهزة المؤسساتية الخاضعة لإشراف وتوجية السلطة والمتمثلة بـ "شبكة الإعلام العراقي"، وهذه الشبكة نجحت-الى حد ما- في نقل مجريات العمل الحكومي وإطلاع الجمهور عليه بهدف تكوين حلقة وصل بين المواطن والمنجز الحكومي، وقد مثل هذا الإعلام السبيل الأقرب لتلقي القرار الحكومي من قبل المجتمع.

٢- الاعلام الحزبي: إذا كان الهدف الأسمى لأي حزب سياسي هو الوصول الى السلطة فأن ذلك يستوجب العمل على تعبئة الرأي العام وكسب تعاطف الجمهور وتأييدهم لبرنامج الحزب السياسي وآيدلوجيته، وهذا بدوره يتطلب أتباع أساليب ترويجية مختلفة يشكل الإعلام عمادها، لذلك فمن الطبيعي ان يكون للإعلام الحزبي في العراق تواجد كبير نتيجة التعددية الحزبية التي شهدتها الساحة السياسية العراقية بعد التحول الديمقراطي.

٣- الإعلام المصلحي: هذا النوع من الإعلام لا يتبنى خطاب ثابت أو مستمر، بل حسب ما تمليه الحاجة أو الظرف[١]، حيث يتصيد في زمن الأزمات، فيضخم الأحداث تارة ويغفل أخرى وذلك حسب المصلحة المبغاة من تأسيسة والتي قد تكون ضد العملية السياسية بصورة عامة، فلم يراعي مصلحة الدولة أو أمنها القومي ولم يكترث حتى لمصالح المواطنيين في توجهاتهم وتقاليدهم.

وقد لعبت وسائل الإعلام الدولية دور كبير في تنمية وتطوير الإعلام العراق عبر علاقات التوأمة التي عقدت بينهما والتي ساهمت في إدخال التكنولوجيا الحديثة لنظيراتها في العراق وتبادلت المعلومات معها بشكل سريع مما عزز من مكانة الإعلام العراقي وقدرته على إختراق الحدود والحواجز مع الدولة ليجسد بذلك

---

(١) عدنان سمير دهيرب، **التحديات التي يواجهها الإعلام في ظل الدولة الهشة، دراسة تحليلية للواقع العراقي الحالي، منشور في** مجلة الباحث العلمي، العدد٤٤-٤٥، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٦٧-٩٢.

المعنى الحقيقي لمصطلح "السلطة الرابعة" ذات القدرة الكبيرة على تشكيل وصياغة الرأي العام تجاه الأحداث الهامة والمتعلقة بالشؤون السياسية والإقتصادية والأمنية.

ففي الشأن السياسي، لعب الإعلام دور كبير في نقل وتحليل ونقد النشاطات السياسية للحكومة العراقية وتيارات المعارضة على إختلافها دون قيد أو حد، يقابها نقل لردود أفعال الناس تجاهها، لاسيما تلك التي تثير أهتمام الشارع العراقي بما يعزز عملية صنع القرار السياسي فضلاً عن تعزيز الإعتماد المتبادل بين الإعلام والأوساط الشعبية لإعتماد الناس على الإعلام في نقل آرائهم ومواقفهم المختلفة أزاء الأحداث السياسية داخل الدولة أو حتى خارجها ليشكل الإعلام بذلك حلقة الوصل بين المواطن العراقي والسلطة الحاكمة.

من جانب آخر قد يسعى الإعلام لتحقيق أهداف سياسية حيث يعتبر من الأدوات الفعالة التي يعتمد عليها الأحزاب في نقل وترويج برامجها الأنتخابية بغية الوصول للسلطة لذا تتعمد بعض وسائل الإعلام على تزييف الحقائق بغية إثارة الرأي العام وتعبئته أزاء أي خطوة أو قرار حكومي لايراعي مصلحة الحزب المسيطر عليها.

الفرع الثالث: العشائر العراقية:

يحظى المجتمع العشائري بهامش من الإستقلال في إدارة حياتة العامة، حيث تكتفي العشائر بالطاعة الإسمية للدولة من قبيل دفع الضرائب وتبادل المعلومات، فلا ترضخ للأوامر رغبة ولا رهبة – مع بعض الإستثناءات– وليس من السهل حكمهم أو التحكم فيهم، أضف إلى إضطلاع رؤساء العشائر منذ عام (١٩٢١) بدور سياسي هام مما عزز من نفوذهم السياسي– الإجتماعي وهنا تكمن فاعليتهم في الساحة العراقية.

تعرف العشيرة بأنها وحدة إجتماعية وسياسية وأقتصادية ودينية، وهي إمتداد للعائلة المركبة كونها مكونة من عدة "افخاذ"، فيما يتكون "الفخذ" من بيوت متلازمة تنحدر من جد قريب لايتجاوز الجد الخامس في الأغلب، وهذا تابع لكثرة النفوس ولظهور من ينال مكانة ويحصل على مقدرة شخصية ومواهب مؤهلة حتى يكون رأس بيت أو فخذ جديد[١].

ويتقسم أبناء العشائر العراقية الى قسمين[٢]، حيث يحافظ أبناء القسم الأول على كل ما كان يتحلى به آبائهم وأجدادهم من صفات وتقاليد مختلفة، ويقنطون الفرات ومناطق شمالي بغداد.

أما القسم الثاني فهم عرب بعناصرهم ولكنهم بسبب إتصلاتهم مع الحكومات المتعاقبة العربية وغير العربية وترددهم الكثير على المدن وإمتزاجهم مع الخليط إنحرفوا عن بعض السجايا العربية وتناسوا عاداتهم وتقاليدهم، ويقنطون في بعض مناطق ضفاف دجلة جنوبي بغداد.

---

(١) عدنان العزاوي المحامي، **موسوعة عشائر العراق**، المجلد الأول، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٩.

(٢) حنا بطاطو، **العراق الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٣–

إن أهم ما يتميز به المجتمع العشائري هو تكامل الحياة الأدبية والثقافية مع حياة العشائر الريفية التي تتخذ من الغرس أهم عناصرها وتعتبره المهمة المعيشية الرئيسة لهم، أضف إلى تعصب الفرد للجماعة التي ينتمي إليها، وتضعف العصبية العشائرية وتقوى تبعاً لقوة وسيطرة الدولة، وتتراجع القوانين الحكومية أمام القوانين العرفية التي تحسم بها الخصومات بين أبناء العشائر والمعروفة بـ"السانية" أو "السنينة" وهي لفظة عامية مشتقة من "السنة"، وهذه القوانين تنظم العلاقات العشائرية بحسب العرف والموروث[١]، وتعرف أيضاً بمجموعة من الأحكام والبنود التي توافق عليها مجموعة من رؤساء العشائر ووجهائها أو مجموعة رؤساء الأفخاذ لعشيرة واحدة لغرض السيطرة على شؤون العشيرة داخلياً وخارجياً بما يوفر الحماية والأمن لأفرادها[٢]، وتحظى "السانية" بمسحة من التقديس على إعتبار أنها أحكام عادلة غير منحازة بحسب معتقد رجال العشائر رغم مخالفة بعضها لأحكام الشريعة الإسلامية، بالمقابل قلّ ما ترفض العشائر العراقية "الشيعية تحديداً" فتوى أصدرها علماء النجف الأشرف وذلك لما للأخيرة من حرمة ومقام، لانها لا تأتمر في مثل هذه الأمور بأمر الحكومة المركزية في بغداد[٣]، وقد أعترفت الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت سنة (١٩٢١) بالسواني على أنها قوانين صالحة لتنظيم المجتمع القبلي في العراق[٤].

أما في المجال السياسي؛ فقد برز دور رؤساء العشائر بشكل جلي أبان ثورة العشرين، حيث كان لهم اليد الكبرى في التصدي للقوات البريطانية، وبعد أن أدرك الإحتلال البريطاني الطبيعة العشائرية للمجتمع العراقي أصدرو نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لعام (١٩١٦) من أجل أستتباب الأمن وتعزيزة في المدن والأرياف، وبقي هذا القانون ساري المفعول حتى نهاية فترة الحكم الملكي عام(١٩٥٨)، حيث شهدت الحياة السياسية قبل التاريخ المذكور تنامي ملحوظ في دور رؤساء العشائر لدرجة أن أربعة وزراء من أصل(١٢) وزير بحكومة عبد الرحمن النقيب لسنة (١٩٢٠) كانوا من شيوخ العشائر. وفي سنة (١٩٢٢) أعطت الحكومة لبعض شيوخ العشائر مقاعد انتخابية عن كل محافظة، قبل أن يلغى ذلك بقانون الانتخابات لسنة (١٩٢٤)، ليشغل رؤساء العشائر "رسمياً" حوالي (١٩,٣%) من مقاعد أول برلمان عراقي عام ١٩٢٥[٥]، وبقادم الأيام نشأ عرف دستوري يقضي بتعيين بعض شيوخ العشائر كأعضاء في مجلس الأعيان.

وبعد إنقلاب (١٤ تموز ١٩٥٨) وقيام الجمهورية ألغيت جميع إمتيازات رؤساء العشائر بما فيها نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية، ثم جاء القانون العراقي رقم (٣٤ لسنة ١٩٨١) ليقضي بإنزال عقوبة لا تقل عن السجن عشرين عاماً لكل من احتكم إلى خارج منظومة القضاء الرسمية في الدولة– سانيات العشائر–

---

(١) عبد الله النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي**، مكتبة آفاق، الكويت، ٢٠١٣، ص٣٨.

(٢) محمد صادق الصدر، **فقه العشائر**، منشورات هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، النجف الأشرف، ٢٠١١، ص١٩.

(٣) عبد الله النفيسي، **مصدر سابق**، ص٣٩.

(٤) المصدر السابق، ص٣٨.

(٥) علاء ناجي، **الدور الإجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي**، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط (**https://annabaa.org/arabic/studies/11034**): تاريخ آخر زيارة(١٢-١٢-٢٠١٩).

وجاء في قرار مجلس قيادة الثورة (رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧) الذي حدد عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات على كل من ادعى بمطالبة عشائرية[١].

وبعد إنهيار النظام الدكتاتوري في العراق عام (٢٠٠٣) تراجعت سلطت الدولة وأزدهرت المظاهر العشائرية بعد عقود من التراجع والضعف في التأثير، وأخذت تفرض إرادتها في القضايا الإجتماعية والدينية والسياسية والقانونية حتى أضحت أكثر تأثيرًا من القوانين المحاكم الرسمية، لاسيما بعد إضافة مادة دستورية تتعلق بالعشائر ودورها في المجتمع العراقي، فقد وَرّد في الفقرة الثانية من المادة(٤٥) من الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥) ما نصه:**(تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان)**، كما أنشأ البرلمان العراقي لجنة دائمة خاصة بالعشائر تحت أسم (لجنة العشائر والمصالحة والشؤون الدينية).

وأضحت العشائر اليوم جزءً من المشهد السياسي العراقي وتؤثر فيه بشكل كبير، لذلك توجهت انظار بعض السياسيين نحو العشائر لإستثمار دورهم في التعبئة الحزبية والجماهيرية حيث يجمع بعض النواب العراقيين أصواتهم عبر امتدادهم العشائري، بل ويلجأ قسم آخر منهم الى دواوين العشائر لحل خلافاتهم السياسية مع أقرانهم.

وانطلاقاً مما تقدم يتضح أن الأعراف والتقاليد والقواعد والقيم لها أهمية كبيرة في البناء الإجتماعي للعشيرة مما تعطي الشكل التام لها وتحفظ كيانها وتلعب دور كبير في ضبط سلوك افراد المجتمع العشائري سعياً نحو تحقيق السلم الإجتماعي بين أفراد القبائل، بالمقابل لعبت الأحداث السياسية التي مرت على العراق دوراً لصالح تعزيز النفوذ العشائري في السلطة إزدهار الفاعلية العشائرية في الساحة العراقية.

وفي النهاية يمكن القول أن بعض الفواعل غير الحكومية في الساحة العراقية –لاسيما العشائر والمرجعية الدينية– إرتبط وجودها منذ القدم بطبيعة الشعب العراقي وعاداته وتقاليده، ووهي فاعلة ومؤثرة وتلعب في مجملها دور إيجابي مكمل للنقص الحاصل في منظومة الدولة العراقية، لاسيما خلال فترة تراجع نفوذ الدولة وسيطرتها على الوضع العام، نتيجة الدخول في حرب أو فترة إستثنائية أخرى، أما بقية الفواعل –لاسيما الإعلام– فهو حديث النشأة مقارنةً مع واقع الإعلام العراقي قبل عام٢٠٠٣، وبسبب عدم تطبيق القوانين والضوابط الخاصة بالإعلام بشكل صحيح كان الدور السلبي لهذا النوع من الفواعل هو السمة البارزة لدور الإعلام كفاعل غير حكومي مؤثر بعد عام٢٠٠٣، وهذا لا يعني خلو الساحة العراقية من وجود وسائل إعلام حاولت إزالة الإبهام ونقل الحقائق بدون أي تأويل أو تزييف، ويجب الإشارة هنا الى أن الساحة العراقية تشهد ولادة فواعل غير حكومية جديدة كلما تهيأة الأسباب والظروف الداعية الى ذلك "ظاهرة الحشد الشعبي مثلاً".

---

(١) عرفات كرم ستوني، **قانون العشائر في العراق من أدلجة الدولة إلى عشرنة الدولة**، موقع كولان،(http://www.gulan-media.com/arabic/articles.php?id=600&eid=27) آخر زيارة(٦-٣-٢٠٢٠).

المطلب الثاني: أسباب، ظروف نشأة الحشد الشعبي:

مرت الدولة العراقية بالعديد من الأزمات بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣ وتأسيس نظام جديد، إلا إن الحدث الأعظم الذي هزّ كيانها وهدد هويتها هو سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤، وأحتلاله لما يقارب ثلث مساحة العراق جغرافياً، ذلك الحدث الذي ترافق مع إنهيار القطعات العسكرية المرابطة في الموصل والرمادي أمام التقدم السريع لذلك التنظيم الذي بات يقترب من أطراف العاصمة بغداد بـ (٥٠) كم تقريباً، من هنا جاءت مبادرة تشكيل قوات الحشد الشعبي، وهي قوات عراقية انطلقت من عمق المجتمع العراقي ساهمت في تشكيلها حواضن اجتماعية متعددة[١]، كما يمكن تعريفها بتشكيلات عسكرية عراقية ذات عقيدة دينية– وطنية شكلتها فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها السيد السيستاني لتحرير الأراضي العراقية من سيطرة التنظيمات الإرهابية المتطرفه. ما يعني أن السبب الرئيسي وراء إنشاء قوات الحشد الشعبي هو سقوط محافظتي الأنبار ونينوى ومناطق أخرى بيد تنظيم داعش الإرهابي، ما دفع أبناء الشعب العراقي للقيام بواجبهم الوطني والديني بحمل السلاح والدفاع عن ارضهم وحضارتهم ومقدساتهم، **إلا إن السؤال المطروح هنا يتمحور حول ماهية الأسباب التي أدت الى سقوط الموصل والإنهيار السريع للقطعات العسكرية المرابطة فيها؟**

هناك الكثير من الأسباب التي أدت الى سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل، منها ما هو مباشر يتعلق بالتظاهرات وساحات الإعتصام التي انطلقت أواخر(٢٠١٣) في الأنبار وبقية المدن القريبة منها، ولم تكن هذه التظاهرات إلا إنعكاس لحالة الصراع السياسي في العراق الذي ولّد بدوره فساد إداري أستشرى في جميع مؤسسات الدولة العراقية وأثر بصورة مباشرة على المنظومة الأمنية العراقية، أما الأسباب غير المباشرة فيمكن حصرها بالصراع داخل الساحة السورية وتأثيره على أمن المحافظات المطلة على الحدود السورية، إضافة الى الدور التركي في سقوط مدينة الموصل، وسنحاول التعمق في دراسة هذه الأسباب من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين كالتالي:

الفرع الأول: أسباب داخلية مباشرة:

كانت مدينة الموصل تمر بظروف معقدة وتحديات جسيمة الى درجة أن المطلعين على الأوضاع فيها كانوا يدركون حتمية سقوطها بيد التنظيمات الإرهابية لاسيما بعد التراجع الكبير لمؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية مقابل سيطرة العصابات والجماعات المسلحة على موارد المدينة والتحكم بمصير أهلها، ويمكن إيجاز أبرز الأسباب التي ساعدت بطريقة أو بأخرى على سقوط مدينة الموصل بمايلي:

أولاً: الفساد المالي الإداري:

عانت الدولة العراقية بشكل عام من فساد إداري حاد بعد تغيير النظام السياسي عام(٢٠٠٣)، إنعكس على جميع مؤسساتها السياسية والأمنية والقضائية والخدماتية، وبصور وأشكال متعددة، أدى بنهاية المطاف لسقوط محافظة نينوى بيد التنظيمات الإرهابية، فعلى مستوى **المؤسسة السياسية** المسئولة مباشرة عن إدارة

(١) غالب الناصر، **الحشد الشعبي**، ط١، اصدارات تجمع مؤسسات الرضوان، ٢٠١٥، ص٥.

محافظة نينوى فقد كان لها دور سلبي مساعد لتنظيم داعش بصورة أو بأخرى، حيث ذكر تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في سقوط الموصل أن الدور الذي لعبه محافظ نينوى "أثيل النجيفي" كان سلبياً للغاية، ولم يخدم في النهاية إلا تنظيم داعش الإرهابي الذي سيطر على المدينة بسبب إنتهاج المحافظ لسياسات أثارت الفوضى وأججت الأوضاع بدلاً من تهدئتها، فقد القى "النجيفي" خطاباً في ٢٠١٣/٤/٢٥ بعد احداث الحويجة وصف الإرهابيين المهاجمين للجيش "بجماهير محافظة نينوى وعشائرها الذين انتصروا لأبناء عمومتهم في الحويجة" وحرض الناس على الجيش والشرطة، وذكر التقرير ان النجيفي ألقى في صبيحة اليوم الذي احتل فية بعض مناطق المدينة كلمة شكك فيها في قدرة الجيش والشرطة في حفظ الامن، ومتهماً إياها بتصفية عدد من المدنيين مطالباً بخروجها من المحافظة بدلا من ان يطلب تعزيزات عسكرية من الحكومة الأتحادية ببغداد لمساندة القوات الأمنية في حفظ الأمن، وذكر المصدر أن النجيفي كان يتوسط لإطلاق سراح الإرهابيين ومنهم قياديين في تنظيم القاعدة[١].

من جانب آخر تبنت قناة سما الموصل التابعة للحكومة المحلية خطابا سلبيا مضاداً للحكومة ومثيرا للنعرات الطائفية، إضافةً لإستخدامها مفردات توصف الإرهابيين بالمسلحين، وتحرض على الجيش والشرطة، وكان ذلك كان بأشراف المحافظ شخصياً كون ان منصبة يتيح له التحكم بسياسة القناة[٢].

أما على مستوى **المؤسسة العسكرية** فقد عانت من ظاهرة الجنود الوهميين او كما يطلق عليهم بالمصطلح العراقي"الفضائيون" وهي ظاهرة اوجدتها حالة الفساد المالي والإداري في المؤسسة العسكرية، ومصطلح "الفضائيون" يطلق على الجنود المتهربين من اداء الخدمة العسكرية مقابل دفع نصف رواتبهم لمسؤوليهم في الخدمة، كما يطلق نفس المصطلح على الأسماء الوهمية المسجلة في السلك العسكري من قبل الضباط والقادة ليتقاضوا رواتب شهرية بأسمائهم، حيث كان من المفترض ان يكون عدد الجيش والشرطة في الموصل قبل سقوطها بيد الارهاب مايقرب من(٢٥) الف جندي إلا إنه من حيث الواقع لم يكن العدد يزيد عن عشرة آلاف في احسن الأحوال[٣]، وهذا مايبين حجم هذه الظاهرة الخطيرة وتأثيراتها السلبية على فاعلية الأجهزة الأمنية، وأثقالها كاهل الدولة العراقية بمصاريف مجحفة يتلخص أبرزها في تكبيد الاقتصاد الوطني مبالغ كبيرة دون تقديمهم لمقابل، وقد كشف رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في تشرين الثاني (٢٠١٤) عن (٥٠) ألف ضابط وجندي شبح[٤] أو فضائي تصل رواتبهم لـ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً وبواقع ٧٠٠ دولار

---

(١) إنظر: **تقرير اللجنة البرلمانية الكلفة بالتحقيق في أسباب سقوط الموصل**، مجلس النواب العراقي، لجنة الامن والدفاع، السفير العربي، ٨ حزيران ٢٠١٨(https://drive.google.com/file/d/1_IK8X0NfgKb34nSTrHt1rw_IAYsIq2e9/view)، آخر زيارة(٢٠٢٠/٨/١)، ص١٨.

(٢) الصدر السابق نفسه، ص٤٧.

(٣) مجموعة باحثين، **الحشد الشعبي في العراق تاريخ وجهاد**، ج١، ط١، مؤسسة هيم، ٢٠١٥، ص٥٥.

(٤) ريناد منصور، وفالح عبد الجبار، **الحشد الشعبي ومستقبل العراق**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص١٩.

شهرياً كحد أدنى، ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد أشار تقرير سقوط الموصل الى ظاهرة الواجبات الوهمية "حيث يعترف كل ضباط الشرطة المحلية بأن معظم الواجبات التي يقومون بها هي عبارة عن مسرحيات وعمليات وهمية دون ان يكون هناك مطاردة حقيقية للارهابيين، وقد رصد ايضاً صور أخرى لفساد المؤسسة العسكرية تمثل بإختراقها من قبل عناصر هدفهم الكسب المادي فقط، مما سهل على التنظيمات الإرهابية إستغلال هذه الثغرة بإطلاق سراح الموقوفين من عناصرها عن طريق مبالغ مالية تقدم كرشى لتلك العناصر الفاسدة التي تعتبر صاحبة قرار داخل المؤسسة الأمنية، ناهيك عن وجود ظاهرة تسريب المنتسبين مقابل مبالغ مالية خصوصاً بعد تصاعد وتيرة الهجمات ضد القوات الأمنية ما دفع الكثير من المنتسبين للسلك الأمني بالتخلي عن نصف اجورهم الشهرية مقابل اخذ اجازة مفتوحة مما ادى لوجود جيش كبير على الورق فقط، لذا يمكن القول أن الفساد الإداري الذي عانت منه المؤسسة العسكرية بكافة أصنافها ساعد التنظيمات الإرهابية على التحرك بحرية بعيدة عن الملاحقة والقانونية والأمنية.

ولم تكن المؤسسة القضائية احسن حالاً من سابقتها، فقد كان للفساد الإداري فيها دور كبير في سقوط مدينة الموصل، يتجسد ذلك بأطلاق سراح الإرهابين عبر احكام قضائية تكيف جرائم الإرهاب على أنها جرائم حيازة اسلحة لتخفيف العقوبة عليهم، وفي بعض الاحيان يتعمد القضاة إخفاء الأدلة التي ثبت تورط شخص معين بقضايا إرهابية تمهيدا لاطلاق سراحة، والأدهى من ذلك هو ما ذكره تقرير سقوط الموصل بتعيين قضاة متهمين بالإرهاب في مناصب حساسه، كتعيين القاضي "عبد العزيز فرحان" المعتقل ثلاث سنوات في سجن "بوكا" بتهمة الارهاب قاضياً مختصاً بالنظر في قضايا الإرهاب في مدينة الموصل[١].

ومن صور الفساد الاداري ايضاً هو تمويل الإرهاب من أموال الدولة مباشرة عبر الإستيلاء على اموال تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مخصصة كمساعدات للعوائل الفقيرة عن طريق تسجيل عوائل الإرهابيين ضمن قائمة العوامل المستفيدة، وقد أفاد مسؤول تحقيقات مكتب المفتش العام لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية العراقية "سعدون علي الجبوري" بأن وزارته شكلت لجنة للتحقيق في أضابير المسجلين ضمن العوائل المستفيدة من تلك الأعانات وأتضح أن هناك ٢٦،٠٠٠ إضاره غير صحيحة من أصل ٦٠،٠٠٠، في الوقت الذي كانت الوزارة تصرف حصص لـ ٢٠٠،٠٠٠ مستفيد!![٢].

ثانياً: التظاهرات وساحات الإعتصام:

بدأت المظاهرات والإحتجاجات الشعبية في المحافظات ذات الأغلبية السنية في (٢٠ كانون الأول ٢٠١٢) أثر قيام الأجهزة الأمنية العراقية بأعتقال عناصر لها صله بالجماعات الإرهابية جلّهم من حماية "رافع العيساوي" أحد أبرز السياسيين(السنة) والذي كان يشغل منصب وزير المالية أنذاك حسب التوزيع الطائفي للمناصب الحكومية، ليخرج على أثر ذلك بضعة آلاف من المحتجين في شوارع محافظة الأنبار غرب العراق بمظاهرات مطالبة بأطلاق سراح الموقوفين ومحاسبة القوات التي قامت بهذا الفعل، معتبرين ما قامت به

(١) تقرير اللجنة البرلمانية الكلفة بالتحقيق في أسباب سقوط الموصل، **مصدر سابق**، ص٥٧.

(٢) تقرير اللجنة البرلمانية الكلفة بالتحقيق في اسباب سقوط الموصل، **مصدر سابق**، ص٣١- ٣٢.

الأجهزة الأمنية هو أستهداف للزعامات السنية رغم أعتراف آمر فوج حماية "العيساوي" أمام القضاء بأرتكاب جرائم إرهابية وبمساعدة تسعة آخرين من فوج الحماية ذاته[١]، وأخذت موجة الإحتجاجات تتوسع لتشمل معضم المحافظات ذات الأغلبية "السنية" مثل كركوك والموصل وسامراء إضافة الى الأنبار، يرافقها تصعيد في الوسائل الأحتجاجية كقطع الطرق الرئيسية ورفع شعارات طائفية وأخرى معادية للجيش والعملية السياسية وأعلان حالة العصيان المدني، وكذلك تصعيد في المطالب عبر تقديم وثيقة الى مجلس النواب إحتوت على ثلاثة عشر فقرة أبرزها؛ مطالبة مجلس النواب بالإسراع في إقرار قانون العفو العام عن السجناء، من ضمنها إطلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين المتهمين وفقًا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب العراقي وتعليق العمل بالمادة المذكورة، وكذلك أعادة التحقيق في القضايا التي تخص الرموز الدينية والوطنية داخل العراق وخارجه أمام جهات قضائية محايدة بعيدة عن التأثير السياسي[*]، وطالبت الوثيقة ايضاً تجنب المداهمات الليلية العشوائية وضرورة القبض على المتهم نهاراً وبالأساليب القانونية، كما طالبت الوثيقة بإلغاء قانون المخبر السري التابع للأجهزة الأمنية لأن معظمهم يكيدون العداوة الشخصية أو الطائفية حسب قولهم، وأخيراً إعادة جميع المساجد ودور العبادة وأملاك الوقف وأملاك المواطنين الخاصة المغتصبة تحت مفهوم المصادرة، وإلغاء القانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠٥[٢]، والمعنون بـ "قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة" الذي نقل بموجبه إدارة مرقد الأمامين العسكريين في سامراء الى ديوان الوقف الشيعي.

بالمقابل، صرح رئيس الوزراء "نوري المالكي" بأن حكومته تصنف مطالب المتظاهرين الى مطالب مشروعة نحن ملزمين جميعاً بتنفيذها، ومطالب غير مشروعة لايمكن تحقيقها[٣] كتلك المطالب التي رددها المتظاهرون في ساحات الإعتصام والمتعلقة بإلغاء الدستور، وسحب الجيش من المدن، إضافة الى بث الخطاب الطائفي والتحريضي لإسقاط العملية السياسية وجر البلاد الى منزلق العنف والفوضى على غرار ما كان يحدث في بعض الدول العربية تحت مسمى "الربيع العربي". وأكد "المالكي" على ضرورة أخضاع مطالب المواطنين للدستور، وأن تكون الإستجابة لها وفق الدستور ولاتتقاطع معه ولا مع مطالب أبناء الشعب في المحافظات الاخرى، ورغم تأكيد "المالكي" أيضاً على أن تلبية مطالب المتظاهرين تقع على عاتق جميع السلطات وليس

---

(١) القضاء الأعلى آمر فوج حماية العيساوي اعتقل قبل يومين واعترف بتنفيذ أعمال إرهابية مع ٩ آخرين، موقع السومرية نيوز، الجمعة ٢١ كانون الأول ٢٠١٢، متوفر على الرابط:(https://www.alsumaria.tv/news/68695/) آخر دخول يوم(٢٠١٨/١٠/٧).

(*) يفهم من هذه الفقرة أنها تخص مذكرات القبض الخاصة ببعض السياسيين السنة أمثال طارق الهاشمي وغيره.

(٢) كتل شيعية تقاطع جلسة البرلمان الطارئة، جريدة الوطن الكويتية، ٦ كانون الثاني ٢٠١٣، على الرابط:(http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=245801)، تاريخ آخر زيارة(١٠-٣-٢٠٢٠).

(٣) الموقع الرسمي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي(٧/ اذار ٢٠١٣) آخر دخول(٢٠١٨/١٠/٧) متوفر على الرابط: (http://www.pmo.iq/press/2013/07032013.htm)، تاريخ آخر زيارة(١٣-٣-٢٠٢٠).

على السلطة التنفيذية فقط[١]، فقد شكل مجلس الوزراء من جانبه لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وعضوية وزراء العدل والدفاع وحقوق الإنسان والبلديات والأشغال العامة والموارد المائية والدولة لشؤون مجلس النواب والأمين العام لمجلس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية، تتولى مهمة تسلم الطلبات –التي تعتبرها الحكومة مشروعة– من المتظاهرين مباشرة من خلال وفود تمثلهم وترفع توصياتها الى مجلس الوزراء[٢]، وباشرت اللجنة أعمالها في تلبية المطالب "المشروعة" للمتظاهرين، وأعلنت في ٢٥/٦/ ٢٠١٣ عن إحصائية تضمنت اعداد المفرج عنهم من الموقوفين والمعاملات التي تخص الاملاك المحجوزة، وبينت اللجنة ان مجموع المفرج عنهم بلغ (٧٢٥٩) سجيناً، وإنجاز (١٤١٥٥) معاملة خاصة برفع الحجز عن دور السكن من أصل (١٦٤٩١) معاملة وردت الى اللجنة بهذا الشأن، كما أكدت اللجنة على أستمرارها في العمل على إنجاز كافة الأمور الموكله إليها[٣].

كما أعلن رئيس الحكومة موافقته على إطلاق سراح جميع النساء المعتقلات ضمن طلب العفو الخاص، كما أعلنت الحكومة في(١٣ كانون الثاني ٢٠١٣) عن نقل ثلاثة عشر سجينة محكومات بقضايا جنائية الى محافظاتهن وتحديداً الى محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار لإكمال محكوميتهن هناك، واقفت بعدها أوامر القبض على المتهمين المبنية على إفادات المخبر السري[٤].

ويبدو أن محاولات الحكومة السيطرة على حركة الإحتجاج ومنع تفاقمها باءت بالفشل، لان الهدف الرئيسي لقيادة التظاهر أصبح هو المواجهة المسلحة بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على قيادتها، وهذا ما أكده رئيس الوزراء "نوري المالكي" بقوله أن ساحات الاعتصام قد تحولت الى مقرات لقيادة القاعدة بغطاء اسمه المطالب ولو اعطينا كل شيء من المطالب ماتغير شيء لان القاعدة باقية[٥]، وسرعان ما بدأت الاحداث تتجه فعلياً نحو المواجهة العسكرية بعد قيام مجاميع مسلحة تَختَبِئ ضمن صفوف المتظاهرين بإطلاق النار على الجيش ولعل ذلك لم يحدث لولا تعمد قيادات التظاهر إيواء الإرهابيين وعدم تسليمهم للإجهزة الأمنية، وتكررت الحالة أكثر من مرة وفي أكثر من منطقه، حتى وقعت ما يعرف بـ "حادثة الحويجة" في (١٩ نسيان ٢٠١٣) أثر قيام أحد المتظاهرين بإطلاق النار على الأجهزة الأمنية ما حدى بالجيش الرد عبر تطويق ساحة الإعتصام

---

(١) الموقع الرسمي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (٢٣ شباط ٢٠١٣) متوفر على الرابط (http://www.pmo.iq/press/2013/23022013_1.htm)، تاريخ آخر دخول(٢٠١٨/١٠/٧).

(٢) موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم(١) في(١/٩/ ٢٠١٣) الفقره(١) متوفر على الرابط: (http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=2661)، تاريخ آخر زيارة(١٠-٣-٢٠٢٠).

(٣) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق(٢٠١٣/٦/٢٥) على الرابط: (http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=3284)، تاريخ آخرزيارة(٢٠١٨/١١/٩)

(٤) زينب شعيب، **الحشد الشعبي الإستيراتيجية الأمريكية والحشد الشعبي في العراق**، دار الحلاج للطباعة والنشر، ٢٠١٩، ص٢٦-٣٣.

(٥) الموقع الرسمي لرئيس الوزراء نوري المالكي، الكلمة الاسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي/ الاربعاء ٢٥ كانون الاول ٢٠١٣، متوفر على الرابط:(http://www.pmo.iq/press/2013/12/251220131s.htm)، تاريخ آخر دخول(٢٠١٨/١١/٩).

تمهيداً لإقتحامها بحثاً عمن أطلق النار ومن ثم محاولة فض الأعتصام بالقوة، ما أدى إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين قتل فيها حوالي(٥٠) شخصاً، ونجحت التنظيمات الإرهابية في أستغلال هذه الحادثة عبر تفعيل الحواضن وتحشيد الجماهير لحمل السلاح حتى أصبحت ساحات الإعتصام عبارة عن حركة مسلحة معادية للدولة ونظامها السياسي وبدأت تشن هجمات مسلحة ليس فقط ضد الجيش والشرطة الإتحادية بل شملت حتى مؤسسات رسمية أمنية وخدماتية[١].

إن تطورات الأحداث هذه لم تكن تخدم سوى الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة وحزب البعث وجيش الطريقة النقشبندية[*] وما يعرف بـ "دولة العراق الإسلامية"، حيث سعت هذه الجماعات المختلفة ومنذ البداية إلى إستغلال حركة الأحتجاجات وقيادتها نحو إشاعة الفوضى والخراب لتنفيذ مخططاتها بالسيطرة على المدن بعد طرد الإجهزة الأمنية منها، وقد نجحت هذه الجماعات في تنفيذ أهدافها ومخططاتها لجملة عوامل لعل من أهمها البيئة الحاضنة لها، بيد أن غالبية السكان في مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق يؤيدون تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)[٢]، بالمقابل ينظر سكان الموصل للأجهزة الأمنية نظرة طائفية ويرفضون التعامل معهم، بل قتل وتهديد منتسبي وأفراد القوات الأمنية إن لم يتركوا عملهم مما دفع العديد من ابناء الموصل المنتسبين لهذه الأجهزة الى ترك عملهم الأمر الذي أضعف قدراتها القتالية وأثر بشكل كبير على معنويات المنتسبين الآخرين.

ثالثاً: الصراعات السياسية:

شهد العراق صراع حقيقي على السلطة بين فئات سياسية وعسكرية مختلفة تمثل بإنقلابات عسكرية متكررة بدءاً بإنقلاب الفريق "بكر صدقي" عام(١٩٣٦) ومروراً بإنقلاب "عبد الكريم قاسم" في الرابع عشر من تموز(١٩٥٨) الذي غيّر شكل نظام الحكم من ملكي الى جمهوري، وصولاً لإنقلابيّ البعثيين(١٩٦٣/ ١٩٦٨)، وما رافقت هذه الفترة الممتدة منذ عام(١٩٣٦) وإلى(٢٠٠٣) من حركات وأنتفاضات مختلفة ضد السلطة القائمة كحركة رشيد عالي الكيلاني عام(١٩٤١) والإنتفاضة الشعبانية عام(١٩٩١)، ولعل فترة ما بعد "٢٠٠٣" تعتبر من أصعب الفترات وأعقدها نتيجة تفاقم هذه الظاهرة بشكل كبير، وتُعد ظاهرة عدم الإستقرار السياسي وكما يعرفها جونسون (Johnson) بـ "حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات الممثلة لقوى إجتماعية منافسة لها، وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع بواسطة أعمال عنف علنية كدلالة على التطرف السياسي من اجل زعزعة الوضع القائم[٣]".

---

(١) حيدر سعيد، **الطريق الى سقوط الموصل، منشور في** مجلة سياسات عربية، العدد١٠، أيلول٢٠١٤، ص٨٥-١٠٨.

(*) فصيل مسلح صوفي من اتباع الطريقة النقشبندية أسسه "عزة إبراهيم الدوري" نائب الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" بعد عام ٢٠٠٣، ويتكون بصورة رئيسية من البعثيين وضباط الجيش العراقي السابق.

(2) Renad Mansour، **The Sunni Predicament In Iraq**، Carnegie Middle East Center، March 2016، p3.

(3) Kenneth F. Johnson، **Causal factors in Latin American political instability In: Harry Kebschull politics in transitional societies**، Meredith Corporation، U.S. A، 1973، p 312.

وبالأنتقال الى العوامل المسببة لعدم الاستقرار السياسي في العراق يرى (أحمد الصبيحي[١]) أسباب كثيرة تتمثل فيما يلي:

(١) **أسباب سياسية:** وترجع لترسبات الإستبداد السياسي التي زرعت في المجتمع سلوكيات سلبية متمثلة بخوف الفرد من السلطة القائمة مما أدى إلى ضعف النضج السياسي لعامة المجتمع. وبنية الأحزاب السياسية والتي أثبتت عجزها عن تحقيق الإستقرار السياسي في العراق لكون معضمها ولد في أجواء غير عراقية أو نتيجة تيارات فكرية وسياسية غير واضحة المعالم، وتدهور الوضع الأمني من حيث أن الأضطراب الأمني هو نتيجة حتمية لعدم الإستقرار السياسي، وأخيراً تعتبر التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية من الأسباب السياسية لعدم الإستقرار، وترجع هذه التدخلات في أساسها للإحتلال الأمريكي للعراق وماتبعه من صراع نفوذ بين القوى المختلفة داخل الساحة العراقية.

(٢) **أسباب إقتصادية:** متمثلة بغياب الإستيراتيجيات والسياسات الإقتصادية التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم أفراد المجتمع، وكذلك أنخفاض مستوى الدخل مما يدفع الأفراد لممارسات سلبية تؤثر على الإستقرار بصورة عامة، أضف الى ذلك تفاقم ظاهرة البطالة بسبب الحروب التي تركت آثار خطيرة على الأقتصاد العراقي، وكذلك مشكلة الديون الخارجية والتعويضات التي دفعها العراق للكويت وايران والبالغة بحدود(٣٢٠) مليار دولار، وأخيراً الفساد الإداري المتفاقم نتيجة تدني مستويات الرقابة والمحاسبة.

(٣) **أسباب إجتماعية:** متمثلة بالطائفية التي كرستها الأطراف المكونة للعملية السياسية لتحقيق مصالح ذاتية لها، والتعددية المجتمعية أو أزمة الإندماج الإجتماعي بين مكونات المجتمع نتيجة الفشل الحكومي في إدارة التنوع على إختلاف أصنافة، ويعتبر الفقر آخر الأسباب الإجتماعية لظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق بعدما أصبح العراق بيئة ملائمة لإنتشار الفقر نتيجة المتغيرات الإقتصادية أنعكاساتها الإجتماعية والسياسية.

بالمقابل يلخص الباحث (حسين أحمد السرحان[٢]) العوامل المسببة لظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق بمايلي:

(١) أشكالية الوحدة الوطنية "التنوع الديني والاثني" (٢) ضعف البناء الاجتماعي – السياسي وغياب النضج المؤسساتي (٣) إشكالية تكوين المؤسسات الامنية (٤) الأزمات الاقتصادية وتعثر التنمية (٥) الوجود الأجنبي وأشكالية القبول أوالرفض (٦) التدخل الخارجي "الاقليمي والدولي".

وتتمثل ظاهرة الصراع السياسي في العراق بعد "٢٠٠٣" بتقاطع الإرادات السياسية بشكل طائفي، بين أحزاب شيعية وكردية مؤيدة للحكومة والعملية السياسية الجديدة وأخرى "سنية" مناهضة لها تصف الحكومة بأنها حكومة إحتلال فاقدة للشرعية ولابد من التصدي لها عسكرياً وأعادة النظام السابق التي كانت تتمتع في

---

(١) أحمد شكر حمود الصبيحي، **ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق دراسة في المفهوم والأسباب**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد ١٣، ص٥٧– ٧٩.

(٢) حسين أحمد دخيل السرحان، **أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، كربلاء، العدد ١٨، ٢٠١٥، ص٢٢.

ظله بشيء من الإمتيازات، وبعد إنتخابات عام(٢٠١٠) برزت ظاهرة جديدة تمثلت بتحول الطرف المناهض للحكومة الى مشارك فيها بعد حصول القائمة العراقية الذي – تمثل أغلب الكتل السنية– على (٩١) مقعد في البرلمان[١] وحصدها عدد كبير من المناصب الحكومية السيادية، ولكن الغريب في الأمر هو إصرار هذه الكتل على معاداة العملية السياسية والسعي لإسقاطها رغم المشاركة الفعلية فيها، ويرجع ذلك لجملة أسباب أولها إبعاد إئتلاف "القائمة العراقية" من تشكيل الحكومة بعد أنتخابات عام(٢٠١٠) رغم حصولها على أغلبية عددية بواقع(٩١) مقعد في البرلمان مقابل(٨٩) لصالح إئتلاف "دولة القانون" الذي يترأسه المالكي[٢]، إلا إن تحالف الأخير مع الأحزاب والكتل البرلمانية الأخرى مكنهُ من تشكيل حكومته الثانية، وثانيها يتعلق بسياسات المالكي نفسه، حيث مارس الأخير سياسه "إقصائية" ضد خصومة بدلاً من تسوية الخلافات معهم، ليدخل البرلمان والحكومة بعد ذلك بصراع حاد أنعكس سلباً على أداء المؤسستين لاسيما بعد تصوير الصراع المذكور بأنه صراع سني– شيعي!

ولم تكن المؤسسة الأمنية بمنأى من تأثير حالة "اللا استقرار السياسيPolitical instability عليها، بل ألقت الحالة الأخيرة ظِلالها على فاعلية المؤسسة الأمنية وأجهزتها فعطلت عملية بناء الجيش وتسليحه وقسمت المناصب العسكرية بطريقة طائفية بعيدة عن الكفاءة والمهنية لدرجة أن الجيش والشرطة الأتحادية لم يعد مرغوب بها في المناطق الغربية لأسباب طائفية، رغم أن منصب "وزير الدفاع" "ورئيس الأركان" كان من نصيب "السنه" ولكن الفجوة كانت عميقة بين سكان المناطق الغربية والقوات الأمنية، لدرجة أن عناصر الجيش كانوا يضطرون للذهاب إلى محافظات أخرى لشراء متطلباتهم من الأرزاق أو إحتياجاتهم الأخرى بسبب مقاطعة المواطنين لهم بشكل كامل[٣] أضف إلى مطالبتهم المستمرة بسحب الجيش والشرطة من المدينة في الوقت الذي كانت المجاميع الإرهابية من قبيل "دولة العراق الإسلامية" تتخذ من ساحات الإعتصام والتظاهر ملاذ آمن لها، فكيف تؤدي الأجهزة الأمنية عملها في مثل هكذا ظروف؟.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية:

ويضاف الى جملة الأسباب الداخلية التي تسببت في سقوط مدينة الموصل أسباب خارجية تمثلت بإنعكاس الصراع السوري وأمتداده الى داخل الأراضي العراقية نتيجة عوامل عديدة سنتناولها في قادم البحث، أضف الى ذلك ما ذكره تقرير اللجنة البرلمانية العراقية وأجمعت علية أغلب المصادر من تورط تركيا في سقوط مدينة الموصل ودعم الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا. لذا تعتبر إشكالية الصراع الإقليمي المتمثل بالأزمة السورية من جهة والدور التركي في سقوط الموصل من جهة أخرى جوهر الأسباب الخارجية لسقوط محافظة نينوى بيد تنظيم داعش.

---

(١) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٧٢-٧٣.

(٢) كرار أنور البديري، **مصدر سابق**، ص٤١.

(٣) تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في سقوط الموصل، **مصدر سابق**، ص٣٥.

أولاً: تداعيات الأزمة في سوريا:

لم تكن تداعيات الأزمة السورية منذ إندلاعها في آذار/ مارس"٢٠١١" قد غيرت المشهد السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط بين أنظمة مؤيدة لحكم الرئيس بشار الأسد وأخرى معارضة له، ولم يكن ذلك نظرياً فقط، بل يعكس الدعم الميداني الشامل المقدم من قبل حكومات الطرفين لحلفائهم على الأرض واقع الإصطفاف الدولي الداعم لأطراف الصراع بصورته العملية، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في إدامة الحرب في سوريا وبشكل متفاقم، فكانت نتيجة تداعيات الأزمة سبباً في ديمومتها، وعلى إعتبار أن العنف يمتد إلى جميع الأراضي التي تعاني من هشاشة أمنية وحالة لا إستقرار سياسي فمن الطبيعي أن تمتد هذه الظاهرة إلى العراق بسماعدة عوامل أخرى أهمها[١]:

١- **الدعم/ التدخل الخارجي:** نتيجة الإنتماءات العشائرية لسكان المناطق الحدودية بين العراق وسوريا قدم بعض رجال العشائر العراقيين المساعدة والدعم للمعارضة السورية، وأشتركوا أحياناً في تنفيذ عمليات عسكرية داخل الحدود العراقية لوقف تدفق الأسلحة من العراق إلى الجيش النظامي السوري، بالمقابل يجند الفريق الآخر من العراقيين بعض المقاتلين لمساعدة القوات العسكرية السورية وحلفائها، لذا أنعكست هذه الأحداث سلباً على أمن العراق وساعدت على إمتداد العنف إلى مناطقة.

٢- **اللاجئون:** على الرغم من أن العراق لايعتبر بلداً مثالياً لطالبي اللجوء نظراً لهشاشة الوضع الامني إلا أن الأعداد الرسمية للاجئين السوريين وصل لـ (٢٠٠،٠٠٠) لاجئ، مما سهل على الجماعات الإرهابية إتخاذ تدفق اللاجئين ستاراً لتهريب الأسلحة والمتفجرات عبر القرى الحدودية. وأفادت تقارير في عام (٢٠١٣) بأن تنظيم القاعدة في العراق قد نقل قاعدة عملياته في سوريا وبدأ بإستخدام الأراضي العراقية لإنشاء ملاذات آمنة ومحطات دعم يستطيع الإعتماد عليها عند الحاجة، وفعلياً زادت أعمال العنف في العراق اعتباراً من صيف (٢٠١٣) وما بعده نتيجة تزايد القدرات التنفيذية لفرعي القاعدة في العراق وسوريا رغم تزايد الخلافات السياسية والعداء بين الفرعين. وما يثير المخاوف أكثر هو قابلية اللاجئين السورين للأختراق من قبل التنظيمات الإرهابية وتجنيد شبابهم في صفوف التنظيم، وأتهمت حكومة إقليم كردستان أيضاً بتجنيد اللاجئين ومساعدة المتمردين الأكراد وتسليحهم وأرسالهم الى سوريا لمواصلة القتال.

٣- **هشاشة الوضع في الدول المجاورة:** عانت الدولة العراقية من هشاشة أمنية شديدة بعد الإجتياح الأمريكي عام(٢٠٠٣) سمحت بوجود عدد كبير من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة إضافة الى المقاتلين بالوكالة من البلدان المجاورة، وقد دخل العراق في السنوات الأخيرة في حرب أهلية حصدت في ذروتها ما لايقل عن ٣٠٠٠ قتيل شهرياً، فضلاً عن ذلك يتزايد تأييد السكان السنة والشيعة للجانبين المتحاربين فيما بينهم في سوريا فقد سمح السنة للمقاتلين السوريين عام(٢٠١٣) بالإحتماء في مجتمعاتهم المحلية

---

(١) وليام يونغ وآخرون، **إمتداد الصراع في سوريا تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع إنتشار العنف**، مؤسسة RAND، ٢٠١٤، ص٣٦-٤٤.

كلاجئين، بالمقابل تشارك جماعات شيعية في القتال ضد المتمردين السوريين مما أدخل الشيعة والسنة في سباق تسلح وجمع ذخائر لحرب تزداد يوماً بعد يوم.

٤- **الروابط الأثنية(العرقية) والعلاقات الثقافية:** تعدد الروابط الدينية والعشائرية والأثنية بين الشعبين العراقي والسوري بشكل كبير لاسيما في المناطق والبلدات الواقعه على طرفي الحدود، وتجددت هذة الروابط أكثر بعد حرب (٢٠٠٢) عندما هربت أعداد كبيرة من العراقيين الى سوريا نتيجة الحرب، وتعمل حالياً هذه العوائل على مساعدة اللاجئين السوريين للإندماج في المجتمع العراقي، لذلك يمكن القول إن إمتداد العنف او إنعكاسه سلباً على العراق هو نتيجة حتمية لتلك الروابط والعلاقات المهمة التي تجمع العراقيين والسوريين.

٥- **إتاحة التكنولوجيا/ وسائل الإعلام المفتوحة:** على الرغم من وجود أعداد كبيرة من وسائل الإعلام في العراق إلا أن موضوعيتها أدني بكثير من المعايير الدولية الامر الذي أدى الى إنعدام ثقة العراقيين في وسائل الإعلام المحلية وأعتمادهم بشكل كبير على المحطات التلفزيونية الفضائية في تلقي المعلومات، رغم أن معظم تلك المحطات تموّل من قبل السعودية وقطر وايران مما يجعل هدفها هو جذب الجمهور لقضاياها التي تنحاز إليها كدعم المعارضة السورية من قبل الإعلام السعودي والقطري، ودعم وتأييد نظام الرئيس الأسد من قبل القنوات التي ترعاها ايران، وفي ظل هذا الجذب الإعلامي المسيس وغياب المصادر الإعلامية الموضوعية اضحى العراقيون عرضة للإشاعات والحملات الإعلامية السياسية المنظمة التي من الممكن أن تؤثر على الرأي العام وتساعد على تشكيل الإستجابات العامة للصراع في سوريا.

٦- **قدرات الحكومة والمتمردين:** تهدف الحكومة العراقية الى توسيع حجم قواتها العسكرية سريعاً رغم وجود (١٩١،٠٠٠) جندي، و(٤٥٠،٠٠٠) شرطي، و(١٩٢) دبابة، وعدد مماثل من ناقلات الجند المدرعة، كما رفعت الحكومة عدد فرق المشاة من ١٣ الى ١٦ فرقة، وتهدف طبيعة الزيادة الى التصدي للتهديدات الداخلية بدلاً من الدفاع ضد العدوان الخارجي، بالمقابل تكمن قوة المتمردين"الإرهابيين" في إلتزامهم وعددهم الذي يبلغ عشرات الآلاف، وتزداد قوة الجماعات الإرهابية على جانبي الحدود العراقية السورية وسط عجز حكومتي البلدين من السيطرة على الحدود لضعف الإمكانيات ولطبيعتة المنطقة الصحراوية الواسعة مما جعلها ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية ومكنها من نقل الأسلحة والعتاد والأموال بين العراق وسوريا.

ونتيجة لما تقدم من الطبيعي أن تشكل الحرب في سوريا خطراً بليغاً على أمن العراق بشكل عام وتحديداً أمن المناطق الشمالية الغربية المجاورة للمدن والبلدات السورية التي تمكنت التنظيمات الإرهابية من أحكام السيطرة عليها على طول خط الحدود الممتد لأكثر من(٦٠٠ كم) وأقامة المعسكرات فيها لتسهل حركة مرور الإرهابيين الى العراق الأمر الذي أسهم في إضعاف أداء قوات حرس الحدود العراقية لاسيما في ظل عدم فعالية طيران الجيش والقوة الجوية في أستهداف الإرهابيين وتدمير معسكراتهم، وبمنطق المعادلة الصفرية من الطبيعي أن تتمكن الجماعات الإرهابية من التمدد نحو الأراضي العراقية وتسيطر على مساحات شاسعة

منها بعد هجمات متصاعدة من قبل تلك الجماعات[١]، لذلك يمكن القول أن قدرة تنظيم داعش على إجتياح مناطق شمال العراق جاءت نتيجة مباشرة لظروف الزمان والمكان اللذين توفرت للتنظيم منذ إندلاع الصراع السوري وتمكنه من فرض نفسة جغرافياً وسياسياً وعسكرياً في مناطق شرق سوريا[٢].

ثانياً: الدور التركي في سقوط الموصل:

على الرغم من حرص الأتراك على تطوير علاقاتهم مع العراق لضمان تدفق النفط إليهم عبر خط "كركوك- جيهان" إلى جانب خوفهم من إمكانية قيام دولة "كردية" في شمال العراق مما يتطلب ذلك إقامة علاقات وثيقة مع بغداد؛ **إلا أن المخابرات التركية كان لها دور واضح في دعم تنظيم داعش ومساعدته في السيطرة على مدينة الموصل**، ويدل على ذلك ما يلي[٣]:

١- تحول تركيا الى معبر للإرهابيين القادمين من مختلف دول العالم بإتجاه سوريا والعراق، وهذا ما أكده رئيس بلدية "ماردين" التركية وعضو حزب الشعوب الديمقراطية "احمد تورك" في تصريح لصحيفة "ميلليت" التركية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٤ بأن عناصر تنظيم داعش يعبرون الحدود التركية بسهولة وبعلم حكومة أنقره.

٢- تواجد الأتراك بكثرة في صفوف إرهابي داعش، خصوصاً من محافظات إسطنبول وأنقره وقونيه وكيرشهر وبنغول، مقابل عدم إتخاذ الحكومة التركية أي إجراءات لمنع ذلك.

٣- تلقي بعض جرحى تنظيم داعش الإرهابي العلاج بمستشفى "انطاكيا" الحكومي جنوب تركيا، وهذا ما أكده النائب عن حزب الشعب الجمهوري "محرم إنجه" في اجتماع للبرلمان التركي وهو يحمل بيده صورة أحد قادة تنظيم "داعش" المدعو "مازن ابو محمد" وقوله أن الأخير تلقى العلاج مع (٢٧) إرهابي سوري بمستشفى أنطاكيا العام يوم ١٦ نيسان ٢٠١٤.

٤- تَعمِد وزارة الخارجية التركية عدم سحب طاقم قنصليتها من الموصل رغم إنسحاب جميع القنصليات الأجنبية من المدينة، ما يعني تعمد تركيا تسليم موظفيها في القنصلية لتنظيم داعش، لتغطية علاقاتها مع التنظيم ونفي أي صلة بينها وبين داعش، ويبرهن على ذلك ما يلي:

أ- إن القوة الأمنية الوحيدة التي لم تنسحب من نينوى هي حرس القنصلية التركية، فعلى الرغم من إبلاغهم من قبل الحكومة العراقية بأن عناصر داعش سيدخلون جميع المناطق إلا أن حماية القنصلية رفضوا الإنسحاب دون ذكر أي سبب[٤]، لا سيما وإن الحكومة التركية وجهت أوامرها لتلك القوة

---

(١) تقرير لجنة النحقيق البرلمانية حول أسباب سقوط الموصل، **مصدر سابق**، ص ٤٥.

(٢) وليام يونغ وآخرون، **مصدر سابق**، ص١.

(٣) عبد الله مصطفى توتونجي، **الموقف التركي من احتلال داعش للموصل**، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، ٢٠١٤، ص٢١-٢٧.

(٤) تقرير لجنة النحقيق البرلمانية حول أسباب سقوط الموصل، **مصدر سابق**، ص ٤٥.

ولجميع للعاملين في قنصليتها بعدم إطلاق أي رصاصة ضد عناصر تنظيم داعش، وأن يستسلموا فوراً، فلماذا تطلب تركيا من موظفيها البقاء والإستسلام في نفس الوقت؟

ب- إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تمكنت فيما بعد من إطلاق سراح جميع دبلوماسيها المحتجزين لدى تنظيم داعش في الوقت الذي أخفقت فية وساطات كل دول العالم في إطلاق سراح مخطوفيها لدى التنظيم(١).

٥- تجنب الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" إستخدام كلمة "التنظيم الارهابي" في وصف داعش، وذلك أثناء كلمته التي ألقاها في مدينة "طرابزون" التركية، وإستخدم بدل ذلك تعبير "عناصر داعش"، كما دعى أردوغان جميع وسائل الإعلام الى الإبتعاد عن الإسلوب الإستفزازي في وصف تنظيم داعش، وأن تتابع الأحداث دون أي إسهاب، لان ذلك سيؤثر سلباً على حياة الدبلوماسيين الأتراك المحتجزين لدى تنظيم داعش بحسب قوله.

٦- إتهام نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لتركيا بصعود داعش والقوى المتطرفة في المنطقة خلال محاضرة ألقاها في جامعة هارفرد في تشرين الأول "٢٠١٤"، وكذلك ما ذكره السيناتور الجمهوري "جون ماكين" من أن تركيا سهلت دخول عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب الى العراق وعملت على إنشاء معسكرات لتدريبهم وإعدادهم(٢).

إن الحكومة التركية في دعمها لتنظيم داعش كانت تأمل في **إحتلال محافظة نينوى وضمها الى أراضيها**، ففي حال سيطر التنظيم على مدينة الموصل وعجزت القوات العراقية عن مجابهته فإن الحكومة التركية سترسل جيشها الى المدينة، وبحجة طرد تنظيم داعش منها تسيطر تركيا فعلياً على الموصل، حيث لا تخفي تركيا أطماعها القديمة والمتجددة في السيطرة على الموصل واعتبارها جزءاً من أراضيها، ويؤكد ذلك ما قاله وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو"(في يوم من الأيام دخل أجدادنا هذه المنطقة وهم يركبون الخيول، وسيأتي يوم نعود نحن فيه إلى هذه المنطقة ولكن بمعدات حديثة)(٣)، وجاء هذا التصريح أثناء زيارته الغير رسمية إلى مدينة الموصل عام "٢٠٠٩"، ولكن الأتراك لا يملكون أوراق تمكنهم من ضم المدينة إليهم، لذا ركزت السياسة التركية تجاه المدينة على **دعم الجماعات الإرهابية التي تقاتل الأجهزة الأمنية العراقية** لإنهاء سيطرة حكومة بغداد عليها، لذا نسقت تركيا مع بعض الجماعات المسلحة لاسيما تلك التي كانت تؤجج ما يسمى بساحات "العز والكرامة" كتنظيم داعش مثلاً، يقابلها تصريحات طائفية تخرج من أنقرة ضد حكومة بغداد من قبل رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيته(٤) والذي إنتقدها رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي

---

(١) أفاد بذلك مدير مكتب مخابرات نينوى في تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في سقوط الموصل، ص٤٥-٤٦.

(٢) زينب شعيب، **مصدر سابق، ص٢٣١.**

(٣) اياد السماوي، اخرجوا القوات التركية من الموصل قبل فوات الأوان، صحيفة المراقب العراقي، ١٩/٠٩/٢٠١٦، على الرابط (https://www.almuraqeb-aliraqi.org/2016/09/19/58980/)، تاريخ آخر زيارة (٦-٣-٢٠٢٠).

(٤) زينب شعيب، **مصدر سابق،** ص٨٣.

معتبراً إصدار مثل هكذا تصريحات هو نتيجة الإحباط التركي من عدم تحقق سيناريو الصدام المسلح الذي توقعوه وعملوا على تنفيذه.

وبعدما أدركت تركيا أن سياستها تجاه الموصل قد فشلت وأن القوات العراقية ستعيد سيطرتها على مدينة الموصل؛ قررت تركيا في آذار ٢٠١٥ نشر قوات لها في ناحية بعشيقة العراقية كمحاولة لإطالة معركة الحسم في الموصل وعرقلة تقدم القوات العراقية نحوها، ورغم إعتراض العراق على تواجد هذه القوات ووصفها بالإحتلال وتقديم إحتجاج رسمي لمجلس الأمن الدولي في(١٢ ديسمبر ٢٠١٥) إلا إن القيادة التركية رفضت سحب قواتها تحت ذريعة العمل على تدريب قوات البيشمركة الكردية، ومقاتلين من أبناء العشائر في محافظة الموصل[١] إستعداداً لتحرير المدينة من سيطرة تنظيم داعش، وبعد تمكن القوات العراقية من إستعادة السيطرة على مدينة الموصل وطرد الجماعات الإرهابية منها بقيت القوات التركية في بعشيقة ولم تنسحب منها وهذا ما يؤكد الأطماع التوسعية التركية تجاه المدينة المذكورة.

إلى جانب الدور التركي حضيت الجماعات الإرهابية في العراق بدعم سعودي كبير، كان هدفه إفشال التجربة الديمقراطية وإضعاف العراق المنافس القوي لمكانة السعودية إقتصادياً لاسيما في المجال النفطي، ويرجع العداء العراقي السعودي الى فتره ما بعد حربّي الخليج الأولى والثانية حيث دخل العراق بعدها مرحلة صعبة من القطيعة والتنافر مع محيطه الخليجي الإقليمي ومارست أغلب الدول العربية تجاه العراق سياسة عدائية وصلّت إلى حد العداء السافر، وفي مقدمتها دول الخليج العربي، وعلى الرغم من زوال نظام صدام حسين إلا إن علاقاتها مع العراق بقيت على حالها فلم تبادر الدول العربية لمساعدة عراق مابعد صدام كما بادرت على إسقاط نظامه في السابق، بل على العكس زادت القطيعة المصحوبة بالشك والريبة والتدخل العدائي بالشأن الداخلي العراقي لتغيير معادلات العملية السياسية طائفياً لاسيما بعد تزايد حدة الصراع السعودي– الايراني في المنطقة، مما أنعكس ذلك سلباً على العملية السياسية العراقية الجديدة، وقد خيمت على العراق إجواء العزلة العربية والخليجية، وإنعكست آثارها سلباً على مكانة العراق الخارجية وعلى أحداث الداخل، فدعم الجماعات الإرهابية من قبل المخابرات السعودية بالسلاح والإعلام يضعف بطبيعة الحال قدرة الأجهزة الأمنية العراقية على بسط الأمن[٢] لاسيما وأن تلك الأجهزة تعاني اصلاً من مشاكل أهمها ضعف التجهيز والإمكانات العسكرية، حيث تتقصد الولايات المتحدة عدم تسليح الجيش العراقي بالاسلحة المطلوبة التي تعهدت بها حسب العقود الموقعة بين البلدين[٣]، كما تسعى الولايات المتحدة الى جعل العراق أسيراً لها من خلال تباطئها في تسليح الجيش العراقي بالطائرات وممانعتها في أن يتعاون العراق مع دول أخرى للتسليح[٤].

---

(١) عادل عبد الحمزة ثجيل، وايلاف راجح، **دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في خيارات العلاقات العراقية–التركية، منشور في** مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٤٣، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٤٥–٢٧٠.

(٢) للمزيد حول الدور السعودي في العراق أنظر: زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٢٤٠.

(٣) مجموعة باحثين، الحشد الشعبي تارخ وجهاد، **مصدر سابق**، ص١٦٣.

(٤) كرار أنور البديري، **مصدر سابق**، ص١١٨.

المطلب الثالث: تأسيس الحشد الشعبي ودوره في المعركة ضد داعش:

بعد تمكن تنظيم "داعش" الإرهابي من السيطرة على مدينة الموصل في(٢٠١٤/٦/١٠) فضلاً عن سيطرته على مناطق شمال غربي البلاد وصولاً لحدود العاصمة بغداد ومدينتي بابل وكربلاء، أعلنت الحكومة العراقية حالة التأهب القصوى لمواجهة الإنهيار العسكري الجزئي لقطعات الجيش وإنسحابها أثر ذلك من خطوط التماس المباشرة مع الجماعات الإرهابية في الموصل والانبار والفلوجة وتكريت وباقي المناطق التي وقعت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، وحاولت الحكومة الزج بكل إمكانياتها المتاحة لضمان أمن المناطق والمدن الأخرى لاسيما تلك القريبة من بغداد وكربلاء والنجف وبابل، إضافة لمرقد الأمامين العسكريين في سامراء بعدما خضعت معضم المناطق المجاورة للمرقد الشريف لسيطرة التنظيم المتطرف، وعلى إفتراض أن أحتمالية الإنهيار شبه الكامل للمؤسسة الأمنية في ذلك الوقت كانت غير وارده، وأن الحكومة العراقية كان بمقدروها منع تمدد الجماعات الإرهابية إلى بقية المدن والمحافظات رغم حالة الإنهيار الجزئي وإنكسار الروح المعنوية للمقاتلين؛ إلا إن من غير المعقول التعويل الكامل على المؤسسة العسكرية في إعادة سريعة لجميع المناطق التي أحتلتها التنظيمات الإرهابية، لاسيما وأن هنالك مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة ومؤسستها الأمنية منذ عام(٢٠٠٣)، لذا أيقنت جميع الأوساط السياسية والشعبية والدينية ضرورة إشراك الحالة الجماهيرية في الحرب على الإرهاب وتحمل الجميع مسؤولية الدفاع عن العراق وشعبه ومقدساته، فجاءت فتوى **(الجهاد الكفائي)**[*] التي أطلقها المرجع الديني الأعلى **السيد علي السيستاني** لتعلن عن بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق السياسي، تمثلت في الدفاع عن أرض العراق في حرب إستنزاف إستمرت ثلاث سنوات تقريباً، ولا يخفى على أحد أن فتوى الجهاد الكفائي صدرت بعد دراسة مستفيضة للأوضاع الأمنية واستقراء الأمكانات والحلول، فما هي آلية صدور تلك الفتوى؟

في اليوم الأول من سقوط مدينة الموصل أصدر السيد السيستاني بيان جاء فيه:**(تتابع المرجعية الدينية بقلق بالغ التطورات الأمنية الأخيرة في محافظة نينوى والمناطق المجاورة لها، وهي إذ تشدد على الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية في البلد ضرورة توحيد كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الإرهابيين وتوفير الحماية للمواطنين من شرورهم وتؤكد على دعمها واسنادها لأبناءها في القوات المسلحة وتحثهم على الصبر والثبات في مواجهة المعتدين...)**[١] والملاحظ أن البيان مصوغ بعناية ظاهرة، إذ تظهر فيه اللغة الوطنية بوضوح من خلال دعوة المرجعية الدينية جميع الفرقاء السياسيين للوحدة ونبذ الخلافات بينهم، كما حملت الحكومة مسؤولية كاملة في توفير الأمن لجميع المواطنين بصورة عامة وليس لجهة دون اخرى.

(*) بمعنى أنه إذا تصدى للجهاد عدد كافي من المقاتلين القادرين على تحقيق النصر يسقط فرض الجهاد عن بقية المكلَفين.

(١) بيان صادر من مكتب سماحة السيد السيستاني في النجف الأشرف حول التطورات الأمنية الأخيرة في محافظة نينوى، موقع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني: (https://www.sistani.org/arabic/statement/24906/)، تاريخ آخر زيارة (٧-٣-٢٠٢٠).

وبعدما أيقنت المرجعية الدينية عجز الحكومة العراقية عن إيجاد حلول سريعة لفك سيطرة الجماعات الإرهابية على مدينتي الموصل والرمادي وايقاف تقدمها نحو بقية مدن ومناطق البلاد أصدر السيد السيستاني فتوى "الجهاد الكفائي" في(١٣/ حزيران ٢٠١٤) أي بعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل، وقد تلاها الشيخ "عبد المهدي الكربلائي" عبر منبر جمعة كربلاء وجاء فيها[١]**(إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وإن الارهابيين لا يهدفون إلى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفةٍ دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر... في الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها وإسنادها لكم- يا أبناء القوات المسلحة- فإنها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر وتؤكد على إن من يضحي بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى... ومن هنا فان على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للإنخراط في القوات الأمنية).**

وبإستقراء النصوص السابقة يتضح إن فتوى الجهاد الكفائي حملت دلالات وأبعاد سياسية وإجتماعية عديدة يمكن تلخيصها بمايلي:

١- إن الغاية الرئيسية من أطلاق فتوى الجهاد هي لمقاتلة الجماعات الإرهابية والتأكيد على قدسية القضية التي يدافع عنها العراقيون في الدفاع عن العراق ووحدته وحفظ الامن للمواطنين ومحاربة الجماعات الإرهابية فكراً وعملاً.

٢- رغم تأكيد المرجعية على ضرورة تحمل الحكومة المسؤولية الكبرى في حفظ الأمن إلا إنها خاطبت بفتواها جميع العراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم وحَملّتهم جميعاً مسؤولية التصدي لمقاتلة الجماعات الإرهابية، وليس لطائفة دون طائفة أو طرف دون آخر، فالعراق وطن الجميع والدفاع عنه مسؤولية الجميع.

٣- دعت المرجعية جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح التطوع والإنخراط في صفوف القوات الأمنية تحت رقابة وإشراف الحكومة العراقية وليس بمعزل عنها خشية إستغلال الفتوى من قبل جهات أخرى لتشكيل مليشيات خارجة عن القانون تربك عمل الحكومة وتفاقم المشكلات الأمنية في العراق بدلاً من حلها.

---

(١) ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٤/ شعبان ١٤٣٥هـ) الموافق(٢٠١٤/٦/١٣)، موقع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني:(https://www.sistani.org/arabic/archive/24918/)، تاريخ آخر زيارة يوم (٧-٣-٢٠٢٠).

٤- رفعت فتوى الجهاد الروح المعنوية للمواطنين والأجهزة الأمنية على حدٍ سواء، بعدما إنهارت نتيجة التقدم السريع للجماعات الأرهابية نحو المدن والمناطق العراقي وحفزت الجميع للمزيد من العطاء في سبيل حفظ البلد ومقدساته.

٥- أضفت الفتوى صبغة شرعية على النظام السياسي العراقي في الوقت الذي ركزت فيه أطراف معادية إقليمية ودولية سلب تلك الشرعية من خلال تصوير الوضع كثورة شعبية وطنية إنتفضت ضد الظلم الحكومي للمطالبة بالحقوق والحريات وليس إرهاباً يهدف إلى إبادة الشعب العراقي وتقسيم بلاده(١).

٦- أنهت فتوى المرجعية كل المخططات التي أُريدّ من خلالها افتعال حرب طائفية وأهلية بين أبناء العراق وتقسَم الدولة على إثرها إلى دويلات مذهبية أو قومية.

٧- وضعت فتوى المرجعية القادة السياسيين في العراق أمام مسؤولية وطنية كبيرة تحتم عليهم ترك الإختلاف والتناحر وتوحيد كلمتهم ومواقفهم ليكونوا بذلك سنداً لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات.

٨- دفعت فتوى المرجعية خطر الإرهاب عن العراق وبقية دول المنطقة ما يؤكد إنطلاقها من دوافع وطنية وإنسجامها مع غاية السلم والأمن الدوليين.

٩- كشفت فتوى الجهاد عن نهج المرجعية المتواصل عبر التاريخ في الدفاع عن بيضة الدين والوطن(٢).

١٠- اللغة المتبعه في الفتوى إمتنعت عمداً عن استخدام أي إشارات شيعية تمييزية، ووجهت إلى جميع المواطنين العراقيين -بغض النظر عن خلفيتهم الطائفية – للإنضمام والتطوع لدعم قوات الأمن(٣).

ولم تكتفِ المرجعية الدينية بإصدار فتوى الجهاد وتعبئة الجماهير وحثهم على القتال فقط، بل أستمرت في تقديم **النصح والإرشاد** عبر توصياتها المتكررة لمقاتلي الحشد الشعبي والاجهزة الأمنية لتقدم بذلك لائحة "المقاتل المثالي" المنطلق من عقيدة وطنية دينية وليدافع عن شعبه وبلاده، واكدت المرجعية بتوصياتها على وجوب مراعاة آداب الجهاد العامة التي كان النبي(ص) يوصي بها اصحابه قبل ان يبعثهم الى القتال، فعن الإمام الصادق(عليه السلام) انه قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا اراد ان يبعث بسرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول سيروا بأسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله "ص" لاتغلوا، ولا تمثلوا، ولاتغدروا، ولاتقتلوا شيخاً فانياً، ولاصبياً ولا إمراة، ولاتقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها، كما حذرت المرجعية العليا من التعرض لغير المسلمين أياً كان دينه ومذهبه فإنهم في كنف المسلمين وأمانهم، ومن

---

(١) محمد هاشم البطاط، **السيستاني اشكالية الفتوى وميكانزم الحشد**، منشور في الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ص٢١. وايضاً: زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٦٦.

(٢) مجموعة باحثين، **الحشد الشعبي في العراق تاريخ وجهاد**، مصدر سابق، ص١٦٤.

(3)Inna Rudolf، **From Battlefield to Ballot Box**:Contextualising the Ris and Evolution of Iraq's Popular Mobilisation Units، the international centre for the study of radicalisation and political violence(ICSR)، London ،United Kingdom،2017، p12.

تعرض لحرماتهم كان خائناً غادرا، وحذرت أيضاً من سفك الدماء وقتل الأنفس البريئة بغير حق، وإتهام الناس في دينهم وعِرضهم نكايةً بهم واستباحةً لحرماتهم، كما حذرت المرجعية من سرقةِ أموال الناس والتعرض لممتلكاتهم العامة[١]، والملاحظ في توجيهات المرجعية الدينية للحشد الشعبي أنها ليست توجيهات دينية واخلاقية فحسب بل هي توجيهات تعزز الفارق بين نمطين من الفهم الديني (بين المتطرف الذي تمثله العصابات الإجرامية والمعتدل العاكس لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف)، وعززت توصياتها المرجعية الدينية البعد الاخلاقي والحضاري للجهاد الوطني الذي به يقوم العمران ويتماسك به النسيج الاجتماعي ويعزز العملية السياسية[٢]، ويمكن القول ان جُل التوصيات التي بعثتها المرجعية للمقاتلين تنسجم مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام(١٩٤٨) وإتفاقية جنيف لعام(١٩٤٩).

ولم تمضِ إلا ساعات قليلة بعد إطلاق فتوى الجهاد حتى هَبَ العراقيون للإنخراط بصفوف القوات الأمنية وقد شكلت الحكومة العراقية أثر ذلك لجان بإسم (لجان الحشد الشعبي) في مدينة بغداد ومحيطها وفي مدن وسط وجنوب العراق، مهمتها تدريب وتسليح أقصى عدد ممكن من المقاتلين وقد أعطت الأولوية إلى المتدربين على حمل السلاح، وقامت تلك اللجان بتسليم الأسلحة لقطاع منهم فيما دعت الآخرين لاصطحاب أسلحتهم الشخصية بسبب الأعداد الكبيرة للمتطوعين والتي تجاوزت المليونين[٣]، دعت الحكومة بقية المتطوعين الى الإعتماد على إمكانياتهم الذاتية في التجهيز والتنظيم والقتال ما دفعهم لتشكيل فصائل مسلحة ممولة من قبل الحكومة العراقية والأوساط الشعبية من مواطنيين وعشائر وعتبات مقدسة..الخ، ووفقاً للأمر الوزاري الصادر من مجلس الوزراء رقم (٤٧) لعام(٢٠١٤) تشكلت "هيئة الحشد الشعبي" كمديرية تابعة لجهاز الأمن القومي، وكإطار جامع لكل فصائل المقاومة على إختلاف مسمياتها، وإذا كانت الإحصائيات الدقيقة قد اشارت لوجود(٣٠) ألف[٤] متطوع من الحشد الشعبي ملتحق بوزارة الدفاع، فأن الرقم المحدد لمقاتلي هيئة الحشد الشعبي غير معلن بصفة رسمية، حيث تضعه أغلب المصادر بين(٦٠ على ١٤٠)[٥] ألف متطوع موزعين على أكثر من (٦٧) فصيل مسلح يطلق عليها جميعاً (قوات الحشد الشعبي)، وأبرز تلك الفصائل هي:

---

(١) نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، (https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/)، تاريخ آخر زيارة في (٧-٣-٢٠٢٠).

(٢) ادريس هاني، **على فتوى النفير العام في العراق الدور الاستيراتيجي للمرجعية في مواجهة الارهاب، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، ط١، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠١٦، ص١٠٥-١٢٩.

(٣) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٧٦.

(٤) سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستيراتيجية، ط٢، ٢٠١٥، ص١٧٤- ١٧٩.

(5) Renad Mansour، and Faleh A.Jabar ،**the Popular Mobilization Forces and Iraq's Future**، Carnegie Middle East Center، April 2017، p3.

الفرع الأول: الفصائل والتشكيلات:

اولاً: منظمة بدر "الجناح العسكري":

تأسست منظمة بدر عام (١٩٨٢) من جنود وقادة عسكريين ومدنيين معارضين لنظام صدام حسين بإشراف السيد محمد باقر الحكيم، ومثلت المنظمة الجهاز العسكري والإستخباراتي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قبل إنفصالها عنه عام(٢٠٠٨)، كما إن الرقم الحقيقي لمنتسبي المنظمة غير مؤكد حيث تتراوح التقديرات بين (٣٠) الى (٥٠) الف، وقد تزايد عدد منتسبي المنظمة بعد عام ٢٠٠٣ ليصل الى(١٠٠) ألف منتسب[١].

وكانت بدايات المنظمة بإسم "لواء بدر" ثم إلى "فيلق بدر" ثم تحولت بعد سقوط نظام صدام حسين إلى منظمة مدنية سياسية بأمر من السيد الحكيم وذلك بعد إنتفاء الحاجة للعمل العسكري، وقد أُعلن ذلك رسمياً في المؤتمر الأول للمنظمة الذي عقد في مدينة النجف في "٢٥ أيلول ٢٠٠٣".

وبعد إعلان فتوى الجهاد الكفائي عقب أجتياح داعش الإرهابي لمدن ومناطق العراق أعادت منظمة بدر جناحها العسكري لتشكل إحدى أكبر القوات المنضوية في الحشد الشعبي بواقع (١٠) ألوية وأكثر من عشرين ألف مقاتل مدعمين بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر، وشاركت تقريباً في كل العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش بدءاً من تحرير مناطق حزام بغداد وجرف الصخر وإنتهاءاً بعمليات بيجي والموصل.

ثانياً: سرايا السلام:

تشكلت سرايا السلام بأمر من السيد مقتدى الصدر في(١١ تموز ٢٠١٤) كتنظيم مسلح مهمته حماية المراقد المقدسة ودور العبادة بعد إجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة نينوى والأنبار ومدينة سامراء وأجزاء واسعة من مناطق أخرى، وقام هذا التنظيم على إرث "جيش المهدي" الذي شكله الصدر أيضاً عام ٢٠٠٤ لقتال القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها ثم تجميد عمله بعد أنتهاك المعارك، ويقدر إجمالي مقاتلي سرايا السلام بأكثر من عشرة آلاف مقاتل[٢]، وقد شاركت السرايا في أغلب معارك إستعادة المدن لاسيما مدينة سامراء التي تمركزت فيها لإحتضانها مرقد الإمامين العسكريين عليهم السلام، كما شاركت أيضاً في عمليات ديالى وآمرلي وجرف الصخر والإسحاقي، وكان لها دور واضح في تلك المناطق حيث تمكنت من تحرير منطقة البحيرات وفتح الحصار عن ناحية آمرلي في سامراء وتأمين مناطق عديدة فيها[٣].

ثالثاً: عصائب أهل الحق:

يرجع تاريخ تأسيس هذا التنظيم المسلح للفترة التي أوقف فيها السيد مقتدى الصدر نشاط وعمل "جيش المهدي" بعد إنتهاء معركة النجف عام(٢٠٠٤)، حينها أعلنت بعض شخصيات التنظيم أمثال قيس الخزعلي وسلام المالكي ومحمد الطبطبائي وليث الخزعلي وأكرم الكعبي...الخ، إنشقاقهم المبدأي بعد رفضهم لقرار

---

(١) عدي فالح حسين، **الحشد الشعبي ورهانات اسقاط العملية السياسية في العراق الخيار الناجح، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ص٢٧٣-٣٠٦.

(٢) رائد الحامد، **الحشد الشعبي خلفيات التشكيل الدور والمستقبل**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص٢١.

(٣) عدي فالح حسين، **المصدر السابق نفسه.**

التجميد، ولم يعملوا بإسم مستقل عن "جيش المهدي" حتى عام(٢٠٠٦) عندما أعلنوا عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية "عصائب أهل الحق" بزعامة قيس الخزعلي الذي كان تلميذا للمرجع الديني السيد محمد صادق الصدر، يقدر عدد مقاتليها بأكثر من عشرة آلاف مقاتل، ولها نشاط سياسي متمثل بكتلة "الصادقون" النيابية في مجلس النواب العراق[١]، بعد فوزها بخمسة عشر نائباً في الإنتخابات التشريعية التي أُجريت في أيار ٢٠١٨.

هناك العديد من الفصائل الاخرى التي تنتمي لهيئة الحشد الشعبي ولها دور في تحرير المناطق العراقية من سيطرة الجماعات الإرهابية، حيث تقاتل تحت راية الحشد الشعبي عشرات الفصائل المنتمية لمختلف قوميات ومذاهب وأديان العراق، حيث توجد تنظيمات عسكرية تابعة للحشد الشعبي غير عربية مثل كتائب التركمان التي تضم أكثر من اربعة آلاف مقاتل ينشطون في الأماكن القريبة من مدينة تلعفر[٢]، بالإضافة إلى فصائل تابعة للمكون المسيحي مثل كتائب "بابليون" بقيادة "ريان الكلداني" التي تشارك بأكثر من(٥٠٠) مقاتل، وأخرى تابعة للمسلمين "السنة" بواقع (٣٠،٠٠٠)[٣] مقاتل موزعين على (٤٣) فصيل مسلح متواجدين في مناطق عدد من المحافظات غرب وشمال العراق، وتذكر مصادر أن أول شهيد من الحشد الشعبي سقط في تحرير تكريت من"أهل السنة" إستشهد بتاريخ ١١/٣/ ٢٠١٥، وأسمه (ظاهر خميس عماش)[٤].

فضلاً عن ماتقدم، يوجد عدد كبير من التشكيلات المسلحة تنتمي للحشد الشعبي بمسميات وأرقام مختلفة لايتسع المجال لإجمالها، لذا سنقتصر على ذكر الأبرز منها مثل كتائب حزب الله التي تأسست عام ٢٠٠٧ لقتال الجيش الأمريكي، والتشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي (سرايا عاشوراء، سرايا أنصار العقيدة، سرايا الجهاد، ولواء المنتظر).

وينتمي أيضاً (لواء الإمام علي) لهيئة الحشد الشعبي، وهو تنظيم مسلح تشكل بعد فتوى المرجعية وقاتل مع الحشد الشعبي في كل حروبه تقريباً، وهناك (كتائب الامام علي) التي ظهرت نهاية حزيران ٢٠١٤ وبرز نشاطها في آمرلي وطوزخرماتو وديالى، بالإضافة إلى (حركة النجباء) التي ولدت من رحم عصائب اهل الحق، وشاركت في معارك الاسحاقي والنباعي وسامراء وبلد والضلوعية واطراف الفلوجة، أما كتائب التيار الرسالي التي أسسها الأمين العام للتيار الرسالي النائب "عدنان الشمحاني" في منتصف حزيران ٢٠١٤ أستجابه لفتوى المرجعية الدينية فمهمتها الرئيسية مسك الأرض في مناطق غرب بغداد القريبة من محافظة الأنبار[٥].

---

(١) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص١٩-٢٠.

(٢) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٢٢.

(3) Inna Rudolf، Ibid، p15.

(٤) سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، ط٢، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥، ص ١٧٤- ١٧٩.

(٥) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٥٦.

الفرع الثاني: فصائل العتبات المقدسة:

لم تكن العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد بمنأى عن الأحداث القائمة في العراق بل كانت في خضم تلك الأحداث منذ اللحظة الأولى لإصدار فتوى الجهاد الكفائي من قبل المرجعية الدينية العليا لقتال الجماعات الإرهابية، حيث تبنت العتبات المقدسة تأسيس ألوية عسكرية تشرف عليها مباشرة وتقدم لها مختلف أنواع الدعم والإسناد، ومن أبرز تلك الألوية ما يلي:

اولاً: فرقة الإمام علي القتالية:

تأسست هذه الفرقة العسكرية بإشراف العتبة العلوية في النجف "مرقد الإمام علي-عليه السلام" وشاركت الفرقة في معارك عدة بدأتها بعمليات تأمين صحراء النجف المطلة على مدينة الرمادي التي يسيطر عليها الإرهابيون، ولاتوجد احصائيات رسمية لعديدها وعدتها.

ثانياً: لواء علي الأكبر:

تشكلت هذه القوة العسكرية من قبل العتبة الحسينية في كربلاء بعد إجتياح تنظيم داعش الإرهابي أراضي الدولة العراقية وإصدار المرجعية دينية فتوى الجهاد الكفائي، ويتفرع من هذا اللواء عدة أفواج عسكرية منها (فوج المختار، فوج عايس، وفوج مالك الأشتر، فوج الحسن العسكري، وفوج سبع الدجيل)، وشارك اللواء في أغلب المعارك لاسيما في مدينة سامراء ومنطقة جرف الصخر القريبة من كربلاء إضافة لمناطق أخرى بالتنسيق مع بقية فصائل الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية[١].

وتبنت العتبة الحسينية أيضاً تأسيس لواء عسكري آخر بإسم "لواء الطفوف" في (آب ٢٠١٦) وقد شارك هذا اللواء في معارك تحرير المناطق الحدودية مع سوريا وتأمينها إضافة لمشاركته في معارك تحرير غرب الموصل.

ثالثاً: فرقة العباس القالية:

تشكلت فرقة العباس القتالية بعد فتوى الجهاد الكفائي التي اطلقتها المرجعية الدينية في حزيران ٢٠١٤، بدعم من العتبة العباسية "مرقد أبا الفضل العباس-عليه السلام-" في كربلاء، وتعتبر من الفصائل البارزة في وحدات الحشد الشعبي، تضم حوالي (٧٣١٠) عنصر عسكري في الخدمة الفعلية، وما بين (٣٥) إلى (٤٠) ألف عنصر إحتياط[٢]، وتعتمد الفرقة في تمويلها على العتبة العباسية والحكومة العراقية ودعم الأهالي والمواطنين.

---

(١) مهند آل كزار، **تشكيل لواء علي الأكبر والبطولات التي سطرها ضد كيان داعش التكفيري**، وكالة أنباء براثا، ٤-١-٢٠١٥، (http://burathanews.com/arabic/reports/256357)، تاريخ آخر زيارة (٨-٣-٢٠٢٠).

(2) Michael Knights ،And Hamdi Malik، **The al-Abbas Combat Division Model Reducing Iranian Influence in Iraq's Security Forces**، The Washington Institute Improving the Quality of U.S Meddle East Policy ، August 22، 2017، Available on the link:

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-al-abbas-combat-division-model

رابعاً: لواء أنصار المرجعية:

تشكل اللواء بعد فتوى المرجعية الدينية العليا مباشرة، وبإشراف من قبل السيد (حميد الياسري) معتمد المرجعية في قضاء الرميثة (التابع لمحافظة المثنى)، ويتلقى الدعم من قبل العتبات المقدسة في كربلاء والأهالي والعشائر العراقية في المثنى، وتشير بعض المصادر الى أن أعداد المقاتلين ضمن اللواء تزيد عن(٢٦٢٧) مقاتل[١]، وقد شارك اللواء المذكور في تحرير العديد من المدن والقرى المهمة في محافظتي الانبار ونينوى.

إن تأسيس الحشد الشعبي وكما أسلفنا جاء إمتثالاً لفتوى الدفاع الكفائي التي اطلقها المرجعية العليا، وقد إختزنت تلك الفتوى بتأسيسها للحشد بعدين هما:

١) **البعد الأمني:** لقد مثلت قوات الحشد الشعبي منذ إنطلاقها تغيراً أستيراتيجياً أمنياً لصالح الحكومة العراقية تمثل في طي صفحة الهزائم العسكرية والتراجع الأمني وفتح صفحة النصر والتحرير بدءاً من جرف النصر(الصخر) وآمرلي والضلوعية وبلد وبعض مناطق ديالى، مروراً بالدور وتكريت والعلم وصولاً إلى محافظتي الأنبار والموصل وأنتهاءاً بإعلان التحرير الكامل لجميع الأراضي التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية قبل وبعد عام(٢٠١٤) ومن ثم إعلان السيطرة الكاملة على الحدود العراقية السورية والتركيز بعدها على محاربة الخلايا النائمة.

والملاحظ ان تنظيم داعش الارهابي لم يتمكن من ان ينتصر في أي معركة شارك فيها الحشد الشعبي نتيجة العديد من الأعتبارات اهمها:

أ- البعد العقدي المتصاعد داخل روحية المقاتل كونهم مندفعون بفتوى الجهاد الكفائي[٢] التي أصدرتها المرجعية الدينية للدفاع عن العراق وشعبه، فالحشد الشعبي ينطلق من عقيدة عسكرية قائمة على مبادئ دينية ووطنية، فهي إستجابة لفتوى دينية لدفع خطر عظيم يحدق بالبلاد.

ب-إن تفوق قوات الحشد الشعبي في حروب الشوارع مكنه من تحقيق النصر وحسم المعارك، **ولا نقصد بالقول أن تحقيق النصر على الجماعات الإرهابية يعود للحشد الشعبي فقط،** أو ترجيح كفته على بقية الأجهزة الأمنية، بل لأن الحشد الشعبي لديه القدرة على تحقيق حسم سريع للمعارك على اعتبار أن تنظيم داعش يقاتل وفقاً لاستيراتيجية حرب العصابات والمعلوم ان القوات العراقية النظامية غير معتاده على هذا النمط من الحروب القتالية اللاتماثلية بالمقابل يجيد الحشد الشعبي ذلك، وهذا مايكشف احد الاسباب الرئيسية التي مكنت الحشد الشعبي من ان يحقق الانتصارات على داعش[٣].

---

(١) السعدي، زين العابدين، **العتبة العباسية المقدسة تقدم الدعم اللوجستي الى لواء انصار المرجعية**، مجلة صدى الروضتين، العدد ٢٦٢، العراق، كربلاء، ٥ آيار ٢٠١٥، ص١٣.

(٢) محمد هاشم البطاط، **السيستاني اشكالية الفتوى وميكانزم الحشد**، منشور في الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ص٢٢.

(٣) محمد هاشم البطاط، مصدر سابق.

ت-تمكن الحشد الشعبي من سد الثغرة القتالية النظامية في مسك الأرض المحررة وعدم اعطاء أي فرصة للجماعات الإرهابية للمباغته فلم يستطيع تنظيم داعش أستعادة السيطرة على أي منطقة حررتها الاجهزة الأمنية أو الحشد الشعبي في ظل التقدم السريع للقوات الاخيرة وهذا ماساعد على انهيار الدافع المعنوي لدى داعش الإرهابي.

وتعتمد قوات الحشد الشعبي من ناحية التمويل على الحكومة العراقية، حيث "تتلقى فصائل الحشد الشعبي مايلزمها من سلاح وذخيره ومعدات قتالية من الجيش العراقي[١]" وتحتوي ترسانة الحشد الشعبي العسكرية على أسلحة متنوعة بعضها محلية الصنع وأخرى من مناشئ عالمية حصلت عليها من وزارة الدفاع العراقية، ويشتمل السلاح المحلي على أسلحة مستحدثة تنتجهُ الفرق الهندسية التابعة للحشد او القوات الامنية العراقية ويتباين بين عربات مصفحة مستحدثة بمواصفات مناسبة للساحة العراقية وطائرات رصد مسيرة محلية الصنع، أما بقية أنواع الأسلحة فتشتمل على بنادق "كلاشينكوف AK-47" وقنص وبنادق ذات عيار ثقيل امثال "بي كي سي BKC" إضافة الى بنادق مثبتة مضادة للدروع من عيار"106، 107" ملم، كما تشتمل ترسانة الحشد العسكرية على راجمات وكاسحات ألغام وصواريخ متنوعة مضادة للدروع ومختلف احجام الهاونات وعربات النقل الصغيرة وسيارات رباعية الدفع نصف حمل مثبت عليها أسلحة مضادة للأفراد والدروع، وكذلك قطع مدفعية قصيرة ومتوسطة المدى، كما زودت الحكومة العراقية قوات الحشد الشعبي بأسلحة أكثر تطوراً مثل نظام الإطلاق الايراني المتعدد الفوهات من عيار "١٦٨" ملم وصواريخ أي تي فور(AT4)، وتحتوي الترسانة الحديثة ايضاً على قطع ثقيلة من دبابات أمريكية الصنع (M1Abrams) ودبابات روسية من طراز(T-72) وناقلات جنود مصفحة مثل(M113) [٢].

٢) **البعد السياسي:** جاءت فتوى السيد السيستاني لتوحد العراقيين جميعا ضد الارهاب التكفيري الذي إجتاح (٤٠%) من مساحة الدولة العراقية، حيث وجهت المرجعية فتواها لجميع العراقيين دونما تفريق بين مذاهبهم واديانهم وقومياتهم وليس كما رَوّجَ له البعض من ان فتوى السيد السيستاني كانت تحريض للشيعة ضد السنة، والحقيقة هي العكس فالحشد هو خليط من جميع العراقيين وليس حشداً طائفياً، ويؤكد ذلك مطالبة أغلب أبناء المحافظات الغربية(السنية) التي إحتلها تنظيم داعش الإرهابي وفي مقدمتهم محافظة الأنبار في مؤتمر مشترك مع شيوخ العشائر طالبوا من خلاله رئيس الوزراء حيدر العبادي رسمياً بإشراك الحشد الشعبي دخولة الى محافظة الأنبار للتصدي للجماعات الإرهابية وقد أستجاب رئيس الوزراء لهذا الطلب وأكد على دور الحشد الشعبي في حفظ العراق وهويتة الوطنية واستعداده للدفاع عن أي أرض عراقية تسعى التنظيمات الإرهابية لإحتلالها[٣] فمشروع الحرب الأهلية الطائفية التي عملت عليه أطراف دولية فشل هذه المرة ايضاً كما فشل في السابق عندما حاول الإحتلال وحلفاءه إفتعال حرب

---

(١) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٢٤.

(٢) ترسانة العراق الحربية في معركة الموصل، موقع وَن نيوز، ٢٠١٦/١٠/١٨: (http://oneiraqnews.com/?aa=news&id22=800)، تاريخ ىخر زيارة:(٢٠١٩/٥/٤).

(٣) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٦٧-١٦٨.

طائفية بين أبناء الشعب العراقي بمحاولات عديدة أبرزها تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء الذي يحظى بقدسية لدى المسلمين الشيعة.

لقد أكدت المرجعية مراراً وتكراراً أنها لاتتخوف من الفتنة الطائفية في العراق ما لم تتدخل أطرافاً أجنبية في شؤون العراق وتثير مثل هكذا فتن[١]، فالمرجعية تراهن على يقظة ووعي المجتمع العراقي وابتعاده عن كل هذه الممارسات التي تستهدف وحدته الوطنية والإسلامية. كما قطعت فتوى المرجعية الطريق على القوى الدولية والاقليمية التي كانت تضمر الشر للعراق وشعبه سعياً للفوضى وعدم الإستقرار، وحاولت منذ عام(٢٠١٤) القفز على نتائج الانتخابات والتشكيك بها بغية إفشال التجربة الديمقراطية العراقية، والعمل على تقسيم العراق لدويلات مذهبية وقومية متناحرة، وبأطلاق فتوى الجهاد أفشلت المرجعية تلك المخططات مما احدثت صدمة للدول والجهات التي لم تكن تتوقع صدور هكذا فتوى لإدراكها مدى ثقل السيد السيستاني حينما يقرر التصدي لمسألة ميدانية كقتال داعش[٢]، كما "إن إحتلال داعش واخواتها يحمل مشروعاً للحرب الأهلية والسياسة الطائفية فضلاً عن كونه يحمل مشروعاً صهيونياً تتباه إسرائيل لان قيام إمارات دينية متشددة مثل داعش على حدودها او قربها هو الحجة الرئيسية التي تستند إليها لكي يعترف بها العالم كدولة يهودية خالصة وبذا ستهجر ما بق يمن عرب فلسطسن المسلمين والمسيحيين الذين بقوا داخل الكيان الصهيوني"[٣].

وبعد ثلاث سنوات من القتال الضاري تمكنت القوات العراقية بمختلف أصنافها من تحرير جميع الأراضي العراقية وهزيمة تنظيم داعش، وجاء إعلان النصر رسمياً من خلال بث تلفزيوني لرئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في (١٠/ كانون الأول٢٠١٧)[٤] والذي سميّ بـ "يوم النصر"، وأكد العبادي في خطابه أن القوات الأمنية رفعت علم العراق فوق مناطق غربي الأنبار التي كانت آخر أرض عراقية مختصبة، وإن علم العراق رفرف اليوم عالياً فوق جميع الأراضي العراقية وعلى أبعد نقطة حدودية..) وتابع قائلاً (سيسجل التاريخ الموقف المشهود للمرجعية الدينية العليا لسماحة السيد علي السيستاني وفتواه التاريخية بالجهاد الكفائي دفاعاً عن الأرض والمقدسات تلك الفتوى التي استجابت لها الجموع المؤمنة شيباً وشباباً بأكبر حملة تطوعية ساندت قواتنا البطلة المسلحة وتحولت بعدها الحرب ضد الإرهاب الى معركة وطنية شاملة قل نظيرها وتشكل على أساسها الحشد الشعبي وقوافل المتطوعين الأبطال).

وبعد خمسة أيام من إعلان العبادي النصر على التنظيمات الإرهابية؛ جاءت خطبة النصر للمرجعية الدينية من صحن الإمام الحسين –عليه السلام– في كربلاء يوم الجمعة المصادف(٢٠١٧/١٢/١٥)، أي في نفس الذي أطلقت منه المرجعية فتوى الجهاد الكفائي يوم(٢٠١٤/٦/١٠)، وقد جاء في خطبة النصر ما

---

(١) حامد الخفاف، **مصدر سابق**، ص١٩.

(٢) محمد هاشم البطاط، **مصدر سابق**، ص٢١.

(٣) مجموعة باحثين، **مصدر سابق**، ص١٥٢.

(٤) كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي بمناسبة النصر الكبير، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء(https://www.youtube.com/watch?v=7Oc8xtscnxc)، تاريخ آخر زيارة يوم(٢٠١٩/٥/١٣).

يلي[1]:(بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من القتال الضاري وبذل الغالي والنفيس ومواجهة مختلف الصعاب والتحديات **إنتصرتم على اعتى قوة ارهابية استهدفت العراق بماضيه وحاضره ومستقبله**...إن المرجعية الدينية العليا...**لا ترى لاحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولا مجداً يرقى الى مجدكم** في تحقيق هذا الانجاز التاريخي المهم...فالنصر منكم ولكم واليكم وأنتم أهله وأصحابه فهنيئاً لكم به، وهنيئاً لشعبكم بكم، وبوركتم وبوركت تلك السواعد الكريمة التي قاتلتم بها وبوركت تلك الحجور الطاهرة التي ربّيتم فيها **أنتم فخرنا وعزّنا ومن نباهي به سائر الأُمم... إن المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال** الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات...**من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية و القانونية** التي تحصر السلاح بيد الدولة...، إن معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية **لم يشاركوا فيه لدنياً ينالونها أو مواقع يحظون بها**، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية واداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم اليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على اعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصهم على صيانة المقدسات من أن ينالها الارهابيون بسوء، فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية، ومن هنا حظوا باحترام بالغ في نفوس الجميع واصبح لهم مكانة سامية في مختلف الاوساط الشعبية لا تدانيها مكانةُ أي حزب او تيار سياسي، **ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية** يؤدي في النهاية الى أن يحلّ بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة للأخطاء و الخطايا التي ارتكبها من ادّعوها، ان التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من اولويات المرحلة المقبلة، فلا بد من مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة...،**إن المعركة ضد الفساد التي تأخرت طويلاً لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى**، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون بعون الله على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها بشكل مهني وحازم).

ويلاحظ في خطبة المرجعية أعلاه جملة نقاط يمكن ايجازها بمايلي:

١- أشادت المرجعية الدينية بما حققوه رجال الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية من إنتصار عظيم وتاريخي على اعتى قوة إرهابية استهدفت العراق بماضيه وحاضره ومستقبله، وما قدموا من تضحيات كبيره في سبيل تحقيق ذلك.

٢- اشادت المرجعية العليا بإستجابه العراقيين الواسعة لفتوى الجهاد وإندفاعهم نو جبهات القتال وصمودهم فيها بما يزيد عن ثلاث اعوام.

٣- أكدت المرجعية الدينية على ضرورة العمل على إصلاح المؤسسة الأمنية ورفدها بالرجال الأبطال الذين شاركوا مع الجيش وساندوه واثبتوا انهم اهلاً للمنازلة والثبات في الدفاع عن الوطن.

---

(١) خطبة النصر من كربلاء، موقع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني، متوفر على الرابط: (https://www.sistani.org/arabic/statement/25875/)، تاريخ آخر دخول يوم(٢٠١٩/٥/١٣)

٤- استذكرت المرجعية (شهداء وجرحى فتوى الجهاد) وحثت الجميع على رعايتهم وأهليهم وعدت ذلك واجب وطني وأخلاقي من مسؤولية الجميع لاسيما الحكومة العراقية ومجلس النواب.

٥- حذرت المرجعية الدينية من استغلال المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة للمقاتلين لتحقيق مآرب "**سياسية**" مؤكدة على أن دوافعهم كانت وطنية دينية خالصة من أي مكاسب دنيوية أخرى.

٦- شددت المرجعية على ضرورة محاربة الفساد التي يعتبر من اولويات المرحلة القادمة والذي لايقل خطراً وضروارة من الإرهاب.

٧- نبهت المرجعية على ضرورة الحفاظ على النصر من التشويه والضياع، محذرة من محاولات سرقته وإنسابه لجهات أخرى تصور نفسها صاحبة فضل على العراقيين في تحرير ارضهم، لذا استخدمت في خطابها عبارات واضحة بهذا الخصوص منها (..**لا ترى لاحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولا مجداً يرقى الى مجدكم في تحقيق هذا الانجاز التاريخي المهم..**) وكذلك (..**فالنصر منكم ولكم وإليكم وأنتم أهله وأصحابه فهنيئاً لكم به...**).

٨- إستخدمت المرجعية عبارات مدح وثناء في اشارة لحكم الأنجاز التاريخي الذي حققه الشعب العراق على عصابات الشر منها (**فما أعظمكم من شعب**)، و(**أنتم فخرنا وعزّنا ومن نباهي به سائر الأُمم**).

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول؛ إن ظاهرة الفواعل غير الحكومية ليست حديثة النشأة، بل هي موجودة تاريخياً بأشكال وتصنيفات مختلفة، وقد أقر القانون الدولي شرعية عملها شريطة عدم تقويضها لسيادة الدول او ترهيب المجتمع الدولي والإنساني، لذا تنامى عملها بشكل ملحوظ وغدا بعضها مساند للنظام السياسي وحامي للدولة القومية كما في ظاهرة الحشد الشعبي في العراق الذي إنبثق من مكنون وطني، وإمتثالاً لفتوى المرجعية الدينية العليا التي حثت من خلالها العراقيين بمختلف أطيافهم لحمل السلاح ومساندة القوات الأمنية في حربها ضد الإرهاب حفظت العراق من الدمار والضياع وأعادة هيبة القوات الأمنية بعد إنتكاسة الموصل ومكنتها من الثبات والصمود وحسم المعارك تلو الأخرى، بالمقابل أعادت فتوى المرجعية القيمة الحقيقة للفتوى الدينية النابعة من روح الشريعة الإسلامية السمحاء في زمان تكتظ فيه الفتاوي الدينية التي تمر مرور الكرام ولا تعكس إلا تأثيراً سلبياً على الإسلام، لنكون أمام شكل من الفتوى يمكن إعتباره نمط من الإفتاء الإستيراتيجي المدروس والمؤثر والذي يتماشى مع الحدث الدولي[١]، ولكن السؤال المركزي المطروح هو مدى تقبل كافة أطياف ومكونات الشعب العراقي لهذه الفتوى ولتشكيل الحشد الشعبي، بمعنى آخر هل تشابهت المواقف المؤيدة للحشد عند جميع العراقيين على إختلافهم القومي والديني والعرقي؟، وعلى المستوى الخارجي تطرح الإشكالية ذاتها، وتثير التساؤل حول مواقف القوى الإقليمية والدولية من الحشد الشعبي، وهو ما سيتم معالجته بالتفصيل في الفصل التالي.

---

(١) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٧.

الفصل الثاني

المواقف الداخلية والخارجية من الحشد الشعبي

مقدمة:

لعبت جملة عوامل سياسية وطائفية وبراغماتية دور في صياغة مواقف الأطراف الداخلية والخارجية تجاه تشكيل هيئة الحشد الشعبي، حيث تباينت مواقف الأطراف المذكورة بين مؤيد ومُعارض، فعلى المستوى الداخلي وقفت أغلب القوى السياسية والإجتماعية إضافة الى رجال الدين مع تشكيلات الحشد الشعبي، وعَدَت وجودها ضروري لمحاربة تنظيم داعش وتوفير الأمن، بالمقابل سجلت قوى عراقية أخرى مواقف معارضة للحشد الشعبي لأسباب طائفية في معظمها، أما على المستوى الخارجي فيمكن القول أن وجود الحشد الشعبي شكل خطراً ملموساً على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في العراق، لذا من الطبيعي أن تعادي هذه الدول وجود الحشد الشعبي في الساحة العراقية، بالمقابل تؤيد الدول المعادية والمتحفظة على السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط وجود الحشد في المشهد السياسي العراقي، لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الحشد الشعبي والمشهد السياسي العراقي:

إن دراسة مقاربات المشهد السياسي العراقي حيال تشكيل الحشد الشعبي إقتضت تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، أختص الأول منه في دراسة الوضع القانوني لهيئة الحشد الشعبي وبيان طبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية، فيما تناول المطلبين الثاني والثالث دراسة المواقف الداخلية المؤيدة والمعارضة للحشد الشعبي، حيث أنقسم المشهد السياسي العراقي حيال تشكيل هيئة الحشد الشعبي ومشاركتها في المعارك ضد داعش إلى تيارات مؤيده وأُخرى معارضة رغم التأييد الواسع الذي يحظى به الحشد الشعبي من قبل مختلف أطياف ومكونات الشعب العراقي.

المطلب الأول: الوضع القانوني للحشد الشعبي:

إن دراسة الوضع القانوني للحشد الشعبي تنطلق من إشكالية فرعية مفادها **(هل تعتبر قوات الحشد الشعبي فاعل حكومي على الساحة العراقية أم غير حكومي؟)** وتقتضي الإجابة على هذا التساؤل الرجوع الى الطريقة التي تشكلت بموجبها قوات الحشد الشعبي، فبعد إجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمحافظة نينوى منتصف عام ٢٠١٤ أصدر المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني فتوى(الجهاد الكفائي) لحث المواطنين على التطوع ضمن صفوف القوات النظامية ومساندتها في صد الهجوم البربري الإرهابي على أراضي الدولة العراقية، ونتيجة عدم قدرة الحكومة العراقية على استيعاب كامل الأعداد الغفيرة للمتطوعين تشكلت فصائل وتنظيمات شبه عسكرية خارج الإطار الحكومي تحت مسمى(الحشد الشعبي)، وبحسب طريقة التشكيل هذه تعتبر قوات الحشد الشعبي **فاعل غير حكومي (Non-State actor)**، بالمقابل

باشـــرت الحكومة العراقية – منذ الأيام الأولى لفتوى الجهاد– في تأطير هذه القوات بإطار يضـــفي عليها الصفة المؤسساتية[1] سعياً لصهرنا في منظومتها الأمنية والعسكرية عبر إصدار القرارات والأوامر الديوانية الخاصة بالقضايا التنظيمية للحشد الشعبي وسط ترحيب قادة ومنتسبي الحشد الشعبي بذلك واستجابتهم لكل ما يصدر من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبعد إكتمال مركزها القانوني والتشريعي تحولت قوات الحشد الشعبي من تشكيل تعبوي لوجستي إلى **فاعل حكومي(Government actor)** وجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية، وهي ظاهرة قلّ نظيرها في الأوساط السياسية، فمن الصعوبة ما أن يتحول فاعل غير حكومي نشط ومؤثر إلى جهاز حكومي رسمي يخضع لأوامر السلطة التنفيذية ويتبع تعليماتها على كافة الصعد والمستويات.

بناءً على ما تقدم يُطرح التســاؤل الآتي: ما هي أهم القرارات والتشـــريعات التي بَنَت المركز القانوني لهيئة الحشــد الشــعبي والتي يمكن الركون إليها لإثبات تحول هذه الظاهرة من طبيعتها غير الحكومية الى العمل كجزء من القوات النظامية في العراق؟ وما هو الموقف الدستوري منها؟

الفرع الأول: الطبيعة الدستورية لهيئة الحشد الشعبي:

تستند مشروعية الحشد الشعبي في العراق إلى مجموعة من النصوص والمواد الدستورية التي يمكن الرجوع إليها عند محاولة دراسة الطبيعة الدستورية لهيئة الحشد الشعبي، حيث لا يعارض دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ إستحداث هيئات عسكرية ما دامت خاضعة لمبادئ الدستور وسلطة الحكومة المركزية، وبالنظر لما أوردته بعض مواد دستور جهورية العراق من شروط تكوين القوات المسلحة وإستحداث الهيئات الحكومية يتضــح التطابق والإنســجام بين النص الدســتوري والتطبيق العملي لهيئة الحشــد الشــعبي وذلك كالتالي:

اولاً: الفقرة(أ) من المادة(٩/أولاً) من دســـتور جمهورية العراق النافذ لعام(٢٠٠٥) التي نصـــت على أن **(تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصــاء وتخضــع لقيادة الســلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشــعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة)**، ولاريب أن تشكيل هيئة الحشد الشعبي لا يخالف شروط المادة السابقة إستناداً لما يلي:

١- إن فصائل الحشد الشعبي تشتمل جميع مكونات الشعب العراقي على إختلاف قومياتهم ومذاهبهم دون تمييز أو إقصاء.

(١) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص١١.

٢- إن هيئة الحشد الشعبي تخضع لقيادة السلطة المدنية المركزية في بغداد، وتتبع إدارياً وتنظيمياً رئاسة مجلس الوزراء بما يتلائم مع نص المادة(٧٨) من دستور جمهورية العراق التي جعلت رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة[١].

٣- ينحصر عمل هيئة الحشد الشعبي في المجال الأمني-العسكري دون أي تدخل في الشؤون السياسية للبلاد على اعتبار أنها جهاز أمني أفرزته تداعيات الحرب على الإرهاب وليس حزباً سياسياً هادف للوصول الى السلطة.

ثانياً: نص الفقرة(ب) من المادة(٩/اولاً) التي جاء فيها **(يُحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة)** والمراد هنا حظر تشكيل أي قوة مسلحة او مليشيا عسكرية لا ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وتعمل خارج إطار القوات المسلحة العراقية، وهذا ما لا ينطبق على قوات الحشد الشعبي التي تعتبر جزء من القوات المسلحة ورديفة لها، كذلك إرتباطها بالقائد العام للقوات المسلحة منذ البدايات الأولى لتأسيسها.

ثالثاً: نص المادة(١٠٨) من دستور جمهورية العراق التي جاء فيها **(يجوز إستحداث هيئات مستقلة أخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون)** لذا يعتبر هذا النص سنداً دستورياً لإنشاء هيئة الحشد الشعبي وإستقلالها عن الوزارات الأمنية، فقد دعت ضرورة صد الجماعات الارهابية وايقاف تقدمها نحو بقية مدن ومحافظات العراق الى استحداث هيئة وطنية جماهيرية مستقلة ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وهذا ما يدحض أي أدعاء بعدم دستورية تأسيس هيئة الحشد الشعبي.

رابعاً: نص المادة (١١٠/ثانياً) من الدستور التي حصرت سلطة إنشاء قوات مسلحة وإدارتها بيد السلطات الإتحادية بغية الحفاظ على أمن العراق والدفاع عنه، بالتالي لا يمكن الطعن بدستورية تشكيل هيئة الحشد الشعبي لاسيما وإن الحكومة المركزية في بغداد ومنذ الأيام الأولى لفتوى الجهاد الكفائي أصدرت قراراتها بإستحداث هيئة حكومية لإستيعاب المتطوعين، تلتها قرارات تنظيمية أُخرى من السلطتين التنفيذية والتنفيذية على حدٍ سواء.

وإستناداً لما تقدم، يمكن القول إن تشكيل هيئة الحشد الشعبي كان دستورياً من الناحية ضرورة التشكيل وطبيعة التكوين وكذلك الجهة المؤسسة والمراقبة لعمل الهيئة، وتعتبر النصوص السابقة سنداً دستورياً رصيناً لهيئة الحشد الشعبي.

---

(١) كاظم جعفر شريف، وسعود عويد عبد، **المركز القانوني للحشد الشعبي في القانون الدولي الإنساني**، مجلة الكوفة (العراق)، العدد ٢٧، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص٣٤٤-٣٨٨.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لهيئة الحشد الشعبي:

ظهرت البوادر القانونية لتشكيل هيئة الحشد الشعبي وتأطيرها حكومياً منذ اليوم الأول من سيطرة الجماعات الارهابية على مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، حيث عقد رئيس الحكومة العراقية "نوري المالكي" جلسة طارئة لمجلس الوزراء يوم(٢٠١٤/٦/١٠) خرجت بمجموعة قرارات أعلن عنها المالكي في مؤتمر صحفي تلا إنعقاد الجلسة مباشرة أهمها[١]:

١- إعلان مجلس الوزراء حالة التأهب القصوى وحشد كل الطاقات لمواجهة التحديات القائمة.
٢- إن خطورة الوضع الأمني تتطلب إتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة لحماية الأمن الوطني والمواطنين الأمر الذي يستدعي قيام رئيسي الوزراء والجمهورية بالإسراع بتقديم الطلب الى مجلس النواب من أجل تحمل مسؤولياته بإعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة.
٣- يشيد مجلس الوزراء بهمة المواطنين وأبناء العشائر للتطوع وحمل السلاح الذي أعلنوه من خلال استدعائهم من اجل الدفاع عن الوطن ودحر الإرهاب والإرهابيين وعلى الجهات الرسمية دعم هذا الإستعداد وإتخاذ الإجراءات الكفيلة لوضعه موضع التنفيذ.
٤- التعبئة والإستنفار الكامل لكافة القدرات السياسية والمالية والشعبية لدحر الإرهاب وإعادة الحياة الى وضعها الطبيعي للمناطق التي استولى عليها الإرهابيون في الموصل او أي مدينة أخرى يتواجدون فيها ولن نسمح ببقاء نينوى ومدينة الموصل تحت ظل الإرهاب والإرهابيين المجرمين.

وقال رئيس الوزراء "نوري المالكي" أن المجلس (وفر كافة الصلاحيات المطلوبة وكافة الإحتياجات المالية وكافة عمليات الحشد وشكل خلية ازمة خاصة لمتابعة عمليات التطويع والتحشيد والتجهيز والتسليح واتخاذ الإجراءات اللازمة وسيكون هناك عمل جدي وجاد من قبل الاجهزة الامنية والقيادات العسكرية اولاً لتقييم المرحلة التي مضت ومحاسبة الذين قصروا او تخاذلوا، وثانياً الاستفادة من التجربة للإنطلاق مرة اخرى بحشد كل الطاقات الوطنية من اجل انهاء تنظيم داعش في محافظة نينوى والمحافظات الاخرى).

وبإستقراء القرارات السابقة لمجلس الوزراء يلاحظ التركيز الحكومي على تعبئة الجماهير الوطنية والسعي نحو تشكيل جيش رديف يساند الجيش الوطني في عملية تطهير المدن من سيطرة الجماعات الإرهابية.

إن ظاهرة الجيوش الرديفة ليست وليدة اللحظة، بل هي ظاهرة إمتدت منذ زمن طويل عاشت تجربتها أغلب دول العالم بمسميات مختلفة وهدف واحد قائم على التعبئة الطوعية للجماهير والمقاومة الشعبية لمواجهة اي خطر يهدد الدولة ومستقبلها مقابل عدم تمكن القوات النظامية من درئه، وترجع فكرة الجيش الرديف الى الثورة الفرنسية(١٧٨٩) عندما تشكلت قوات عسكرية شبه نظامية للدفاع عن مكتسبات الثورة

---

(١) دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يتلو بيان مجلس الوزراء بشأن الأحداث الأخيرة، **المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء**، متوفر على رابط اليوتيوب، (https://bit.ly/2SlHAt7) تاريخ آخر زيارة(٥-٩-٢٠٢٠).

ضد أعدائها في الداخل[١]، وشهد العراق منذ عشرينات القرن الماضي تجارب عدة في تشكيل جيوش رديفه لمساندة المؤسسة الأمنية العسكرية التي أرتبط تاريخها بحاجة دائمة للإسناد الشعبي بسبب طبيعة الظروف التي مر بها العراق الى جانب إفتقار المؤسسة الأمنية لقواعد التخطيط والبناء الصحيح، ويمكن حصر الجيوش الساندة تاريخياً للمؤسسة العسكرية العراقية بما يلي[٢]:

١- قوة(Levies) هي قوة عسكرية مستقله عن الجيش العراقي شكلها الأحتلال البريطاني في عشرينيات القرن الماضي بداية تأسيس الدولة العراقية.
٢- قوات الدفاع الشعبي ١٩٥٠-١٩٦٣.
٣- الحرس الوطني ١٩٦٣.
٤- الجيش الشعبي: شهد العراق عام(١٩٧٠) تجربة فاشلة لتشكيل جيش رديف للقوات المسلحة حمل تسمية "الجيش الشعبي" وأستمر وجوده لسنوات حتى بلّغ مجموع منتسبيه مليوناً وثلاثمائة وستين ألفاً، إلا أن الإنضمام القسري لهذا التنظيم ومحدودية التدريب والتجهيز إضافة إلى التركيز الأيديولوجي في حماية النظام السياسي الحاكم بدل الدفاع عن الوطن جعل من هذا التنظيم مثالاً لعدم الإنضباط وسرعة الإنهيار في الحرب[٣].
٥- قوات الصحوة ٢٠٠٧: تأسست لقتال تنظيم القاعدة في مناطق تواجدهم بدعم من الحكومة العراقية.

ويضاف لما تقدم تجربة الحشد الشعبي (التي هي قيد المعالجة في هذا البحث) والتي تعتبر من أنجح التجارب وأقومها ليس فقط على مستوى العراق بل والمنطقة ايضاً، وما النتائج التي حققها الحشد الشعبي ميدانياً خلال سنوات الحرب على الإرهاب إلا برهاناً على ذلك.

أولاً: القرارات والأوامر الديوانية الصادرة من الحكومة:

سعى مجلس الوزراء نحو تنظيم هيئة الحشد الشعبي وتأطيرها قانونياً من خلال إصدار العديد من القرارات والأنظمة والأوامر الديوانية التي عالجت نواحي مختلفة في عمل الهيئة، إلا إن هذا التنظيم القانوني لم يكن مكتملاً نتيجة الاعتماد على نصوص وقرارات متفرقه لم تعالج المركز القانوني لهيئة الحشد الشعبي ومنتسبيها، ويعتبر الأمر الديواني رقم (٤٧/ لسنة ٢٠١٤) أول الأسس القانونية والقرارات الحكومية الصادرة لتنظيم عمل مقاتلي الحشد الشعبي، وقد جاء فيه[٤](إستناداً إلى أحكام المادة "٧٨" من دستور جمهورية

---

(١) حسين عدنان هادي، وانور عادل محمد، فكرة جيوش الظل الحشد الشعبي ماهيته عقيدته هيكليته، منشور في **الحشد الشعبي والرهان الأخير**، ط٢، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥، ص١٥-٣٦.

(٢) عباس راضي العامري، **الحشد الشعبي مقاربات تاريخية وسياسية**، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد ٣٣، ٢٠١٥، ص٨.

(٣) حسين عدنان هادي، انور عادل محمد، **المصدر السابق نفسه**.

(٤) انظر الأمر الديواني الصادر من مجلس الوزراء رقم(٤٧) لسنة(٢٠١٤)، والمعمم بموجب الكتاب المرقم م.ر.ن د٩٨٥٢/٧٨/٣ والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٨.

العراق، وبناءً على قرار مجلس الوزراء المرقم"٣٠١/لسنة ٢٠١٤" ولمقتضيات المصلحة العامة قررنا ما يلي):

اولاً: إستحداث لجنة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء باسم (لجنة الحشد الشعبي) تتولى المهام التالية:

١- إدارة الحشد الشعبي
٢- التدريب
٣- التجهيز والتسليح
٤- التوزيع على قواطع العمليات

ثانياً: ينفذ الأمر إبتداءً من تاريخ صدوره.

ويتضح بعد إستقراء الأمر الديواني السابق أن الأخير قد أستخدم مصطلح (لجنة) وليس (هيئة) كما هيّ عليها اليوم، وحدد مهمتها في إدارة عملية التطوع الجماهيرية وتوفير الإحتياجات اللازمة والمتطلبات الضرورية لتدريب المقاتلين وتسليحهم ومن ثم نقلهم الى خطوط التماس مع العدو، وعلى الرغم من خلو الأمر السابق من تحديد الهيكل التنظيمي للحشد الشعبي، إلا إن إصداره كان ذو أهمية كبيرة لإدارة وتنظيم المتطوعين المندفعين لتلبية واجبهم الوطني والديني بعد إطلاق فتوى (الجهاد الكفائي).

وعطفاً على الأمر الديواني السابق أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم(٥٤) في(٢٠١٤/٧/١٨) أمر بموجبه تكليف مستشار الأمن الوطني (فالح فيصل الفياض) إدارة لجنة الحشد الشعبي وجميع ما يتعلق بها من متطلبات، وأتبع ذلك صدور الأمر الديواني رقم(٧٩) لسنة (٢٠١٤) القاضي بتكليف (جمال جعفر محمد الإبراهيمي) الملقب بـ (أبو مهدي المهندس) بمهام نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بأثر رجعي بدءاً من تاريخ تأسيس الهيئة.

ونتيجة عدم وجود تنظيم قانوني واضح وصريح ينظم الهيكلية القانونية للحشد الشعبي فقد توالت القرارات والأوامر الديوانية الصادرة من مجلس الوزراء التي تناولت تنظيم مجالات مختلفة في عمل هيئة الحشد الشعبي كان أبرزها ما يلي[١]:

اولاً: القرار مجلس الوزراء رقم(٣٨٠) الصادر في(٢٠١٤/٧/٢٣) الذي جاء فيه:

(بناءً على ما عرضه دولة رئيس الوزراء بشكل طارئ خلال جلسة مجلس الوزراء قرر مجلس الوزراء بجلسته الإعتيادية التاسعة العشرون المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٢ الموافقة على ما يلي):

(١) يوسف بعير علوان الكلابي علوان الكلابي، **هيئة الحشد الشعبي التنظيم القانوني وحقوق الانسان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص١١-١٨.

١- الإستمرار بصرف الراتب والمخصصات التي يستحقها المنسوبون الى حملة الحشد الشعبي من الشهداء خلال العمليات المسلحة ضد القوى الإرهابية والتكفيرية الى عوائلهم، ولحين اكمال الإجراءات التقاعدية وإستلام عوائلهم للراتب التقاعدي.
٢- الإستمرار بصرف الراتب والمخصصات التي يستحقها المنسوبون الى حملة الحشد الشعبي من الجرحى خلال العمليات المسلحة ضد القوى الارهابية والتكفيرية لحين إكتسابهم الشفاء التام أو لحين اكمال معاملاتهم التقاعدية في حال عجزهم عن القيام بإعمالهم الإعتيادية.
٣- تسري احكام الفقرة(١) آنفاً على المتوفين منهم أثناء أداء الواجب.

وعلى الرغم من أن العامل الديني هو الدافع الأساس لمقاتلي الحشد الشعبي إلا أن رفدهم بمخصصات مالية من الحكومة خطوة بالإتجاه الصحيح، لما لها أهمية كبيرة في سد بعض حاجات المقاتلين لاسيما وأن الكثير منهم إعتمدوا على أموالهم الخاصة في شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية وهرعوا لتلبية نداء المرجعية الدينية لقتال الجماعات الإرهابية.

ثانياً: الأمر الديواني رقم (٦١/ لسنة ٢٠١٤) الصادر من مكتب رئيس الوزراء في٢٠١٤/٨/١٧، والذي نص على (.. بناءً على مقتضيات المصلحة العامة واستناداً الى الصلاحيات المخولة لنا قررنا ما يلي):

١- يمنح شهداء متطوعي الحشد الشعبي الحقوق التقاعدية المخصصة للشهداء من منتسبي الشرطة.
٢- يمنح شهداء متطوعي الحشد الشعبي مبلغ قدرة خمسة ملايين دينار لغرض التجهيز والتأمين.
٣- يمنح كل شهيد من شهداء متطوعي الحشد الشعبي قطعة أرض سكنية في مسقط رأسه.
٤- تتحمل الدولة نفقات علاج جرحى الحشد الشعبي في داخل العراق أو خارجه، ويمنح المصاب حق التقاعد بحسب نسبة العجز.

لقد سعت الحكومة في إصدارها للقرارين (٢٨٠ و٦١/لسنة ٢٠١٤) الى إستحداث مركز قانوني خاص بالحقوق المالية لجرحى وشهداء الحشد الشعبي ومساواتهم بأقرانهم من أبناء الأجهزة الأمنية الاخرى، إيذاناً مع بدأ العمليات العسكرية المشتركة بين مختلف صنوف القوات العراقية من جهة، والجماعات الإرهابية التكفيرية من جهة أخرى.

ثالثاً: قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧/ لسنة ٢٠١٤) الذي إعتبر خدمة الموظفين على الملاك الدائم والمؤقت والأجراء اليوميين المتطوعين في صفوف القوات المسلحة أو في لجان الحشد الشعبي خدمة فعلية في دوائرهم الأصلية ويستحقون عنها رواتبهم ومخصصاتهم وإجورهم اليومية كاملة.

وعلى الرغم من أن القرار الأخير رقم(٣٣٧) يعتبر إحدى الأسس القانونية التي يستند عليها في بيان المركز القانوني لهيئة الحشد الشعبي وشرعية وجودها ضمن إطار الدولة العراقية، إلا إنه يعكس وصفاً لظاهرة قلّ نظيرها في تاريخ الشعوب وهي ترك الآلاف من موظفي القطاع العام وظائفهم وإلتحاقهم بصفوف القوات الأمنية والحشد الشعبي لصد تنظيم داعش وطرده من المناطق التي سيطر عليها.

رابعاً: قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦/ لسنة ٢٠١٤) الذي وافق فيه على شمول شهداء الحشد الشعبي بالحقوق والإمتيازات كافة التي يتمتع بها شهداء القوات المسلحة.

ويقتضي الإشارة الى إن نص القرار الأخير جاء مطابقاً في المضمون مع نص الفقرة(١) من الأمر الديواني السابق رقم (٦١/ لسنة ٢٠١٤)، وذلك بنص القرارين على منح شهداء الحشد الشعبي كامل الحقوق التقاعدية المخصصة لشهداء الأجهزة الامنية العراقية الاخرى، ولعل هذا التكرار جاء نتيجة التباطئ وعدم تطبيق القرار(٦١) من قبل السلطات المختصة ما دفع مجلس الوزراء لإصدار قرار آخر يأمر ويؤكد فيه على ضرورة مساواة شهداء الحشد الشعبي بباقي شهداء القوات المسلحة العراقية.

خامساً: قرار مجلس الوزراء رقم (٤/ لسنة ٢٠١٥) والذي وافق فيه على شمول المتقاعدين والموظفين على الملاك الملتحقين بجبهات القتال ضمن متطوعي الحشد الشعبي بمخصصات الطعام والخطورة والعمل المتميز الممنوحة للمقاتلين.

سادساً: قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠/ لسنة ٢٠١٥) الذي خول فيه وزيرة الصحة صلاحية تحويل احدى مستشفيات الوزارة الى مستشفى متخصص لمعالجة جرحى القوات الأمنية من وزارتي الدفاع والداخلية والحشد الشعبي والأجهزة الأمنية الأخرى.

ويقتضي الإشارة الى أن القرار السابق جاء بعد ستة أشهر من صدور الأمر الديواني رقم (٦١/ لسنة ٢٠١٤) والذي ألزم الحكومة في فقرته الرابعة بتحمل نفقات علاج جرحى الحشد الشعبي داخل العراق وخارجه، ونتيجة تزايد أعداد الجرحى بعدما بلّغت العمليات العسكرية ذروتها أصدر مجلس الوزراء القرار رقم(٦٠) خوّل بموجبه وزيرة الصحة صلاحية تحويل احدى مستشفيات الوزارة الى مستشفى خاص لمعالجة جرحى العمليات العسكرية من جيش وشرطة وحشد شعبي، وهذا ما يؤكد أن الحكومة العراقية تمنح مقاتلي الحشد الشعبي ذات الحقوق الإمتيازات التي تقدمها لأجهزتها الأمنية بإعتبارهم جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية.

سابعاً: قرار مجلس الوزراء رقم (٨٨/ لسنة ٢٠١٥) الذي وافق فيه على تنفيذ مشروع بناء قوات الحشد الشعبي المدرج في جدول الموازنة الإستثمارية إستثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢/ لسنة ٢٠١٤) وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥، والإيعاز الى وزارة المالية لإطلاق مبلغ قدره(٦٠،٠٠٠،٠٠٠) ستون مليون دولار فقط للغرض آنفاً، على أن تقدم هيئة الحشد الشعبي لاحقاً الكشوفات المالية للصرف وفقاً للقانون من خلال وزارة التخطيط.

إن إعلان الحكومة العراقية حالة النفير العام والتعبئة الجماهيرية دفعها لإستحداث هيئة حكومية لتنظيم عملية التطوع بإسم هيئة الحشد الشعبي، وعلى إعتبار أن المركز القانوني والمالي للحشد الشعبي لم يكتمل بعد لحداثة الجهاز الأخير؛ فإن إطلاق مبالغ مالية لهيئة الحشد الشعبي يتطلب إصدار أوامر ديوانية لهذا الغرض، وهذا ما ذهب إليه مجلس الوزراء عندما سعى لتنفيذ مشروع بناء قوات الحشد الشعبي بإصدار

لأمر الديواني رقم (٨٨/ لسنة ٢٠١٥) والذي إستثنى بموجبه المشروع من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥.

ثامناً: قرار مجلس الوزراء رقم (١١٤/ لسنة ٢٠١٥) والقاضي بإصدار بيان يثمن فيه جهود القوات المسلحة العراقية كافة والبيشمركة والحشد الشعبي والإشادة بالتنسيق العالي بينها لدحر الجماعات الإرهابية.

تاسعاً: توجيه مجلس الوزراء كافة الوزارات ومؤسسات الدولة للتعامل مع هيئة الحشد الشعبي على إنها هيئة رسمية مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، تتولى عملية القيادة والسيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي بموجب القرار رقم (١٣٨/ لسنة ٢٠١٥).

ويعتبر القرار أعلاه سنداً قانونياً صريحاً يقتضي عدم إغفاله في معرض دراسة الطبيعة القانونية لهيئة الحشد الشعبي، حيث ألزم القرار السابق جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة التعامل مع هيئة الحشد الشعبي على أنها هيئة رسمية مرتبطة برئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، وهي هيئة حكومية تتولى عملية قيادة قوات الحشد الشعبي وتنظيمها كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية.

عاشراً: قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧/ لسنة ٢٠١٥) الذي منح التفرغ الكامل لموظفي الدولة الراغبين بالإلتحاق الى صفوف الحشد الشعبي على أن يقدم المعني تأييداً من رئيس هيئة الحشد الشعبي يؤكد فيه الإلتحاق والدوام والإنضباط ضمن صفوف الحشد الشعبي.

إن مضمون القرار السابق لا يختلف كثيراً عن القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم(٣٣٧/ لسنة ٢٠١٤) آنف الذكر، رغم الفارق الزمني بين القرارين الذي تجاوز السنة، حيث حاولت الحكومة العراقية بإصدارها القرارين السابقين معالجة فقرة إنضمام العديد من موظفيها غير العسكريين إلى صفوف الحشد الشعبي، فكانت فحوى القرارين السابقين هو ضمان حقوقهم الوظيفية وإعتبار خدمتهم في صفوف القوات الأمنية والحشد الشعبي خدمة فعلية يستحقون عنها رواتب وأجور يومية كاملة على أن يقدم الموظف المعني تأييداً من رئيس هيئة الحشد الشعبي يؤكد فيه إنضمامه للجهة المعنية.

الحادي عشر: الأمر الديواني الصادر من مجلس الوزراء رقم (٩١/ لسنة ٢٠١٦) الذي تضمن مجموعة نقاط أهمها ما يلي:

١- يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزء من القوات المسلحة العراقية يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.
٢- يعمل هذا التشكيل بنموذج يضاهي "جهاز مكافحة الإرهاب" من حيث التنظيم والإرتباط.
٣- يتألف التشكيل من قيادة وهيئة أركان وصنوف وألوية مقاتلة.
٤- يخضع هذا التشكيل ومنتسبيه للقوانين العسكرية النافذة من جميع النواحي.

٥- يتم تكليف منتسبي ومسؤولي وآمري هذا التشكيل وفق السياقات من رواتب ومخصصات وعموم الحقوق والواجبات.

٦- يتم فك ارتباط منتسبي هيئة الحشد الشعبي الذين ينتمون لهذا التشكيل من كافة الإطر السياسية والحزبية والإجتماعية ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه.

٧- يتم تنظيم التشكيل العسكري من هيئة الحشد الشعبي بأركانه وألويته ومنتسبيه ممن يلتزمون بما ورد من توصيف لهذا التشكيل وخلال مدة ثلاثة أشهر.

ويعتبر الأمر الديواني السابق من أهم القرارات المنظمة لهيكلية الحشد الشعبي، كونه أطر الحشد الشعبي كجزء من قوات الأمن في البلاد، حيث جاءت فقرات القانون لتحدد الطبيعة القانونية للحشد الشعبي بأنه تشكيل عسكري "مستقل" وجزء من القوات المسلحة العراقية، مرتبطة حصراً بالقائد العام للقوات المسلحة.

ويرى بعض الباحثين[١] أن صيغة القانون السابق التي وصفت هيئة الحشد الشعبي بأنها "مستقلة" قد تركت مجالاً واسعاً للتفسير، وهذا الغموض قد يُمكِن بعض الفصائل الأكثر شهرة من رسم مسار لها في المنطقة الرمادية بين هوية الدولة وهيئة الحشد الشعبي مستفيدة من شرعيتها التشغيلية والإيديولوجية، وهذا غير صحيح لأن المشرع العراقي أراد من هذا الوصف أن تكون هيئة الحشد الشعبي مستقلة عن جميع الهيئات والوزارات الأمنية وتعمل كتشكيل عسكري شبيه بجهاز مكافحة الإرهاب الذي يرتبط بمكتب رئيس الوزراء ويتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وهذا يستلزم بدوره خضوع قيادة ومنتسبي الهيئة للقوانين العسكرية النافذة وفك إرتباطاتهم الحزبية والسياسية إلتزاماً بنص المادة (٩/أولاً /أ) من الدستور، وكذلك قانون الأحزاب السياسية رقم(٣٦/ لسنة ٢٠١٥) والذي يحظر تسجيل أي كيان سياسي متخذاً شكل التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية، ولا يجوز أيضاً إرتباطه بأي قوة عسكرية بناءً على ما نصت عليه المادة الثامنة من هذا القانون[٢]، وحدد المشرع العراقي مدة(٣) أشهر لتنظيم التشكيل العسكري لهيئة الحشد الشعبي ممن يلتزمون بما ورد من توصيف مسبق، ولكن ما يؤخذ على مسلك المشرع إتسامه بالغموض حيال هذه المدة، فهل هي مدة ملزمة أم هي تنظيمية غير ملزمة.

الثاني عشر: القرار رقم (١/ لسنة ٢٠١٨)[٣] الذي أصدره رئيس الوزراء(حيدر العبادي) الخاص بتكييف أوضاع مقاتلي هيئة الحشد الشعبي، والذي تضمن معالجة شاملة لكل الجوانب التنظيمية لهيئة الحشد الشعبي بدءاً بتوضيح عام لمعاني العبارات الخاصة بعمل الهيئة ومنتسبيها، مروراً بالسلّم الوظيفي لقادة

---

(1) Inna Rudolf، **From Battlefield to Ballot Box: Contextualising the Rise and Evolution of Iraq's Popular Mobilisation Units**، The International Center For The Study Of Radicalisation And Political violence "ICSR"، King's College London، 2017، P2.

(٢) نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٨٣، بتاريخ (٢٠١٥/١٠/١٢).

(٣) انظر الأمر الديواني رقم(١) الذي اصدره رئيس مجلس الوزراء في(٢٠١٨/٣/٨).

وآمري التشكيلات والمفارز القتالية كذلك شروط التطوع للخدمة في هيئة الحشد الشعبي وطرق إنضمام منتسبيها للكليات والمعاهد العسكرية، وانتهاءاً بتحديد القوانين الواجب تطبيقها على ضباط وعناصر هيئة الحشد الشعبي كقانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم [٣] لسنة ٢٠١٠ المعدل وقانون العقوبات العسكري رقم [١٩] لسنة ٢٠٠٧.

الثالث عشر: الأمر الديواني رقم (٢٣٧)[١] الذي أصدره رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في (١/ تموز ٢٠١٩)، والذي أوضح فيه ما يلي:

١- تعمل جميع قوات الحشد الشعبي كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة، وتسري عليه جميع ما يسري على القوات المسلحة عدا ما يرد به نص خاص، وتعمل هذه القوات بإمرة القائد العام للقوات المساحة ووفق قانونها المشرع من مجلس النواب والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبة.
٢- يتم التخلي نهائياً عن جميع المسميات التي عملت بها فصائل الحشد الشعبي في المعارك البطولية للقضاء على كيان داعش الإرهابي، وتستبدل بتسميات عسكرية (فرقة، لواء، فوج، ألخ) ويشمل ذلك الحشد العشائري او أية تشكيلات اخرى محلية أو على صعيد وطني، كما يحمل أفرادها الرتب العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة ايضاً.
٣- تقطع هذه الوحدات أفراداً وتشكيلات أي ارتباط سياسي أو أمري من التنظيمات السابقة المشار أليها في الفقرة(٢) أعلاه.

والجدير بالذكر أن الأمر الديواني السابق صدر بعد تزايد الدعوات بضرورة ضبط التنظيم القانوني لهيئة الحشد الشعبي وعدم الإكتفاء بإصدار القرارات دون تنفيذها أو تكريسها على أرض الواقع بغية الإسراع بعملية صهر منظومة الحشد الشعبي ضمن إطار الدولة، لذا شدد القرار(٢٣٧) على ضرورة تخلي فصائل الحشد الشعبي عن جميع المسميات التي عملت بها أبان الحرب على داعش، وإستبدالها بتسميات عسكرية (فرقة، لواء، فوج... إلخ)، وأوجب على أفراد الحشد الشعبي حمل الرتب العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة، بالمقابل فتتح القرار (٢٣٧) المجال أمام جميع الفصائل التي لا تريد الإلتحاق بالقوات المسلحة ان تتحول الى أحزاب أو تنظيمات سياسية شريطة أن تخضع لقانون الأحزاب وضوابط العمل السياسي السائد في العراق، وكما شدد على ضرورة «غلق جميع المكاتب الاقتصادية أو السيطرات (الحواجز الأمنية) أو التواجدات أو المصالح المؤسسة خارج الإطار الجديد لعمل وتشكيلات الحشد الشعبي».

من جانب آخر تطابقت بعض فقرات القرار(٢٣٧) بشكل شبه كلي مع قرارات صادرة مسبقاً من قِبل حكومة الرئيس (حيدر العبادي) وذلك من ناحيتين هما:

---

(١) أنظر قرار مجلس الوزراء رقم(٢٣٧) الصادر في(٢٠١٩/٧/١) والمعمم بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (م.ر.و/د٦/٥٩/١٠٠٤٠).

١- **من الناحية التنظيمية:** حيث كرر القرار رقم(٢٣٧) ما جاء به القرار رقم (٩١/ لسنة ٢٠١٦) في الفقرة (أ) بإعتبار قوات الحشد الشعبي تشكيل عسكري مستقل وجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية ويسري عليها جميع ما يسري على القوات المسلحة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وتتبع أوامره.

٢- **من ناحية الإرتباطات السياسية والحزبية:** حيث كرر الأمر الديواني رقم (٢٣٧) ما نصت عليه الفقرة (ح) من الأمر الديواني رقم (٩١/لسنة ٢٠١٦) على ضرورة أن تقطع جميع تشكيلات الحشد الشعبي صِلاتها بأي تنظيم سياسي أو حزبي، وأن تغلق جميع المقرات التي تحمل اسم فصيل من فصائل الحشد الشعبي، سواء في المدن أو خارجها، ويمنع تواجد أي فصيل مسلح يعمل سراً أو علناً خارج هذه التعليمات ويعتبر خارجاً عن القانون ويلاحق بموجبه.

ثانياً: القوانين الصادرة مجلس النواب:

لم يكن مجلس النواب العراقي بمعزل عن واقع الحياة السياسية في العراق أبان فترة الحرب على الإرهاب وإعلان حالة النفير العام من قبل الحكومة، بل كان لهذا المجلس اليد الطولى في حسم الكثير من القضايا والإشكالات عبّر صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بها وإقرارها داخل قبة البرلمان، ولا تستثنى هيئة الحشد الشعبي من ذلك، حيث بادر مجلس النواب إلى إقرار بعض القوانين المتعلقة بعمل الهيئة ومنتسبيها، أهمها القانون رقم(٤٠/لسنة ٢٠١٦) الذي يعتبر الأساس القانوني للحشد الشعبي، ولأهمية هذه القرارات وجدنا من الضروري الوقوف عندها والتطرق لها بحسب جدولها الزمني، وذلك كالتالي:

١- يُعَد قانون الموازنة العامة الإتحادية رقم (٢/ لسنة ٢٠١٥)[١] أُولى التشريعات الصادرة من مجلس النواب بخصوص هيئة الحشد الشعبي، حيث نص القانون في المادة (٤/ ثالثاً) على إجراء مناقلة قدرها(١٠٠٠ مليار دينار) من الإستثمارية- السيادية الى هيئة الحشد الشعبي، كما نصت الفقرة (ز) من المادة(١٣/اولاً) على (استحداث الدرجات وإضافة التخصيصات المالية عند إقرار قانون الحرس الوطني ويكون الحشد الشعبي نواة تشكيله، إستثناء من المادة ٢٣/ثانياً من القانون).

٢- قانون مجلس النواب رقم (٥٧/ لسنة ٢٠١٥)[٢] والذي عُدّل بموجبه قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والإرهابية رقم (٢٠/ لسنة ٢٠٠٩)، حيث نصت المادة(١/اولاً) على(يهدف هذا القانون الى تعويض كل شخص عراقي طبيعي او معنوي أصابه ضرر جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية وجرحى الحشد الشعبي والبيشمركة وتحديد جسامة الضرر وأسس التعويض عنه وكيفية المطالبة به)، وأوكلت المادة(٦/ رابعاً) اللجان الفرعية بمهمة استلام طلبات المتضررين أو ذويهم واصدار قرارات التعويض المتعلقة بجرحى ومفقودي ومخطوفي وشهداء الحشد الشعبي، فيما أوكلت المادة(١٣) دائرة شهداء الحشد الشعبي برعاية من يشملهم هذا القانون،

(١) نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٥٢، بتاريخ ١٦/ شباط ٢٠١٥.

(٢) نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٩٥، بتاريخ ٢٥/ كانون الثاني ٢٠١٦

وذلك بنصها على أن (ترعى دائرتي شهداء الحشد الشعبي وشهداء ضحايا العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية في مؤسسة الشهداء المصابين المشمولين بأحكام هذا القانون).

٣- قانون مؤسسة الشهداء الصادر من مجلس النواب رقم(٢/ لسنة ٢٠١٦) والذي عَرّف الشهيد حسب المادة (١/ أولاً/ ب) بأنه:(كل مواطن عراقي ضحى بحياته جراء تلبيتهُ لنداء الوطن والمرجعية الدينية العليا إعتباراً من ٢٠١٤/٦/١١، وتتكفل هيئة الحشد الشعبي ومؤسسة الشهداء بالتنسيق من الجهات ذات العلاقة واقليم كردستان ومجالس المحافظات بتوثيق اسماء الشهداء حتى الذين لم يتم تسجيلهم في هيئة الحشد الشعبي بشرط محاربتهم تنظيم داعش الارهابي وإستشهدوا بسبب ذلك وتقديم ملفاتهم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة(٩/أولاً) من القانون لغرض شمولهم بالحقوق والإمتيازات)، كما نص القانون في المادة(٧) على إنشاء دائرة خاصة ضمن تشكيل المؤسسة تسمى (دائرة شهداء الحشد الشعبي).

وبالنظر لما ورد في نص قانون مؤسسة الشهداء السابق يتبين أن مجلس النواب قد ساوى بين شهداء الحشد الشعبي وباقي الشهداء من المواطنين الآخرين، دون مساواتهم مع شهداء القوات المسلحة، وهي تفرقة غير مبرره تتعارض مع مبدأ العدالة والإنصاف الذي يدعي مجلس النواب العمل بموجبه.

٤- الأساس القانوني لهيئة الحشد الشعبي الصادر من مجلس النواب رقم (٤٠/ لسنة ٢٠١٦)[١]، والذي نص في المادة (١/ أولاً) على أن تكون هيئة الحشد الشعبي المعاد تشكيلها بموجب الأمر الديواني المرقم (٩١) في ٢٠١٦/٢/٢٤ تشكيلا يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد جزءاً من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

وفي الفقرة "ثانياً" من نفس المادة (١) السابقة كرر القانون مجموع النقاط الواردة في الأمر الديواني (٩١) وعَدها جزءاً منه، أهمها نص الفقرة(١) التي عدت الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

وفي المادة (٢) إشترط القانون في تعيين قائد الفرقة موافقة مجلس النواب الإتحادي، إستناداً لأحكام المادة ٦١ / خامساً /ج من الدستور التي توجب ذلك.

ويتضح مما تقدم، أن نصوص القانون السابق جاءت مكررة لما أورده الأمر الديواني رقم (٩١/لسنة ٢٠١٦)، مع إضافة ما يلي:

١- أشارت الفقرة (أ) من المادة(١/ثانياً) الى تمتع هيئة الحشد الشعبي بـ (الشخصية المعنوية)، وهذا يمكنها من اكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات كجهاز حكومي ناشئ وفقاً لقانون هيئة الحشد الشعبي وليس جزءاً من الشخصية القانونية والمعنوية لوزارة الدفاع أو الداخلية أو حتى مستشارية الأمن الوطني التي يترأسها (فالح الفياض) رئيس هيئة الحشد الشعبي نفسه.

---

(١) نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٢٩، بتاريخ ١٤/ كانون الأول ٢٠١٦.

٢- ألزمت المادة(٢) في تعيين قادة الفرقة موافقة مجلس النواب، وهو حق دستوري كفلته المادة رقم(٦١/خامساً/ج) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. وذلك في معرض سردها لإختصاصات مجلس النواب التشريعية والرقابية.

٣- أشارت المادة(٣) إلى إن أحكام هذا القانون تسري بأثر رجعي اعتبارا من تاريخ قرار مجلس الوزراء(٣٠٧) الصادر في (٢٠١٤/٦/١١)، وهي خطوة أراد المشرع من خلالها ضمان حقوق الشهداء الجرحى الذين لبوا نداء الوطن وإستشهدوا في ساحات القتال[١].

وفي النهاية يمكن القول أن جميع القرارات والتشريعات والأوامر الإدارية السابقة التي أُصدرت من مجلسي النواب والوزراء شرعت هيئة الحشد الشعبي ووضحت مركزها القانوني كهيئة حكومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، بالتالي توفرت لقوات الحشد الشعبي الحماية القانونية والجواز الشرعي لعملياتها الأمنية وتدخلاتها العسكرية في مناطق تواجد الجماعات الإرهابية بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة، بعبارة أخرى، أصبح الحشد الشعبي بعد تشريعية قانونياً يمارس نشاطاته بشكل رسمي كأي مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية التي يحميها القانون خلال أداء الواجبات القتالية[٢].

المطلب الثاني: مواقف الأحزاب والمجموعات المؤيدة للحشد الشعبي:

الفرع الأول: مواقف القوى الشيعية:

لقد إنبثق الحشد الشعبي بعد إحتلال تنظيم داعش محافظتيّ نينوى والانبار، لذا ذهبت أكثر القوى العراقية إلى تأييد هذا الحشد الوطني ومناصرته في حربه ضد الجماعات الإرهابية على إختلافها لا سيما تنظيم داعش، ويمكن القول أن أكثر القوى المناصرة للحشد الشعبي هي قوى (شيعية)، تتطلب دراستها مجتمعة معرفة موقف كل من رجال الدين، والأحزاب السياسية إضافة الى القوى الإجتماعية أو الشعبية، وذلك كالتالي:

أولاً: موقف رجال الدين:

تعتبر محافظة النجف الأشرف العاصمة الدينية والروحية لعموم المسلمين الشيعة لاحتضانها مرقد الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) ومقر الحوزة العلمية، لذا يَشدُ الرحال إليها طلبة العلم من شتى بقاع الأرض لدراسة العلوم الدينية، حيث يستقر هناك كبار مراجع الدين أبرزهم المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني والمرجع السيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ محمد إسحاق الفياض، والشيخ بشير النجفي...الخ، ولكل مرجع آراؤه الفقهية وأتباعه ومقلديه، وبعد إفتاء المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني بالدفاع الكفائي لصد الجماعات التكفيرية أجمع فقهاء الدين الشيعة على تأييده، لأن فتواه انطلقت من المكنون الفقهي الإسلامي، وجاءت إنسجاماً مع قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفرض الجهاد

---

(١) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص٢٦.

(٢) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص١٢.

وفق المفهوم الإسلامي في الدفاع عن حريم الاسلام والمسلمين مما يمكن معها القول أن الفتوى ساهمت في توحيد الخطاب الإسلامي لجميع المسلمين في العالم بمختلف مذاهبهم وقومياتهم في ضرورة التصدي للإحتلال الداعشي، اذ اصبح خطاب الجميع موحداً في اهمية الدفاع عن العراق[١]، وأكد المرجع السيد محمد سعيد الحكيم على أن فتوى المرجعية للجهاد كان لها الاثر الأكبر في التصدي للإرهاب[٢]، من هذا المنطلق لم يبقى مرجع من مراجع الدين في النجف الاشرف إلا وأيد تشكيل الحشد الشعبي وقدم له الزخم المعنوي واللوجستي، وإن بعض المراجع فتح مقرات للدعم عن طريق المساعدات من مأكل وملبس ومشرب ناهيك عن الفتاوي التي تؤيد الإنخراط في هذا التشكيل المقدس[٣].

من جانبه أكد ابو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أن الحوزة العلمية والمرجعية الرشيدة صاحبة الفضل العظيم في إنشاء الحشد الشعبي، ونعتقد أننا جيش عقائدي جاء من خلال فتوى صادرة من الحوزة العلمية الدينية في النجف الأشرف ومن المرجع الأعلى فيها[٤].

من خلال ما تقدم، يتضح أن فتوى المرجعية الدينية وتأسيس الحشد الشعبي حظيت بتأييد عام من قبل مراجع الدين الكبار في النجف الأشرف، كونها صبت في مصلحة العراق ودفاعاً عن أرضه وشعبه ومقدساته، فلا سبيل لردع الجماعات الإرهابية والدفاع عن النفس والوطن إلا من خلال إعلان الجهاد وحمل السلاح، وهذا ما دفع المرجعية العليا لإطلاق فتوى الجهاد الكفائي وهو نفسه الذي دفع بسائر العلماء لتأييدها وحث الناس على التطوع.

ثانياً: موقف القوى السياسية الشيعية:

بعد إعلان المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني فتوى (الجهاد الكفائي) ونتيجة عدم قدرة المؤسسة العسكرية على إستيعاب الأعداد الهائلة من المتطوعين لجأت الحكومة العراقية[*] إلى إصدار الأمر الديواني رقم(٤٧/ لسنة ٢٠١٤) الخاص بإستحداث هيئة الحشد الشعبي مهمتها إدارة وتنظيم عملية التطوع، ثم توالت عملية إصدار القرارات الخاصة بعمل الهيئة من قبل مجلس الوزراء، وعلى الرغم من التفاوت الزمني في تواريخ إصدار هذه الأوامر والقرارات إلا أن جميعها سعت لبناء مركز قانوني يضمن

---

(١) محمد صادق الهاشمي، **رؤية الحشد الشعبي خط المقاومة في العراق التأسيس والاستشراق**، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، العدد ٦، ٢٠١٥، ص٦٨-٦٩.

(٢) حيدر سعدي عبد، **دور التعاون بين القوات المسلحة العراقية واحشد الشعبي في نجاح العمليات العسكرية ضد الارهاب**، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كلية الأركان، ص٩٣.

(٣) ليث هادي سيد، **مؤسسة الحشد الشعبي والنظام السياسي العراقي دراسة في جدليات الإستقلال والإندماج والحل**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٩، ص٨٨.

(٤) ليث هادي سيد، **المصدر السابق**، ص٨٩.

(*) وفقاً للتقسيم الطائفي فإن منصب رئيس الحكومة هو من حصة "القوى السياسية الشيعة"، وكان يشغله أنذاك "نوري المالكي" رئيس حزب الدعوة الإسلامية.

لمتطوعي الحشد الشعبي حقوقهم ويوضح واجباتهم، لذا إتسم موقف السلطة التنفيذية في العراق تجاه الحشد الشعبي بالإيجابية.

أما على مستوى السلطة التشريعية، فقد أعلنت جميع الأحزاب والقوى السياسية الشيعية منذ اللحظة الأولى عن دعمها وتأييدها لهذا التنظيم الجديد، وبدا هذا الموقف الإيجابي واضحاً بعدما تبنت الأحزاب السياسية الشيعية في البرلمان الدفاع عن الحشد الشعبي وتشريع القوانين الخاصة بمركزه القانوني، كان أهمها القانون رقم(٤٠/ لسنة ٢٠١٦) الذي يعتبر الأساس القانوني لهيئة الحشد الشعبي، لم يكن إقرار القانون الاخير بالأمر الهيّن على الكتل الشيعية، بل جاء بعد صعوبات جسيمة نتيجة إعتراض بعض الكتل السنية على إقراره، مما دفع بالأحزاب والكتل الشيعية الى إقراراه وفقاً لمبدأ الأغلبية في البرلمان.

من جانب آخر، تبنت القوى والأحزاب السياسية الشيعية في السلطتين التنفيذية والتشريعية الدفاع عن الحشد الشعبي والرد على كل من يتعرض له بالإساءة، فبعد أن وصف وزير الخارجية الأمريكي "ريكس تيرلسون" الحشد الشعبي بـ "المليشيات الايرانية" ودعاها الى مغادرة العراق رد رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" بعد لقاءه "تيرلسون" في بغداد بقولة: (الحشد الشعبي هم مقاتلون عراقيون وطنيون، قاتلوا الإرهاب ودافعوا عن البلد والكثير من العناصر والشباب تركوا مناطقهم وذهبوا للقتال في مناطق أخرى بعيدة عنهم ولا يملكون فيها شيئاً وعادوا الى مناطقهم بعد أن حرروا هذه المناطق، هؤلاء انتظموا في تشكيلة الحشد الشعبي التي شرع البرلمان لها قانون وتخضع للقائد العام للقوات المسلحة... وهؤلاء أبنائنا العراقيون الذين قاتلوا والذين ضحوا علينا أن نرعاهم وعلينا أن نشجعهم وهم سيكونون أمل لهذا الوطن وأمل للإستقرار في المنطقة)[١]، كما إستنكر مكتب رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" تصريحات وزير الخارجية الإماراتي "عبد الله بن زايد" الذي شن فيها هجوماً على فصائل الحشد الشعبي، معتبراً أن تلك التصريحات تشكل تدخلاً بالشؤون الداخلية العراقية، كما شجبت وزارة الخارجية العراقية تصريحات الوزير الإماراتي واعتبرتها أيضاً تدخل بالشأن العراقي، مشيرة الى إن الحشد الشعبي هو إفراز من مكونات الشعب التي تمثل على شكل هيئة رسمية تعمل تحت مظلة الدولة وبأمرة القائد العام للقوات المسلحة[٢].

---

(١) المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، **تصريح رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي خلال لقائه وزير الخارجية الامريكي**، متوفر على موقع اليوتيوب(https://www.youtube.com/watch?v=PMIfEanUCDE) تاريخ آخر دخول (٢٦/ آب/٢٠١٩).

(٢) محمد هاشم البطاط، **مصدر سابق**، ص١٤٤

(*) على سبيل المثال "حزب الدعوة الإسلامية، منظمة بدر، إئتلاف دولة القانون، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وكتلة المواطن،.. ألخ".

وفي نفس السياق، أثارت تصريحات الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron" الذي دعا فيها إلى حل الحشد الشعبي والمليشيات في العراق ردود فعل غاضبة من الأحزاب والقوى السياسية الشيعية(*)، وإعتبرتها تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية(١).

يستنتج مما سبق، أن القوى السياسية الشيعية أيدت ودعمت الحشد الشعبي منذ الأيام الأولى لتأسيسه، وساهمت في إصدار القرارات والأوامر الديوانية لتشريع الحشد الشعبي قانونياً وصهره داخل المنظومة العسكرية، وقد أكد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي "ابو مهدي المهندس" على الموقف الإيجابي للقوى السياسية الشيعية بقوله أن (القوى السياسية الشيعية ساهمت بشكل كبير في دعم وإسناد الحشد الشعبي، وكان موقفها مثله كمثل أربعينية الإمام الحسين(ع) في دعم الناس وأبنائهم الى الحشد الشعبي حاله حال الكرم الذي يقدمونه الى زوار الإمام الحسين(ع) في أيام الأربعين فقد كانوا يقدمون ابنائهم للجهاد الكفائي ويشيعون ابنائهم اذا استشهدوا ويوصلون الاكل والشرب نساءً كانوا أم رجالاً الى الجبهات...)(٢).

ثالثاً: موقف القوى الإجتماعية:

ويقصد بموقف القوى الإجتماعية الشيعية مجموع مواقف الجمعيات والعشائر العراقية في وسط وجنوب العراق والتي تشكل بمجموعها موقف الرأي العام في تلك المناطق، ومن خلال دراسة الدور الذي قامت به هذه العشائر طوال سنوات الحرب على الإرهاب يمكن معرفة موقفها من الحشد الشعبي، فبعد إعلان فتوى الجهاد الكفائي من قبل المرجعية الدينية العليا ونتيجة الوعي الجماهيري والإلتزام بادرت العشائر العراقية في الوسط والجنوب الى إرسال الآلاف من ابنائها للتطوع في صفوف الفصائل والكتائب والالوية التي تشكلت من اجل تنظيم عملية التطوع والتي تشكل بمجموعها ما يعرف بقوات الحشد الشعبي(٣)، حيث تداعى أبناء الشعب العراقي وفي مقدمتهم عشائر محافظات بابل وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف ووقعوا على وثيقة عهد في الصحن الحسيني الشريف تضمنت مجموعة بنود كان أبرزها ما يلي(٤):

١- الدفاع عن العراق من الموصل الى البصرة مع التأكيد على حرمة الدم العراقي.
٢- التصدي للفتنة الطائفية ومحاربة الإرهاب.

---

(١) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٨.

(٢) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٩.

(٣) حسن علي مكطوف الاسدي، "المرجعية الدينية في مواجهة داعش"، منشور في، **في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني بعد أحداث الموصل**، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٦، ص٢١٨.

(٤) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٧٥.

وتلا ذلك إنعقاد مؤتمر "ميسان" الذي أعلنت فيه عشائر المحافظة بمختلف طوائفها إستعدادها للتطوع ومحاربة تنظيم داعش، لتعلن بعدها محافظة "ذي قار أن أعداد الشـــباب الذين تطوعوا للدفاع عن أرض العراق تجاوز المليونين[١].

إن إندفاع المتطوعين من مختلف محافظات وســـط وجنوب العراق لقتال تنظيم داعش الارهابي جاء نتيجة وعيهم بعِضّـم الخطر الذي يحدق ببلدهم وشـعبهم، وهذا ما أكدت عليه المرجعية الدينية بقولها:(إن معظم الذين شـاركوا في الدفاع الكفائي خلال السـنوات الماضـية لم يشـاركوا فيه لدنياً ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية واداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم اليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على اعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصـــهم على صيانة المقدسات من أن ينالها الارهابيون بسوء، فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية..)[٢].

أضف لِما تقدم، سَيّرت العشائر العراقية طوال سنوات الحرب على الإرهاب قوافل ومواكب لتقديم الدعم اللوجستي للمقاتلين في ساحات الجهاد، ويشمل هذا الدعم مساعدات غذائية وعلاجية ووقائية وغيرها من الإحتياجات الضـرورية للمقاتلين، وقد أكد نائب رئيس هيئة الحشـد الشـعبي أبو مهدي المهندس على دور العشـــائر العراقية في دعم مقاتلي الحشـــد الشـــعبي بقوله (... تقدمت معنا آلاف المواكب والهيئات، فالمؤسسات الدينية بشكل عام مثل العتبات المقدسة والمواكب والهيئات كان دعمها دعماً قوياً وإن معضم أحزاب القوى السياسية كان لها دعم في دعوة الناس الى التطوع فمن واجبنا بعد اقرار قانون الحشد الشعبي أن نشـكر كل هذه القوى ونفك هيئة الحشـد الشـعبي بكل الداعمين لها لكي تبقى قوة وطنية مسـتقلة تابعة للدولة)[٣]، كما أكد آمر اللواء الثالث عشر في الحشد الشعبي (قاسم مصلح) أن مواكب الدعم اللوجستي تحتل مرتبة مهمة ضمن انتصارات القوات العراقي في معركة الموصل حيث قدمت الكثير في سبيل دعم واسناد قوات الحشد الشعبي غرب الموصل، مشيراً إلى أن مواكب الدعم أبت ترك المجاهدين في الصحراء الحدودية وقطعت مئات الكيلو مترات في سبيل تقديم الدعم لمختلف قوات الحشد الشعبي[٤].

أن الموقف المؤيد والداعم للقوى الإجتماعية الشيعية تجاه الحشد الشعبي أُسهم في خلق رؤية وطنية موحدة وهدف مشـــترك يتمثل في الموقف المناهض لتنظيم داعش، حيث أظهر إســـتطلاع للرأي في آب

---

(١) زينب شعيب، **المصدر السابق**، ص١٧٦.

(٢) موقع مكتب المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، خطبة النصر من كربلاء المقدسة، (https://www.sistani.org/arabic/statement/25875/) تاريخ آخر دخول (٢٠١٩/٨/٢٨)

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٩

(٤) وكالة نون الخبرية، **لواء ١٣ لولا مواكب الدعم اللوجستي لما استمر الحشد الشعبي في انتصاراته**، متوفر على الرابط (http://non14.net/92206) تاريخ آخر دخول:(٢٠١٩/٨/٢٦).

٢٠١٥ أن ٩٩% من الشيعة الذين جرى إستفتائهم يؤيدون الحشد الشعبي[١]، وهذا يعزز من إمكانيات هذا التشـــكيل المســـلح في قتاله مجاميع الإرهاب، كما أن الدعم اللوجســـتي المقدم من قبل الهيئات والمواكب الحسينية والعشائرية جعل من أبناء الحشد الشعبي قوة دفاعية شبه مجانية غير مكلفة لخزينة الدولة [٢].

الفرع الثاني: موقف الأحزاب والقوى السنية المؤيدة للحشد الشعبي:

أولاً: موقف رجال الدين: كان لأغلب رجال الدين(السنة) في العراق مواقف مؤيدة لفتوى الجهاد الدفاعي والحشـد الشـعبي، رغم وجود محاولات سـياسـية وإعلامية لتصـوير مجاهدي الحشـد الشـعبي بأنهم جماعة شيعية شُكِلت لقتل وإستهداف المسلمين السنة، بالمقابل تصّوِر عناصر تنظيم داعش الإرهابي بأنهم ثوار عراقيون إنتفضـوا ضـد الظلم الجور الذي لحق بهم، مطالبين بأبسـط الحقوق والحريات، لذا كان موقف دار الإفتاء العراقية في التصدي لمثل هكذا أفكار إيجابياً، حيث قال الشيخ (عامر البياتي) الناطق الرسمي لدار الإفتاء العراقية أن مرجعيّة أهل السـنّة وبعد سـتة أيّام من غزو تنظيم داعش للعراق أصـدرت فتوى من دار الإفتاء العراقيّة عن لســـان مفتيها الشـــيخ أحمد بن مهدي الصـــميدعي للوقوف مع إخوتهم(أبناء الحشـــد الشعبي) جنباً الى جنب وتكون الدماء رخيصةً لرفعة العراق[٣].

من جانب آخر، صـــرح الشـــيخ (خالد الملا) رئيس جماعة علماء العراق بأن (فتوى المرجعية الدينية الرشيدة بـــ "الجهاد الكفائي" هي الخنجر الذي قطع رأس الإرهاب، وإن جماعة علماء العراق أصدرت فتوى تدعوا فيها للحفاظ على الهوية الوطنية العراقية وحمل الســـلاح ضـــد الدواعش والمرتزقة المأجورين[٤])، من هنا سجل التاريخ هذه المواقف الإيجابية لبعض رجال الدين السنة في التصدي لفتنة تنظيم داعش والوقوف مع إخوانهم في الحشـــد الشـــعبي والعمل كخلية واحدة من أجل إيقاف تمدد الجماعات الإرهابية وتحرير المناطق التي سقطت تحت سيطرتهم.

ثانياً: موقف القوى السياسية: على الرغم من أن أغلب القوى السياسية السنية في العراق كان لها موقف سـلبي ومعارض تجاه تشـكيل الحشـد الشـعبي- لأسـباب سـيتم مناقشـتها في المبحث القادم- إلا إن هناك

---

(1)Greenberg Quinlan Rosner Research، “Lack of Responsiveness Impacts Mood: August–September 2015 Survey Findings،” n.d، https://www.ndi.org/files/August 2015 Survey_NDI Website.pdf.

(٢) رسول مطلق محمد، "**من الثكنة الى المجتمع دور الخدمة الإجتماعية في تأهيل أبطال الحشد الشعبي**"، مجلة الآداب، (جامعة بغداد)، العدد ١٢٦، أيلول ٢٠١٨، ص ٢٦٤-٢٩٣.

(٣) دارُ الإفتاء العراقيّة، **فتوى المرجعيّة الدينيّة العُليا في الدفاع الكفائي وحّدت العراقيّين وجعلتهم جنباً الى جنب مرخصين الدماء لرفعة العراق**، شبكة الكفيل العالمية: (https://alkafeel.net/news/index?id=6722)، آخر دخول يوم(٢٠١٩/٨/٢٩).

(٤) سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، ط٢، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥.ص١٥٣

بعض من السياسيين السنة ذهب لتأييد الحشد الشعبي، حيث صوت أحد عشر نائباً سنياً في البرلمان على مشروع قانون الحشد الشعبي[١]، رغم إعتراض أكثر الكتل السنية على القانون.

وفي نفس السياق، كان لبعض النواب والزعامات السياسية السنة مواقف مؤيدة لفتوى المرجعية الدينية والحشد الشعبي، فقد صرح "خالد العبيدي" وزير الدفاع العراقي السابق بأن "فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية العليا حفظت وحدة العراق وأجهضت مخططات التقسيم"[٢]، وفي تصريح آخر للنائب "علي الصجري" عضو مجلس النواب العراقي عن محافظة صلاح الدين قال فيه: "لا يمكن أن ينكر أحد من المجتمع السني أن الذي حرر هذه المناطق من هذا التنظيم المتوحش والإرهابي والمنسوج بخيوط مخابراتية خطيرة والذي كان مرسوماً له أن يبقى من عشرة إلى خمسة عشر عاماً أو أكثر في المنطقة وبعض الدول القريبة طلبت من رئيس البرلمان السابق سليم الجبوري بان يعترف بتنظيم داعش الإرهابي والمهم هو إبطال هذه المؤامرة وإن الأغلبية الآن من السنة يرون بأنهم مدينون لهذه الدماء التي سالت في مناطقهم أثناء تحريرها والمتبقي من السنة غير المؤيدين فهم لا يتجاوزون الـ ١٠% من المكون السني، وهم بقايا البعثيين وبقايا المؤيدين للدواعش وهؤلاء أغلبهم غير موجودين في العراق وإنما في الخارج"[٣].

أضف للتصريحات السابقة ما قاله النائب "محمد الكربولي" عن اتحاد القوى السنية: "ان فتوى المرجعية اوقفت الزحف الداعشي وكانت عاملاً لوجود تلاحم بين الشعب العراقي بالتصدي لهذه العصابات الإرهابية واستطاعت كسرها وأعادة المناطق المختصبة فالمرجعية هي أب للعراقيين ومواقفها ثابتة ومشرفه خاصة إنها منبع من العراق وترى كل الطوائف بأنهم شعب عراقي واحد يدافعون عن الشرف العراقي ووحدة البلد والدم العراقي لذا فإن مواقفها كانت عراقية لا تنحاز إلى أي طرف"[٤].

ثالثاً: موقف القوى الإجتماعية: ترى بعض القوى الإجتماعية والعشائرية السنية في الحشد الشعبي قوة وطنية أُسست تحت شرعية الفتوى الدينية وحماية القانون[٥]، وفي الوقت الذي إستباحت فيه التنظيمات الإرهابية ثلث مساحة الأرض العراقية فإنه يقتضي العمل سويةً مع إبناء الحشد الشعبي لتحرير المناطق المحتلة دون الإكتراث للأصوات الطائفية التي لا تريد للعراق وشعبه خيراً، من هذا المنطلق استجابة أغلب العشائر العراقية في مناطق وسط وجنوب العراق لنداء المرجعية الدينية، إضافة الى بعض شيوخ عشائر المحافظات الغربية والشمالية والشرقية والذي يتراوح عددهم الـ (٩٠) شيخ، وقاموا بتوقيع وثيقة في حرم العتبة الحسينية المقدسة وبحضور ممثل المرجعية الدينية الشيخ عبد المهدي الكربلائي اهم ما جاء فيها هو

---

(١) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص١٥

(٢) سالم مشكور، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، ط٢، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥.ص١٥٣

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٧.

(٤) سالم مشكور، **مصدر سابق**، ص١٥٤

(٥) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٦.

التأكيد على حرمة الدم العراقي والدفاع عن العراق وان الوطن واحد من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وطالبت الوثيقة ايضاً جميع الاطراف السياسية والعشائر العراقية التطوع ضمن القوات المسلحة او صفوف قوات الحشد الشعبي لتقديم الدعم والاسناد للقوات المسلحة في حربها ضد الارهاب[١]، وقد شكلت العديد من العشائر السنية قوات مرادفة للحشد الشعبي يطلق عليها (الحشد العشائري) أو (مقاتلي العشائر) تتجاوز الـ (١٤) الف مقاتل[٢].

إن بعض العشائر السنية إنضمت الى الحشد الشعبي بهدف محاربة تنظيم داعش الإرهابي بأعداد تتراوح بين (٤٠٠٠) الى (٧٠٠٠) الف مقاتل، حاربوا مع فصائل الحشد الشعبي ضد تنظيم داعش، وقد ظهر دور هذه العشائر بشكل بارز في عمليات تحرير مدينة تكريت، حيث شاركت بـ (٣٠٠٠) مقاتل من بين(٣٠) ألفاً شاركوا في عملية تحرير المدينة، ومن ابرز العشائر المشاركة هي عشيرة (آلبو عجيل) التي لعبت دوراً مهما في عملية تحرير ناحية (العلم) وكانت في مقدمة القوات المشاركة ضد داعش، ومن أهم العشائر السنية الاخرى التي قدمت الدعم للحشد الشعبي في مدينة تكريت هي **عشائر الجبور والحمداني واللهيبي والكويسي والسرافي والهابش والعبيدي والشمر والخزرج والعزة والجغايفة**، اما عشائر الانبار فهي عشائر **ابو نمر وابو مهد وابو صهيب وابو ريشة وابو دياب وابو فراج وابو عتيبي وابو عساف وابو فهد**، ومن جانب آخر توجد عشائر صغيرة قدمت الدعم للحشد الشعبي، وهي على علاقة قوية ومباشرة مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وكانت هذه العشائر تتحرك باسم السنة جميعا وتحمل صفة التمثيل للسنة، ولكن المشاكل حول الأدوار القيادية للعشائر ادت الى عرقلة تحركهم بشكل جماعي[٣].

وبتاريخ (٣٠/ كانون الأول ٢٠١٤) اشتركت فصائل الحشد الشعبي جنباً الى جنب مع مقاتلين من ابناء العشائر السنية في عملية استعادة مدينة الضلوعية التابعة الى محافظة صلاح الدين، وهي أول مدينة من مدن المحافظة استعادت القوات الامنية السيطرة عليها، وذلك بعد معارك أستمرت لأكثر من شهرين، وشكلت هذه العملية باباً لعمليات أوسع في مدن أخرى من مدن المحافظة تمهيداً لعملية إستعادة تكريت مركز المحافظة[٤].

وقد اشادت المرجعية الدينية بالإنتصارات الكبيرة التي حققتها القوات المسلحة والحشد الشعبي والمتطوعين من ابناء العشائر وطالبت الجهات المعنية بمساعدة ابناء المناطق التي يسيطر عليها الارهاب، ودعمهم لتطهير جميع مناطقهم[٥] من سيطرة الجماعات الإرهابية.

---

(١) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص١٠١.

(٢) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٢٣.

(٣) بيلكاي دومان، **الحشد الشعبي العامل الجديد القابل للنقاش في العراق بعد داعش**، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستيراتيجية، تقرير مؤسسة اورسام رقم ١٩٨، أيار ٢٠١٥، ص١٢.

(٤) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٢٨.

(٥) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص٩٤-٩٥.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ طالب ممثلو العرب السنة في البرلمان بدمج القوى العشائرية السنية كجزء من قوات الحشد الشعبي[١]، الأمر الذي تحقق فعلاً بعد إرتباط الحشد العشائري رسمياً بهيئة الحشد الشعبي، وهذا ما أكده الناطق باسم الحشد الشعبي النائب "احمد الاسدي" بقوله ان "الحشد العشائري هو جزء اساسي من الحشد الشعبي[٢].

أما في الأنبار كبرى المحافظات العراقية من حيث المساحة، والتي سيطر تنظيم داعش المتطرف على أغلب مناطقها، فقد طالب وجهائها وشيوخ عشائرها قوات الحشد الشعبي الدخول الى مدينة الأنبار وتحريرها من تنظيم داعش الإرهابي، تبع ذلك تصريح لمحافظ الأنبار في مؤتمر صحفي مشترك مع شيوخ المحافظة بأنهم قدموا طلب رسمي الى رئيس الوزراء "حيدر العبادي" يدعون فيه إشراك الحشد الشعبي في عمليات تحرير المحافظة[٣]، وفعلاً دخلت قوات الحشد الشعبي الى بعض مدن المحافظة بعد تطهيرها من الجماعات الإرهابية، ولاقت هذه القوات ترحيباً من قبل العوائل والأسر الأنبارية، وكذا الحال في مدينتي الموصل وتكريت، وهذا يدل على قوة أواصر الاخوة والوحدة بين أبناء الشعب العراقي بمختلف قومياتهم ومذاهبهم، بالمقابل تعامل مقاتلي الحشد الشعبي مع جميع العوائل والأسر الخاضعة مناطقهم لسيطرة تنظيم داعش بالروح الوطنية والإلتزام الديني، أداءً لواجبهم وإمتثالاً لتوصيات المرجعية الدينية العليا للمجاهدين وتأكيدها على ضرورة التعامل مع الآخرين في الحرب والسلم بخُلُق النبي وأهل بيته (صلوات الله عليهم) حتّى يكونوا للإسلام زيناً ولقيمه مَثَلاً[٤].

وبصورة عامة يمكن القول أن دوافع تأييد الحشد الشعبي من قِبل القوى العراقية الدينية والسياسية والإجتماعية (الشيعية) ترجع لأسباب وطنية بعيدة عن أي حس طائفي، حيث يدرك أبناء الشعب العراقي حجم الخطر الكبير المحدق بدولتهم، والذي تقوم جهات داخلية وخارجية بتنفيذه، بغية تقسيم البلد وإضعافه كجزء من مشروع أكبر يشمل معضم دول المنطقة، وما سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل وإشاعة الفوضى والفتة الطائفية إلا وسيلة لغاية مدروسة ومفروضة من وراء الحدود.

أما على مستوى القوى السنية المؤيدة للحشد الشعبي فقد دفعهم لذلك حجم الخطر الحقيقي الذي شعروا به من تنظيم داعش، على الرغم من تأييدهم لهذا التنظيم المتطرف في البداية، إلا إنهم تخلوا عنهم وقاتلوهم وإمتنعوا ان يكونوا حاضنة لهم للتباين الإيديولوجي والديني والاجتماعي والثقافي بينهم، كما أن مطالب تنظيم داعش الإرهابي تختلف عن مطالب العرب السنة جملة وتفصيلا لأنها – داعش – تريد اقامة خلافة

---

(1) Renad Mansour، **the Sunni Predicament in Iraq**، Ibid، p21.

(٢) وكالة كل العراق الإخبارية، **الحشد الشعبي: الحشد العشائري جزء اساسي منا**، متوفر على الرابط:(http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=25372)، آخر زيارة(٢٠١٩/٨/٢٩).

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٦.

(٤) موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، **نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد**، موفر على الرابط(https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/) آخر زيارة (٢٠١٩/٨/٢٩).

سنية لا يمكن للمكون السني ان يتعايش معها ولم تنسجم ثقافته مع الثقافة الاجتماعية والدينية والسياسية التي يطرحها تنظيم داعش[1]، لذا أدركت بعض القوى السنية ضرورة توحيد الصف الوطني والوقوف الى جانب القوات الامنية وأبناء الحشد الشعبي الذين تصدوا منذ اللحظة الاولى لمَهَمة الدفاع عن الوطن ومقدساته، لذا يمكن القول أن حرب العراقيين ضد داعش كانت حرب وطنية، وأن الفضل الكبير في توحيد صفوف العراقيين يحسب للمرجعية الدينية العليا التي أفتت بالدفاع عن الوطن وحرمت تقسيمه أو التمييز بين أبنائه طائفياً أو عرقياً، ودفعت العشائر "السنية" لتشكيل قوة عسكرية عرفت بـ "الحشد العشائري" لغرض للدفاع عن مناطقها، وهذا الحشد يُعد جزاً لا يتجزأ من هيئة الحشد الشعبي.

المطلب الثالث: المواقف المعارضة للحشد الشعبي (أسبابها–دوافعها):

لم يكن هناك إجماع بين الأوساط العراقية على دعم وتأييد الحشد الشعبي، فقد كان هناك تيارات معارضة لتشكيل الحشد الشعبي، مثلتها أحزاب سنية وكردية، رغم أن الحشد الشعبي لم يكن إلا ردة فعل عكسية على إحتلال التنظيمات والجماعات الإرهابية لمساحات واسعة من اراضي الدولة العراقية، فما هي تلك التيارات المعارضة وما هي أسباب ودوافع معارضتها لتشكيل الحشد الشعبي؟.

إن الإجابة على التساؤلات السابقة إقتضت تقسيم البحث الى فرعين، يتناول الأول منه موقف القوى السنية المعارض للحشد الشعبي، والثاني الى مواقف القوى الكردية المعارض أيضاً لهذه التشكيلات المسلحة، وذلك كالتالي:

الفرع الأول: موقف القوى السنية المعارض للحشد الشعبي:

إذا كان هناك نسبة من العرب السنة مؤيدين للحشد الشعبي فأن النسبة الأكبر منهم معارضين لتشكيل هذا الجيش الرديف الذي برز على الساحة العراقية بعد سيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى في حزيران ٢٠١٤، ويمثل هذا التيار "المعارض" أغلب القوى السياسية السنية في البرلمان العراقي، ففي خضم المعارك ضد الارهاب كانت تطلب هذه القوى من الحكومة العراقية عدم أشراك قوات الحشد الشعبي في تحرير المدن من سيطرة التنظيمات الإرهابية المتطرفة، إلا أن الحكومة لم تكترث لهذه المطالب وأشركت مقاتلي الحشد في عمليات التحرير لجملة أسباب أهمها ما يلي:

١) إن دعوات عدم اشراك الحشد في قتال تنظيم داعش غير مبررة، ونابعة من دوافع طائفية.
٢) إن حرب الإستنزاف المصيرية التي كان العراق يخوضها جعلته بحاجة ماسة للمقاتلين الشجعان من طراز مقاتلي الحشد الشعبي الذين إستبسلوا في حرب تنظيم داعش في جميع المعارك التي خاضوها.

---

(١) محمد صادق الهاشمي، **سنة العراق بين ٢٠١٢ – ٢٠١٧ متغيرات مهمة وتوجه نحو الدولة وليس الانفصال**، موقع المدار للسياسة، بغداد، آخر دخول(٢٠١٩/١٠/٢٣)، متوفر على الرابط(https://almedar.com/?p=3613).

وبعد طرح مشروع قانون الحشد الشعبي على مجلس النواب للتصويت عليه، صوتت الكتل الشيعية لصالح القانون دون الكتل السنية التي أعلنت معارضتها لأسباب تتعلق بأصل القانون وأخرى ببعض فقراته، منها:

١- ترى الكتل السنية في التأطير القانوني للحشد الشعبي خطوة غير صحيحة، وما إصرار الاحزاب الشيعية على ذلك إلا ليكون الحشد حاميا مسلحا لها، بالتالي فهو حشد طائفي، وفي الواقع يعتبر هذا الإدعاء غير مقبول لان قوات الحشد الشعبي لا يقتصر منتسبيها على الشيعة فقط بل من جميع المكونات والمحافظات العراقية.

٢- ترى بعض الكتل السنية في قانون الحشد الشعبي غير منصف لمكونها، كون القانون يخصص نسبة ٣٠% فقط من منتسبي هيئة الحشد الشعبي لأبناء السنة، مطالبين بضرورة مراعاة التوازن في تشكيل الهيئة بين السنة والشيعة، وهذا مطلب غير منصف، لكون القانون اعتمد على النسب السكانية للمكونات في العراق فكيف تتساوى طائفة يشكل أبنائها نسبة ٦٥% من سكان العراق من بقية المكونات التي لاتزيد نسبتها مجتمعة عن ٣٥% فقط.

٣- ترى الكتل السنية أن قانون الحشد الشعبي يضر بالعملية السياسية ويشكل خطراً على توازن المؤسسة الأمنية في العراق مما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في البلاد، كما إن القانون المذكور يخل بالمؤسسات الكبيرة كوزارتي الدفاع والداخلية ويجعل من الحشد الشعبي جهازاً موازياً يضاهي إن لم يكن أقوى من الجيش وبشكل لا يخلو من الإنتماءات الحزبية والعقائدية التي يمكن أن تؤثر على أدائه وعمله في المستقبل، وأن محاولة بناء أي مؤسسة عسكرية جديدة خارج إطار الجيش سيكون لها تبعات منها تشتت في الادارة السليمة ما يضعف في النتيجة دور الجيش كمؤسسة تحظى باحترام وتقدير العراقيين جميعا كما أن الانتهاء من تحرير الأرض العراقية والقضاء على داعش سيجعل أمر استمرار الحشد الشعبي.

٤- تتهم الكتل السنية بعض فصائل الحشد الشعبي بالإرتباط والتبيعة لايران ماليا وتسليحيا وسياسيا وعقائديا، وعّبرت عن مخاوفها من ممارسات قد تقدم عليها بعض فصائل الحشد الشعبي لا تنسجم مع مصالح العراق.

بالمقابل ترى الكتل الشيعية ضرورة إستثمار الحشد الشعبي وتأطيره قانونياً لجملة أسباب، يمكن تلخيصها بما يلي:

١- إن الحشد الشعبي سيكون قوة وطنية كبيرة تقف على أهبة الإستعداد ضد أي تهديد أو خطر يتعرض لها أمن الدولة، مما يعزز قوة الأجهزة الامنية العراقية، وتُمَكِن القائد العام للقوات المسلحة من المناورة بها حيثما تطلب الموقف[١]، وهذا ما أكدت عليه المرجعية الدينية العليا في خطبة النصر من كربلاء

(١) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٢١٤.

المقدســة يوم(٢٠١٧/١٢/١٥) بقولها: (إن المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة ماســة الى الكثير من الرجال الأبطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الإتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات وأبلوا بلاءً حسـناً في اكثر المناطق وعورةً واشـد الظروف قسـاوةً وأثبتوا أنهم أهلٌ للمنازلة في الدفاع عن الارض والعرض والمقدسات وحققوا نتائج مذهلة فاجأت الجميع داخلياً ودولياً .. وان من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية و القانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة وترسم المسار الصحيح لدور هؤلاء الأبطال في المشاركة في حفظ البلد وتعزيز أمنه حاضراً ومستقبلاً..)[١].

٢- إن قانون الحشـد الشـعبي يهدف إلى تكريم كل من تطوع، من مختلف أبناء الشـعب، دفاعاً عن العراق في وجه هجمة تنظيم داعش، كما إنه سيخلق فرص عمل للأعداد الكبيرة من المتطوعين، ويضمن عدم ابقاء السلاح خارج سيطرة الدولة.

٣- إن معارضـة قانون الحشد الشـعبي غير مبررة بأسباب وطنية، وإن أغلب الأصـوات المعارضـة للقانون تتبع اجندات وأوامر خارجية لها مواقف معروفة مسـبقا من الحشـد الشـعبي، وإن هناك بعض قيادات سـياسـية تسـتلم التعليمات من تركيا والسـعودية وقطر وتعمل وفق اجندات تلك الدول لإضـعاف العملية السياسية ونسفها بشكل كامل.

وهكذا خلق قانون الحشـد الشـعبي خلافاً بين الكتل السـياسـية الشـيعية والسـنية، ولكن تمكنت الكتل الشيعية في نهاية المطاف من إقرار قانون الحشد الشعبي في(٢٠١٦/١١/٢٦) نتيجة الأغلبية العددية التي تحضى بها هذه الكتل في البرلمان.

إن إقرار قانون الحشـد الشـعبي رسـمياً في مجلس النواب، وإعتباره جيشـاً رديفاً مسـانداً للأجهزة الامنية العراقية ومرتبطاً بالقائد العام للقوات المسـلحة لم يمنع من إسـتمرار معارضـة الكتل السـنية لهذا التشـكيل، متهمين قوات الحشد بالولاء لجمهورية ايران أكثر من العراق، وإرتكاب جرائم وإنتهاكات ذات بعد طائفي، لذا نجد من الضروري سرد هذه الإتهامات ومناقشتها ثم تقييمها للنظر لمدى صحتها وذلك كالتالي:

أولاً: وطنية الحشد الشعبي:

لعل من أكثر الإتهامات التي وجهت الى الحشـد الشـعبي وأخذت رواجاً واسـعاً على وسـائل الإعلام الدولية هي تلك المتعلقة بوطنية الحشـد الشـعبي، حيث يدعي المعارضـين لهذه القوات أن هناك مؤشـرات عديدة تبين ارتباط "الحشـد الشـعبي" بايران وسـياسـاتها الإقليمية، بعيداً عن مصـلحة الدولة العراقية، ويدل على ذلك حجم اللقاءات التي تجري في الحين والآخر بين قياديين في الحشـد الشـعبي والجنرال قاسـم سـليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الايراني، والتي يكون أغلبها داخل العراق، إضـافة إلى تقارير

(١) خطبة النصر من كربلاء المقدسة، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني، على الرابط(https://www.sistani.org/arabic/statement/25875/)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٠/٢٢)،

إعلامية عديدة تتحدث عن حجم الأسلحة الكبيرة التي تقدمها ايران لفصائل الحشد الشعبي وإشادة قادة الحشد بهذا الدعم المقدم لهم بإستمرار.

إن مجرد تلقي قوات الحشد الشعبي الدعم من ايران لا يعني أنها أصبحت جزءاً من الجمهورية الإسلامية أو تابعة لها، فالجيش العراقي يتلقى دعماً من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية إسوةً بالكثير من جيوش المنطقة، أضف لما تقدم تحدثت مصادر حكومية عن ان الدعم المقدم من ايران مدفوع الثمن، وما تواجد الجنرال قاسم سليماني في ساحات المعارك في العراق إلا بطلب رسمي من الحكومة العراقية، فقد طلبت حكومة بغداد مستشارين ايرانيين إضافة الى مستشارين من التحالف الدولي معظمهم من الولايات المتحدة.

من جانبه يستبعد (جاسم محمد) رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبار، أن يكون هناك إرتباط حقيقي بين الحشد الشعبي وايران، ويرى أن الحشد لا يحمل أهدافاً سياسية ومهمته كانت دفاعية محضة[١].

كما يجمع أغلب الفقهاء والمختصين في الشأن العراقي على إعتبار الحشد الشعبي حشداً وطنياً ضمن إطار الدولة والقانون، وإن الصفة الوطنية للحشد غالبة واساسية، وما محتوى الحشد المتنوع التشكيل إلا خير دليل على شموليته الوطنية[٢]، وقد أكد رئيس الجمهورية "فؤاد معصوم" على وطنية الحشد الشعبي في كلمته التي ألقاها خلال حضوره إحتفالية الذكرى السنوية الثانية لفتوى المرجعية الدينية وتأسيس الحشد الشعبي، حيث صرّح قائلاً أن "الحشد انفتح على استقطاب متطوعين من كل مكونات الشعب ليكون سدا بوجه الإرهاب، وقواته تحقق الانتصار تلو الانتصار على الإرهابيين في الكثير من المناطق، مؤكدا ضرورة الوحدة من أجل السيادة وعودة سلطة القانون الى المناطق المحررة"[٣].

كما يحسب للحشد الشعبي تعضيده للبنية الاجتماعية وبلورة الحس الوطني العراقي، وهذا ما أكد عليه مركز الوطن لإستبيان الرأي العام (APOP) بعدما طرّح سؤالاً على (٤١٢٠) عينة حول مدى إعتقاد

---

(١) إسماعيل عزام، **الحشد الشعبي قوات نالت حقوقها أم أداة إيرانية تُفيد العبادي**، موقع DW، متوفر على الرابط(https://www.dw.com/ar/الحشد-الشعبي-قوات-نالت-حقوقها-أم-أداة-إيرانية-تُفيد-العبادي/a-42910074) آخر زيارة (٢٠١٩/١٠/٢٢).

(٢) صفاء الوائلي، **الحشد الشعبي الجيش الوطني الرديف**، وكالة كربلاء الخير، متوفر على الرابط(http://fk-news.com/39898-الحشد+الشعبي...+الجيش+الوطني+الرديف) آخر دخول (٢٠١٩/٩/١)

(٣) وكالة شفقنا العراق، **معصوم: فتوى السيد السيستاني حفظت وحدة العراق وأجهضت مخططات الأعداء**، متوفر على الرابط(https://iraq.shafaqna.com/AR/40110) تاريخ آخر زيارة(٢٠١٩/٨/٢٨).

العراقيين **بأن مشارَكة الحشد الشعبي في معارك التحرير جسَّدت المعاني الحقيقيّة للوحدة، وأجهضت مُخطَّطات التقسيم؟** حيث خرج الإستبيان بالنتائج التالية[١]:

١- إن نسبة ٩٢% من المُستَفتيين يدعم الحشد الشعبي ويؤكد على دوره في تعضيد البنية الاجتماعيّة العراقية، وسبباً مهماً في رفع الروح المعنويّة للشعب العراقي.
٢- يعتقد ٨% من الرأي العام أنَ الحشد الشعبي لم يُجسِّد المعاني الحقيقيّة للوحدة الوطنيّة، ويرجع هذا الإعتقاد الى التوجس الحاصل جراء مغبة تحويل مُمارَسات فرديّة ذات منحى طائفي وتعميمها على مؤسسة الحشد الشعبي بغية إُضعافه وتفتيت الوحدة الوطنية.

وقد وصف رئيس الوزراء (حيدر العبادي) حملة مواقع التواصل الإجتماعي في إتهام الحشد الشعبي بإرتكاب تجاوزات بالكذب والتزوير[٢]، أضف لما تقدم، يعتبر الحشد الشعبي قوة عراقية وطنية خالصة إستناداً لدوافع تأسيسه، وطبيعة المهمة المكلّف بها، إضافة الى حجم التضحيات التي قدمها في سبيل إنجاح مهمته، وذلك كالتالي:

١- **دوافع التأسيس:** إن دوافع تأسيس الحشد الشعبي وضحتها المرجعية الدينية العليا بقولها:(إن الدعوة للتطوع في صفوف القوات العسكرية والأمنية العراقية إنما كانت **لغرض حماية العراقيين من مختلف الطوائف والأعراق** وحماية أعراضهم ومقدساتهم من الارهابيين الغرباء..[٣])، فالهدف واضح وهو حماية الناس المهددة من قبل عصابات داعش والدفاع عنهم وعن مصالحهم بغض النظر عن إنتماءاتهم القومية والمذهبية والسياسية، فلم يكن هنالك حشد شعبي قبل دخول تنظيم داعش للعراق، رغم ما مرت به الدولة العراقية من مراحل صعبة فجرت فيها حتى المراقد المقدسة للمسلمين الشيعة في سامراء، رغم ذلك لم تفتي المرجعية الدينية بالجهاد ودعت الى ضبط النفس وتفويت الفرصة على اصحاب الابواق الطائفية الذين سعوا جاهدين لجر البلاد نحو حرب سنية- شيعية، ولكن بعد اجتياح تنظيم داعش لمدينة الموص وتوسعه نحو بقية المدن والمناطق اصدرت المرجعية الدينية فتوى الجهاد الكفائي التي تشكل على اثرها الحشد الشعبي.

---

(١) أستبيان ميداني: هل تعتقد أنَّ مُشارَكة الحشد الشعبيِّ في معارك التحرير جسَّدت المعاني الحقيقيّة للوحدة، وأجهضت مُخطَّطات التقسيم، **مركز الوطن لإستبيان الرأي العام(APOP)**، بغداد، متوفر على الرابط: http://alwatancenter.net/post/13، آخر دخول يوم(٢٠١٩/١٠/٢٢).

(٢) ميران حسين، **الحشد الشعبي وفيلق القدس الايراني**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٤.

(٣) نص ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٢/ رمضان /١٤٣٥ هـ)، موقع سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني(https://www.sistani.org/arabic/archive/24925/)، آخر دخول(٢٠١٩/١١/٢).

٢- **طبيعة المهمة الملقاة على عاتقة:** لم تكن مهمة الحشد الشعبي إلا الدفاع عن الأرض العراقية وتحريرها[١] من الجماعات الإرهابية، وهي مهمة ليست سهلة، تتطلب من المقاتلين تضحيات كبيرة، ومن المواطنين الوقوف صفاً واحداً الى جنب القوات الأمنية والحشد الشعبي في مقاتلة الجماعات الإرهابية بشتى صنوفها وأنواعها، وعدم التمييز بين أبناء الوطن وجنوده على أسس طائفية أو قومية، وهذا ما أكدت عليه المرجعية الدينية في توصياتها للمقاتلين بقولها:**(ومن هنا نؤكد على جميع المقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين الذين نشيد بشجاعتهم و بسالتهم في الدفاع عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... نؤكد عليهم جميعاً ضرورة الالتزام التام والصارم برعاية حقوق المواطنين جميعاً وعدم التجاوز على أيّ مواطنٍ بريءٍ مهما كان انتماؤه المذهبي او العرقي وأياً كان موقفه السياسي)**[٢].

إن المهمة التي تصدى الحشد الشعبي لتحقيقها تعد مهمة وطنية بإمتياز، وهي الدفاع عن النفس والأرض والمقدسات، وكذلك الدفاع عن التجربة السياسية العراقية الجديدة بعد عام٢٠٠٣، كما إن الحشد الشعبي في مهمته هذه لم يكن يصبو لتحقيق مكاسب سياسية أو مالية، وإنما كانت إستجابة لمفاهيم عقائدية ووطنية[٣].

٣- **حجم التضحيات التي قدمها أبناء الحشد الشعبي في سبيل التحرير:** حيث قدمت هيئة الحشد الشعبي ما يقارب (٧٦٣٧) شهيداً وأكثر من (٢١٣٠٠)[٤] جريحاً خلال عمليات تحرير المدن العراقية، وما حجم هذه التضحيات إلا دليلاً على وطنية هذه المؤسسة التي أخذت على عاتقها من اللحظة الأولى لتأسيسها حماية أبناء الشعب العراقي والدفاع عنهم.

ثانياً: إنتهاكات الحشد الشعبي:

منذ إنطلاق عمليات تحرير المدن من سيطرة تنظم داعش عملت ماكنة الإعلام المضلل على إتهام قوات الأمن العراقية بصورة عامة والحشد الشعبي خاصة بإرتكاب جرائم وإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، حيث إتُهِم الحشد الشعبي بادئ الأمر أنه حشداً طائفياً شيعياً يسعى للهيمنة على المدن السنية وإستهداف

---

(١) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص٤٣.

(٢) نص ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٢/ رمضان /١٤٣٥ هـ)، موقع سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني(https://www.sistani.org/arabic/archive/24925/)، آخر دخول(٢٠١٩/١١/٢).

(٣) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص٤٦.

(٤) زياد الحيدري، **الخزعلي يكشف عن عدد قتلى الحشد الشعبي في الحرب مع داعش**، موقع روداو، ٢٠١٧/١٢/١٤، متوفر على الرابط(https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/141220174) آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٠/٢٣).

أبنائها[١]، فهو لا يقتل فقط المتطرفين بل المدنيين السنة أيضاً[٢]، وسرقة بيوتهم وممتلكاتهم بعد تحريرها من سيطرة المجاميع الإرهابية[٣]، إلا أن هذه الإتهامات لم تكن واقعية، لكون تشكيلات الحشد الشعبي تخضع لتوجيه واشراف الحكومة العراقية شأنها بذلك شأن أي قوة عراقية اخرى، كما إنها تشكيلات وطنية وجامعة لأغلب مكونات المجتمع العراقي، وليست حكراً على طائفة معينة كي تكون مدعاة قلق أو تهديد من قبل الطوائف الأخرى.

وفي نفس السياق، إتُهِمت قوات الحشد الشعبي بإرتكاب حملة إبادة منظمة ضد أبناء المكون السني كمحاولة لإجراء تغييرات ديمغرافية، وذلك عبر تفجير بيوت السنة ومنع عودة أهلها إليها[٤]، بغية تنفيذ مشروع "ايراني" يهدف للسيطرة على المناطق السنية العراقية، وهذا الإتهام لم يصمد كثيراً أمام النقد، لأن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث دخلت قوات الحشد الشعبي الى الأنبار وتكريت بإنضباط عالي، وهو ما أحدث تحول حقيقي في نظرة العرب السنة لقوات الحشد الشعبي، وهو تحول بعيد المنال عن الحدوث في العالم العربي، حيث أثبت استطلاع للرأي أن أعداداً كبيرة من الناس في المحافظات ذات الغالبية السنية ينظرون إلى وحدات الحشد الشعبي نظرة إيجابية، وإن الحجة التي دعمت هذه التطور تمثلت في فترة الاتصال ما بين يناير ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧، حيث كانت هناك زيادة بنسبة ٢٢ بالمائة في عدد الأشخاص في غرب العراق الذين شاهدوا الحشد الشعبي في ضوء إيجابي[٥].

أما على المستوى الخارجي، فقد أصدرت منظمة (**Human Rights Watch**) عدة تقارير تضمنت إساءة للحشد الشعبي، كان أبرزها التقرير المنشور في(٢٠١٥/٩/٢٠)، والذي إتهمت فيه قوات الحشد الشعبي "بنهب وإحراق وتفجير مئات المنازل والمباني المدنية في تكريت والبلدات المجاورة من الدور والبو عجيل والعلم على طول نهر دجلة، في انتهاك لقوانين الحرب، كما اعتقلت بصورة غير قانونية نحو ٢٠٠ رجل وصبي ما زال ١٦٠ منهم على الأقل مفقودين ويُخشى أن يكونوا قد تعرضوا إلى الإخفاء القسري"[٦].

---

(١) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٨٢.

(2) **Petraeus، The Islamic State isn't our biggest problem in Iraq**، The Washington Post، March 20، 2015،(https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/03/20/petraeus-the-islamic-state-isnt-our-biggest-problem-in-iraq).

(٣) ميران حسين، **مصدر سابق**، ص٨٢.

(٤) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٣٤.

(5) Fanar Haddad، Report Arab Politics Beyond The Uprisings Understanding Iraq's Hashd al-Sha'bi State and Power in Post 2014 Iraq، March 2018، p11.

(6) **Ruinous Aftermath Militias Abuses Following Iraq's Recapture of Tikrit**، September 20، 2015، Available on the link: (https://www.hrw.org/report/2015/09/20/ruinous-aftermath/militias-abuses-following-iraqs-recapture-tikrit).

إن التقرير الذي أوردته منظمة (**Human Rights Watch**) وما تضمن من إتهامات للحشد الشعبي لا يلامس الحقيقة مطلقاً، لان مدينة تكريت خلت من السكان بشكل كامل أثناء عملية التحرير، وعادوا إليها بعد الإجراءات التي إتخذتها الحكومة العراقية لحماية المدنيين، كما إن المنظمة إعترفت بعدم زيارتها لمدينة تكريت، وأن الشـــهود الذين إعتمدوا عليهم كانوا بعدين عن موقع الحدث، حيث غادروا المدينة الى مناطق شـمال العراق ولم يشـاهدوا عملية تدمير المنازل المزعومة، أضـف لما تقدم، كان بإمكان المنظمة الوقوف ميدانياً على حقيقة الأحداث والخروج بتقرير منصف بعدما سمحت الحكومة العراقية لجميع وسائل الإعلام العالمية بالدخول لمدينة تكريت أثناء وبعد عملية التحرير[١].

أما بخصـوص ردود الأفعال الحكومية الرسـمية على الادعاءات الواردة في تقرير منظمة(**Human Rights Watch**، فقد فند رئيس مجلس الوزراء العراقي ما جاء في تقرير المنظمة وفق البيان الذي اصـــدره مكتبه بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢، وقد جاء فيه إن(منظمة هيومن رايتس ووتش نشـــرت بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠ تقرير موسـع عن معركة تحرير تكريت مليء بالمغالطات والشـهادات غير الموثقة وينطوي على تحريض طائفي غير مبرر وتحريف للحقائق، وإن التقرير الذي جاء تحت عنوان "دمار ما بعد المعركة" يركز على إنسحاب داعش وتبرئتها من أعمال التدمير والتخريب والقتل والسلب التي انتهجتها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وقد اعتمدت المنظمة على تسجيلات فديو غير موثقة واتصالات هاتفية عن اعمال سـلب ونهب وتدمير، واعتبرتها شـهادات لشـهود محليين، وشـككت دون مبرر بأعداد جريمة سبايكر التي إعترفت داعش بإرتكابها، والحقيقة التي أغفلها التقرير عن عمد، هو أن تنظيم داعش الإرهابي كان وما يزال يعمد الى تفخيخ المنازل قبل انسـحابه منها لإيقاع الخسـائر البشـرية بين صـفوف القوات السـاعة لتحرير المدن، وقد قدمت القوات العراقية عشـرات الضـحايا اثناء دخولها منازل مفخخة او خلال قيامها بتفكيك المتفجرات الموضـوعة حول وداخل الدور السـكنية للمواطنين، وإن التقرير المذكور ركز دون أي تحفظ على البعد الطائفي على الرغم من ان عملية تحرير تكريت تمت بنجاح وبمشـــاركة ابناء مدينة تكريت وعشـــائرها الذين تطوعوا الى جانب اخوانهم المقاتلين من بقية مكونات الشـــعب العراقي وإن مدينة تكريت هجرها سكانها بعد ان احتلها داعش وعند تحريرها ودخول القوات العراقية لم يكن فيها سكان مدنيون مطلقاً، وغنما عادوا إليها بعد تحريرها، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لحماية المدنيين أدت الى عودة٨٠% من سـكان تكريت، وكذلك أهالي المناطق الأخرى في صـلاح الدين، ومنها منطقة الدور التي عاد ايها معظم سكانها، ومنطقة العلم يعود إليها سكانها بالتدريج، مما يعني إن المواطنين في هذه المناطق

(١) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص١١٠.

المحررة يثقون بالقوات الموجودة هناك ويشعرون بالأمان اكثر من وجودهم في المناطق التي نزحوا إليها)[١].

أما بالنسبة لموقف هيئة الحشد الشعبي، فقد طالب الناطق الرسمي بإسم الهيئة منظمة (**Human Rights Watch**) بأن (تقدم دليلاً قانونياً واحداً على إرتكاب الحشد جرائم حرب، وحينها سوف نقدم نحن بأنفسنا الجناة الى العدالة، ولكننا على يقين بان الأمر لا يخرج عن إتهامات مبنية على إدعاءات وشهادات لا اساس لها ولا تمت الى الواقع بصلة)[٢].

وفي ذات السياق، وجهت **منظمة العفو الدولية** إتهامات للحشد الشعبي في تقريرها لعام(٢٠١٦-٢٠١٧)[٣]، بإرتكاب إنتهاكات ضد حقوق الإنسان، ويمكن إجمال الإتهامات الواردة في تقرير المنظمة بمايلي[٤]:

١- إرتكاب الحشد الشعبي جرائم حرب أثناء المعارك ضد تنظيم "داعش"، إضافة إلى إنتهاكات اخرى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد العرب السنة.
٢- تنفيذ عمليات القبض والإحتجاز بصورة تعسفية على الأشخاص، بأوقات وأماكن مختلفة، من منازلهم أو عند حواجز التفتيش، أو من مخيمات النازحين داخلياً، دون أي مذكرات قبض قضائية، ودون إبلاغ المقبوض عليهم أو أقاربهم بالسبب أو التهمة.
٣- ممارسة قوات الحشد الشعبي التعذيب إضافة إلى وسائل أخرى تعتبر من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الإحتجاز والمنشآت التابعة لها.
٤- منعت قوات الحشد الشعبي النازحين من العودة الى ديارهم بإتباع إسلوب الترهيب كالإختطاف او الإحتجاز التعسفي، والإعدام دون أوامر قضائية.

وفي الوقت الذي لم يستند فيه تقرير منظمة العفو الدولية إلى أي دليل أو شكاوى أو شهادات ميدانية في إدانته للحشد الشعبي، فإن الواقع العملي يشير الى أن أكثر من (٩٠%) من المدنيين النازحين عادوا الى مدينة تكريت برعاية وحماية هيئة الحشد الشعبي[٥]، أما في محافظة نينوى فقد ساهمت الهيئة ممثلة

---

(١) إنظر: الموقع الرسمي للمكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي على الرابط(https://www.pmo.iq/press2015/22-9-2015.htm)، وكذلك، يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص١٠٩- ١١٠.

(٢) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص١٠١.

(٣) للإطلاع على النص الكامل لتقرير منظمة العفو الدولية، يرجى زيارة الرابط التالي: (https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1048002017ARABIC.PDF).

(٤) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص٩٠.

(٥) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص١٠٢.

بمديرية الأمن بإعادة ما يقارب(٣١٠٤٢١) من نازحي المحافظة الى مدنهم[١]، وما هذا الدور الكبير الذي قامت به هيئة الحشد الشعبي والمتمثل بإعادة النازحين الى مناطقهم بعد تحريرها إلا دليل على عدم صحة الإتهامات الموجهة للحشد الشعبي.

وقد أبدى رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) إستغرابه من الإتهامات الواردة في تقرير منظمة العفو الدولية، وأكد على أن (الصحيح أن هناك سكان محليين قتلوا دواعش، وهذه المنظمة نحملها المسؤولية كاملة عن أي عملية نزوح لان هذه التقارير ترعب المواطنين كما نحملهم مسؤولية عن تعرض أمن المواطنين للخطر، وأن التجاوز على حقوق الإنسان لا نسمح به، ويجب أن يكون صفر مبيناً أن أبناء الشعب العراقي موحدون بأفضل ما يكون وكلهم يقاتلون سوية في خندق واحد)[٢].

وقد إتهم الحشد الشعبي على لسان المتحدث الرسمي باسمه منظمة العفو الدولية بـ"تعمد تشويه سمعته"، نافياً الإتهامات الموجهة إليه، ومتهماً المنظمة باتباع سياسات الأطراف والدول التي تموّله[٣].

وقد عاودت المنظمة إتهام الحشد الشعبي بإرتكاب إنتهاكات في تقرير آخر صدر عنها للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨، تحت عنوان (العراق: غض الطرف عن تسليح مليشيا الحشد الشعبي)، ذكرت فيه قيام بعض "الميليشيات" شبه العسكرية التابعة للحشد الشعبي بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وتعذيب واختطاف آلاف الرجال والفتيان، وأضاف تقرير المنظمة أن تلك الممارسات تنتهك حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بشكل خطير[٤].

وقد ردت هيئة الحشد الشعبي على تقرير المنظمة المذكور أعلاه في بيان أصدره الناطق الرسمي بإسم الحشد الشعبي في ٢٠١٧/١/٦، جاء فيه: (يتضح لنا من خلال عنوان التقرير بأن هذه المنظمة إعتمدت مغالطات في تناولها لحالة حقوق الإنسان في العراق ولم تستقِ المعلومات من مصادرها الرسمية، ومنها تسمية قوات الحشد الشعبي بـ"المليشيا" وهي تعلم بأن هذه القوات هي جزء من القوات المسلحة العراقية، حيث جاء في المادة(١) فقرة(٢) رقم(١) من قانون الحشد الشعبي الذي صوت عليه مجلس النواب بالأغلبية وحظيّ بمصادقة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بأنه (يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة)، إذاً صفة المليشيا التي أطلقتها هذه

---

(١) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص٩٨.

(٢) العبادي يرد على منظمة تقرير منظمة العفو الدولية، مقالة منشورة على موقع سومر نيوز، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٠، (http://sumer.news/ar/news/14206/)، تاريخ آخر زيارة(٢٥-٣-٢٠٢٠).

(٣) إسماعيل عزام، **مصدر سابق**.

(4) **Iraq Turning a blind eye the arming of the popular mobilization units**، Amnesty International، 5 January 2017، Index number: MDE 14/5386/2017، (https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/5386/2017/en/)، Date of the last visit (1/4/2020).

المنظمة غير صـــحيحة ومخالفة للقانون وتعتبر فعلاً من افعال التزوير التي يعاقب عليها قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩م)[١].

الفرع الثاني: موقف القوى الكردية من الحشد الشعبي:

ذهبت أغلب القوى العراقية لإتخاذ موقف واضـح تجاه الحشـد الشـعبي بين مؤيد ومعارض، إلا القوى الكردية إتخذت موقفاً وسطياً بين التأييد والرفض، حيث لم تبدي رأياً واضحاً تجاه تشكيل الحشد الشعبي، وعلى إعتبار إن الموقف الكردي يجسده موقف الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان، والمتمثلين بـــ "حزب الإتحاد الوطني الكردستاني" الذي يتخذ من محافظة السليمانية مقراً له، و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" المســتقر في أربيل، لذا من الضــروري دراســة موقف هذين الحزبين بغية الوقوف على العلاقة بين القوى الكردية والحشد الشعبي.

فيما بتعلق بالقوى الســياســية الكردية الموجودة في الســليمانية وعلى رأســها حزب الإتحاد الوطني الكردستاني، فيمكن القول إن علاقتهم مع الحشد الشعبي وسطية وغير متشنجة، ويتضح ذلك من خلال موقف رئيس الجمهورية العراقية (فؤاد معصوم) احد أبرز الشخصيات في الإتحاد الوطني الكردستاني، الذي جاء موقفه منسجماً مع سياسة الحزب الذي ينتمي إليه، فقد أتخذ موقفاً وسطياً غامضاً، ولم يبدي رأياً تجاه تشكيل الحشد الشعبي لا سلباً ولا إيجاباً، حيث خيم السكوت المطبق عليه بالوقت الذي عبرت فيه جميع الأحزاب والقوى السياسية عن موقفها تجاه الحشد الشعبي الذي غدا لاعباً مهماً في الساحة العراقية[٢].

أما بخصوص الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد كان موقفه من الحشد الشعبي متحسساً جداً وغير ودي، على إعتبار إن الكرد من أتباع رئيس الإقليم "مسعود بارزاني" لا يرغبون في وجود قوات عسكرية، أو حشد شعبي قوي من أجل رجحان القوة العسكرية الكردية وهيمنتها على الساحة العراقية[٣]، لاسيما وإن ســياســة قادة الكرد بعد إحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصــل تمثلت بالدفاع عن أراضــيهم من التنظيم المتطرف أولاً، وإتخاذ وجود تنظيم داعش ذريعة للهيمنة على المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الإتحادية ثانياً[٤]، وقد وضــع قادة الكرد العراقيين أمام الامر الواقع، وأعلنوا سـيطرتهم على جميع الأراضــي المتنازع عليها مع الحكومة الإتحادية، وهي كل من محافظة كركوك، ومناطق من محافظة ديالى مثل خانقين ومندلي في قضاء بلدروز، وسهل نينوى الذي يشمل أقضية الشيخان والحمدانية وتلكيف وكذلك بلدة سنجار

---

(١) يوسف بعير علوان الكلابي، **مصدر سابق**، ص١٠٠.

(٢) مصدق عادل، **التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق** دراسة في التأصيل الدولي والدستوري والتشريعات الوطنية والمقارنة، الطبعة ١. بيروت. ٢٠١٧، ص٣١٦.

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٩٢.

(٤) أسعد كاظم شبيب، الخيار الصعب قراءة في أبعاد فتوى الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش، منشور في، **في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد إحتلال الموصل**، مركز بلادي للدراسات، بغداد، ٢٠١٦، ص٦٧-٦٩.

ذات الوجود الأيزيدي، وناحية زمار في قضاء تلعفر، وناحية القحطانية في قضاء البعاج، وقضاء مخمور، وقضاء بدرة التابع لمحافظة واسط، وكذلك مدينة جلولاء وقضاء كفري، وتطالب حكومة إقليم كردستان بضم قضاء طوزخرماتو التابع لمحافظة صلاح الدين إلى الإقليم(١).

لقد حاول الكرد إستثمار حالة الضعف التي مرت بها الحكومة المركزية في بغداد بعد إجتياح تنظيم داعش لثلث أراضي الدولة العراقية، وذلك بفرض سياسة الأمر الواقع والسيطرة على جميع الأراضي الإستيراتيجية التي تخدم قيام الدولة الكردية المزعومة في المستقبل، وهذا ما أكده "مسعود بارزاني" رئيس إقليم كردستان في تصريح له أن دخول قوات البيشمركة الكردية الى محافظة كركوك انهى المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها(٢)، لذا من الطبيعي إن يكون موقف القوى الكردية رافضاً للحشد الشعبي، نتيجة الخوف من إحتمالية تعاظم نفوذ هذه القوة في المناطق المجاورة للأراضي التي سيطرت عليها قوات البيشمركة الكردية(٣)، حيث رفض(مسعود بارزاني) تواجد قوات الحشد الشعبي في مناطق كركوك وسهل نينوى وخانقين، ولكن على الرغم من ذلك فإن قوات الحشد الشعبي قامت بتشكيل قوات لها في كركوك وخانقين، وتمكنت من تشكيل قوة أيزيدية تتبع الحكومة العراقية في إطار قوات الحشد الشعبي، وأن حكومة إقليم كردستان رفضت تشكيل هذه القوات رفضاً قاطعاً، حيث أشار(برزاني) بأن الكرد لا يسمحوا للحشد بالتواجد داخل مدينة كركوك، وأن تواجدهم سيكون في خارج المدينة في إطار ضيق ومحدود، ولكن تفاهمات بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية ومحافظة كركوك أدت إلى تخفيف حدة المشاكل، وساهمت في تواجد هذه القوات في مناطق محدودة في كركوك ومناطق أخرى(٤).

إن تشكيل قوات حشد شعبي خاصة بالأيزيديين أثار حفيظة المسؤولين الكرد الذين أعلنوا صراحة رفضهم تشكيل هذه القوات في أطراف مدينة(سنجار)، بالمقابل أشار قادة الحشد الشعبي في تصريحاتهم إلى ان هدفهم هو دعم قوات البيشمركة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، ولكن حكومة إقليم كردستان تتخوف من نشوب صراع مسلح بين الطرفين مستقبلاً حول الأحقية في السيطرة على المناطق المحررة، وخصوصاً المناطق ذات الاغلبية الشيعية في كركوك ونينوى(٥).

وفي النهاية، يمكن إرجاع أسباب معارضة وجود الحشد الشعبي ومشاركته في الحرب ضد الإرهاب من قبل بعض الجهات والشخصيات السياسية لما يلي:

---

(١) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٩٣.

(٢) مسعود البارزاني المادة ١٤٠ انجزت وانتهت بعد دخول البيشمركة الى كركوك، موقع السومرية نيوز، ٢٠١٤/٦/٢٧، على الرابط(https://www.alsumaria.tv/news/104241//ar)، تاريخ آخر زيارة(٢٥-٣-٢٠٢٠).

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٩١.

(٤) ميران حسين، **مصدر سابق**، ص٨٠.

(٥) ميران حسين، **مصدر سابق**، ص٨١.

أولاً: أسباب سياسية: لعبت الأسباب السياسية دور كبير في معارضة تشكيل الحشد الشعبي من قبل بعض القوى السياسية، لاسيما الكردية منها، على إعتبار أن مشاركة فصائل الحشد الشعبي ومساندتهم للقوات المسلحة العراقية في حربها ضد الارهاب مكنت القوات المسلحة من إستيعاب صدمة الإنهيار الامني الذي حصل في مدينتي الموصل والرمادي في حزيران ٢٠١٤، كما عزّز الحشد الشعبي توازن القوات المسلحة ومكنها من استعادة زمام المبادرة والقيام بالعمليات التعرضية ضد العدو وتحقيق الانتصارات المتتالية، وهذا ما أوجد قلقاً لدى المعارضين لا سيما أصحاب الأجندات الخارجية والداعين الى تقسيم العراق دفعهم نحو معارضة تشكيل الحشد الشعبي[١]، أضف لما تقدم، تبلور الحشد الشعبي كمشروع وطني انجبته المرجعية الدينية في النجف الاشرف، ولعب دوراً هاماً في تصحيح مسار العملية السياسية[٢]، أدى ذلك بمجمله إلى أفشال جميع المخططات التي سعت لتنفيذها أجندات داخلية وخارجية، لذا من الطبيعي إن يكون لها موقف معارض للحشد الشعبي.

ثانياً: أسباب طائفية: لم يكن الحشد الشعبي إلا ردة فعل عراقية خالصة على إحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتقدمه نحو بقية مدن ومحافظات العراق، إلا أن ذلك لم يمنع من إتهام الحشد بالطائفية، بغية إضعافه وتفكيكه، بعدما وقف سداً منيعاً إلى جانب الأجهزة الأمنية الاخرى أمام مشروع تقسيم العراق لثلاث دويلات متناحرة.

ثالثاً: غياب مفهوم المصلحة الوطنية العليا؛ التي من المفترض ان تقدم على جميع المصالح الدونية والحزبية والطائفية، حيث أيدت الاحزاب والتيارات الحزبية طرفاً وعادت آخر، واقتربت من جهة وإبتعدت عن أُخرى وفقاً لمفهوم المصلحة الخاصة، لا مصلحة الشعب أو الدولة.

---

(١) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص١١٣.

(٢) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٦٧.

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الحشد الشعبي:

أثار تأسيس الحشد الشعبي الجدل بين الأوساط الإقليمية والدولية، بإعتبار أن هناك طرفي معادلة تأرجحت بين مؤيد ومعارض، وفي الوقت الذي مثلت فيه الجمهورية الإسلامية الايرانية الطرف الإقليمي الداعم والمؤيد لتأسيس الحشد الشعبي؛ وقفت الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الإقليمية التي تدور في فلكها كـ "تركيا والمملكة العربية السعودية" على الجانب السلبي المعارض لتأسيس الحشد ومشاركته في المعركة ضد تنظيم داعش، ولعل تصريح "قيس الخزعلي" الامين العام لعصائب اهل الحق التابعة للحشد الشعبي حول أسباب معارضة بعض الأطراف الإقليمية والدولية لتشكيلات الحشد فيه شيء من الصواب، بقوله:(من الطبيعي والمعروف ان نظرة اكثر الاطراف الاقليمية للنظام السياسي العراقي الجديد هي نظرة وموقف سلبي بعيون طائفية، على اعتبار ان الاغلبية الشيعية في العراق اصبحت هي التي تمسك وتلزم المسؤولية التنفيذية العليا وهي رئاسة الوزراء، بالتالي تنظر كذلك للحشد الشعبي من هذا المنظار الطائفي، بإعتبار ان اغلب افراد الحشد من المكون الشيعي والفتوى هي فتوى المرجعية الدينية في النجف الاشرف بالتالي ينظرون الى المكون الشيعي قوى تقف أمام مشاريعهم الطائفية في العراق)[1]، ولكن ينبغي أن لا نستبعد المصلحة الخاصة بكل دولة، فلا يمكن القول أن سياسة هذه الدول قائمة على الابعاد الطائفية فقط، ونهمش حالة التنافس القائمة في المنطقة والتي اصبح العامل الديني او المذهبي أحد ادواتها او "بحسب وجهات نظر أخرى" احد أهدافها.

لذا يمكن القول أن اغلب المواقف الدولية والاقليمية المعارضة للحشد الشعبي سببها الرئيس هو معارضتها للنظام السياسي العراقي الجديد الذي لا ينسجم مع سياساتها في الشرق الاوسط، إضافة الى وجود تساؤل لديها هو لماذا غالبية الحشد الشعبي من الشيعة؟ ولغرض الاجابة على هذا التساؤل يجب توضيح عدد من الاسباب اهمها[2]:

١- ان الشعب العراقي يتألف من عدة أديان ومذاهب وطوائف حيث يشكل المسلمون الشيعة في العراق الغالبية لهذه المذاهب والطوائف اذ تشكل (٦٠-٦٥%) من الشعب العراقي ونحو (٨٠%) من عرب العراق، لذا فأن هذا المكون لا يحتكر الحشد الشعبي أو يقوم بحرب طائفية كما يروج لها البعض، بل أخذوا على عاتقهم، الى جانب المكونات الأخرى من الشعب العراقي التي تساند القوات المسلحة، الدفاع عن الوطن من خطر التنظيمات الارهابية وحماية العتبات المقدسة فيه ومساندة القوات المسلحة.
٢- ان نسبة الشيعة في القوات المسلحة كانت ولا تزال تشكل حوالي (٦٥%) وفي كافة العهود "الملكي-الجمهوري".

---

(١) مقابلة اجراها (ليث هادي سيد) مع الشيخ قيس الخزعلي في النجف الأشرف بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٠.
(٢) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص١١٢-١١٣.

٣- ان وجود قوات الحشد الشعبي لا يقتصر على المناطق الشيعية فقط، لانهم يدركون ان التنظيمات الارهابية تريد بناء دول على اساس الخلافة الاسلامية حيث تمتد من حلب السورية الى ديالى في العراق، وان تلك المناطق غالبية سكانها من المكونات والطوائف الأخرى (العرب السنة، الاكراد، المسيحيين، اليزيديين، الشبك، وغيرهم) وهذا ينفي أي فرضية تعتقد ان الحشد الشعبي يدافع عن الشيعة فقط.

تأسيساً لما تقدم، نجد من الضروري عرض أهم المواقف الإقليمية والدولية التي سُجِلّت تجاه الحشد الشعبي وذلك بعد عرض تاريخي موجز لعلاقات هذه الدول مع العراق بغية تقديم رؤية مكتملة أمام القارئ، كما هو مبين في المطلبين القادمين.

المطلب الاول: المواقف الإقليمية (تركيا- ايران – السعودية):

الفرع الأول: الموقف التركي:

منذ عام (١٩٢٩) بدأ العراق وتركيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، واتسمت العلاقات العراقية التركية بالودية والمتطورة أبان حقبة العهد الملكي، ففي تموز(١٩٣١) زار الملك "فيصل الأول" تركيا، وجرى خلال الزيارة إتفاقيات ثنائية تتعلق بالإقامة والتجارة وتسليم المطلوبين، وفي عام(١٩٤٦) وقع العراق وتركيا معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، وكذلك تنظيم التعاون المتبادل في إمور الأمن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية والتليفونية، وفي (٢٤/ شباط ١٩٥٥) عقد العراق وتركيا حلفاً عسكرياً ضم البلدين إضافة إلى ايران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وعُرفَ الحلف فيما بعد بـ (حلف بغداد)[١]، وبذلك دخلت العلاقات العراقية التركية مرحلة جديدة من التطور على الصعيد الرسمي، حتى قيام ثورة (١٩٥٨) في العراق، وإنسحاب تركيا من الحلف في(٢٤/ آذار ١٩٥٩) لأسباب ترى من مصلحتها الانسحاب منه.

وبعد قيام ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) في العراق بقيادة "عبد الكريم قاسم" توترت العلاقات العراقية التركية، وسعت تركيا للتدخل عسكرياً في العراق لتقويض الثورة، حيث تحرك الجيش التركي نحو الجنوب، إلا أن النشاط الأمريكي القوي وإبداء النصيحة لرئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" حال دون ذلك، وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي "عصمت اينونو" أمام المجلس الوطني عام (١٩٦٣) بقوله :"إن الحكومة التركية أرادت قمع ثورة ١٩٥٨في العراق، بإرسالها الجيش إلى هناك لكن حلفاء تركيا نصحوها بالتريث"[٢]،

---

(١) عزيز جبر شيال، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، بغداد، الجامعة المستنصرية، مج٥، العدد ١، ص٣٨-٦١.

(٢) جاسم محمد دايش، **قراءة في تاريخ العلاقات العراقية التركية**، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٥٩٢٣، تموز٢٠١٨، متوفر على الرابط(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=604269&r=0)، آخر زيارة (٢٠١٩/١١/١٥).

وقد ضلت حالة عدم الرضى والإرتياح سائدة على مواقف الحكومة التركية تجاه ما يجري في العراق حتى إنقلاب البعثيين على حكومة عبد الكريم قاسم عام(١٩٦٣).

وبعد إنقلاب (٨/شباط ١٩٦٣) سارعت تركيا للإعتراف بالحكومة الجديدة، وقد حدثت نقلة نوعية في العلاقات العراقية التركية بعد الإنقلاب الثاني للبعثيين عام ١٩٦٨، حيث أعلنت تركيا فوراً إعترافها بالحكومة الجديدة.

وخلال فتره السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تبادل المسؤولين العراقيين والاتراك زيارات ثنائية رسمية بينهم، تمخض عنها توقيع إتفاقيات بين البلدين على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والأمنية والزراعية، وانشأت لجنة مشتركة لإزالة العراقيل التي تقف حائلاً امام تنفيذ تلك الاتفاقيات عام(١٩٧٨)، لذا يمكن القول أن العلاقات العراقية التركية شهدت تطور ملموس أبان تلك الفترة رغم وجود بعض الخلافات التي كانت تطفو على سطح العلاقات بين البلدين.

وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية في ايلول(١٩٨٠)، شعرت تركيا بالقلق، وتصورت ان هذه الحرب ستؤثر عليها بشكل كبير، لاسيما وإن الدولتين تقعان على حدودها المباشرة، اضافة الى ان تركيا كانت تعاني من اضطرابات داخلية في تلك الفترة، حيث تزامن وقوع الحرب العراقية الايرانية مع الإنقلاب العسكري الثالث في تركيا عام(١٩٨٠)، لذلك وقفت تركيا موقفا محايدا من طرفي النزاع، وحاولت التوسط لإنهائها، وقد عبر رئيس الحكومة التركية آنذاك "كنعان افرين" عن موقف حكومته من الحرب بقوله:(نحن نأسف للحرب العراقية– الايرانية ونقلق من ذلك، وأن تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السلمية)[١].

ومع سياسة الحياد التركية المتبعة تجاه الحرب، إحتفظت أنقرة بعلاقات اقتصادية متميزة ومتوازنة مع البلدين[٢]، حيث كانت تركيا طريقاً رئيساً لكلا الطرفين المتحاربين إلى أوروبا وخاصةً العراق، الذي صار شريكاً أساسياً لتركيا التي كانت ممره الرئيسي إلى أوربا وأحدى طرق الإمداد الحربي طيلة سنوات الحرب.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام (١٩٨٨)، بدأت أزمة الخليج بدخول القوات العراقية الى الكويت في(٢/آب/١٩٩٠)، وبدأت معها العلاقات العراقية التركية بالتوتر، حيث تبنت انقره موقفاً معادياً للعراق حتى سقوط النظام البعثي عام (٢٠٠٣)، وأعلن رئيس الوزراء التركي أمام البرلمان (أن جارنا العراق خارج على القانون وعدائي ونحن لسنا على استعداد لقبول ذلك)، وفي نفس الوقت صرح وزير الخارجية التركي(إن احتلال العراق للكويت غير مقبول وأن من الضروري للعراق الانسحاب منها)[٣]، وأيدت تركيا

---

(١) جاسم محمد دايش، **المصدر السابق**.

(٢) فراقد داوود سلمان، **طموحات تركيا في العراق**، شبكة النبأ المركزية، ٢٢/كانون الثاني ٢٠١٨، متوفر على الرابط:(https://annabaa.org/arabic/studies/13966)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١١/١٣).

(٣) جاسم محمد دايش، **المصدر السابق**.

القرارات الصادرة ضد العراق من قبل الامم المتحدة، واعلنت رسمياً الإلتزام بها، فضلاً عن سحب أعضاء السفارة التركية في بغداد من دون قطع علاقاتها مع العراق بشكل كامل.

وعندما بدأت الادارة الامريكية في صيف(٢٠٠٢) بتحريك المسألة العراقية في إتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لإسقاط النظام البعثي في العراق، زار (بو ولفوويتز) مساعد وزير الدفاع الامريكي تركيا في كانون الأول(٢٠٠٢)، طالباً منها المشاركة في الحرب والسماح القوات الامريكية بالتمركز في أراضيها بغية فتح جبهة شمالية ضد النظام العراقي مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية تحصل عليها تركيا جراء ذلك.

لم تكن تركيا راغبة في دخول الحرب، وإتخذت جهود لمنع نشوبها تمثلت بالتعاون مع دول الجوار الجغرافي للعراق ومحاولة إقناع القيادة البعثية في العراق بالتنحي عن السلطة ونزع فتيل الأزمة، إلا إنها لم تنجح في ذلك.

وقد اتخذ البرلمان التركي قراراً بعدم المشاركة فيها، ومنع تمركز أي قوة أجنبية على أراضيها، وذلك لجملة أسباب أهمها:

١- تخشى تركيا من ان التدخل العسكري الامريكي عن طريقها لإحتلال العراق سيلحق الضرر بعلاقاتها مع الدول العربية والاسلامية، وأن مشاركتها في حرب العراق سيسيئ لسمعتها الاقليمية والدولية.
٢- لم تحصل تركيا على ضمانات كافية بشأن مستقبل الاكراد في شمال العراق، وتخشى من إستغلال الكرد للأوضاع والذهاب نحو الإستقلال بكل تام عن العراق.
٣- ترى تركيا إن الحرب على العراق غير شرعية، وان المشاركة فيها إنتهاك للمادة(٩٢) من الدستور التركي[١].

لذا رفضت تركيا المشاركة في الحرب، ورفضت أيضاً استخدام أراضيها منطلقًا لغزو العراق، وقد أدى هذا القرار إلى ثلاث نتائج بارزة، هي[٢]:

١- صعود شعبية تركيا الإقليمية مما مهَّد لاحقًا لصعود قوتها الناعمة.
٢- خسارة الوعود المالية الأميركية وبدء التوتر في العلاقات الأميركية–التركية.
٣- تحول الأمن الجيو سياسي للعراق (وحدة العراق وسيادته الإقليمية واستقراره الداخلي) إلى الهاجس الأكبر للسياسة الخارجية التركية.

إن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، شكل نقطة تحول كبيرة بالنسبة إلى السياسية التركية في المنطقة، حيث سعت تركيا نحو إعادة فتح علاقاتها مع العراق، وتقاطع ذلك مع صعود حزب

---

(١) محمد نور الدين، **النتائج والتداعيات تركيا في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤١٦.
(٢) علي حسين باكير، **المصدر السابق**.

العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، والتأسيس لسياسة خارجية جديدة قوامها الانفتاح على الشرق الأوسط والانخراط الإيجابي مع الجيران.

وترى تركيا في تعزيز علاقاتها مع العراق سيمكنها من تحقيق مكاسب اقتصادية، وذلك من خلال فتح التجارة بين البلدين وإستئناف تدفق النفط العراقي عبر أراضيها، فضلاً عن امكانية مشاركة الشركات التركية في اعادة البنية التحتية العراقية، كما ان تركيا تسعى الى استقرار العراق وقيام حكومة مركزية تسيطر على جميع مفاصل الدولة، لمنع "الكرد" من السيطرة على نفط كركوك وتحجيم تطلعاتهم القومية في الإنفصال عن العراق.

وفي بداية عام ٢٠٠٧، عززت تركيا حضورها في الساحة العراقية بشكل حيوي، حيث أكد رئيس الوزراء التركي(رجب طيب أردوغان) أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي أزاء التطورات التي تجري على الساحة العراقية[١]، إلا أن تركيا سجلت حضوراً سلبياً تمثل في إنتهاج سياسة طائفية تجاه العراق والتدخل في شؤونه الداخلية، وصلت لحد الإجتياح العسكري لبعض المناطق في شمال العراق وبناء قوات عسكرية فيها، حيث أشار رئيس الوزراء التركي(بن علي يلدم) إلى أن بلاده أقامت (١١) قاعدة عسكرية في شمال العراق، فيما تشير تقارير أخرى الى وجود حوالي (١٩) قاعدة تركية، خمسة عشر منها قواعد عسكرية، وأربع قواعد استخباراتية، تضم جميعها أكثر من ثلاثة آلاف جندي تركي[٢].

وبعد إجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل في(٢٠١٤/٦/١٠) كان للإستخبارات التركية دور كبير في مساعدة التنظيم بالمعلومات عن تحركات القوات المسلحة العراقية، بعدما حصلت عليها من خلال عملاء لهم داخل هرم السلطة والمؤسسات الأمنية العراقية[٣].

وأكدت المعارضة التركية على أن حكومة (أردوغان) قدمت الخدمات والدعم اللوجستي للإرهابيين في سوريا والعراق[٤]، حيث انتقلت تركيا بعد دعم رئيس الحكومة العراقية (نوري المالكي) للنظام في سوريا، من سياسة حماية وحدة العراق الى سياسة تفتيته وتدمير كيانه السياسي، وآخر هذه الخطوات هي سرقة النفط العراقي من خلال التوقيع على اتفاقيات نفطية مع اقليم كردستان من دون العودة الى حكومة بغداد، وتصديره الى موانئ تركيا.

---

(١) جريدة الزمان العدد ٢٨٢٧، في ٢٠٠٧/١٠/٢٣

(2) Vahap Munyar، **Turkey has 11 regional bases in northern Iraq: PM Yıldırım**، Hurriyet Daily News، Ankara،4-6-2018،(http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-has-11-regional-bases-in-northern-iraq-pm-yildirim-132762).

(٣) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص٧٨.

(٤) عبد الإله مصطفى توتونجي، **الموقف التركي من إحتلال داعش للموصل**، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، ٢٠١٤، ص٢١-٢٧.

وبعد إعلان المرجعية الدينية فتوى الجهاد الدفاعي أعلنت تركيا حفيظتها على تأسيس الحشد الشعبي، حيث وصف الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) الحشد الشعبي بـــ (منظمة إرهابية تابعة لايران)، ولم يمضي يومان على هذا التصريح حتى انتهكت الطائرات التركية الاجواء العراقية وقصفت مناطق في ناحية سنجار مبررة ذلك بمطاردة عناصر من حزب العمال الكردستاني[١].

وبعد تصدي القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي للجماعات الإرهابية وطردها من صلاح الدين والانبار مناطق حزام بغداد، وظهور بوادر معركة الموصل، لم تعد تركيا تخفي موقفها من الحشد الشعبي، فقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه لا يسمح للحشد الشعبي بالمشاركة في معارك تحرير الموصل بذريعة الخوف من هذه المليشيات الشيعية المدعومة من ايران القيام بعمليات إنتقام من السكان السنة التركمان[٢].

إن رغبة تركيا في دعم تنظيم داعش الإرهابي، واحتلال جزءاً من الأراضي العراقية، وتنفيذ العديد من العمليات العسكرية داخلها، والاعتراض على تشكيل الحشد الشعبي ونعتها على لسان رئيس وزرائها بالمنظمة الارهابية، هو لإطالة معركة الحسم في الموصل، كونه يعيد الأمل للجماعات الارهابية التي تواجه القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي[٣].

وما تجدر الإشارة إليه هو إن السياسة التركية حيال العراق أخذت تتغير بعد تمكن القوات الأمنية والحشد الشعبي من تحرير كامل المدن العراقية من الارهاب، ويتضح ذلك من خلال:

١- **تغير مواقف الحكومة التركية من الحشد الشعبي:** بعد تمكن القوات الامنية العراقية والحشد الشعبي من هزيمة داعش وتحرير كامل الارض العراقية من الجماعات الإرهابية، أوقف السياسة الأتراك تصريحاتهم الطائفية تجاه الحشد الشعبي، حيث وجدت تركيا نفسها متهمة من الداخل والخارج بدعم الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، وهذا يلزم عليها مراجعة موقفها من الحشد الشعبي.
٢- **رفض استفتاء اقليم كردستان والتقرب أكثر من بغداد:** أجرى إقليم كردستان العراق إستفتاء شعبي يوم(٢٥/ ايلول ٢٠١٧) للإنفصال عن الدولة العراقية، مما أثار حفيظة الساسة الأتراك ودفعهم نحو إتخاذ خطوات تصعيدية تجاه الإقليم، حيث وصف الرئيس التركي خطوة الإقليم بأنها (عمل من أعمال الخيانة، وإن الدفع إلى استفتاء الانفصال فيه مخاطرة بجر المنطقة إلى الحرب، وهدد باتخاذ إجراءات عقابية إن استمر)[٤]، وفي نفس السياق صرح رئيس الوزراء التركي(بن علي يلدرم) في(١٦/ أيلول ٢٠١٧) قائلاً(إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلاده

---

(١) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٢٣٢.

(٢) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص ٢٢٩.

(٣) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص٢٣٣.

(٤) أردوغان استفتاء انفصال كردستان العراق خيانة، الموقع الألكتروني لقناة BBC عربي، ٢٦/ أيلول ٢٠١٧، متوفر على الرابط (https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41398434)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/١٥).

سـتتخذ أي خطوات ضـرورية بشـأنه)[1]، وقد جاء هذا التحول في السـياسـة التركية تجاه الحفاظ على وحدة العراق خوفاً من تنامي النزعة الإنفصالية القومية لدى أكراد تركيا، وقد كان هذا التخوف دافع مهم نحو تقوية العلاقات مع بغداد، وهذا يتطلب بدوره إتباع سياسية أكثر وسطية تجاه العراق.

وفي النهاية يمكن القول؛ إن اندلاع الازمات في العالم العربي دفع تركيا الى تبني سـياسـة خارجية جديدة مختلفة عما كانت في السـابق، بحيث سـعت الى الاسـتفادة من هذه التطورات لصـالحها، وقد تأثر العراق بهذه السياسة، لاسيما وأن أنقرة وظفت الطائفية لخدمة سياستها في العراق، الأمر الذي انعكس سلباً على موقفها من الحشـد الشـعبي، كما إن تدخلات تركيا في الشـأن العراقي ودعمها للجماعات الإرهابية قد أثر بشكل كبير على سمعتها الدولية مما دفعها للتراجع خطوة الى الوراء وإيقاف تصريحاتها المعادية للحشد الشعبي لاسيما بعد الإنتصار الذي حققته القوى الامنية العراقية بمختلف صنوفها وأشكالها على الإرهاب، كما إن ضـرورات المصـلحة الإقتصـادية والخوف من اسـتقلال اقليم كردسـتان عن العراق دفع أنقرة الى التقرب من حكومة بغداد، ومحاولة تجنب المشـاكل معها، مما يؤشـر الى إحتمالية تطور العلاقات العراقية التركية في المستقبل القريب.

الفرع الثاني: الموقف الايراني:

ترجع العلاقات العراقية- الايرانية الى زمن بعيد يمتد الى آلاف السـنين، فهي ليسـت وليدة العصـر الحديث، كما إنها ليسـت على وجه واحد، فقد إتسـمت هذه العلاقات بفترات من **التراجع والإنهيار** نتيجة التغيرات الداخلية التي تحصـل بين فترة وأخرى، سـواءً في العراق أو ايران، إضـافة الى تأثير تطورات المنطقة عليها، بالمقابل تشهد العلاقات العراقية الايرانية فترات من **الإنفراج والتحسن**، نتيجة الروابط الدينية والمذهبية والإقتصادية والأمنية بين البلدين، إضافة الى العامل الجغرافي الهام الذي تعكسه الحدود المشتركة بين البلدين والتي تتجاوز (١٤٠٠) كم.

وتعتبر معاهدة قصـر شـيرين "١٦٣٩" أول معاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الصـفوية بشـأن ترسـيم الحدود الخاصـة بالعراق وايران، حيث نصـت على إبقاء بغداد والبصـرة تحت الحكم العثماني، لكن الوضـع تغير خلال معاهدة أرضـروم الثانية ١٨٤٧ بعدما تنازلت الدولة العثمانية عن الأراضـي شـرق شـط العرب وأقرت بأحقية الملاحة للايرانيين مقابل تنازل ايران عن مطالبتها بالسليمانية والأراضي التابعة لها[2].

---

(١) العبادي عن استفتاء كردستان: المفاوضات ممكنة دائماً، موقع الحرة، (١٦/ سبتمبر ٢٠١٧)، متوفر على الرابط(https://web.archive.org/web/20181213041939/https://www.alhurra.com/a/iraq-kurds-392330.html/)، آخر زيارة(١٥/١١/٢٠١٩).

(٢) احمد الملاح، **هكذا دفعت التنازلات التاريخية العراقية البصرة للاختناق**، موقع نون بوست، ١٣/٠٩/٢٠١٨، متوفر على الرابط(https://www.noonpost.com/content/24798)، آخر زيارة(١٦/١١/٢٠١٩).

وفي عام (١٩٦١) عقد اتفاق بين العراق وايران يسمح للطرفين بإستعمال شط العرب، دون أن يقر بسيادة أي طرف على الممر المائي، إلا أنه الزم الطرفين باللجوء الى التفاوض لحل خلافتهما واخذ كل من الطرفين البحث عن اوراق ضاغطة على الطرف الاخر، وفي عام (١٩٣٧) وقع العراق وايران إتفاقية خاصة بشط العرب، بعد ضغوط مارستها الحكومة البريطانية على العراق للتنازل عن(٧) كيلو مترات من الأراضي العراقية الواقعة شرق شط العرب، لكي تتمكن بريطانيا من ضمان تدفق النفط من ايران والعراق بإنسيابية بعدما تعاظمت أهمية النفط في تلك الفترة، وعلى الرغم من المنافع التي أكتسبتها ايران من الإتفاقية دون مقابل إلا إنها فسخت الإتفاقية من طرف واحد عام (١٩٦٩) مستغلة بذلك واقع الدولة العراقية الهشة وفرض واقع جديد على شط العرب.

وبعد فترة ليست بالقصيرة وقع العراق وايران في (٦/ آذار ١٩٧٩) إتفاقية الجزائر، وبرعاية من الرئيس الجزائري "هواري بومدين"، تنازل بموجبها صدام حسين عن نصف شط العرب للجانب الايراني إعادة ما يعرف بخط التالوك إلى سابق عهده مقابل وقف نظام الشاه دعمه للأكراد في الشمال العراق، إلا أن صدام فسخ الإتفاقية عام (١٩٨٠) وأعلن عدم الإعتراف بها قبل أن يتراجع ويعترف بها مرة أخرى أبان غزو الكويت خوفاً من فتح ايران جبهة شرقة علية بينما هو يقاتل في الجنوب[١].

وبعد سقوط نظام الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في ايران؛ دخلت العلاقات العراقية الايرانية منزلقاً خطيراً، حيث تبادلت الدولتين الإتهامات فيما بينها حتى تأزمت العلاقات السياسية وأنهت التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بشكل كامل، وقد ارتفعت وتيرة الحرب الإعلامية بسرعة بين البلدين، واتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب عنواناً لها، حتى تحول التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، بعدما اندلعت الحرب بين البلدين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ واستمرت حتى آب/اغسطس ١٩٨٨.

وعلى الرغم من إنتهاء الحرب إلا أن العلاقة بين العراق وايران لم تتحسن، لكون البلدين لم يوقعا على معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية، لذا بقيت العلاقات بين البلدين مشوبة بالتوتر، ومع بدأ العمليات العسكرية ضد العراق بعد احتلال الكويت عام ١٩٩١ وتطبيق العقوبات الأُممية عليه وقفت طهران على الحياد، ولم تسجل أي موقف سلبي أو إيجابي من الأزمة، كما إنها سجلت ذات الموقف من عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، فعلى الرغم من اعلان طهران في البداية معارضتها للحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، وسعيها لحل الأزمة بالطرق السلمية، إلا إنها أعلنت في النهاية وقوفها على الحياد حتى إنتهاء الحرب وسقوط نظام صدام حسين بيد القوات الأمريكية في(٩/ نيسان٢٠٠٣).

وبعد سقوط نظام صدام حسين أظهرت طهران إبتهاجها بزوال ذلك النظام الذي دخلت معه حرب ضارية لثماني سنوات، وإختلفت العلاقات العراقية الايرانية اختلافاً جذرياً عن تلك التي كانت في الماضي، حيث تعززت العلاقة بين البلدين في ظل النظام الجديد الذي بادرت ايران إلى الاعتراف به، وفي

---

(١) احمد الملاح، **المصدر السابق**.

أيلول/سبتمبر لعام (٢٠٠٤) استأنفت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة (إبراهيم الجعفري)، حيث أصدرت تلك الحكومة أمرا بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الايرانيين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الايراني(كمال خرازي) لبغداد [١]، بعدها تبادل مسؤولي البلدين الزيارات بينهما، وقد تمخض عن هذه الزيارات التي جرت بأوقات مختلفة التوقيع على إتفاقيات للتعاون الأمني المشترك لضبط الحدود بين البلدين وتقديم المساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقي.

وإستمر الخط البياني للعلاقات الايرانية العراقية في تصاعد بعد عام(٢٠٠٣)، حتى أصبح لايران دور محوري في بناء وتأييد العملية السياسية الجديدة في العراق، كما إن ايران تبنت في هذه الفترة سياسة خارجية تهدف الى إضعاف الإستيراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، خصوصاً انها تملك اكثر من وسيلة تمكنها من ذلك[٢].

من جانب آخر، أدركت الولايات المتحدة أن وظيفة العراق كقطب موازن للقوى في الخليج قد إنتهت، وأصبح ميزان القوى في المنطقة يميل لصالح ايران[٣]، فسقوط نظام صدام جعل من ايران لاعباً اقليمياً بارزاً وقوة منافسة للولايات المتحدة في المنطقة، ولا يخفى ايضاً أن ايران هي التي مولت فصائل المقاومة العسكرية المختلفة في العراق التي وصل عددها الـ (٥٠) فصيل، وكانت ايران في دعمها للمقاومة في العراق تهدف إلى[٤]:

١- منع الولايات المتحدة من تكرار تجربة تغيير الانظمة في دول اخرى على غرار الطريقة التي غيرت بها النظام العراقي.
٢- إشغال الولايات المتحدة الامريكية للحيلولة دون تفرغها في انتهاج سياسة عدوانية ضدها.

وبعد استيلاء تنظيم داعش على مدينة الموصل في(٢٠١٤/٦/١٠)، وقفت ايران الى جانب العراق في قتال تنظيم داعش الإرهابي ضمن إطار السياسة الايرانية التي عبر عنها الرئيس(حسن روحاني) بقوله (إن ايران ستعمل على محاربة عنف داعش وارهابه)[٥]، وقد لعبت ايران دور في دعم وتدريب الحشد الشعبي الذي تمكن من استعادة معظم الأراضي العراقية التي استولى عليها التنظيم المتطرف، وأكد النائب في البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني(شاخوان عبد الله) على إن ايران زودت الحشد الشعبي

---

(١) محمد عبد العاطي، العلاقات العراقية الإيرانية بين عهدين، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط(https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/١٧).

(٢) زينب شعيب، مصدر سابق، ص٢٣٦.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٥) باتريك كوكبيرن، **عودة الجهاديين**، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧٧.

بالسلاح[١]، حيث بعثت ايران بعد فترة وجيزة من دخول داعش للموصل إمدادات من الأسلحة والمستشارين العسكرين، وقد صرّح رئيس منظمة بدر وقائد العمليات العسكرية لعملية تكريت (هادي العامري) إن ايران بعثت اكثر من(١٠٠) مستشار عسكري لتقديم الإستشارة العسكرية للفصائل التي تقاتل الجماعات الإرهابية، وساعدوا في توجيه المعارك في تكريت، كما إن الدعم الايراني للحشد الشعبي لم يقتصر على التدريب او الإستشارة العسكرية، بل تعداه الى المشاركة الفعلية في القتال ضد داعش، وأن بعض القادة الايرانيين قد قتلوا في المعارك التي جرت ضد داعش أمثال (مهدي نوروز، وصادق ياري كولدررة، وعلي رضا مشجاري)[٢].

وكان لافتاً نشر صور ميدانية لقائد فيلق القدس الايراني اللواء (قاسم سليماني) الى جانب قيادات عراقية خلال معركة إستعادة مدينة تكريت التي بدأت في الثاني من آذار/ مارس٢٠١٥، حيث أثارت قضية وجود القادة والمستشارين الايرانيين في ساحات المعارك وتحت غطاء الحشد الشعبي جدلية إنتهاك السيادة العراقية، ولكن تصريحات جاءت على لسان رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) أزالت الغموض، بعدما أكد على أن وجود المستشارين الأمنيين في البلاد لا يضر بالسيادة، وإن الحشد الشعبي مؤسسة عراقية ضمن منظومة الأمن الوطني[٣].

كما وضعت تصريحات وزير الخارجية العراقي (ابراهيم الجعفري) حداً للتهكنات حول حقيقة الدور الذي يضطلع به (قاسم سليماني) في العراق بقوله (إن سليماني يمارس نشاطه في الأراضي العراقية بعلم الحكومة ودرايتها التامة، بصفته مستشاراً عسكرياً للحكومة العراقية)[٤]، وهذا ما أكد عليه لاحقاً نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي(ابو مهدي المهندس) بأن وجود اللواء (قاسم سليماني) في العراق جاء بطلب من الحكومة العراقية، في الوقت الذي يبدى فيه المهندس ثقته بقدرة العراقيين على هزيمة تنظيم داعش بمفردهم[٥].

من جانب آخر، أكد المستشار الأول للرئيس الايراني (علي يونسي) على إستمرار طهران في دعم الحكومة العراقية في مختلف المجالات، وذلك عبر وجودها العسكري في جبهات القتال مع القوات العراقية التي تحارب تنظيم (الدولة الإسلامية)[٦].

---

(١) ميران حسين، **الحشد الشعبي وفيلق القدس الايراني**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٤.

(٢) بيلكاي دومان، **مصدر سابق**، ص١٠-١١.

(٣) ميران حسين، **مصدر سابق**، ص٧٨.

(٤) رائد الحامد، **مصدر سابق**، ص٣٨.

(٥) موقع سكاي برس، **النجباء تؤكد تواجد المستشارين الايرانيين بما فيهم سليماني في العراق**، (٦/ تشرين ثاني ٢٠١٦)، متوفر على الرابط(http://www.skypressiq.net/2016/11/06/%D8%A7%) آخر زيارة(٢٠١٩/١١/٢٠).

(٦) ميران حسين، **الحشد الشعبي وفيلق القدس الايراني**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٤.

ويتضح مما تقدم، إن الموقف الايراني من الحشد الشعبي إتسمَ بالإيجابية، كونها كانت من أوائل الدول التي دعمت الحشد الشعبي ووقفت الى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب، وقدمت مساعداتها للدولة العراقية، وساعدت في حسم المعارك بأوقات قياسية، من جانب آخر يمكن القول إن الموقف الايراني من الحشد الشعبي في أبعاده واسبابه يرتبط بالرؤية الايرانية للمنطقة، وبسياسة طهران الخارجية التي تعمل على تقويض النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبناء جبهة دولية ضد إسرائيل يكون العراق جزءاً منها، ما يعني أن ايران إستفادت من إحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل، كون ذلك مكنها من تعزيز نفوذها ورفع شعبيتها في العراق، بعدما سجلت نفسها المساعد الاول للعراقيين في حربهم ضد تنظيم داعش، خصوصاً بعد تأخر التحالف الدولي في مساعدة بغداد لأكثر من ثلاث أشهر قبل أن يبدأ ضرباته الجوية ضد الجماعات الإرهابية.

الفرع الثالث: الموقف السعودي:

مرت العلاقات العراقية السعودية عبر التاريخ بمراحل مختلفة، وعلى الرغم من تأثر هذه العلاقات بالعامل الجغرافي الذي تمثله حدود برية مشتركة تقدر بـــ ٨١٤ كم، إضافة الى الروابط الدينية والقومية والاجتماعية والأمنية، إلا أن إستحقاقات المصالح لعبت دور كبير في تقدم هذه العلاقات أو تراجعها، ففي النصف الأول من القرن العشرين أدى التنافس بين العائلة الهاشمية التي كانت تحكم العراق وعائلة آل سعود إلى ضعف العلاقة بين البلدين، خصوصاً وأن عائلة آل سعود كانت تتخوف من عودة الحكم الهاشمي للجزيرة العربية، وقد ظهرت المشاكل بين البلدين بعد عام(١٩٢١) لأسباب سياسية وإجتماعية أهمها الخلافات العشائرية المتمثلة بتحديد جنسية القبائل القاطنة على حدود الدولتين، وبقيت الأوضاع والخلافات على حالها حتى عام(١٩٣٠) بعدما عقدت معاهد صداقة بين الممك فيصل الأول حاكم العراق والملك عبدالعزيز آل سعود، كانت نتائجها بدأ التبادل الدبلوماسي بين البلدين وتنظيم الحدود ومنع الاعتداءات العشائرية، وقد هيأت هذه المعاهدة الظروف إلى عقد معاهدة أخرى في أيار (١٩٣٨) لتنظيم إدارة المنطقة المحايدة الواقعة أنذاك بين العراق والسعودية، وكذلك تحديد تبعية العشائر القانطة في تلك المناطق، وبعد فترة الثلاثينيات تحسنت العلاقات العراقية السعودية بشكل ملحوظ، وشهد البلدين تبادل للزيارات الرسمية التي تمخض عنها التوقيع على العديد من إتفاقيات التفاهم المشتركة بينها[١].

وبعدما أطاحت ثورة (١٤/ تموز١٩٥٨) بالحكم الملكي في العراق تراوحت العلاقات العراقية السعودية بين التقارب والتنافر، وفي أغلب الفترات سادها التوتر، فعلى الرغم من إعتراف المملكة السعودية بنظام الحكم الجمهوري في العراق إلا أن السياسة العراقية بقيت تنظر الى النظام السعودي على أنه نظام ملكي رجعي موالي للغرب، كما أن الشيوعيين العراقيين كثيراً ما أساءوا للعلاقات الثنائية بين البلدين بسبب

---

(١) خطاب سعيد محيميد الجبوري، **العلاقات العراقية السعودية دراسة في الجغرافية السياسية ٢٠٠٣ –٢٠١٠**، مجلة آداب الفراهيدي (العراق)، العدد ٢٩، آذار٢٠١٧، ص٢٧٤–٣٠١.

مهاجمتهم المستمرة للمملكة العربية السعودية بعدما سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية لها في منطقة الظهران شرق المملكة.

من جانب آخر كانت المملكة العربية السعودية تنظر الى العراق بقلق وخوف على إنه منطقة هجوم محتمل عليها، خصوصاً بعدما تزايد المد الشيوعي في هذا البلد، لذا تحفظت كثيراً على أي تقرب من العراق، وبعد الإنقلاب الثاني لحزب البعث عام(١٩٦٨) بذل العراق جهداً لحل المشاكل العالقة مع السعودية بغية التوصل الى عقد صيغة جديدة للأمن في الخليج خصوصاً بعدما إنسحبت بريطانيا منه عام(١٩٧١)، وبذلك سادت أجواء التفاهم والوفاق بين البلدين وعززتها أكثر الظروف الإقليمية والدولية المتمثلة في حرب(١٩٧٣) واغتيال الملك فيصل(١٩٧٥) وتوقيع العراق إتفاقية الجزائر مع ايران في نفس العام[١].

وبعد إندلاع الحرب العراقية الايرانية إنحازت المملكة العربية السعودية إلى العراق كثيراً، وكثفت مساعداتها المرسلة الى بغداد، إلا أن قيام العراق بغزو الكويت عام(١٩٩٠) عصف بالعلاقات العراقية السعودية ونقلها الى حالة الصراع والعداوة، دفع ذلك بالمملكة العربية السعودية الى تطبيق العقوبات الدولية المفروضة على العراق، ودعم المعارضة العراقية للإطاحة بنظام صدام حسين.

وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام(٢٠٠٣) أخذت العلاقات العراقية السعودية مساراً سلبياً جديداً، نتيجة إتخاذ السعودية موقفاً معادياً للنظام السياسي العراقي الجديد، وهذا الموقف المعارض يرجع لجملة أسباب أهمها:

١- إن التجربة الديمقراطية في العراق –حال نجاحها– مدعاة قلق كبير لدى دول الخليج عامة والسعودية خاصة، كون هذه الدول ذات أنظمة تسلطية دكتاتورية، وهي مجاورة للعراق وتتأثر به بصورة أو بأخرى، مما ينذر مستقبلاً بقيام ثورات شعبية في الخليج تطالب بأنظمة ديمقراطية.
٢- تحاول السعودية أن تسجل حضور لها داخل الساحة العراقية، بغية مواجعة النفوذ الايراني أو الحد منه.
٣- إن المملكة العربية السعودية تنظر للتحول الحاصل في العراق من زاوية "طائفية"، نتيجة إنتقال السلطة من نظام حكم سني دكتاتوري الى نظام ديمقراطي تسيطر عليه القوى الشيعية بحكم أغلبيتها، وهذا ما يزيد المخاوف السعودية من نفوذ ايراني واسع في بلاد الرافدين، وبروز ما يسمى بـ "الهلال الشيعي"، الممتد من طهران الى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، وقد عبر وزير خارجية السعودية "سعود الفيصل" عن ذلك قائلاً:(لقد حاربنا معاً من أجل منع ايران من احتلال العراق بعد طرد العراق من الكويت، والآن فإننا لن نسلم البلد بأكمله الى ايران دون سبب)، وفي تصريح آخر للفيصل أمام مجلس العلاقات الخارجية الامريكية إنتقد فيه واشطن لتسليمها العراق الى الايرانيين بدون أسباب واضحة[٢].

---

(١) خطاب سعيد محيميد الجبوري، **المصدر السابق**.

(٢) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٢٠-١٢١.

٤- إن المملكة العربية السعودية لا ترغب في رؤية عراق قوي قادر على صد التدخلات الخارجية في شؤونه[١] ومرتكز على قاعدة إقتصادية متينه، لإحتمال تزايد دوره ومكانته في قبال مكانة دول مجلس التعاون الخليجي[٢]، لاسيما وأن العراق يتمتع بإمكانيات كبيرة ومكانة استراتيجية مهمة تمكنه من لعب دور إقليمي ودولي كبير لا يتماشى مع سياسة السعودية في المنطقة.

إستناداً لما تقدم تبنت السعودية سياسة العداء التام للنظام السياسي العراقي الجديد، وقدمت للجماعات الإرهابية دعماً كبيراً، بمساعدة قطر وتركيا، وذلك لتعزيز ظاهرة الإرهاب في العراق مما يؤدي الى إنعدام الأمن والإستقرار السياسي فضلاً عن سلب المواطنين الثقة بالدولة والإحتماء بالعينات المذهبية والطائفية، كون النظام السياسي في العراق لا ينسجم مع الإستيراتيجية الامريكية الخليجية في الشرق الاوسط[٣].

وتعتبر المخاوف السعودية من تزايد النفوذ الايراني في العراق أحد أهم الأسباب التي دفعت حكومة الرياض الى تقديم الدعم المادي والمعنوي للتنظيمات الإرهابية في العراق، كما أن الغزو الامريكي للعراق قد حقق فرصة تاريخية للسعودية للتخلص من تنظيم القاعدة الإرهابي الذي بدأ يضرب العمق السعودي، وذلك عبر ارسالهم للعراق، والتخلص من مواجهتهم بشكل مباشر من خلال فتاوي الجهاد التي يطلقها رجال الدين السعوديين لإرهابيي القاعدة بالذهاب للعراق لجهاد الامريكان[٤]، حيث كان للمؤسسة الدينية السعودية المتمثلة برجال الدين وأئمة المساجد دور كبير في التحريض على قتال الشيعة والجهاد في العراق، وهو أحد أهم الأسباب التي جعلت المئات من السعوديين يذهبون الى بلاد الرافدين بحجة مقاتلة القوات الامريكية، ويعتقد بعض الباحثين ان السبب الذي دفع المؤسسة الدينية السعودية الى دعم الإرهاب في العراق هو خشيتها من تنامي النفوذ الشيعي في العراق، لأنه سيؤدي الى تعاظم دورهم في المنطقة وتوسعه، وهذا ما سيؤثر على الشيعة في السعودية وباقي دول الخليج[٥].

وتقدر الأجهزة الامنية السعودية عدد المواطنين السعوديين الذين تدفقوا الى الاراضي العراقية بـ(٢٠٠٠) الى(٣٠٠٠) إرهابي، كما أعلنت مصادر من تنظيم القاعدة أن عدد السعوديين يقدر بـ(٥٠٠٠) عنصر، يتوزعون تنظيمياً بين تنظيم (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) وتنظيم (جيش أنصار السنة)[٦]، وفي الوقت الذي تمكنت فيه السلطات العراقية من إلقاء القبض على مئات الإرهابيين الحاملين للجنسية السعودية

---

(١) منى حسين عبيد، **العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣**، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مج٢٩، ٢٠١٨، ص١٩٧٣-١٩٨٤.

(٢) آلاء طالب خلف، **مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص**، مجلة دراسات دولية (العراق)، العدد ٧٢، بغداد، ص٣٠٧-٣٢٦.

(٣) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٢٠.

(٤) منى حسين عبيد، **المصدر السابق**.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) زينب شعيب، **مصدر سابق**، ص١٢١.

استطاع أكثر من(٢٤٨٢) إنتحاري سعودي من تفجير أنفسهم في العراق حتى نوفمبر/تشرين الثاني(٢٠١٦)[١]،

وفي قبال دعمها للجماعات الإرهابية عارضت السعودية المساعي الأمريكية في تسليح الجيش العراقي عبر التأثير على السياسة الامريكية ومنعها من توريد الأسلحة للعراق، وذلك من خلال جماعات الضغط التي تمولها الرياض، منها مراكز الفكر والرأي التي تعتبر إحدى اهم الجهات الفاعلة غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وقد حذر "معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى" من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق، إذ يرى "مايكل نايتس" في "معهد واشنطن" أن المخاوف الإقليمية شكلت هاجساً أمريكياً في تسليح العراق، حيث يقول "إن بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة الى العراق في عهد المالكي يمكن ان يكون له عواقب إقليمية نادراً ما يتم الإعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية"[٢]، من هنا توجهت الحكومات العراقية المتعاقبة الى روسيا والصين وايران لتوريد الأسلحة التي تحتاجها في معاركها ضد الجماعات الإرهابية.

مما تقدم يتضح أن الأرضية المشتركة للتعاون بين العراق والسعودية بقيت ضعيفة، وهو ما شكل تحدياً كبيراً أمام تطور العلاقات بين الدولتين، لاسيما وإن هناك مشاكل جوهرية أخرى لم تحل، كالخلاف مثلاً على الحدود التي تصل الى ٨٤٠ كم، إضافة الى قضية الديون السعودية المترتبة على العراق، والتي بلغت(٤٠) مليار دولار، كذلك الإختلاف في المواقف السياسية تجاه ايران ولبنان أو تجاه الحرب في سوريا واليمن، ناهيك عن الخلاف حول فصائل الحشد الشعبي وإطلاق المسؤولين السعوديين تصريحات ضده.

فبعد إحتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل وتأسيس الحشد الشعبي كقوة وطنية تحضى بتأييد شعبي وقانوني وقادرة على تحرير كامل الأراضي العراقية التي وقعت تحت سيطرت الجماعات الإرهابية شعر المسؤولين السعوديين بالصدمة لاسيما بعد الإنتصارات التي بدأت تتحقق على أرض الواقع[٣]، لذا بادرت السعودية الى إتخاذ موقف عدائي علني أزاء الحشد الشعبي، وراح المسؤولين السعوديين يطلقون تصريحات طائفية إستفزازية ضد المتطوعين العراقيين هدفها إثارة الفتنة الطائفية وإيقاف عجلة تقدم القوات العراقية بإتجاه تحرير المناطق التي وقعت تحت سيطرت الجماعات الإرهابية، حيث دعا وزير الخارجية السعودية "عادل الجبير" في تصريح له إلى تفكيك الحشد الشعبي، وقال الجبير خلال لقاء مع صحفيين في باريس إن "الحشد الشعبي طائفي وتقوده ايران"، متهماً الحشد بتأجيج التوتر الطائفي في العراق، وأضاف

---

(١) عثمان المختار، **قائمة ارهابيي القاعدة وداعش بالعراق السعوديون يتصدرون ولا قطريين**، موقع العربي الجديد، ١٥يونيو/حزيران ٢٠١٥، متوفر على الرابط(https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/6/14/) آخر دخول(٢٠١٩/١١/٢٥).

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، وكرار انور ناصر، **محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الامنية في العراق بعد أحداث الموصل**، منشور في مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص١- ٢٥.

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٩٧.

الوزير السعودي قائلاً أن "هناك تجاوزات خلال معركة الفلوجة، ونعتقد أن هذه الميليشيات يجب تفكيكها وينبغي على الجيش العراقي محاربة تنظيم داعش"، وفي وقت آخر صرح "عادل الجبير" بأن الحشد الشعبي مليشيات شيعية تدار من قبل قادة ايرانيين، وان ايران تقوم باحتلال العراق[١]، وضمن نفس السياق كان السفير السعودي في بغداد "ثامر السبهان" يتجاوز الأعراف الدبلوماسية ويدلي بتصريحات طائفية حول ما وصفه بالتدخل الايراني في الشؤون العراقية واضطهاد السنة، كما انتقد "السبهان" قوات الحشد الشعبي ودورها في المعارك التي تخوضها القوات العراقية ضد مسلحي تنظيم داعش، وقد إعتبرت بغداد ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية وطلبت من الرياض تغيير سفيرها في آب ٢٠١٦ وتعيين آخر بدلاً عنه.

أما من الناحية الإعلامية؛ فقد عمدت وسائل الإعلام السعودية بإستمرار على مهاجمة الحشد الشعبي، ونشر أكاذيب طائفية ضده، منها إتهام مقاتلي الحشد بإرتكاب عمليات قتل وإغتصاب وتدمير في المناطق السنية بعد تحريرها، بغية إيجاد فتنة مذهبية بين السنة والشيعة في العراق، وإيقاف عجلة التحرير.

وعمدت السعودية بعد الكشف عن تورطها في دعم تنظيم داعش وجماعات إرهابية أخرى في سوريا والعراق الى محاولة إستمالة الرأي العام بعدما إنقلب ضدها عبر تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب في (٢٠١٥) ضم أكثر من(٣٤) دولة ذات أغلبية مسلمة بإستثناء العراق وسوريا.

إن إستبعاد الدولتين (سوريا والعراق) اللتين تشكلان خط المواجهة الأول ضد الإرهاب في المنطقة يفصح عن عدم جدية المملكة العربية السعودية في محاربة الجماعات الإرهابية، ويدل على ذلك تصريح لمستشار الأمن القومي فالح الفياض بتاريخ (٢٠١٤/١١/٣) قال فيه (إن هناك تصريحات رسمية حول مشاركة بعض دول الخليج في مكافحة الإرهاب إلا إننا لم نرى واقعاً على الأرض سوى ضربة أو ضربتين لطائرات خليجية في المنطقة وغير ذلك لم نرى أو نلمس شيئاً من تلك الدول)[٢].

وبعدما أدركت السعودية إن محاولة طمس حقيقة ضلوعها في دعم الإرهاب في العراق وسوريا صعبة للغاية، وأن القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي ستتمكن من الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي وطرده من المدن، تبنت السعودية سياسة التقرب من العراق ومحاولة فتح صفحة جديدة تمثلت أولى خطواتها في إيقاف المسؤولين السعوديين– بإستثناء القنوات الإعلامية– تصريحاتهم الطائفية ضد القوات الامنية العراقية والحشد الشعبي.

بالإضافة الى الأسباب السابقة ووجود ضغوط أمريكية على الرياض لإعادة فتح علاقاتها مع بغداد بغية موازنة النفوذ الايراني، هناك مجموعة أسباب أخرى دفعت السعودية الى تبني سياسة الإنفتاح على العراق أهمها:

---

(١) صحيفة المراقب العراقي، العدد ١١٩٣، (٢٠١٥/٤/٨).

(٢) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص٩٦.

١- أســـباب جغرافية: تتمثل في وقوع الدولتين في منطقة جغرافية واحدة وذات اهمية عالمية كبيرة، ومن المعروف أن هذه المنطقة معرضـة للتهديد الدائم، لذا ترى السـعودية ضـرورة وجود تقارب وتعاون بينها وبين العراق.

٢- أسـباب سـياسـية: حاولت المملكة العربية السـعودية إعادة تفعيل علاقاتها مع بغداد بغية إحداث تغيير ولو محدود في الخريطة السياسية العراقية لاسيما بعد توتر العلاقات الأمريكية الايرانية في عهد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، فكانت أولى خطوات المملكة إغلاق مراكز تمويل الإرهاب في الســـعودية وغلق المراكز الدينية المتطرفة التي كانت تدعوا للجهاد في العراق.

تبع ذلك تبادل الزيارات بين مســـؤولي الدولتين، كزيارة وزير الخارجية الســـعودي (عادل الجبير) الى بغداد في شـــباط (٢٠١٧)، ووزير النفط الســـعودي لنفس العام، تبعها زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للرياض في تشـرين الاول(٢٠١٧) وحضـوره أولى إجتماعات المجلس التنسـيقي للإرتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وتعتبر رغبة الســـعودية في تطويق النفوذ الايراني في المنطقة عامل مهم في توجه الرياض نحو فتح حوار مباشر مع بغداد دون الإعتماد على الوكلاء، لكون العراق دولة مؤثرة في سياسات المنطقة، وإن حاجة الدول العربية له تبقى مستمرة، خاصة من دول الخليج العربية التي يتفوق عليها العراق سكانياً وعسكرياً[١].

٣- أسـباب إقتصـادية: ترى الدولتين أن من مصـلحتها تفعيل التعاون الاقتصـادي بينها والإرتقاء به الى مســـتويات متقدمة، وذلك لإحتواء كل طرف على ميزات يحتاجها الآخر، كإحتواء العراق على المياه والاراضـي الزراعية والاسـواق..الخ، والأمر نفسـه بالنسـبة للسـعودية التي تمتلك إمكانيات مالية ضـخمة ومهمة إذا ما أستثمرت في عملية إعادة إعمار العراق.

٤- أسـباب أمنية: تعتبر الدوافع الامنية إحدى أهم الأسـباب التي دفعت السـعودية الى إعادة فتح علاقاتها مع العراق، فبعد الدعم السـخي الذي قدمته المملكة العربية السـعودية لأغلب الجماعات الإرهابية إنقلب تنظيم داعش عليها، وتبنى القيام بأعمال عنف طالت بعض مناطق المملكة، لذا تخوفت السـعودية من انتقال الجماعات الإرهابية إليها، لاسيما وإن هناك أرضـية خصـبة تسمح بإنتقالهم، لهذا ترى السـعودية ضرورة التقرب من العراق والتعاون معه أمنياً للقضاء على الارهاب.

أضف لما تقدم، تسعى دول الخليج على المدى الإستيراتيجي الى مد جسور التعاون والتقارب مع الدول العربية التي تملك القوة العســـكرية، بغية مســـاندتها في أي اعتداء يقع عليها، وذلك لكون الدول الخليجية ضـعيفة عسكرياً ولا تسـتطيع لوحدها ان تدافع عن نفسـها، لاسيما وإن الإعتماد على الحلفاء الغربيين غير مضـمون، لذا مع الضـروري تقوية علاقاتها مع العراق لاسيما في مجال التعاون العسكري كما حصـل أبان

---

(١) حمد جاسم محمد الخزرجي، **العلاقات العراقية – السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ... اوجه الخلاف والتعاون**، مركز الدراسات الإستيراتيجية، جامعة كربلاء، متوفر على الرابط(http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/04/)، آخر دخول(٢٠١٩/١٠/٣١).

الحرب العراقية الايرانية، لذا سعت المملكة العربية السعودية الى تقوية علاقاتها مع العراق وعينت "عبد العزيز الشمري" سفيراً لها بدلاً عن السبهان التي طالبت بغداد بتغييره.

وفي النهاية يمكن القول أن العلاقات العراقية السعودية –منذ بداياتها الرسمية في ثلاثينيات القرن العشرين– طفت عليها حالة من الصراع والندية، لاسيما خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٥ الذي سجلت فيه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تقارباً ملموساً، لذا كان من المتوقع أن تقف المملكة العربية السعودية بالضد من تأسيس قوات الحشد الشعبي لكون ذلك سيمكن حكومة بغداد من بسط كامل سيطرتها على الأراضي العراقية، بالتالي تقوية النظام السياسي العراقي الجديد الذي سعت الرياض الى تغييره بنظام آخر يتماشى مع السياسيات الأمريكية–الخليجية في المنطقة.

المطلب الثاني: المواقف الدولية (الولايات المتحدة – روسيا):

الفرع الأول: الولايات المتحدة:

يعود تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية الى بدايات القرن العشرين، حيث كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي دعمت استقلال العراق من الدولة العثمانية أولاً ثم من بريطانيا ثانياً، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تقدم ملحوظ خلال فترة الحكم الملكي في العراق، بسبب كون الولايات المتحدة من أكثر الدول التي تصدر الأسلحة للعراق، إلا إن هذه العلاقات بدأت تتوتر بعد دعم الولايات المتحدة للصهاينة في فلسطين وتمكينهم من إعلان دولة "إسرائيل" عام ١٩٤٨، إلا أن الولايات المتحدة بقيت تنظر للعراق بإعتباره حليف لها بسبب وقوفه ضد الشيوعية وتشكيله لحلف بغداد، وقد تغيرت العلاقات العراقية–الأمريكية تدريجياً بعد ثورة (١٤/ تموز ١٩٥٨) وذلك بعدما إختار (عبد الكريم قاسم) التعاون مع الإتحاد السوفييتي بدلاً من الكتلة الغربية، ناهيك عن إنحياز الولايات المتحدة لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي بداية عقد السبعينات دخل العراق في دائرة الاهتمام الأمريكي بعدما شكل كابحاً أو معوقاً للإستيراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي إكتسبت أهمية جيوستراتيجية ذات قيمية حقيقية أبان مرحلة الحرب الباردة لكونها تعتبر أهم الحلقات الأستيراتيجية الفاعلة لإحتواء النفوذ السوفيتي في تلك المرحلة، ولكن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وقيام العراق بغزو الكويت عام(١٩٩٠) وجدت الولايات المتحدة أمامها فرصة سانحة لتدمير العراق وإزالته من قائمة الخطر الذي يهدد مصالحها في المنطقة، لذا قادت واشنطن تحالف مكون من أكثر من(٣٠) دولة لتدمير الإمكانات العسكرية العراقية وطرده من الكويت كخطوة أولى تسبق فرض عقوبات دولية صارمة عن طريق مجلس الأمن الدولي، وبعد أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر(٢٠٠١) إتهمت الولايات المتحدة نظام صدام حسين بدعم تنظيم القاعة الإرهابي وإمتلاك أسلحة دمار شامل، وعلى الرغم من إنكار النظام العراقي لهذه التهم إلا أن الولايات المتحدة قررت غزو العراق عسكرياً عام(٢٠٠٣) بدعم من المملكتين البريطانية والأسبانية.

وبعد أربع سنوات من الإحتلال وقعت الحكومة العراقية برآسة(نوري المالكي) إتفاقية أمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، سُميت بـــ (إتفاقية الإطار الإستيراتيجي- Sofa-) في أواخر تشرين الثاني(٢٠٠٧) تقرر بموجبها إنسحاب القوات الأمريكية تدريجياً من العراق على أن ينتهي وجودها داخل المدن بشكل كامل بحلول نهاية عام٢٠١١، وتعتبر هذه الإتفاقية منعطفاً مهماً في تأريخ العلاقات العراقية الأمريكية، إلا أن تنفيذ بنودها لم يرتقي إلى المســـتوى الذي يحتاجه العراق والتحديات التي يواجهها بعد ســـقوط النظام الديكتاتوري ســـنة ٢٠٠٣، فإســـتثمار هذه الاتفاقية يحتاج إلى توفير مناخ يســـتوعب المعطيات الداخلية والخارجية، ومدى تأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك تشخيص الموارد الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات على المدى القريب والبعيد، ويمكن القول أن العلاقات العراقية الامريكية مرت بعد عام(٢٠٠٣) بأربع مراحل هي[١]:

المرحلة الأولى: تمثلت في إحداث تغيير جوهري في طبيعة التعامل الثنائي بين البلدين بعد الإحتلال العسكري المباشر وإسقاط نظام صدام حسين، وانتهت بخروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ بعد التوقيع على اتفاقية الإطار الإستيراتيجي (Sofa) بين البلدين.

المرحلة الثانية: اتسمت معالمها بالتواجد العسكري والأمني المكثف مع التدخل المباشر في كثير من مجريات الحكومة السياسية، بعدها مرت العلاقة بنوع من الخمول السياسي والأمني منذ بداية ٢٠١٢ حتى دخول داعش مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤.

المرحلة الثالثة: ابتدأت بتســـنم رئيس الوزراء حيدر العبادي لحكومته الجديدة في آب ٢٠١٤ وانتهت بدخول الرئيس (دونالد ترامب) للبيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧، وقد تميزت هذه المرحلة بوجود تنسيق وتعاون بين البلدين على المستوى الأمني والسياسي.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة القائمة حالياً، والتي هي في طور الإنشـــاء، حيث تكشـــف هذه العلاقة معالم جديدة بين فترة واخرى.

وتعتبر المرحلة الثالثة(آنفة الذكر) من أصعب الفترات التي مرت على الدولة العراقية بعد عام(٢٠٠٣)، لكونها شـــهدت إحتلال تنظيم داعش الإرهابي لثلث مســـاحة العراق تقريباً، وفي الوقت الذي يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم المساعدة الفورية للحكومة العراقية بحسب ما نصت عليه المادة (٢٨) من الإتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين[٢]، إلا إنها رفضت في بادئ الأمر قبل أن تبدأ الطائرات الأمريكية

---

(١) لقمان عب الرحيم الفيلي، **العلاقات العراقية-الأمريكية بين التحديات والفرص**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الموقع الالكتروني(http://www.bayancenter.org/2017/06/3399/)، آخر دخول يوم(٢٠١٩/١٢/٢٠).

(٢) تنص الفقرة (١) من المادة الثامنة والعشرين من الإتفاقية على ما يلي: (في حال بروز أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه الجوية، أو قابلية مؤسساته الديمقراطية للبقاء، يقوم الطرفان، بناء على طلب من حكومة العراق، بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية،

ضرباتها الجوية ضد إرهابيي داعش في أيلول/ سبتمبر عام٢٠١٤[١]، أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً من بدأ القوات العراقية والحشد الشعبي عملية تطهير المدن من الإرهاب.

من جانب آخر، لم يكن الشعب العراقي ينتظر أي مساعدة من الأمريكيين بخصوص وقف تمدد تنظيم داعش على بقية المدن والمحافظات العراقية، بل كانوا على يقين أن "داعش" هو صنيعة الولايات المتحدة نفسها، تهدف من خلاله الى إشاعة القتل والدمار والتناحر المذهبي بين ابناء الطوائف والأديان، وهذا ما بينته وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في كتابها(خيارات صعبة) على أن تنظيم داعش الإرهابي صناعة أمريكية، وان هدف تأسيسه هو لتقسيم منطقة الشرق الاوسط[٢].

ومع بداية تأسيس الحشد الشعبي، تردد المسؤولين الأمريكيين من الإفصاح بشكل مباشر عن موقف محدد تجاه الحشد، ففي حين يمكن رصد بعض التصريحات والمواقف التي تعكس رفضاً أمريكياً للحشد؛ نجد في قبال ذلك مواقف وتصريحات أخرى تمتدح رجالات الحشد الشعبي وتشيد بدوره المتميز في محاربة الإرهاب، فعلى سبيل المثال يمكن رصد كم هائل من التصريحات التي تعكس التوجه المضادة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الحشد الشعبي نذكر منها إعلان الولايات المتحدة في نهاية عام (٢٠١٦) أنها لن تدعم قوات الحشد في عمليات تحرير مدينة الموصل، وما زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن Anthony Blinken " للعراق في وقت متأخر من ليل ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ – أي قبيل انطلاق عملية استعادة الموصل– إلا لتحجيم دور الحشد في العملية العسكرية المرتبقة، وفي قبال هذا الموقف السلبي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلاله الى إطالة عمليات تحرير المدن العراقية من التنظيمات الإرهابية؛ جاء تصريح القنصل الأمريكي في البصرة ليعكس موقفاً مغايراً عن سابقه، وذلك أثناء تفقد القنصل لجرحى الحشد الشعبي الراقدين في مستشفى الصدر التعليمي يوم (١٢/ آذار مارس ٢٠١٦) بأن الحكومة الأمريكية لا تضع أي "فيتو Veto" على مشاركة الحشد الشعبي بمعركة تحرير الموصل من تنظيم داعش، وأن الأمر متروك للحكومة العراقيّة، كما أن الفريق الأمريكي(ستيفان تاوزند Stephan Townsend) قائد قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب– قد أكد يوم ٢٦/ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٦ إن قوات الحشد حلفاء منضبطون بشكل ملحوظ[٣].

وفقا لما قد يتفقان عليه في ما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، والتي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي مزيج منها، لمواجهة مثل هذا الخطر.

(1) Lina Khatib، **The Islamic State's Strategy: Lasting and Expanding**، Carnegie Middle East Center، Beirut، Lebanon، June 2015، p19.

(٢) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١١٤.

(٣) أسامة الهتيمي، **الحشد الشعبي بعد داعش السيناريو المحتمل**، موقع الراصد الألكتروني، ١٧/كانون الأول ٢٠١٧، متوفر على الرابط(http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8058)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٢/٢٣).

إن هذا الموقف المزدوج للإدارة الأمريكية ليس من المنطقي أن يقال انه كان عفوياً، لاسيما وأن الحشد الشعبي ومنذ اللحظة الاولى لتأسيسه شكل تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في العراق ناهيك عن تحالفه مع ايران التي سارعت الى تجهيز فصائل الحشد بمختلف أنواع الأسلحة، وإنما وجد صانع القرار الأمريكي أن ليس من مصلحة بلاده أن تعلن عدائها للحشد الشعبي بشكل مباشر وعلني، نتيجة وقوف غالبية الرأي العام العراقي الى جانب مقاتلي الحشد، لذا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العداء الخفي للحشد الشعبي وقياداته، وهي السياسة التي ظهرت للعيان فيما بعد بشكل تدريجي، بعدما إتخذت الولايات المتحدة خطوات تصعيدية ضد الحشد الشعبي أفصحت من خلالها بشكل علني عن موقفها السلبي المعادي لجميع تشكيلات الحشد، وذلك عبر الخطوات التالية[1]:

اولاً: الإستهداف المباشر: وذلك عبر قيام الطائرات الأمريكية عدة مرات بقصف قطعات القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي في المناطق التي يحقق فيها تقدم واضح وسريع، وهذا يعكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية إدامة أمد الصراع وعدم حسم المعركة مع الجماعات الإرهابية، وقد تكرر القصف في أكثر من زمان ومنطقة، نذكر منها:

	القوات المستهدَفة	المكان(المنطقة)	التاريخ
١	قوة تابعة الى عمليات بغداد والحشد الشعبي	منطقة دويليبه غرب بغداد	٢٠١٤/١٠/١٩
٢	قطعات تابعة الى الفوج/٢ المشاة الخمسين الفرقة/١٤ وقوات من الحشد الشعبي	محيط قضاء تكريت	٢٠١٦/٠٣/١٢
٣	قطعات عسكرية عراقية متنوعة	منطقة ابو ذياب في محافظة الانبار	٢٠١٥/٠٣/١٣
٤	قطعات من القوات المسلحة	محافظة الانبار	٢٠١٥/٠٥/١٠
٥	قطعات من الجيش والحشد الشعبي	محافظة ديالى وصلاح الدين ومنطقة جرف النصر	ـــــ
٧	مقر الفرقة الأولى في الجيش العراقي وقوات تابعة للحشد الشعبي	الفلوجة/ منطقة الحراريات	٢٠١٥/٠٦/٦

(١) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص١٢٧-١٣١.

٨	مقر اللواء(٤٥) في الحشد الشعبي[١]	منطقة المزرعة في قضـــاء القائم غربي محافظة الانبار	٢٠١٩/١٢/٢٩

ملاحظة: الجدول من عمل الباحث

أضـف لما تقدم، وسـعت الولايات المتحدة قائمة إسـتهدافها المباشـر والعلني لتشـمل كبار قادة الحشـد الشعبي، حيث نفذت الطائرات الامريكية في منتصف ليل الجمعة المصادف(٣/ كانون الثاني٢٠٢٠) غارة جوية مزدوجة في محيط مطار بغداد الدولي إستهدفت نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي"أبو مهدي المهندس" وقائد فيلق القدس الايراني اللواء "قاسـم سـليماني" مما أدى الى إسـتشـهادهما على الفور، وقد ترتب على حادثة الإغتيال هذه إدانات شـعبية ورسـمية واسـعة، على المسـتويين الوطني والدولي، شـملت ايضـاً (٧٠) مدينة أمريكية[٢]، وذلك للدور الكبير الذي لعبه المهندس واللواء سـليماني في القضـاء على تنظيم داعش الإرهابي، والذي دفع الخطر ليس فقط عن العراق والمحيط الإقليمي، بل ودول العالم أيضاً.

ثانياً: الحرب النفسية: سعت الإدارة الأمريكية الى تسقيط فصائل الحشد الشعبي من خلال إتباع سياسة الحرب النفسـية، وذلك عبر ما يعرف بـــ "التعبئة الإعلامية" التي عملت عليها ماكنة الإعلام – الغربي والعربي على حدٍ سواء– وذلك لإظهار متطوعي الحشد بصورة سلبية، يصل المتلقي من خلالها الى قناعة مفادها أن تصرفات الحشد الشعبي أسوء من أفعال داعش.

وقد حاولت مختلف وسائل الإعلام المُسيّسة – لاسيما المدعومة أمريكياً– التقليل من حجم إنتصارات الحشـد ضـد تنظيم داعش، وتحجيم الصـورة الإيجابية التي خرج بها أبناء الحشـد الشـعبي، والتي أدت الى إرتفاع شـــعبيتة في المناطق الغربية "ذات الأغلبية الســـنية"[٣]، وأقلقت الولايات المتحدة خوفاً من إمكانية تحول الحشـد الشـعبي فيما بعد الى شـريك في إدارة العملية السـياسـية في العراق، وهو ما يؤدي الى تمكين الحشد بشكل أكبر من ضرب المصالح الأمريكية في العراق، لذا لجأت الإستيراتيجية الأمريكية الى سياسة

---

(١) **طائرات أميركية مسيرة تقصف مواقع للحشد الشعبي غربي الأنبار**، الموقع الرسمي لهيئة الحشد الشعبي، متوفر على الرابط:

(طـــائرات-أميركيـــة-مســـيرة-تقصـــف-مواقـــع-للحشـــد/http://al-hashed.net/2019/12/29/) آخـــر زيارة في(٢٠١٩/١٢/٣٠).

(2)Jake Johnson، **Thousands Take to Streets in More Than 70 Cities Across US to Protest Trump's "Reckless Acts of War" Against Iran**، Common Dreams، January 04، 2020،(https://www.commondreams.org/news/2020/01/04/thousands-take-streets-more-70-cities-across-us-protest-trumps-reckless-acts-war).

(٣) انظر إستطلاع الرأي الذي قام به () تحت عوان، الوضع الأني المتحسن يفتح مجال التعاون، آذار نيسان ٢٠١٧، ص١٦.

تسـقيط الحشـد الشـعبي إعلامياً وإلصـاق التُهم المزيفة عليه، كتهمة العمالة الى ايران ونهب الممتلكات الخاصة وإنتهاك حقوق الإنسان وغيرها من الأكاذيب التي تطرقنا إليها في المباحث السابقة.

إن إمتلاك الحشد الشعبي لترسانة عسكرية كبيرة الى جانب تحالفه مع ايران، جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الحشد الشعبي القوة التي تشكل الخطر الأكبر على مصالحها في العراق، بل وتهدد أمن إسرائيل أيضاً، وهذا الموقف الأمريكي عبر عنه الجنرال (ديفيد باتريوس Petraeus) عندما أدلى بشهادته أمام لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي، نقلتها صحيفة(واشنطن بوستWashington Post) بقوله أن التهديد الأول لإستقرار العراق يأتي من المليشيات الشيعية المدعومة من ايران(الحشد الشعبي) وليس من تنظيم الدولة الإسلامية[١]، وهذا يفسر عدم جدية الولايات المتحدة في محاربة تنظيم داعش العدو المباشر للقوات الأمنية العراقية والحشد والشعبي، بل كانت استيراتيجية التعامل الأمريكي مع تنظيم داعش تقوم على مبدأ الحيلولة دون تسجيل إنتصار حاسم في المعركة الدائرة بين التنظيم الإرهابي والقوات العسكرية العراقية بمختلف صنوفها، لكي يبقى العراق ينتظر من الولايات المتحدة ان تجد له مخرجاً مما هو فيه[٢]، في قبال ذلك عمدت الولايات المتحدة الى تمويل التنظيم ودعمه لوجستياً، وعمدت أيضاً الى حرمان العراق من معلومات استخباراتية هامة، ومنعته من إتخاذ قرارات حاسمة لتحرير مناطقه من سيطرة الإرهابيين كما حصل في معارك الأنبار مثلاً[٣].

ومع بدء عملية تحرير مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين من تنظيم داعش الإرهابي في آذار/ مارس٢٠١٥ أشترطت الولايات المتحدة على الحكومة العراقية عدم مشاركة قوات الحشد الشعبي في عملية تحرير المدينة مقابل تقديم الطيران الأمريكي الإسناد الجوي لقطعات الجيش العراقي، وقد أكد قائد القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط "لويد أوستن" (Lloyd Austin) في خطابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ(٢٠١٥/٣/٢٦) أن الحكومة الأمريكية أشترطت على العراق الإنسحاب الكامل لقوات الحشد الشعبي من الخطوط الأمامية لتقوم بتنفيذ غارات جوية أمريكية ضد أهداف تنظيم داعش الإرهابي[٤].

---

(١) رزاق فالح وحيد، **رؤية الإدارة الأمريكية لفصائل الحشد الشعبي في العراق**، منشور في كتاب، في مواجهة آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل، مركز العراق للدراسات، العدد ٩٥، ٢٠١٦، ص٤٨١. أنظر أيضا:
Petraeus، The Islamic State isn't our biggest problem in Iraq، The Washington Post، March، 2015،20 (https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/03/20/petraeus-the-islamic-state-isnt-our-biggest-problem-in-iraq/).

(٢) محمد سامي الجابري، المشروع الأمريكي في العراق تعقيدات الحرب على داعش ومأزق الحشد الشعبي، منشور في؛ **في مواجهة داعش آية الله العظمى والسيستاني والحشد الشعبي بعد احداث الموصل**، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٧٣.

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١١١.

(٤) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١١٢.

إن موقف الولايات المتحدة المعادي للحشد الشعبي غايته إبقاء العراق بحاجة مستمرة للدعم الأمريكي، لاسيما من الناحية العسكرية، حيث تتخوف الولايات المتحدة من أن يتحول الحشد الشعبي الى قوة حامية للعراق تنتفي بها حاجة العراقيين للقوات الأمريكية، بالتالي إيقاف أو تقليل الضغط الأمريكي على الحكومة العراقية[١]، كما إن العقيدة الجهادية التي ينطلق منها الحشد الشعبي والتي تعتبر فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية العليا عمادها الرئيس تجعل من تحالف الحشد أو تعاونه مع الولايات المتحدة أمراً مستحيلاً، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يجتمع الطرفان في خندق واحد، وهذا ما تُدرِكه الولايات المتحدة منذ اليوم الأول لتأسيس الحشد الشعبي، لذا راح المسؤولين في البيت الأبيض يعبرون عن قلقهم من كل إنتصار يحققه مقاتلي الحشد الشعبي[٢]، والمقلق أكثر هو إرتفاع شعبية أولئك المقاتلين مع كل إنتصار يحققونه على أعداء العراق، الأمر الذي دفع الإستيراتيجية الأمريكية الى إستخدام القوة العسكرية وإستهداف مقاتلي الحشد الشعبي وقادتهم بشكل مباشر، إضافة الى إستخدام سياسة الحرب النفسية والتسقيط الإعلامي الممنهج.

الفرع الثاني: روسيا الإتحادية:

ترجع العلاقات العراقية الروسية الى زمن بعيد، إلا أن تاريخ التاسع من ايلول/سبتمبر لعام ١٩٤٤ سجل البداية الرسمية في إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وبعد أكثر من عشرة سنوات؛ وتحديداً في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ انقطعت هذه العلاقات بأمر من رئيس الوزراء العراقي "نوري السعيد" بعد إنتقاد روسيا دخول العراق في "حلف بغداد" العسكري المناهض للإتحاد السوفيتي الى جانب المملكة المتحدة وايران وتركيا وباكستان، وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق وتغيير النظام الملكي الى جمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم، وإعتراف موسكو بالنظام الجديد؛ عاودت العلاقات العراقية الروسية إستئنافها في(١٩ تموز/يوليو١٩٥٨)، وتعززت أكثر بعد إنسحاب العراق من "حلف بغداد" وتبنيه خطاباً سياسياً مضاداً للغرب.

وعلى الرغم من وجود بعض المنعطفات على مستوى العلاقة بين الجنرال عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي لاسيما (١٩٦٠-١٩٦٢) إلا أن الفترة الممتدة من ١٩٥٨ وحتى عام١٩٩٠ شهدت تطور ملحوظ في علاقات العراق مع الإتحاد السوفيتي، لاسيما في المجال العسكري والإقتصادي، حيث كان العراق من أكبر مشتري المعدات الحربية السوفيتية بالشرق الأوسط، بقيمة إجمالية بلغت(30.5) مليار دولار، ناهيك عن الأسلحة الروسية التي بدء العراق بصناعتها في الداخل بعد حصوله على التراخيص المطلوبة، كصناعة مدافع (هاوتزر)، ورشاشات (الكلاشنيكوف)، وذخائر المدفعية وغيرها، **أما على المستوى الإقتصادي** فقد ساهم الإتحاد السوفيتي في تطوير الصناعة العراقية وإنشاء مايقارب(١٠٠)

---

(١) خالد إسماعيل سرحان، دور فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني في تشكيل لحشد الشعبي، منشور في، **الحشد الشعبي الرهان الاخير**، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستيراتيجية، بغداد، ٢٠١٥، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١١١.

مشـــروع اقتصـــادي في تلك الفترة، بالإضـــافة الى تطوير بعض حقول النفط العراقية، مثل حقل الرميلة الشـــمالية وحقول نهر عمر واللحيس، وإنشـــاء محطات كهروحرارية وكهرومائية، مثل محطة الناصـــرية والنجيبية ودوكان، وبقدرة إجمالية بلغت(١٤٤٠) ميغاواط، كما شـــارك الســـوفيت في بناء معمل الآلات الزراعية في الإســكندرية ومعمل الأدوية في ســامراء، إلا أن العلاقات العراقية الروســية تراجعت بعد عام ١٩٩١ بعدما تأثرت بمتغيرات دولية هامة أبرزها هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى على النظام العالمي وإنغماسـها بشـكل مباشـر بالملف العراقي، وجاء ذلك بعدما شـهدت السـاحة الدولية أحداث مهمة تمثلت في إجتياح العراق للكويت وإندلاع ما يعرف بـ "أزمة الخليج الثانية"، حيث لم يستطع السوفيت مواجهة الاهداف الســياســية للولايات المتحدة، فأدانوا إجتياح العراق للكويت وعلقوا الإمدادات العســكرية للعراق وطلبوا من الاخير الإنسحاب غير المشروط من الكويت، وقد سوّغ السوفيت تخليهم عن العراق بأسباب اخلاقية وأمنية، وأشاروا الى أنهم يقومون بحماية علاقاتهم المركزية مع الولايات المتحدة[١].

وبعد عام ١٩٩٣ تغيرت السـياسـة الروسـية نحو التقرب الإيجابي من قضـايا العراق، حيث عارضـت روسـيا سـعي الولايات المتحدة الى إصـدار قرار من مجلس الأمن يسـمح لها بضـرب العراق، وعملت على إحتواء الأزمة دبلوماسـياً، وكذا الحال في الأزمة التي نشـبت في أكتوبر/تشـرين الأول١٩٩٧ بين العراق والامم المتحدة بشـأن اللجنة الخاصـة المعنية بنزع اسـلحة الدمار الشـامل العراقية[٢]، كما أدانت روسـيا الضـــربات الجوية الأمريكية على العراق عام ١٩٩٣ التي جاءت بعد إتهام المخابرات العراقية بمحاولة إختيال الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" أثناء زيارته للكويت، وكذلك عملية ثعلب الصـــحراء (١٣-١٩ ديسـمبر١٩٩٨) التي شـنتها الولايات المتحدة وبريطانيا عقب إجلاء موظفي الامم المتحدة من أجل تدمير برنامج الاسلحة النووية والبيولوجية العراقية، كما أدان الروس الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الأمريكية البريطانية في شباط/فبراير ٢٠٠١ والتي كان هدفها زعزعة شبكة الدفاع الجوي العراقي.

إن الموقف الروسي الرافض لأي عملية عسكرية ضد العراق تكرر أيضاَ عام ٢٠٠٣، حيث عارضت الدبلوماسية الروسية التوجه الأمريكي نحو استخدام القوة العسكرية في تطبيق قرارات الامم المتحدة، وحاولت أيضـــاً منع الولايات المتحدة الامريكية من غزو العراق دون غطاء دولي وقرار الأمم المتحدة، كما ســـعت روسـيا من جراء تحالفها مع المانيا وفرنسـا من خلال مجلس الأمن الى عدم إسـتصـدار قرار جديد ضـد العراق بعد القرار(١٤٤١) الذي أتاح للجنة الأمم المتحدة للرصـــد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطات واسعة تتمثل في تفتيش أي منشأة في أي مكان وفي أي وقت داخل العراق بما فيها القصور

---

(١) مثنى علي حسين المهداوي، **أثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة**، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، بغداد، ص١-٢.

(٢) نجحت الوساطة الروسية في التوصل الى تسوية سلمية بين الطرفين سمحت للمفتشين الأمريكيين في اللجنة العودة الى العراق، مقابل تعهد روسيا بالعمل على تعديل تركيبة اللجنة التي رأت فيها حكومة صدام حسين انها تخضع للهيمنة الامريكية وتسريع رفع الحضر المفروض على العراق، انظر: مثنى علي حسين المهداوي، **المصدر السابق**، ص٤.

الرئاسية، بالمقابل حذرت موسكو نظام صدام حسين من خطورة المماطلة بعملية التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن الدولي، كون ذلك سيمكن الولايات المتحدة وحلفائها من القيام بعملية عسكرية ضد العراق، وهو ما تحقق فعلاً بعد دخول القوات الأمريكية الى بغداد في نيسان٢٠٠٣.

لقد أدى الإحتلال الأمريكي للعراق وقرار الحاكم المدني "بول بريمر" حل الجيش العراقي الى إنهيار الوضع الأمني في أغلب مناطق الدولة العراقية، الأمر الذي أدى الى تراجع المصالح الإقتصادية الروسية في العراق بشكل ملحوظ، لذا راحت روسيا تدعم جهود الحكومة العراقية في فرض القانون وتحسين الوضع الأمني، حيث تعي روسيا جيداً أن تحقيق مصالحها الإقتصادية في العراق رهناً بتحقيق الإستقرار الأمني والسياسي في هذا البلد.

وبعد إجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل في (١٣/ حزيران٢٠١٣) عبر نائب وزير الدفاع الروسي "أناتولي انطونوف" في تصريح له عقب إجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، عن موقف روسيا من التنظيم الإرهابي بقوله (أن قيام كيان إرهابي يطلق عليه الدولة الإسلامية في العراق سوريا يثير قلقاً بالغاً، إذا أن تشكيل التنظيم جاء بدعم مالي وعسكري من دول الغرب وحلفائها)[١]، وقد أعربت روسيا مرة أخرى عن إستعدادها لمساعدة الحكومة العراقية عبر توريد الأسلحة لبغداد والقيام بضربات جوية ضد التنظيم المتشدد، إلا ان إلتزام الحكومة العراقية بإتفاقية الإطار الإستيراتيجي- Sofa- الموقعة مع الولايات المتحدة حال دون تعاون العراق مع الحكومة الروسية بالشكل المطلوب، وإكتفى العراق بتوريد بعض أنواع الأسلحة من روسيا والتعاون معها في إنشاء مركز رباعي نهاية سبتمبر٢٠١٥ الى جانب سوريا وايران لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية.

وقد وجدت روسيا في قتال تنظيم داعش الإرهابي فرصة للحفاظ على صورتها كقوة فاعلة ومؤثرة في القضايا الدولية، ووسيلة لتحسين سمعتها وزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عامة، والعراق خاصة[٢]، لذا ذهبت الى التدخل بشكل مباشر في سوريا، وغير مباشر في العراق عبر دعم القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي، حيث عبر نائب وزير الخارجة الروسي "ميخائيل بوغدانوف" في(١٧ تشرين الثاني٢٠١٦) بشكل واضح عن موقف روسيا من الحشد الشعبي بقوله:(أن روسيا تدعم الحكومة العراقية في محاربة تنظيم داعش الإرهابي عبر تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية، وأن الجيش العراقي قوات الحشد الشعبي تلعب الدور الحاسم في محاربة هذا التنظيم بغض النظر عن الدعم من قبل ما يسمى بالتحالف ضد

---

(٣) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١٢٥.

(2)Alexey Malashenko، **Russia's Policy in the Middle East and the Fight Against Extremism**، Pomeas Project Report on the Middle East and Arab Spring ،Istanbul Policy Center، Istanbul، October 2014، p40-54.

الإرهاب)[1]. وهذا يعني أن روسيا لم تخلط الأوراق، وفرقت بين الإرهاب وبين من يقاتل الإرهاب والإحتلال[2]، ولعل ذلك يرجع للتنافس الروسي الأميركي ومحاولة موسكو التقرب من العراق ولعب دور دولي وأقليمي مناوئ أو على أقل تقدير موازنٍ للدور الأمريكي في المنطقة.

وفي نهاية المطاف يمكن القول، أن المتتبع للسياسة الروسية فى منطقة الشرق الأوسط يجد أن التحركات الروسية الأخيرة ما هى إلا خطوات تنفيذية لموازنة النفوذ الامريكي والحفاظ على مصالحها الإقتصادية في المنطقة، وعلى الرغم من أن روسيا لا تبحث عن مواجهات حادة مع الولايات المتحدة خاصة فى منطقة أصبحت تحت نفوذها المباشر سياسياً وعسكرياً[3]، إلا إنها تبنت سياسة مناوئة للسياسة الأمريكية لاسيما تجاه سوريا العراق، حيث وقفت الى جانب الحكومتين العراقية والسورية في قتال التنظيمات الإرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأعلنت عن موقفها الإيجابي تجاه الحشد الشعبي كجهة أمنية عراقية رسمية لها دور كبير في قتال تنظيم داعش الإرهابي ودفع الخطر عن عموم دول المنطقة.

---

(١) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١٢٦.

(٢) نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط هل تتجه روسيا الى المزيد من الإنخراط في ازمات المنطقة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٨.

(٣) نورهان الشيخ، **السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد٨٩ ، لسنة٢٠١٩، متوفر على الرابط(http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=225)، آخر دخول(٢٠٢٠/١٢/٣).

المطلب الثالث: مستقبل الحشد الشعبي:

يعتمد مستقبل الحشد الشعبي بشكل كبير على الديناميكية التي تفرضها أحداث وتطورات الساحة العراقية، وحتى هذا التاريخ يبدو أن مستقبل الحشد قد حسِمته القرارات الصادرة من السلطتين التنفيذية والتشريعية، لاسيما القرار رقم(٤٠/ لسنة ٢٠١٦) الصادر من البرلمان العراقي، والذي إعتبر الحشد الشعبي قوة ثابتة الوجود تتمتع بالشخصية المعنوية، وترتبط بشكل مباشر بمكتب رئيس الوزراء، وهي جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقية، تستمد شرعيتها من البرلمان أولاً والمؤسسة العسكرية الرسمية ثانيًا، ولكن لايزال الحديث عن مستقبل الحشد الشعبي في العراق يثير جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية والأكاديمية، وذلك للإعتقاد السائد بأن الحشد الشعبي يعمل بإستقلالية واسعة لم يجيزها قانون الهيئة الصادر من البرلمان العراقي رقم(٤0) لسنة٢٠١٦، وأن التأثير الحكومي على قرارات ونشاط هيئة الحشد الشعبي أقل مما هو عليه في الأجهزة الأمنية الأخرى كجهاز مكافحة الإرهاب مثلاً الذي يرتبط هو الآخر بالقائد العام للقوات المسلحة العراقية بنفس طريقة إرتباط الحشد الشعبي، لذا بقيت إشكالية مستقبل الحشد الشعبي مطروحة للنقاش بين من يرى إمكانية بقاء عمل الحشد الشعبي ضمن هيئة مستقلة كما هو عليه الوضع الآن، وبين من يعتقد لجوء البرلمان العراقي في المستقبل القريب الى تعديل قانون هيئة الحشد الشعبي بشكل يساعد على إنصهار هيئة الحشد داخل المنظومة الأمنية العراقية، بناءً على ما تقدم يمكن القول أن مستقبل الحشد الشعبي في العراق ينحصر بين رؤيتين هما:

الفرع الأول: إستقلالية الحشد: هو أن يبقى الحشد الشعبي مستقلاً عن الوزرات الأمنية كما هو عليه الآن، ويرتبط برئيس الوزراء بشكل مباشر، وهو الخيار الذي إتجهت إليه إرادة المشرع العراقي منذ البداية من خلال إقرار قانون هيئة الحشد الشعبي، بغية رسم سياسة أمنية متكاملة في أداءها العسكري والأمني يتمكن من خلالها صانع القرار العراقي من مجابهة تحديات الحرب اللا متماثلة التي يخوضها العراق ضد الجماعات الإرهابية.

إن بقاء الحشد الشعبي كمؤسسة أمنية تابعة للقائد العام للقوات المسلحة مطلب نادت به قيادات الحشد والحكومة العراقية على حدٍ سواء، حيث يرى المسؤولين في هيئة الحشد الشعبي ضرورة تحويل التشكيلات العسكرية للهيئة الى قوة ضاربة تضاف للتشكيلات الأمنية الاخرى، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، بعد تحديد مهامها وتوثق إرتباطها بالحكومة[١] كون ذلك يعتبر بمثابة ضمان لوحدة العراق وسلامة أمنه ونظامه السياسي.

وترغب معضم القوى السياسية في استقلال هيئة الحشد الشعبي وإرتباطها مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة، وترى في ذلك ضمان لعدم دخول الهيئة في المساومات السياسية والصراعات الحزبية التي إنعكست سلباً على أداء المؤسسة الأمنية، وكان سبباً مباشراً في إنهيار القطعات العسكرية في مدينة

---

(١) حيدر المولى، **قوة الحشد الشعبي الغايات والمآلات**، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تموز ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني (https://annabaa.org/arabic/reports/7018)، آخر دخول يوم(٢٠٢٠/١/٢٤).

الموصل وعدم صمودها أمام تنظيم داعش، لهذا توالت الأوامر الديوانية الصادرة من الحكومات العراقية المتعاقبة أثناء وبعد الحرب على داعش، لتؤكد على أهمية وجود الحشد وإعتباره جزءاً من المؤسسة العسكرية، إضافة الى ترسيخ إرتباطه بالقائد العام للقوات المسلحة، كان آخرها الأمر الديواني رقم(٢٧٣/لسنة٢٠١٩) الذي أصدرته حكومة الرئيس "عادل عبد المهدي" والذي جاء مطابقاً بشكل كبير لقانون الحشد نفسه، وللتعليمات التي أصدرتها الحكومات السابقة بهذا الصدد، وهذا ما أكده الشيخ "قيس الخزعلي" آمر اللواء(٤١) في الحشد الشعبي بقوله إن "قرار رئيس مجلس الوزراء الأخير خطوة بالإتجاه الصحيح، ليكون الحشد جزءاً مهنياً وثابتاً من القوات المسلحة ويُقشِل محاولات حله أو دمجه، إن إبعاد الحشد الشعبي عن التجاذبات السياسية وتوفير ما يحتاجه من قضايا لوجستية كفيل بضمان قوة الحشد الشعبي ليقوم بواجبه المقدس في ضمان أمن لعراق ومستقبله"[١].

إن إستقلالية الحشد الشعبي عن الوزارات الأمنية يعني الأخذ بخيار اللامركزية الأمنية التي تحقق مجموعة من الإيجابيات أهمها:

١- تعزيز قدرات المؤسسة العسكرية العراقية من خلال وجود قوات عسكرية مستقلة تملك قدرات عالية تتماشى مع كل أنواع الحروب النظامية وغير النظامية.

٢- إن إستقلال هيئة الحشد الشعبي يتيح لها الحفاظ على خصوصيتها ومكنونها الذي تشكلت بموجبها، لاسيما وأن اساس تكوين الحشد الشعبي يرجع الى العمل التطوعي.

٣- إثارة روح التنافس بين الأجهزة الأمنية العراقية لتقديم أفضل الإمكانيات المتوفرة لديها.

إن مأسسة الحشد الشعبي وتمتعه بالشخصية الإعتبارية المستقلة لا يعني خلق جهاز أمني منافس أو موازي للأجهزة لبقية أجهزة الدولة، وهذا ما أكده نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي "ابو مهدي المهندس" بقوله "إن الحشد الشعبي مكمل للمؤسسة العسكرية العراقية، وليس موازٍ لها[٢]".

أضف لما تقدم، إن تحدي الإرهاب في العراق لازال مستمراً، كون العديد من مناطقه لازالت تمثل أرضية خصبة للجماعات الإرهابية، لأسباب تتعلّق بطبيعة الأرض من ناحية، والدعم المقدم لتلك الجماعات من قبل بعض الدول الإقليمية والدولية من ناحية أخرى، لذا فإن الحفاظ على القدرات العسكرية للحشد الشعبي ضمن هيئة مستقلة يعتبر حاجة ملحة، كونها تشكِل قوات تدخل سريع وفاعل من شأنها تغيير موازين القوى لصالح القوات العسكرية العراقية، وذراع قوي تحت أمرة القائد العام للقوات المسلحة، فضلاً عن خلق قوة رادعة تُمكن العراق من مواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية والدولية.

---

(١) عبد الناصر المهداوي، **تداعيات قرار عبد المهدي في دمج الحشد على فصائل الحشد وعلى مستقبل الدولة العراقية**، مركز العراق الجديد، متوفر على الرابط:(https://www.newiraqcenter.com/archives/5274) آخر دخول(٢٠٢٠/١/٢٩).

(٢) ليث هادي سيد، مصدر سابق، ص١٨٢.

الفرع الثاني: دمج او إلغاء هيئة الحشد الشعبي: وهو أن يلجئ البرلمان العراقي الى إعادة النظر في قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (٤٠/ لسنة ٢٠١٦) بناءً على مقتضيات الوضع الداخلي العراقي اولاً، أو الخضوع لتأثيرات خارجية ثانياً، لذا قد يلجئ البرلمان العراقي الى إعادة النظر في قانون هيئة الحشد الشعبي بإتباع إسلوب التعديل أو الإلغاء، وذلك كالتالي:

اولاً: تعديل قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (٤٠/ لسنة ٢٠١٦) ليتم دمج الحشد الشعبي مع المؤسسة العسكرية، سواءاً التابعة لوزارة الدفاع او الداخلية، بطريقة مشابهة لقرار سلطة الإئتلاف المؤقتة (المنحلة) عام ٢٠٠٤ المتعلق بدمج المليشيات المسلحة في أجهزة الدولة العراقية.

إن دمج الحشد الشعبي مع وزارة الدفاع من شأنه أن يزيد فاعلية الجيش العراقي ويجعل من تشكيلات الحشد قوة فاعلة في داخلة، كونها ستضيف للجيش روح معنوية وتجربة قتال عالية التكتيك[١]، كما إن القوات العسكرية النظامية ستستفيد من خبرات عناصر الحشد الشعبي التي إكتسبوها في المعارك ضد تنظيم داعش من خلال دمج الأفراد الذين تتراوح اعمارهم بين(١٨-٣٠) في صنوف الجيش، أما الباقون الذين هم خارج السن القانوني للخدمة العسكرية فيستفاد منهم من مجالات اخرى كالتدريب او التصنيع العسكري، أو إعادتهم الى وظائفهم الأصلية إذا كانوا موظفين في إحدى مؤسسات الدولة قبل تطوعهم في صفوف الحشد، وهذه الخطوة من شأنها أن تعزز مستوى الأداء العسكري للقوات المسلحة العراقية من ناحية، والتخلص من المواقف السياسية غير المؤيدة للحشد الشعبي حال بقائه كهيئة مستقلة من ناحية أخرى[٢].

إن خيار ضم الحشد الشعبي الى وزارة الدفاع طُرِح بالفعل بعدما تبنت بعض الكتل السياسية مقترح تشكيل "الحرس الوطني" ودمج قوات الحشد الشعبي في صفوفه[٣]، إلا أن فكرة تشكيل "الحرس الوطني" إرتبطت بالنقاشات التي أجرتها الإدارة الأمريكية بشأن إعتماد مؤسسة عسكرية قائمة على أساس اللامركزية، وهو ما يتعارض مع الثقافة العسكرية العراقية أولاً، ويعمق ضعف الحكومة الإتحادية في فرض سياساتها الأمنية على بقية المناطق الدولة ثانياً[٤].

وعلى المستوى الحكومي؛ سعت حكومة الرئيس "حيدر العبادي" الى دمج قوات الحشد الشعبي مع الجيش العراقي، على الرغم من كون الأمر الديواني رقم ٩١ الذي اصدره العبادي اعترف بقوات الحشد الشعبي "ككيان مستقل" لكنه صنفها بموجب اللوائح التأديبية وصلاحيات الجيش كجزء من القوات المسلحة العراقية، وقد ألمح رئيس الوزراء السابق "حيدر العبادي" الى خيار آخر وهو "التحجيم" وذلك بضم ما بين

---

(١) مصدق عادل، **مصدر سابق**، ٣٤٠.

(٢) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص٢٠٤.

(٣) ليث هادي سيد، مصدر سابق، ص١٧٩.

(٤) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ص١٦٦.

٢٠ الى ٢٥ الف مقاتل من الحشد الشعبي الى القوات المسلحة وهو من شأنه أن يمثل تخفيض لمقاتلي الحشد بنسبة كبيرة[١].

أما وزير الدفاع "خالد العبيدي" فهو يرى أن افضل السبل – فيما يتعلق بمستقبل الحشد الشعبي– هو دمج قوات الحشد مع الجيش على مستوى الجنود وليس على مستوى القادة[٢]، لتجنب إستمرار الولاءات المنفصلة وتماسك المجموعات المرتبطة بالمليشيات[٣]، بغية إحكام السيطرة الفعلية على تحركاتها بشكل فعلي.

وفي سؤال وُجِه الى عضو مجلس النواب "علي الصجري" حول إمكانية دمج الحشد الشعبي مع وزارة الدفاع قال: "من المهم جداً أن يكون الحشد الشعبي إحدى القوى الضاربة في وزارة الدفاع وأهم تشكيلاتها، وتبقى على جهوزية وإستعداد لمواجهة أي خطر أمني يهدد العراق مستقبلاً، ووجود الحشد الشعبي خارج منظومة وزارة الدفاع يعطي صورة عند الخصوم في الخارج على المستوى الإقليمي أو الدولي أن هذه الدولة هي دولة مليشيات أو دولة حشد غير منضبط، وكل ما يدور الآن في الخارج أن الدولة العراقية عبارة عن مجموعات مسلحة تابعة الى أحزاب متعددة، والعراق بهذا الشكل يعطي فرصة للمتربصين بإيجاد ثغرة بأن النظام غير مستقر وغير ديمقراطي ويهدد الأمن والسلم الداخلي أو الإقليمي، فقطع الذريعة هي أن يكون الحشد ضمن وزارة الدفاع ويكون إحدى أهم تشكيلاتها، ويعطى كل إستحقاقاته كأقرانه من تشكيلات القوى الأمنية[٤]".

من جانب آخر، يطرح بعض المختصين إمكانية دمج قوات الحشد الشعبي في **وزارة الداخلية**، ليتسنى لهذه القوات مشاركة قوى الأمن الداخلي والشرطة الإتحادية بمهام أمنية في مختلف مناطق العراق، حيث يسود الإعتقاد بأن إندماج الحشد في صفوف وزارة الداخلية أكثر أهمية للأمن من إندماجه مع الجيش، وذلك لسببين هما[٥] :

أ- إن طبيعة المّهَمة المناطة بالجيش تقتصر على حفظ أمن الدولة من التهديدات والأخطار الخارجية، وهو ما يتعارض مع المهمة الأساسية لتشكيلات الحشد الشعبي.

---

(1) Renad Mansour and Faleh A. Jabar، **The Popular Mobilization Forces and Iraq's future**، Carnegie Middle East Center، Beirut، April 2017، p23.

(2) Renad Mansour and Faleh A. Jabar، **The Popular Mobilization Forces and Iraq's future**، Carnegie Middle East Center، Beirut، April 2017، p23.

(3) Frederic Wehrey، **Armies Militias and Re-Integration in Fractured States**، ISPI Italian Institute For International Politics Studies، Available on the link: (https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/armies-militias-and-re-integration-fractured-states-21525)، Last visit February 8، 2020.

(٤) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١٨٨-١٨٩.

(٥) حيدر سعدي عبد، **مصدر سابق**، ٢٠٥.

ب- إن طبيعة الدور الذي يمارسه الحشد الشعبي يرتبط بالأمن الوطني الداخلي للدولة، مثل مكافحة الإرهاب والجريمة، ما يجعله أقرب الى المهام الداخلية منه الى المهام القتالية الخارجية.

إن مقترح دمج الحشد الشعبي في الوزارات الأمنية يحظى بتأييد وإصرار بعض الكتل والأحزاب البرلمانية، بحجة أن الحكم الذاتي لهيئة الحشد الشعبي التي تملك قوه عسكرية كبيرة موازية يمكن أن يشكل تهديداً لأمن الدولة[١]، لذا لا مناص من دمج الهيئة وصهرها بالكامل في المؤسسة الأمنية العراقية لتتمكن الدولة من حصر السلاح واحتكار العنف، وهذا ما دعا إليه ايضاً السيد "مقتدى الصدر" زعيم التيار الصدري وقائد اللواء(٣١٣) التابع للحشد الشعبي في أكثر من مرة، كان آخرها يوم (٢٤/كانون الاول٢٠٢٠) في كلمته التي ألقاها ممثل عنه أمام التظاهرات الرافضة لوجود الإحتلال الأمريكي في العراق[٢]، إلا أن صعوبة الدمج تكمل في كيفية إقناع فصائل الحشد الشعبي بالإنخراط ضمن المؤسسة العسكرية الرسمية[٣]، بمعنى أن أي عملية دمج للحشد الشعبي في الوزارات الأمنية لا يمكن أن تكون إلا بعد إتفاقات رسمية مع الفصائل المسلحة التي تنتمي للحشد.

بالمقابل، يمكن القول أن عملية دمج الحشد في الوزارات الأمنية سيفقده ميزاته وخصوصياته التي إنطلق منها، كون الميزة الأساسية التي جعلت الحشد الشعبي بهذه النوعية الفريدة والقدرة العسكرية العالية ترجع لدوافع عقائدية روحية يمتلكها أفراد هذا التشكيل، ما يعني أن بُنية الحشد الشعبي غير مطابقة لتركيبة وزارتي الدفاع والداخلية، لذا من غير الصحيح أن يدمج جهاز كهيئة الحشد في وزارة الدفاع او الداخلية، لأنه سوف لا يعطي الثمرة التي أعطاها سابقاً لاسيما وان خطر الإرهاب في العراق لازال قائماً ، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى لا يحتاج الجيش او الشرطة العراقية الى إضافة اعداد لصفوفها كي يستقر الوضع الأمني، بل إن وجود الحشد الشعبي بنحو مستقل الى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى هو سر النجاح والاستقرار الأمني[٤].

من جانب آخر؛ يمكن أن يأخذ تعديل قانون هيئة الحشد الشعبي شكلاً آخر؛ يتمثل **بإلغاء الهيئة الإدارية للحشد فقط** والإبقاء على بنيته المستقلة وإرتباطه المباشر بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، وذلك

---

(١) منى علمي، **أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص٢٦.

(٢) النص الكامل لكلمة السيد مقتدى الصدر التي وجهها للشعب العراقي في التظاهرة المليونية للمطالبة بالسيادة العراقية بتاريخ ٢٤/١/٢٠٢٠، المكتب الخاص لسماحة السيد مقتدى الصدر، على الرابط(http://jawabna.com/index.php/permalink/11069.html)، آخر زيارة(٢٠٢٠/٢/٩).

(٣) ديلن اودريسكول وديف فان زونن، **الحشد الشعبي ومستقبل العراق نزعات وطنية وبناء الدولة**، ترجمة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٠١٧، ص٣.

(٤) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١٩٠-١٩٢.

على غرار جهاز مكافحة الإرهاب، كون ذلك سيقلل هامش إستقلال هيئة الحشد الشعبي، ويُمَكِن الحكومة العراقية من الإشراف والسيطرة الكاملة على عملها.

ثانياً: إلغاء قانون الهيئة وحل الحشد الشعبي:

بعد إنتهاء معركة تحرير الموصل تصاعدت الكثير من الأصوات الداعية الى حل هيئة الحشد الشعبي وتسريح مقاتليها، بحجة عدم وجود قانون واضح لهذه القوات يحدد مستقبلها وطبيعة العلاقة بينها وبين الدولة، كما أن وجود هذه الفصائل المتعدّدة والمختلفة فيما بينها من الناحية السياسية والعسكرية سيؤثر سلباً على الوضع العام في مرحلة ما بعد داعش.

أضف لِما تقدم، يشكِل العامل الإقتصادي في دعم وتسليح قوات الحشد الشعبي تحدياً كبيراً للعراق الذي يعاني من أوضاع إقتصادية صعبة، يضاف إليه تحدي الرواتب التقاعدية التي يتوجب على الحكومة العراقية دفعها في المستقبل حال إنضمام قوات الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية الرسمية، لذا فإن الخيار الأنسب يتمثل في حل هيئة الحشد الشعبي وتسريح مقاتليها، وعلى الرغم من كون هذا الطرح لازال موجوداً –ولو بنسبة ضئيلة –إلا أن إحتمالية تطبيقه شبه مستحيلة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- من غير المنطقي ان تتناسى الحكومة العراقية الخطر الذي دفعه مقاتلي الحشد الشعبي عن كاهل الدولة، وتقوم بتسريحهم وإنهاء دورهم الأمني في مسك الأرض بعد تحريرها، كون ذلك سيؤثر على الوضع الأمني في البلاد، لأن تحدي الإرهاب في العراق لازال قائماً، ما يعني ان حل الحشد الشعبي مغامرة أمنية خطيرة، وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء "حيدر العبادي" بقوله "إن الحشد الشعبي هو ركيزة أساسية في نظامنا، وإن سبب اعتمادنا إياه بصورة أكبر لقتال داعش يعود لكون الجيش النظامي غير مبني للقتال في حرب العصابات"(١).
٢- يملك الحشد الشعبي قاعدة شعبية كبيرة تؤمن بضرورة بقائه في مفاصل الدولة الأمنية لدعم استقرار البلاد وأمنها، ما يعني إن أي محاولة لحله ستثير السخط الشعبي ضد الحكومة، وتقوض مشروعية السلطة ومبدأ السيادة الشعبية.
٣- إن حل هيئة الحشد الشعبي وتسريح مقاتليها يعني إضافة اعداد هائلة الى صفوف العاطلين عن العمل، بالتالي تفاقم ظاهرة البطالة في العراق لمستويات خطيرة.
٤- إن حل الحشد الشعبي ليس مطلباً موحداً لجميع التيارات والأحزاب السياسية، حيث تتفق أغلبية الكتل السياسية على ضرورة بقاء قوات الحشد الشعبي ضمن المؤسسة الأمنية العراقية.

في تصريح لنائب رئيس هيئة الحشد الشعبي "أبو مهدي المهندس" حول إمكانية وجود فرصة لحل الحشد الشعبي قال "لا توجد هذه الفرصة بإعتبار أن رأي المرجعية هو بقاء الحشد الشعبي حسب فتوى

---

(١) علي فارس حميد، **الحشد الشعبي واستراتيجية الأمن الوطني**، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٥/٣/٩، متوفر على الرابط (https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/1256)، تاريخ آخر زيارة(٢٠٢٠/٢/١٢).

النصر، وكذلك تقدير الحكومة والقوى السياسية والمجتمع أنه لابد من بقاء الحشد الشعبي لحماية العراق والنتائج التي حققها الحشد الشعبي طيلة الأربع سنوات السابقة كانت نتائج رائعة بدفع داعش وحفظ وحدة العراق وتهاونه الكبير مع القوات المسلحة ورأي حل الحشد الشعبي كان رأياً أمريكياً خليجياً سعودياً بالأخص، وكان له إستجابة من بعض الأوساط السنية وإستجابة من بعض الأطراف السياسية، ولكن كلما تقرب الحشد الشعبي الى المناطق الغربية بمرور الزمن اصبح هناك تفاهم واستجابة بين تلك المناطق وسكانها والحشد الشعبي الذي تحول الى منقذ للبلد، وكما لاحظتم كانت هناك أصوات بالبداية من المناطق الغربية والسنية تدعوا بعدم دخول الحشد الشعبي ولكن بعد ذلك بدأت هناك مطالبات بدخول الحشد الشعبي وبقائه"[١].

ومع جميع هذه المدركات التي ترسخت في ذهنية صانع القرار العراقي تبقى صعوبة الإستجابة لمقترح حل هيئة الحشد الشعبي يفرض أمراً واقعاً، لذا ذهبت بعض الآراء الى إقتراح حل الحشد الشعبي مع إبقاءه كقوات احتياطية يمكن استدعائها حال تعرض البلد لأي خطر على غرار الحرس الوطني الأمريكي[٢].

وينبغي الإشارة هناالى إن البحث عن أي مقاربة إستراتيجية تتعلق بمستقبل الحشد الشعبي ينبغي أن تحافظ على وجود هذه القوات ضمن المؤسسة العسكرية الرسمية للدولة، كون ذلك سيخلق منها قوة رادعة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية التي تعاني منها الدولة العراقية بدلاً من تشتيت هذه القوات بين مقاربات سياسية غير مدروسة لا تخدم مصلحة البلد.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول أن هناك جملة عوامل سياسية وطائفية وبراغماتية لعبت دور في صياغة وتبني مواقف الأطراف الداخلية والخارجية تجاه تشكيل الحشد الشعبي العراقي، فحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ كانت إحدى العوامل الدافعة نحو تأسيس الحشد الشعبي من جهة، وإحدى أسباب معارضتة عند بعض الفرقاء السياسيين من جهة أخرى، لاسيما عند أولئك الذين يرون في الحشد الشعبي قوى او مكسب سياسي لجهة دون أخرى، متناسين بذلك البعد الوطني لتشكيل الحشد الشعبي الذي جاء كردة فعل على إحتلال الجماعات الارهابية لما يقارب ثلث مساحة الدولة العراقية ومقاربةً لأسوار العاصمة بغداد، وهو ما ينطبق تماماً على موقف بعض الجهات غير السياسية التي عارضت تشكيل الحشد الشعبي لأسباب طائفية بحته، وقد صرح بعضهم بذلك علناً كما اوردنا في ماسبق، وبين هذا وذاك تتأرجح مواقف جهات أخرى تبعاً لمصالحها الخاصة، وهو ما أطلقنا عليه بالمواقف البراغماتية التي تبني مواقفها حسب درجة الاستفادة منها او استثمارها لمكاسب معينة بعيداً عن مصلحة الوطن او المواطن، والأمر ذاته ينطبق على قرارات ومواقف القوى الإقليمية والدولية التي تتبنى قرارات في الشأن العراقي بعيداً عن مصلحة الدولية العراقية ومخترقةً لسيادتها في اغلب الأحيان، فعلى سبيل المثال عارضت أغلب القوى الإقليمية والدولية تشكيل الحشد ومشاركته في المعارك ضد تنظيم داعش رغم إصرار

(١) ليث هادي سيد، **مصدر سابق**، ص١٩٨.

(٢) مصدق عادل، **مصدر سابق**، ص٣٤٢.

الحكومة العراقية على ذلك، حيث أكدت بغداد وفي اكثر من محفل او لقاء دولي أن الحشد الشعبي جزءً من قواتها المسلحة، ويأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة، وهو تحت إدارتها وتنظيمها بموجب قرارات قانونية صادرة من السلطتين التنفيذية والتشريعية على حدٍ سواء، حيث أصدر مجلس الوزاء العراقي أكثر من ثلاث عشر قرار او أمر ديواني خاص بتنظيم الوضع القانوني لهيئة الحشد الشعبي، إستناداً الى مجموعة من النصوص الدستورية التي تسمح لمجلس الوزراء العراقي إستحداث هيئات عسكرية تخضع لسلطة الحكومة المركزية وتتبنى تنفيذ اوامرها وسياساتها، بالمقابل تبنى مجلس النواب العراقي الذي له اليد الطولى في حسم الكثير من القضايا والاشكالات عبر صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بها إقرار القوانين الخاصة بعمل هيئة الحشد الشعبي ومنتسبيها، أهمها قانون رقم (٤٠ لسنة ٢٠١٦) والذي يعتبر الأساس القانون لهئية الحشد، والضامن لديمومية عملها، ما يعني إن القانون الأخير ركيزة أساسية في تحديد مستقبل الحشد الشعبي، الذي يتأرجح بين سيناريوهين أولهما الإندماج في صفوف المؤسسة العسكرية المتمثلة بالجيش العراقي او ضمن المؤسسة الأمنية المتمثلة بالشرطة الاتحادية، وثانيهما إلغاء وجود الحشد بشكل نهائي وإحالة جميع منتسبيه الى التقاعد، وهو السيناريو الابعد او الأصعب من ناحية إمكانية التنفيذ، وذلك لأسباب عديدة ذكرت فيما سبق، وبشكل عام يمكن القول أن أي سيناريو يتعلق بمستقبل هيئة الحشد الشعبي يتطلب تعديل او إلغاء القانون المرقم (٤٠/ لسنة ٢٠١٦).

الخاتمة:

إن التنامي الملحوظ لظاهرة الفواعل غير الحكومية دولياً الى جانب تزايد تأثيرها على مستوى الدول والجماعات والأفراد عوامل ولّدت حاجة أكاديمية ملحة لدراسة وفهم هذا النوع من الفواعل وتقديم مقاربة معرفية عنها، فبعد إنتشار هذه الظاهرة في القرن العشرين تطورت دراسة العلاقات الدولية بشكل عام، فلم تعد دراستها مقتصرة على تلك الفواعل الدولتية التي كانت بمفردها تمثل الصورة النمطية الكلاسيكية للعلاقات الدولية، بل شملت ايضاً فواعل غير حكومية متعددة كالمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية وحركات التحرر الوطني والفرد...ألخ.

ونتيجة هذا الإنتشار تراجعت مركزية الدولة في إدارة العلاقات الدولية، إلا أن هذا التراجع لا يعني إضمحلال دورها بشكل نهائي بل تراجع السياسات التي تصنعها الدول بمفردها مقابل زيادة القوانين والسياسات الدولية التي تصدر بمشاركة الفواعل غير الدولتية، وبهذا عُدّت العلاقات الدولية كمحصلة للتفاعل بين الدول والمؤسسات الدولية الأخرى، وهذا ما يتفق عليه أنصار المدرسة الليبرالية التي سيطرت مفاهيمها على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والذين رأوا أن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات السياسية التي تحدث بين الفاعلين المؤثرين في العلاقات الدولية، أياً كان طبيعتهم، بالتالي فإن فواعل النظام الدولي مكوّنة من الدول والقوى غير الدولتية الأخرى على إختلافها، كالأفراد والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وهذا ما أعلنه أيمريك كروشي Emeric Cruce بقوله أن الممثل الأساس في العلاقات الدولية ليس الدول فقط بل الأفراد، وكذلك ماذهب إلية المثالي الألماني "إيمانؤيل كانت Immanuel Kant" بأعتبار "السياسة الدولية ليست قائمة بين الدول إلا ظاهرياً ويجب النظر إليها كسياسة بيو– وطنية بين أفراد الدول، وبشكل عام يمكن القول أن الليبراليون أفسحوا مكاناً لتأثير المبادرات غير الرسمية في النظام الدولي.

وعلى الرغم من أنتشار الفواعل غير الحكومية كتطور طبيعي لحركة المجتمعات البشرية وإهتمام الحركة التنظيرية بدراستها إلا أن غالبية الأدبيات الأكاديمية نظرت للفواعل غير الحكومية من زاوية الدولة، فالمدرسة الواقعية الكلاسيكية التي تبلورت بعد الحرب العالية الاولى والتي إعتمدت على مفهوم القوة، والمصلحة، وتعظيم المكاسب لفهم وتفسير ظاهرة السياسة الدولية لاتعتقد بوجود أي فاعل غير الدولة يتشرك في صنع السياسات العالمية، وهذه الفرضية المحافظة لأنصار المدرسة الواقعية ترجع لإعتقادهم أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية ما هي إلا صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة فقط، واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات الأخرى.أما الواقعية الجديدة التي يمثلها المفكر كينث والتز Kenneth Waltz من خلال كتابه الشهير"نظرية السياسات الدولية ١٩٧٩م، فقد سعت الى إيجاد دور ثانوي للفواعل غير الحكومية ضمن إطار "نظرية النظم" التي ترى أن النظام الدولي مكون من وحداث متعددة وذات تأثير متبادل، والدولة فيه المحرك الرئيس والفاعل الأول في النظام العالمي، بإعتبارها تحتكر القوة، وقادرة على تغيير هيكل النظام العالمي حسب ما تقتضيه مصالحها.

وقد دَرّج الفقه الأكاديمي في دراسة القوى والفواعل غير الحكومية نحو تقسمينها الى مجاميع وفق معايير متعددة ومختلفة بحسب طبيعة المنظور الأيديولوجي للجهات المهتمة بالدراسة، فعلى سبيل المثال إعتمدت (مارتينا فيتشر) في تصنيف القوى–عبر الوطنية على مبدأ الإنتماء للحكومة من عدمها، فأي فاعل لا يرتبط بحكومةٍ ما يُعد غير حكومي، كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام الدولي، وفاعلون على غرار المافيا وغيرها، أما بيتر ويلتس Peter Willetts فقد قسم الفواعل المتخطية للحدود القومية وفق مبدأ "الشرعية"، فالأحزاب والشركات والمنظمات فواعل غير حكومية شرعية، بينما تعتبر شبكات الإجرام ورجال العصابات غير شرعية. أما (أحمد جميل عزم) فصنف اللاعبين غير الحكوميين في العلاقات الدولية الى ثلاث أصناف هي، فواعل فوق الدول كالمنظمات أو التجمعات الدولية، وفواعل تحت الدول، كالاحزاب والشركات، وأخرى عابرة للدول تتعاون مع نظيراتها بشكل رسمي أو غير رسمي.

في قبال ذلك ذهبت بعض الأوساط الأكاديمية لتصنيف الفواعل غير الحكومية الى فواعل عنفية وأخرى غير عنفية، أي وفق مبدأ إستخدام العنف، وقد شمل الصنف الأول حركات التحرر الوطني، والجماعات والتنظيمات الإرهابية، ويشمل الصنف الثاني –غير العنفي–المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد الفاعلون دولياً.

وبالنظر الى قواعد القانون الدولي يرى أن هناك قواعد قانونية نظمت عمل الفواعل غير الحكومية، ومنحتهم بعض الإختصاصات المحددة التي سبغت عليهم الصفة الدولية، وسمحت لهم بممارسة نشاطات دولية محددة، كما أشارت بعض النصوص القانونية لأهمية التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والفاعلون غير الحكوميين في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصهم بما يحقق مقاصد الأمم المتحدة ويضفي الحلول التعاونية بين الدول وبقية الفواعل لهجر أسلوب العمل الإنفرادي للحكومات الذي لا يستطيع الدولة من خلاله حل المشاكل المعقدة، لذا حثت الأمم المتحدة الى التعاون مع بعض القوى عبر القومية شريطة مراعاة سيادة الدول وعدم التجاوز عليها أو حتى محاولة إختراقها.

أما على المستوى الداخلي فقد تعددت أيضاً الفواعل المؤثرة في صنع القرار والسياسات العامة ضمن الرقعة الجغرافية الخاصة بكل دولة، فإلى جانب الفواعل الحكومية المتمثلة بمؤسسات الدولة الرسمية؛ توجد فواعل غير حكومية متعددة الدور ومتباينة التأثير بحسب طبيعة كل دولة، ففي العراق مثلاً ونتيجةً لعدة عوامل سياسية وثقافية وأخرى لها علاقة بالبنية الإجتماعية لشعب العراق يتعدد وجود الفواعل غير الحكومية التي تعمل بأستقلالية تامة عن الدولة أو بالتعاون معها أحياناً، ويمكن تقسيم أدوارها ودرجة تأثيرها داخل المجتمع الى ثلاثة أقسام هي:

١) فواعل مستقلة عن الدولة بشكل كلي وذات تأثير نسبي وثابت في المجتمع، بغض النظر عن ضعف أو قوة الدولة، كالمؤسسة الدينية في النجف الأشرف التي تمثل سلطة روحية لعموم المسلمين الشيعة، لذا تؤثر إفتاءاتها وتوصياتها بشكل ملحوظ على المشهد العراقي، ويرجع ذلك لسببن هما: أولاً: لكون المسلمين الشيعة المعنيين بفتاوي المرجعية الدينية وتوصياتها بشكل مباشر يمثلون أغلبية عددية في العراق، وثانياً:

لتأثر الثقافة العراقية بعامل الدين بشكل عام، لذا كان لمقام "المرجعية الدينية" تأثير كبير على المشهد العراقي، فبالإضافة الى دورها الديني المتمثل في قيادة المجتمع الإسلامي وبيان الاحكام الشرعية؛ كان للمرجعية مواقف جريئة في القضايا السياسية والإجتماعية والعسكرية في بعض الأحيان، كالإفتاء بحمل السلاح ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩٢٠، وكذلك ضد احتلال تنظيم داعش للموصل عام ٢٠١٤.

٢) فواعل شبه مستقلة يرتبط نشاطها بعلاقة طردية مع نشاط وقوة الدولة، أي كلما ضعفت سلطة الحكومة القائمة إرتفع نشاط وتأثير الفواعل غير الحكومية بقدر نسبة التراجع الحكومي، كالعشائر العراقية التي تتمتع بهامش من الاستقلال في إدارة وتنظيم العلاقات فيما بينها وفرض قوانيين خاصة داخل مجتمعاتها، حيث تتراجع القوانين الحكومية بعض الأحيان أمام قوانين العشائر العرفية "السانية" التي تحسم بها الخصومات الواقعة بينهم، وقد أعترفت الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت سنة (١٩٢١) بالسواني على أنها قوانين صالحة لتنظيم المجتمعات الريفية و القبلية، وبعد إنقلاب (١٤ تموز ١٩٥٨) وقيام الجمهورية ألغت حكومة عبد الكريم قاسم جميع إمتيازات العشائر بما فيها نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الذي أصدره الاحتلال البريطاني للعراق سنة ١٩١٦ بغية تعزيز الأمن في المدن والأرياف، ثم جاء قرار مجلس قيادة الثورة (رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧) الذي حدد عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات على كل من ادعى بمطالبة عشائرية، لذا يمكن القول أن الحكومات العراقية المتعاقبة سعت نحو تقليل حجم تأثير العشائر داخل المجتمع العراقي بما يضمن سيطرة قوانيين الدولة وسموها على جميع القوانين والأعراف الاخرى، إلا إن العادلة تغيرت بعد إنهيار النظام الدكتاتوري في العراق عام (٢٠٠٣)، فنتيجة تراجع سلطة الدولة أزدهرت المظاهر العشائرية وأخذت تفرض إرادتها في القضايا الإجتماعية والدينية والسياسية، وأضحت ذا تأثير مقارب لتأثير المحاكم الرسمية داخل المجتمع.

وضمن نفس السياق يعتبر الاعلام نموذج آخر للفواعل شبه المستقلة آنفة الذكر، حيث يتباين دور وسائل الإعلام في العراق من زمان لآخر بحسب اختلاف انظمة الحكم ودرجة سيطرتها على الاعلام، ولعلنا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن الإعلام العراقي خضع لتوجيهات السلطة السياسية منذ نشأته وحتى عام (٢٠٠٣)، فلم يخرج من هامش المركزية ولم يتبنى غير الترويج للحكومة، أما بعد عام(٢٠٠٣) فقد شهدت الساحة العراقية ولادة العديد من المؤسسات الإعلامية غير الحكومية والتي عقدت الشهد الإعلامي العراقي نتيجةً لحداثة التجربة وإنطلاقها بفضاء واسع تغيب عنه القوانين التنظيمية، لذا شهد الواقع الإعلامي في العراق حالة من الفوضى غير مسبوقة، فبعد عقود من إعلام السلطة الموجه والرقابة الحكومية الكاملة التي أقصت أي منافسة اعلامية من قبل القطاع الخاص أنطلقت وسائل الاعلام بعد ٢٠٠٣ نحو اللاحدود، فلم يعد هناك عوائق أو خطوط حمراء تقف عندها، لذا كان تأثيرها سلبي أكثر من كونه إيجابي يمثل وجهاً للديمقراطية الحديثة في العراق.

٣) فواعل مستقلة إدارياً عن الدولة إلا إنها تعمل ضمن إطارها ووفقاً لسياساتها، وهذا النموذج برز حديثاً في الساحة العراقية، كتجربة الحشد الشعبي الذي تشكل في حزيران ٢٠١٤ بعد إحتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وسيطرته على مساحات شاسعة من أراضي الدولة العراقية، حيث كان هدف تشكيله يتمثل في إسناد قطعات الجيش والقوات الأمنية الأُخرى في المعارك ضد الإرهاب ومنع إنهيار الدولة العراقية، وقد تحققت الغاية المرجوة بعد ثلاث سنوات من القتال الدامي الذي قدمت فيه قوات الحشد الشعبي مع بقية القوات الأمنية العراقية إنموذجاً واضحاً في التلاحم والوحدة في مواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الاخرى، وبغية إستثمار هذه التجربة والحفاظ عليها شرع البرلمان العراقي نحو تأطير قوات الحشد الشعبي ضمن إطار الدولة والقانون، بإصداره القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦ الذي يعتبر الأساس القانوني لهيئة الحشد الشعبي، ثم تكفلت السلطة التنفيذية بإصدار القوانين الخاصة بتنظيم عمل الهيئة ومقاتليها، حتى أصبحت قوات الحشد فيما بعد قوة رسمية رديفة للجيش العراقي.

بناءاً على ما تقدم، يمكن القول أن بدايات تأسيس الحشد الشعبي كانت غير حكومية، كون عملية التشكيل جاءت بدعوة من فاعل غير حكومي متمثل بالمرجعية الدينية في النجف، وبعد ذلك باشرت الحكومة العراقية في تأطير هذه القوات بإطار يضفي عليها الصفة المؤسساتية، وذلك بإصدار القرارات والأوامر الديوانية الخاصة بالقضايا التنظيمية للحشد الشعبي، لتتتحول قوات الحشد من تشكيل تعبوي لوجستي إلى فاعل حكومي رسمي، وجزء من القوات المسلحة العراقية.

ورغم وجود بعض التيارات السياسية المعارضة للتشكيل إلا إن عملية تأسيس الحشد الشعبي شهدت مناصرة وطنية شعبية وسياسية واسعة أُسهمت في خلق رؤية موحدة وهدف مشترك يتمثل في الدفاع عن ارض العراق ومناهضة تنظيم داعش، أما ما يخص المواقف الدولية والإقليمية فد تأرجحت بين مؤيد ورافض، حيث مثلت الجمهورية الإسلامية في إيران التيار المؤيد، فيما مثلت تركيا والمملكة العربية السعودية طليعة المواقف الإقليمية المعارضة للحشد، وذلك لأسباب سياسية وطائفية خالصة دون النظر الى مصلحة العراق وحقه في الدفاع عن أرضه ومقدساته. ودولياً عارضت الولايات المتحدة المتهمة بدعم تنظيم داعش سراً تشكيل الحشد وإشراكه في قتال تنظيم داعش، بغية إضعاف الدولة العراقية وضمان بقاء قواتها العسكرية فيه لفترة أطول، بينما كانت الموقف الروسي مؤيد لوجود الحشد لأسباب ترتبط بالصراع مع الولايات المتحدة.

لقد سلطت الدراسة إهتمامهاً في هذا البحث على تجربة الحشد الشعبي كونها من أنجح التجارب في تشكيل الفواعل غير الحكومية العنفية في العراق والعالم، بعدما أثبت فاعليته في مساندة الجيش النظامي وتحرير المدن من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، ثم تحوله فيما بعد الى فاعل حكومي رسمي بعد إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لذلك.

لائحة المصادر والمراجع

❖ **أولاً: الكتب العربية:**

١) أبو قحف، عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣.

٢) الأتربي، محمد صبحي، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية**، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧.

٣) الحامد، رائد، **الحشد الشعبي خلفيات التشكيل الدور والمستقبل**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

٤) حسين، ميران، **الحشد الشعبي وفيلق القدس الايراني**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦.

٥) الحسيني، عبد الرزاق، **الثورة العراقية الكبرى**، ط٢، مطبعة العرفان، لبنان، ١٩٦٥.

٦) حمدي، صلاح الدين أحمد، **دراسات في القانون الدولي العام**، منشوراتELGA، الجزائر، ٢٠٠٢.

٧) الخفاف، حامد، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٩.

٨) الرهيمي، عبد الحليم، **تاريخ الحركة الإسلامية في العراق(١٩٠٠-١٩٢٤)**، ط١، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٩) سامي، عبد الحميد محمد، **العلاقات الدولية مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

١٠) السيد حسين، عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، ط١، دار امواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.

١١) شعيب، زينب، **الحشد الشعبي الإستراتيجية الأمريكية والحشد الشعبي في العراق**، دار الحلاج للطباعة والنشر، ٢٠١٩.

١٢) شكري، محمد عزيز، **الإرهاب الدولي**، ط١، دار العالم للملايين، بيروت، ١٩٩١.

١٣) الصدر، محمد صادق، **فقه العشائر**، منشورات هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، النجف الأشرف، ٢٠١١.

١٤) عادل، مصدق، **التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق** دراسة في التأصيل الدولي والدستوري والتشريعات الوطنية والمقارنة، الطبعة ١. بيروت. ٢٠١٧.

١٥) عبد الغني، صباح عبد الصبور، **إستخدام القوى الألكترونية في التفاعلات الدولية تنظيم القاعدة نموذجاً**، ج١، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستيراتيجية، القاهرة.

١٦) العطية، عصام، **القانون الدولي العام**، ط٥، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص١٠.

١٧) علمي، منى، **أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨.

١٨) عماد، عبد الغني محمود، **القانون الدولي الإنساني**، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٩) الغرباوي، ماجد، **الشيخ محمد حسين النائيني (منظر الحركة الدستورية)**، ط١، مؤسسة المثقف العربي، سيدني–استراليا، ٢٠١٢.

٢٠) غريفيتس مارتن، وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.

٢١) فرج، أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

٢٢) مجموعة باحثين، **الحشد الشعبي في العراق تاريخ وجهاد**، ج١، ط١، مؤسسة همم، ٢٠١٥.

٢٣) المحامي، عدنان العزاوي، **موسوعة عشائر العراق**، المجلد الأول، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٤) الناصر، غالب، الحشد الشعبي، ط١، اصدارات تجمع مؤسسات الرضوان، ٢٠١٥.

٢٥) نصير، راجي، **المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، منشورات العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨.

٢٦) النفيسي، عبد الله، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي**، مكتبة آفاق، الكويت، ٢٠١٣.

٢٧) نور الدين، محمد، **النتائج والتداعيات تركيا في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٨) هارون، فرغلي، **الإرهاب العوامي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**، دار الوافي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦،

٢٩) يونغ، وليام وآخرون، **إمتداد الصراع في سوريا تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع إنتشار العنف**، مؤسسة RAND، ٢٠١٤، ص٣٦-٤٤.

❖ **ثانياً: الكتب المترجمة:**

١) كوكبيرن، باتريك، **عودة الجهاديين**، ترجمة: حبيب، ميشلين، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

٢) بادي، برتراند، وكلود سموتس، ماري، **انقلاب العالم– سيسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: خليل، سوزان، دار العالم الثالث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٣) ويلكينسن، بول، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة: عماد تركي، لبنى، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٣.

٤) بطاطو، حنا، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة: الرزاز، عفيف، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

٥) اودريسكول، ديلن – زونن، وفان، ديف ، **الحشد الشعبي ومستقبل العراق نزعات وطنية وبناء الدولة**، ترجمة مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، أربيل، ٢٠١٧.

٦) فيتشر، مارتينا، **المجتمع الدولي ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**، ترجمة: حجازي، يوسف، ط١، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للأزمات، برلين، ٢٠٠٩.

٧) ميل، مارسيل **سيسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: نافعة، حسن، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

❖ **ثالثاً: الدراسات:**

١) الأسدي، حسن علي مكطوف، **المرجعية الدينية في مواجهة داعش، منشور في**، في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني بعد أحداث الموصل، مركز العراق للدراسات، العدد ٩٥، ٢٠١٦.

٢) إسماعيل، سيد رمضان عبد الباقي، **مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي، منشور في** مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٩، جوان، ٢٠١٧.

٣) البطاط، محمد هاشم، **السيستاني اشكالية الفتوى وميكانزم الحشد، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية.

٤) بلا مؤلف، مجلة الحجاز **العالمية** المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، **حركات التحرر في ميزان الإرهاب وحقوق الإنسان في القانون الدولي**، العدد ١٢، اغسطس ٢٠١٥.

٥) التميمي، زينب عبد الكريم، **دور المرجعية الدينية وأثره على خط المقاومة في العراق، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التفكيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية.

٦) توتونجي، عبد الإله مصطفى، **الموقف التركي من إحتلال داعش للموصل، منشور في** مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، ٢٠١٤.

٧) ثجيل، عادل عبد الحمزة، وراجح، ايلاف، **دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في خيارات العلاقات العراقية–التركية، منشور في** مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٣، بغداد، ٢٠١٦.

٨) الجابري، محمد سامي، **المشروع الأمريكي في العراق تعقيدات الحرب على داعش ومأزق الحشد الشعبي، منشور في،** في مواجهة داعش آية الله العظمى والسيستاني والحشد الشعبي بعد احداث الموصل، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٦.

٩) الجبوري، خطاب سعيد محيميد الجبوري، **العلاقات العراقية السعودية دراسة في الجغرافية السياسية ٢٠٠٣–٢٠١٠، منشور في** مجلة آداب الفراهيدي، بغداد، العدد ٢٩، آذار ٢٠١٧.

١٠) الجبوري، زياد خلف عبد الله، **الفاعل الدولي الفرد في العلاقات الدولية،** مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٣، العدد٣.

١١) حسين، أحمد قاسم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية،** مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٨، ٢٠١٦.

١٢) حسين، عدي فالح، **الحشد الشعبي ورهانات اسقاط العملية السياسية في العراق الخيار الناجح، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، مركز الهدى للدراسات الحوزوية.

١٣) دشر، ميثاق مناحي، **النظرية الواقعية دراسة في الاصول والإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة، قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر**، مجلة اهل البيت، العدد ٢٠.

١٤) دهيرب، عدنان سمير، **التحديات التي يواجهها الإعلام في ظل الدولة الهشة، دراسة تحليلية للواقع العراقي الحالي، منشور في** مجلة الباحث العلمي، العدد ٤٤–٤٥، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

١٥) رجب، إيمان، **القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنفيين من غير الدول في المراحل الإنتقالية،** مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٢، نيسان٢٠١٣.

١٦) السرحان، حسين أحمد دخيل، **أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،** مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، كربلاء، العدد ١٨، ٢٠١٥.

١٧) السرحان، خالد إسماعيل، **دور فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني في تشكيل لحشد الشعبي،** منشور في، الحشد الشعبي الرهان الاخير، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستيراتيجية، بغداد، ٢٠١٥.

١٨) السعدي، زين العابدين، العتبة العباسية المقدسة تقدم الدعم اللوجستي الى لواء انصار المرجعية، مجلة صدى الروضتين، العدد ٢٦٢، العراق، كربلاء، ٥ آيار ٢٠١٥.

١٩) سعيد، حيدر، الطريق **الى سقوط الموصل، منشور في** مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، أيلول٢٠١٤.

٢٠) سلمان، عبد الباسط، **الإعلام الرقمي في العراق، منشور في** مجلة الباحث العلمي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد ١٣، أيلول٢٠١١.

٢١) شبيب، أسعد كاظم، **الخيار الصعب قراءة في أبعاد فتوى الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش، منشور في،** في **مواجهة** داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد إحتلال الموصل، مركز بلادي للدراسات، بغداد، ٢٠١٦.

٢٢) شريف، كاظم جعفر، وعبد، سعود عويد، **المركز القانوني للحشد الشعبي في القانون الدولي الإنساني، منشور في** مجلة الكوفة، العدد ٢٧، جامعة الكوفة، ٢٠١٦.

٢٣) شهرزاد، أدمام، **الفواعل العنفية من غير الدول دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية،** مجلة سياسات عربية، عدد٨، نيسان ابريل ٢٠١٤.

٢٤) شيال، عزيز جبر، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل،** مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، بغداد، الجامعة المستنصرية، مج٥، العدد١.

٢٥) الشيخ، نورهان، **السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط هل تتجه روسيا الى المزيد من الإنخراط في ازمات المنطقة،** مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، القاهرة، ٢٠١٦.

٢٦) الصبيحي، أحمد شكر حمود، **ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في العراق دراسة في المفهوم والأسباب،** مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد ١٣.

٢٧) طالب **خلف،** آلاء، **مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص، منشور في** مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، بغداد.

٢٨) طه، جاسم **محمد، أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الإستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية،** مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٤، ٢٠١٨.

٢٩) العامري، عباس راضي، **الحشد الشعبي مقاربات تاريخية وسياسية،** مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد ٣٣، ٢٠١٥.

٣٠) عبد الفتاح، فكرت نامق، وناصر، كرار انور، **محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الامنية في العراق بعد أحداث الموصل،** منشور في مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

٣١) عبيد، منى حسين، **العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣،** منشور في، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مج٢٩، ٢٠١٨.

٣٢) عزم، احمد جميل، **عودة الدولة في السياسة الخارجية،** مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية، العدد ٣، يناير/ فبراير ٢٠١٠.

٣٣) عمر، احمد مختار وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣٤) محمد، رسول مطلق، **من الثكنة الى المجتمع دور الخدمة الإجتماعية في تأهيل أبطال الحشد الشعبي**، منشور في، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٦، أيلول ٢٠١٨.

٣٥) مشكور، سالم، **الحشد الشعبي والمشروع الوطني، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، ط٢، مركز بلادي للدراسات والابحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥.

٣٦) منصور، ريناد، وعبد الجبار، فالح، **الحشد الشعبي ومستقبل العراق**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧.

٣٧) المهداوي، مثنى علي حسين، **أثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة**، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، بغداد.

٣٨) هادي، حسين عدنان، ومحمد، انور عادل، **فكرة جيوش الظل الحشد الشعبي ماهيته عقيدته هيكليته، منشور في** الحشد الشعبي والرهان الأخير، ط٢، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستيراتيجية، ٢٠١٥.

٣٩) الهاشمي، محمد صادق، **رؤية الحشد الشعبي خط المقاومة في العراق التأسيس والاستشراق**، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، العدد ٦، ٢٠١٥.

٤٠) هاني، ادريس، **على فتوى النفير العام في العراق الدور الاستيراتيجي للمرجعية في مواجهة الارهاب، منشور في** الحشد الشعبي ودور فتوى الامام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، ط١، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، ٢٠١٦.

٤١) وحيد، رزاق فالح، **رؤية الإدارة الأمريكية لفصائل الحشد الشعبي في العراق، منشور في**، في مواجهة آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل، مركز العراق للدراسات، العدد ٩٥، ٢٠١٦.

❖ **رابعاً: الإطروحات والرسائل:**

١-سعد الله، عمر اسماعيل، **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في أعمال ميثاق منظمة الأمم المتحدة**، أطروحة دكتوراه، ١٩٨٤.

٢-سيد، ليث هادي، **مؤسسة الحشد الشعبي والنظام السياسي العراقي دراسة في جدليات الإستقلال والإندماج والحل**، رسالة ماجستر غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٩.

٣- شافعة، عباس، **الظاهرة الإرهابية بين القانون الدولي والمنظور الديني**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٠، ص٩١.

٤- صالح، دانا علي، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة (دراسة في تأثيرات ثورة الاتصالات)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١١.

٥- عبد، حيدر سعدي، **دور التعاون بين القوات المسلحة العراقية واحشد الشعبي في نجاح العمليات العسكرية ضد الارهاب**، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كلية الأركان.

٦- علي، لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية**، اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٢.

٧- الكلابي، يوسف بعير علوان، **هيئة الحشد الشعبي التنظيم القانوني وحقوق الانسان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٨.

٨- كمال، سعداوي، **المركز القانوني للفرد أمام القضاء الجنائي الدولي**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، ٢٠١٦.

٩- مليكة، مغيلي، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدول**، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٤.

١٠- نادية، عتماني، وسوهيلة، عقال، **المنظمات الدولية غير الحكومية دورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر،٢٠١٣.

❖ **خامساً: الوثائق:**

- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

❖ **سادساً: التقارير:**

١) تقرير اللجنة البرلمانية الكلفة بالتحقيق في أسباب سقوط الموصل، صادر من مجلس النواب العراقي، لجنة الامن والدفاع، متوفر على السفير العربي، ٨ حزيران ٢٠١٨(https://drive.google.com/file/d/1_lK8X0NfgKb34nSTrHt1rw_lAYsIq2e9/view)، آخر زيارة(١/٨/٢٠٢٠).

٢) تقرير منظمة **Human Rights Watch** لعام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٧، https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268122، آخر زيارة (٢٠٢٠/٨/١).

٣) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧، حالة حقرق الانسان في العالم، https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1048002017ARABIC.PDF، آخر دخول(٢٠٢٠/٨/١).

٤) دومان، بيلكاي، **الحشد الشعبي العامل الجديد القابل للنقاش في العراق بعد داعش**، مركز الشرق الاوسط للدراسات الإستراتيجية، تقرير مؤسسة اورسام رقم ١٩٨، أيار ٢٠١٥، ص١٢.

❖ **سابعاً: الصحف والجرائد:**

١) جريدة الزمان العدد ٢٨٢٧.

٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٥٢-٤٣٨٣.

٣) صحيفة المراقب العراقي، العدد ١١٩٣.

❖ **ثامناً: المواقع الألكترونية:**

١) **أردوغان استفتاء انفصال كردستان العراق خيانة**، الموقع الألكتروني لقناة BBC عربي، (https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41398434)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/١٥).

٢) أستبيان ميداني: **هل تعتقد أنَّ مُشارَكة الحشد الشعبيِّ في معارك التحرير جسَّدت المعاني الحقيقيّة للوحدة، وأجهضت مُخطَطات التقسيم**، مركز الوطن لإستبيان الرأي العام(APOP)، بغداد، http://alwatancenter.net/post/13) آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٠/٢٢).

٣) آل كزار، مهند، **تشكيل لواء علي الأكبر والبطولات التي سطرها ضد كيان داعش التكفيري**، وكالة أنباء براثا، ٤-١-٢٠١٥، (http://burathanews.com/arabic/reports/256357)، تاريخ آخر زيارة (٨-٣-٢٠٢٠).

٤) **ترسانة العراق الحربية في معركة الموصل**، موقع وَن نيوز، (http://oneiraqnews.com/?aa=news&id22=800)، تاريخ آخر زيارة:(٢٠١٩/٥/٤).

٥) جوني، حسن، **حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي**، موقع "معركة"، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، (http://www.alma3raka.net/spip.php?article141)، آخر زيارة(٢٨-٧-٢٠١٩).

٦) الحشـــد الشـــعبي في العراق، موقع الجزيرة، بتـاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩، متوفر على الرابط (www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/29/الحشـد-الشـعبي-في-العراق)، تاريخ آخر زيارة(٢٠٢٠/٤/١).

٧) الحشـــد الشـــعبي: **الحشـــد العشـــائري جزء اســـاســـي منـا**، وكالـة كل العراق الإخباريـة، (http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=25372)، آخـر زيارة(٢٠١٩/٨/٢٩).

٨) حميد، علي فارس، **الحشد الشعبي واستراتيجية الأمن الوطني**، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٥/٣/٩، متوفر على الرابط (https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/1256)، تاريخ آخر زيارة(٢٠٢٠/٢/١٢).

٩) الحيدري، زياد، **الخزعلي يكشف عن عدد قتلى الحشد الشعبي في الحرب مع داعش**، موقع روواو، ٢٠١٧/١٢/١٤: (https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/141220174) آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٠/٢٣).

١٠) الخزرجي، حمد جاســم محمد، **العلاقات العراقية – الســعودية بعد عام ٢٠٠٣ ... اوجه الخلاف والـتـعـاون**، مـركـز الـدراســات الإســتـيـراتـيـجـيـة، جـامـعـة كـربـلاء، مـتـوفـر عـلـى الـرابــط(http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/04/)، آخــر زيارة(٢٠١٩/١٠/٣١).

١١) **خطبة النصـر من كربلاء المقدسـة**، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السـيسـتـانـي، (https://www.sistani.org/arabic/statement/25875/)، آخر زيـارة يوم(٢٠١٩/١٠/٢٢)،

١٢) دارُ الإفتاء العراقيّة، **فتوى المرجعيّة الدينيّة العُليا في الدفاع الكفائي وحّدت العراقيّين وجعلتهم جنباً الـى جنـب مـرخصـيـن الـدمـاء لـرفـعـة الـعـراق**، شـبـكـة الـكـفـيـل الـعـالـمـيـة،(https://alkafeel.net/news/index?id=6722)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/٨/٢٩).

١٣) دايش، جاســم محمد، **قراءة في تاريخ العلاقات العراقية التركية**، الموقع الرئيســي لمؤســســة الحوار الـمـتـمـدن، الـعـدد ٥٩٢٣، تـمـوز ٢٠١٨، مـتـوفـر عـلـى الـرابـط (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=604269&r=0)، آخــر زيــارة (٢٠١٩/١١/١٥).

١٤) دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يتلو بيان مجلس الوزراء بشأن الأحداث الأخيرة، **المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء**، متوفر على رابط اليوتيوب، (https://bit.ly/2SlHAt7) تاريخ آخر زيارة(٥-٩-٢٠٢٠).

١٥) ستوني، عرفات كرم، **قانون العشائر في العراق من أدلجة الدولة إلى عشرنة الدولة**، موقع كولان،(http://www.gulan-media.com/arabic/articles.php?id=600&eid=27) آخر زيارة(٦-٣-٢٠٢٠).

١٦) سلمان، فراقد داوود، **طموحات تركيا في العراق**، شبكة النبأ المركزية، ٢٢/كانون الثاني ٢٠١٨، متوفر على الرابط:(https://annabaa.org/arabic/studies/13966)،آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١١/١٣).

١٧) السماوي، اياد، **اخرجوا القوات التركية من الموصل قبل فوات الأوان**، صحيفة المراقب العراقي، (https://www.almuraqeb-aliraqi.org/2016/09/19/58980/)، تاريخ آخر زيارة (٦-٣-٢٠٢٠).

١٨) الشيخ، نورهان، **السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ٨٩، لسنة ٢٠١٩، متوفر على الرابط(http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=225)، آخر زيارة(٢٠٢٠/١٢/٣).

١٩) **العبادي عن استفتاء كردستان: المفاوضات ممكنة دائماً**، موقع الحرة، (١٦/ سبتمبر ٢٠١٧)، (https://web.archive.org/web/20181213041939/https://www.alhurra.com/a/ir-aq-kurds-/392330.html)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/١٥).

٢٠) **العبادي يرد على منظمة تقرير منظمة العفو الدولية**، مقالة منشورة على موقع سومر نيوز، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٠، (http://sumer.news/ar/news/14206/)، تاريخ آخر زيارة(٢٥-٣-٢٠٢٠).

٢١) عبد العاطي، محمد، **العلاقات العراقية الايرانية بين عهدين**، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط(https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8f6b56d9-61b2-426e-84f1-ee0c8d62ec4f)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/١٧).

٢٢) عزام، إسماعيل، **الحشد الشعبي قوات نالت حقوقها أم أداة ايرانية تُفيد العبادي**، موقع DW، (https://www.dw.com/ar/الحشد-الشعبي-قوات-نالت-حقوقها-أم-أداة-ايرانية-تُفيد-العبادي/a-42910074) آخر زيارة(٢٠١٩/١٠/٢٢).

٢٣) في تصريح لمسعود بارزاني المادة ١٤٠ انجزت وانتهت بعد زيارة البشمركة الى كركوك السومرية نيوز، ٢٠١٤/٦/٢٧(راجع ضروري عنوان المقال)

٢٤) الفيلي، لقمان عبد الرحيم، **العلاقات العراقية-الأمريكية بين التحديات والفرص**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (http://www.bayancenter.org/2017/06/3399/)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٢/٢٠).

٢٥) قرارات الجمعية العامة على، **الموقع الرسمي للأمم المتحدة**، (https://www.un.org/ar/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html)، تاريخ آخر زيارة(٢٨-٢-٢٠٢٠).

٢٦) **كتل شيعية تقاطع جلسة البرلمان الطارئة**، جريدة الوطن الكويتية، ٦ كانون الثاني ٢٠١٣، على الرابط:(http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=245801)، تاريخ آخر زيارة(١٠-٣-٢٠٢٠).

٢٧) **لواء ١٣ لولا مواكب الدعم اللوجستي لما استمر الحشد الشعبي في انتصاراته**، وكالة نون الخبرية، (http://non14.net/92206) تاريخ آخر زيارة:(٢٦/٨/٢٠١٩).

٢٨) **ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٤/ شعبان ١٤٣٥هـ) الموافق(١٣/٦/٢٠١٤)**، موقع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني:(https://www.sistani.org/arabic/archive/24918/)، تاريخ آخر زيارة يوم (٧-٣-٢٠٢٠).

٢٩) المختار، عثمان، **قائمة ارهابيي القاعدة وداعش بالعراق السعوديون يتصدرون ولا قطريين**، موقع العربي الجديد، ١٥يونيو/حزيران ٢٠١٥، متوفر على الرابط(https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/6/14/) آخر زيارة(٢٥/١١/٢٠١٩).

٣٠) **معصوم: فتوى السيد السيستاني حفظت وحدة العراق وأجهضت مخططات الأعداء**، وكالة شفقنا العراق، (https://iraq.shafaqna.com/AR/40110) تاريخ آخر زيارة(٢٨/٨/٢٠١٩).

٣١) المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، **تصريح رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي خلال لقائه وزير الخارجية الامريكي**، (https://www.youtube.com/watch?v=PMIfEanUCDE) تاريخ آخر زيارة (٢٦/ آب/٢٠١٩).

٣٢) المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، **كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي بمناسبة النصر الكبير**، (https://www.youtube.com/watch?v=7Oc8xtscnxc)، تاريخ آخر زيارة (١٣/٥/٢٠١٩).

٣٣) مكتبة داغ همرشولد، وثائق الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والإجتماعي، على الرابط(https://research.un.org/ar/docs/ecosoc/resolutions) تاريخ آخر زيارة(٢٨-٢-٢٠٢٠).

٣٤) الملاح، أحمد، **هكذا دفعت التنازلات التاريخية العراقية البصرة للاختناق**، موقع نون بوست، (https://www.noonpost.com/content/24798)، آخر زيارة(١٦/١١/٢٠١٩).

٣٥) المهداوي، عبد الناصر، **تداعيات قرار عبد المهدي في دمج الحشد على فصائل الحشد وعلى مستقبل الدولة العراقية**، مركز العراق الجديد، متوفر على الرابط:(https://www.newiraqcenter.com/archives/5274) آخر زيارة(٢٩/١/٢٠٢٠).

٣٦) موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية العراق: (http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=3284)، تاريخ آخر زيارة (٩/١١/٢٠١٨).

٣٧) **موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء**، قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم(١) في(١/٩/ ٢٠١٣) الفقره(١) متوفر على الرابط: (http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=2661)، تاريخ آخر زيارة(١٠-٣-٢٠٢٠).

٣٨) الموقع الرسمي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، (http://www.pmo.iq/press/2013/23022013_1.htm)، تاريخ آخر زيارة(٧/١٠/٢٠١٨)

٣٩) الموقع الرسمي لرئيس الوزراء نوري المالكي، **الكلمة الاسبوعية لدولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي**:(http://www.pmo.iq/press/2013/12/251220131s.htm)، تاريخ آخر زيارة (٩/١١/٢٠١٨).

٤٠) الموقع الرسمي للمرجع الديني الأعلى السيد على السيستاني، **الكتب الفتوائية الفقه للمغتربين**:(https://www.sistani.org/arabic/book/17/952/) تاريخ آخر زيارة(٢٠-٩-٢٠١٩).

٤١) **الموقع الرسمي لمديرية اعلام الحشد الشعبي**، (طائرات-أميركية-مسيرة-تقصف-مواقع-للحشد/ http://al-hashed.net/2019/12/29/) آخر زيارة في(٣٠/١٢/٢٠١٩).

٤٢) الموقع الرسمي لمنظمة أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**:(https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/)، آخر زيارة(٢٧-٢-٢٠٢٠).

٤٣) موقع المكتب الخاص للسيد مقتدى الصدر، **النص الكامل لكلمة السيد مقتدى الصدر التي وجهها للشعب العراقي في التظاهرة المليونية للمطالبة بالسيادة العراقية بتاريخ**

٢٠٢٠/١/٢٤:(http://jawabna.com/index.php/permalink/11069.html)، آخر زيارة (٢٠٢٠/٢/٩).

٤٤) موقع سكاي برس، **النجباء تؤكد تواجد المستشارين الايرانيين بما فيهم سليماني في العراق،** (٦/ تشرين ثاني ٢٠١٦)، متوفر على الرابط(http://www.skypressiq.net/2016/11/06/%D8%A7%) آخر زيارة(٢٠١٩/١١/٢٠).

٤٥) **موقع مكتب المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني،** خطبة النصر من كربلاء المقدسة، (https://www.sistani.org/arabic/statement/25875/) تاريخ آخر زيارة (٢٠١٩/٨/٢٨)

٤٦) **موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني،** نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد، موفر على الرابط(https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/) آخر زيارة(٢٠١٩/٨/٢٩).

٤٧) المولى، حيدر، **قوة الحشد الشعبي الغايات والمآلات،** موقع شبكة النبأ المعلوماتية، تموز ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني (https://annabaa.org/arabic/reports/7018)، آخر زيارة يوم(٢٠٢٠/١/٢٤).

٤٨) ناجي، علاء، **الدور الإجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي،** شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط (**https://annabaa.org/arabic/studies/11034**): تاريخ آخر زيارة ١٢-١٢-٢٠١٩

٤٩) نص ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٢/ رمضان /١٤٣٥ هـ)، **موقع سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني**(https://www.sistani.org/arabic/archive/24925/)، آخر زيارة(٢٠١٩/١١/٢).

٥٠) نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد، **موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني،** (https://www.sistani.org/arabic/archive/25034/)، تاريخ آخر زيارة في (٧-٣-٢٠٢٠).

٥١) الهاشمي، محمد صادق، **سنة العراق بين ٢٠١٢ – ٢٠١٧ متغيرات مهمة وتوجه نحو الدولة وليس الانفصال،** موقع المدار للسياسة، بغداد، آخر زيارة(٢٠١٩/١٠/٢٣)، متوفر على الرابط(https://almedar.com/?p=3613).

٥٢) الهتيمي، اسامة، **الحشد الشعبي بعد داعش السيناريو المحتمل،** موقع الراصد الألكتروني، (http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8058)، آخر زيارة يوم(٢٠١٩/١٢/٢٣).

٥٣) الوائلي، صفاء، **الحشد الشعبي الجيش الوطني الرديف**، وكالة كربلاء الخير، متوفر على الرابط(http://fk-news.com/39898-الحشد+الشعبي...+الجيش+الوطني+الرديف) آخر زيارة (٢٠١٩/٩/١).

المصادر والمراجع الأجنبية

❖ Books:

1- Bianchi ،Andrea، **Non-state actors and International law، Graduate Institute of International and Development Studies**، Geneva، Ashgate Publishing Limited، 2009.

2- Charles W. Kegley، Jr and Eugene R. Wittkopf، **World Politics Trend and Transformation**، 6th،New Tork، St. Martins press، 1997.

3- Dunne, Tim، C.Schmidt, Brian ، And Baylis, John ، **The Globalization of World Politics،An International Relations** ،3rd edition Oxford University، London،2005.

4- Evans, Graham، and Newnham, Jeffrey ،**the Dictionary of World Politics Reference Guide to Concepts Ideas and Institutions**، New York، Harvester Wheatsheaf، 1990.

5- Folarin، Sheriff, **Introduction to International Relations**، Covenant University، Department of Political Science and International Relations، Ota، Nigeria.

6- Green، Fergus، **Fragmentation in tow Dimensions the ICJ`S Flawed Approach to non-state actors and International Legal Personality**، Volume 9، 2008.

7- Guzzini, Stefano ،**Realism in International Relations and International Political Economy**، Routledge، New York، 2002.

8- Haddad, Fanar, **Report Arab Politics Beyond The Uprisings Understanding Iraq's Hashd alshabe** State and Power in Post 2014 Iraq، March 2018.

9- Hirst, Paul، **Globalization and Nation-State، School of Politics and Sociology**، London، Birk bech College،University of London،2002.

10- Johnson, Kenneth .F ،**Causal factors in Latin American political instability In: Harry Kebschull politics in transitional societies**، Meredith Corporation، U.S. A، 1973.

11- Keman, Hans ، **Government and Politics Structure of Government**، Volume 1، Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS) ،Free University Amsterdam، Amsterdam، the Netherlands.

12- Khatib, Lina, **The Islamic State's Strategy: Lasting and Expanding**, Carnegie Middle East Center, Beirut, Lebanon, June 2015.

13- Knights, Michael ، And Malik, Hamdi ، **The al-Abbas Combat Division Model Reducing Iranian Influence in Iraq's Security Forces**، The Washington Institute Improving the Quality of U.S Meddle East Policy ، August 22، 2017، Available on the link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-al-abbas-combat-division-model

14- Anna-Karin, Lindblom، **Non-Governmental Organisations in International Law**، Cambridge University press، UK، 2005.

15- Lister،Charles, **Jihadi Rivalry The Islamic State Challenges al-Qaida**، Brookings Doha Center ،Qater، Number 16، January 2016.

16- **Malashenko**, Alexey, **Russia's Policy in the Middle East and the Fight Against Extremism**, Pomeas Project Report on the Middle East and Arab Spring, Istanbul Policy Center, Istanbul, October 2014.

17- Mansour, Renad ,**The Sunni Predicament In Iraq**، Carnegie Middle East Center، March 2016.

18- Mansour, Renad and A. Jabar, Faleh, **The Popular Mobilization Forces and Iraq's future**, Carnegie Middle East Center, Beirut, April 2017.

19- Mcglinchey, Stephen ،**Rosie Walters، Christian Scheinpflug، International Relations theory**, E-International Relations (October 29, 2017).

20- Neal, Patrick ،**Liberalism and Neutrality**، **Polity**، **Vol**، **17**، **Sum 1985**.

21- Osibanjo, A. O ،Oyewunmi A. E. and Salau، O. P، **Globalization and Multinational Corporations The Nigerian Business Environment in Perspective**، Journal of Business and Management، Volume 16، Issue 11، Nov 2014.

22- PAUL R. VIOTTI ،MARK V. KAUPPI ،**International relations theory** ،Fifth Edition، Pearson Education.

23- Reuter, Pual، **Institutions Internationals**،**translated by J.M Chapman** ،London ، Allen ، Unwin ، 1958.

24- Rosenau, James ،**the United Nations in a Turbulent World**، Colorado، Lynner Publishers، 1992.

25- Rosenau, James، **Turbulence in World Politics**، **A theory of change and continuity**، New Jersey ،Princeton University، Press، 1990.

26- Rudolf, Inna ، **From Battlefield to Ballot Box: Contextualising the Rise and Evolution of Iraq's Popular Mobilisation Units**، **the International Center for the Study of Radicalisation and Political violence "ICSR"**، King's College, London، 2017.

27- Utnes, Peter، **Non-state Actors in World Politics**، A case study on how transnational advocacy networks seek to influence the Arms Trade Treaty، Master Degree Programme in Peace and Conflict Transformation،University i Tromso، Norway، 2010.

28- Willetts, Peter، **transnational actors and international organizations in global politics**، 24 August 2000.

29- Williams، Phil، **Violent non - state Actors And National and international security**،Zurich، Switzerland، International relations and security network، ISN، 2008، pp7-8.

30- Yesiltas ،Murat، And Kardas، Tuncay، **Non-State Armed Actors in the Middle East Geopolitics، Ideology، and Strategy**، Palgrave Macmillan، Springer Nature. Palgrave Macmillan, 2018.

❖ Websites:

1- **Ruinous Aftermath Militias Abuses Following Iraq's Recapture of Tikrit,** September 20, 2015, Available on the link: (https://www.hrw.org/report/2015/09/20/ruinous-aftermath/militias-abuses-following-iraqs-recapture-tikrit).

2- **Oxford Living Dictionaries** ،https://en.oxforddictionaries.com/definition/ngo

3- **Petraeus, The Islamic State isn't our biggest problem in Iraq,** The Washington Post, March 20, 2015,(https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/03/20/petraeus-the-islamic-state-isnt-our-biggest-problem-in-iraq).

4- Petraeus, **The Islamic State isn't our biggest problem in Iraq, The Washington Post, March 20,** 2015,(https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/03/20/petraeus-the-islamic-state-isnt-our-biggest-problem-in-iraq).

5- Wehrey, Frederic, **Armies Militias and Re-Integration in Fractured States,** ISPI Italian Institute For International Politics Studies, Available on the link:

(https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/armies-militias-and-re-integration-fractured-states-21525)، Last visit February 8، 2020.

6- Greenberg Quinlan Rosner Research، **"Lack of Responsiveness Impacts Mood:** August-September 2015 Survey Findings،" n.d.، https://www.ndi.org/files/August 2015 Survey_NDI Website.pdf.

7- Michael Knights ،And Hamdi Malik، **The al-Abbas Combat Division Model Reducing Iranian Influence in Iraq's Security Forces**، The Washington

Institute Improving the Quality of U.S Meddle East Policy ، August 22، 2017، Available on the link:

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-al-abbas-combat-division-model

8- **Iraq Turning a blind eye the arming of the popular mobilization units, Amnesty International, 5 January 2017, Index number: MDE 14/5386/2017,**(https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/5386/2017/en/), Date of the last visit (1/4/2020).

9- Johnson, Jake, **Thousands Take to Streets in More Than 70 Cities Across US to Protest Trump's "Reckless Acts of War" Against Iran,** Common Dreams, January 04, 2020,(https://www.commondreams.org/news/2020/01/04/thousands-take-streets-more-70-cities-across-us-protest-trumps-reckless-acts-war).

10- **United Nations Digital Library,** (https://digitallibrary.un.org/record/214368?ln=en), Date of Last visit (28-2-2020).

11- UK Essays، **State and Non-state Actors in International Politics، Mon 11 Sep 2017،(https://www.ukessays.com/essays/politics/nonstate-actors-international-politics-1781.php#_ftn1)**Date of last visit(٢٠١٨/١١/٢١).

12- **Munyar**, Vahap **Turkey has 11 regional bases in northern Iraq: PM Yıldırım**, Hurriyet Daily News, Ankara,4-6-2018,(http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-has-11-regional-bases-in-northern-iraq-pm-yildirim-132762).

13- **DCAF** & Geneva Call، **"Armed Non-State Actors Current Trends & Future Challenges ،"(DCAF، DCAF Horizon 2015، 2011)**، Working Paper no5 ، **http**://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors- Current-Trends-Future-Challenges.

الفهرس الأبجدي

ا

ابو مهدي المهندس١٠٠، ١٠١، ١٣٠، ١٤١، ١٤٨

الإحتلال١٨، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٨، ٧٢، ٨٢، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤، ١٥٠

الأمم المتحدة٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٩، ١٤٤، ١٦٠، ١٦٢

الانبار ..... ٧٨، ١٠٦، ١٤٠

التظاهرات وساحات الإعتصام ....٦٣، ٦٤، ٦٧

التظاهرات وساحات الإعتصام ..٦٠، ٦٢، ١٥٠

الحشد الشعبي١، ٤، ١، ٢، ٣، ١٦، ١٩، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦

الحكومة العراقية٥٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١

الدبلوماسية١٣، ٤٤، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٤

الدولة١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥،٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥

الديمقراطية..... ١٥

الساحة الدولية١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ١٤، ٢٠، ٢٤، ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤٢، ٤٦، ١٤٤

الساحة العراقية٣، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٧، ٥٩، ٦٦، ٨٦، ١٠٨، ١١٨، ١٢٥، ١٣٢، ١٤٦

السعودية٢٣، ٦٩، ٧٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٦

السعوديين ..... ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥

السيادة٣، ٥، ٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ١١١، ١٣٠، ١٥٢
الشركات المتعددة الجنسية.. ١٦، ٢٩، ٣٩، ٤٠
الشركات متعددة الجنسيات .....٢٨، ٢٩
العتبات المقدسة:
العتبة الحسينية .....٧٨، ٧٩، ١٠٥
العتبة العباسية.....٤٩، ٧٩، ١٥٦
العتبة العلوية..... ٧٨
العراق١، ٤، ١، ٢، ١٠، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦
العشائر العراقية٤٨، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٧٢، ٨١، ٨٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٣١، ١٥٥، ١٦٤
العلاقات الدولية١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧
الفساد الإداري.....٦١، ٦٦
الفواعل غير الحكومية١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٥، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٩، ٨٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٦
القانون الدولي١، ٣، ٧، ٨، ١١، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٨٧، ١١٦، ١١٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧٦
القرن العشرين١، ٣، ٤، ٨، ١٠، ١٤، ١٨، ٢١، ٢٢، ٣١، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٣
القرن الواحد والعشرين .....٢٣، ٢٨
الليبرالية.....٨، ٩، ١٦١
المخابرات الامريكية ٣١
المرجعية الدينية٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٧
السيد الخوئي ٥٢
السيد السيستاني٤٩، ٥٢، ٦٠، ٧٣، ٧٤، ٨١، ٨٢، ٩٩، ١١١، ١٥٤، ١٦٥
السيد علي السيستاني٤٩، ٥٢، ٥٣، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ١٦٥
السيد محمد سعيد الحكيم..... ٩٩
الشيخ بشير النجفي ٩٩
الشيخ محمد إسحاق الفياض..... ٩٩

فتح الله الأصفهاني ٥١
محمد تقي الشيرازي..... ٥١
محمد كاظم اليزدي ٥٠
المقاومة١٨، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٥٠، ٥٢، ٧٦، ٧٨، ٩٩، ١٢٩، ١٥٧، ١٥٩
المليشيات١٩، ٧٥، ١٠١، ١٢٦، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٩
مليشيا..... ٨٨، ١١٧
المنظمات غير الحكومية١، ١٥، ١٦، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٨
النظام الدولي٣، ٦، ٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٣، ٣١، ٤٦، ١٥٥
الولايات المتحدة٩، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣٢، ٤٢، ٧٢، ٨٦، ١١٠، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٦، ١٧٦
الامريكي٣١، ١٠١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٥
امريكا.....١٨، ٢١، ٣٢
ايران٢٤، ٥٢، ٦٦، ٦٩، ١١٠، ١١١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٧٦

ب

بغداد٢، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٧، ٨٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١١، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٥

ت

تركيا٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٢، ١١٠، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٦
الأتراك .....٧٠، ٧١، ١٢٦
المخابرات التركية ٧٠
تنظيم القاعدة٣، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٦١، ٦٨، ٩٠، ١٣٣، ١٥٥
تنظيم داعش١، ٢، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٦

ح

حركات التحرر الوطني١، ٣، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٣٢، ٣٧، ١٦٢
حزب البعث..... ٥٢، ٦٤، ٦٥، ١٠٥، ١٢٢
حقوق الإنسان١٥، ٢١، ٢٧، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٤١
حلف شمال الأطلسي.....٢٧

ر

روسيا١٣٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٨، ١٧٦

رئيس الوزراء٦١، ٦٣، ٦٤، ٨١، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٦٣، ١٦٦

س

سيادة الدول١٦، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ١٦١

ص

صندوق النقد الدولي..... ٢٧

م

مكافحة الإرهاب١٩، ٢٠، ٦٣، ٩٤، ٩٥، ١١١، ١٣٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٦٠

ن

نينوى١، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣

و

وزير الدفاع .... ٦٧، ١٠٤، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٩

الفهرس

المقدمة:..... ١
الفصل الأول :الفاعلون غير الحكوميين..... ٥
المبحث الأول: نشأت وتطور الفاعلون غير الحكوميين:.....٦
المطلب الأول: مفهوم ونشأت الفاعلون غير الحكوميين:.....٦
الفرع الأول: التعريف بالفاعلون غير الحكوميين:.....٦
الفرع الثاني: الفاعلون غير الحكوميين من وجهة نظر مدارس العلاقات الدولية:.....٩
المطلب الثاني: انواع الفاعلون غير الحكوميين وتصنيفاتهم:..... ١٢
الفرع الأول: الفواعل العنفية Violent actors :..... ١٤
أولاً-حركات التحرر الوطني:..... ١٥
ثانياً-الجماعات الإرهابية:..... ١٧
الفرع الثاني: الفواعل غير العنفية Non-violent actors :..... ٢٢
أولاً-المنظمات غير الحكومية NGOs:..... ٢٢

ثانياً: الشركات المتعددة الجنسياتMultinational Companies :..... ٢٥
ثالثاً: الأفرادIndividuals :..... ٢٧
المطلب الثالث: الفاعلون غير الحكوميين والقانون الدولي:..... ٢٨
الفرع الأول: ماهية القانون الدولي، ونظرته للفاعلون غير الحكوميين:..... ٢٩
أولاً: حركات التحرر والمقاومة في القانون الدولي:..... ٣٠
ثانياً: المنظمات غير الحكومية والقانون الدولي:..... ٣٣
ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسيات والقانون الدولي:..... ٣٥
رابعاً: الفرد والقانون الدولي:..... ٣٦
الفرع الثاني: تأثير الفاعلون غير الحكوميين على سيادة الدول:..... ٣٧
المبحث الثاني: الحشد الشعبي والحرب على داعش: ٤٢
المطلب الأول: الفاعلون غير الحكوميين في العراق: ٤٢
الفرع الأول: المرجعية الدينية:..... ٤٢
الفرع الثاني: الإعلام:..... ٤٧
أولاً: الإعلام المستقل أو الموضوعي ٤٧
ثانياً: إلاعلام الموّجه "التابع":..... ٤٧
الفرع الثالث: العشائر العراقية: ٥٠
المطلب الثاني: أسباب، ظروف نشأة الحشد الشعبي:..... ٥٣
الفرع الأول: أسباب داخلية مباشرة:..... ٥٣
أولاً: الفساد المالي الإداري: ٥٣
ثانياً: التظاهرات وساحات الإعتصام:..... ٥٥
ثالثاً: الصراعات السياسية:..... ٥٨
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية:..... ٦٠
أولاً: تداعيات الأزمة في سوريا:..... ٦١
ثانياً: الدور التركي في سقوط الموصل:..... ٦٣
المطلب الثالث: تأسيس الحشد الشعبي ودوره في المعركة ضد داعش: ٦٦
الفرع الأول: الفصائل والتشكيلات: ٧٠
اولاً: منظمة بدر "الجناح العسكري":..... ٧٠
ثانياً: سرايا السلام: ٧٠
ثالثاً: عصائب أهل الحق: ٧٠
الفرع الثاني: فصائل العتبات المقدسة:..... ٧٢
اولاً: فرقة الإمام علي القتالية:..... ٧٢

ثانياً: لواء علي الأكبر: ٧٢
ثالثاً: فرقة العباس القالية: ٧٢
رابعاً: لواء أنصار المرجعية: ٧٣
الفصل الثاني:المواقف الداخلية والخارجية من الحشد الشعبي ٧٨
المبحث الأول: الحشد الشعبي والمشهد السياسي العراقي: ٧٨
المطلب الأول: الوضع القانوني للحشد الشعبي: ٧٨
الفرع الأول: الطبيعة الدستورية لهيئة الحشد الشعبي: ٧٩
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لهيئة الحشد الشعبي: ٨١
أولاً: القرارات والأوامر الديوانية الصادرة من الحكومة: ٨٢
ثانياً: القوانين الصادرة مجلس النواب: ٨٩
المطلب الثاني: مواقف الأحزاب والمجموعات المؤيدة للحشد الشعبي: ٩١
الفرع الأول: مواقف القوى الشيعية: ٩١
أولاً: موقف رجال الدين: ٩١
ثانياً: موقف القوى السياسية الشيعية: ٩٢
ثالثاً: موقف القوى الإجتماعية: ٩٤
الفرع الثاني: موقف الأحزاب والقوى السنية المؤيدة للحشد الشعبي: ٩٦
أولاً: موقف رجال الدين: ٩٦
ثانياً: موقف القوى السياسية: ٩٦
ثالثاً: موقف القوى الإجتماعية: ٩٧
المطلب الثالث: المواقف المعارضة للحشد الشعبي (أسبابها–دوافعها): ١٠٠
الفرع الأول: موقف القوى السنية المعارض للحشد الشعبي: ١٠٠
أولاً: وطنية الحشد الشعبي: ١٠٢
ثانياً: إنتهاكات الحشد الشعبي: ١٠٥
الفرع الثاني: موقف القوى الكردية من الحشد الشعبي: ١١٠
المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الحشد الشعبي: ١١٣
المطلب الاول: المواقف الإقليمية (تركيا– ايران – السعودية): ١١٤
الفرع الأول: الموقف التركي: ١١٤
الفرع الثاني: الموقف الايراني: ١١٩
الفرع الثالث: الموقف السعودي: ١٢٣
المطلب الثاني: المواقف الدولية (الولايات المتحدة – روسيا): ١٢٩
الفرع الأول: الولايات المتحدة: ١٢٩

اولاً: الإستهداف المباشر:..... ١٣٢
ثانياً: الحرب النفسية:..... ١٣٣
الفرع الثاني: روسيا الإتحادية:..... ١٣٥
المطلب الثالث: مستقبل الحشد الشعبي:..... ١٣٩
الفرع الأول: إستقلالية الحشد:..... ١٣٩
الفرع الثاني: دمج او إلغاء هيئة الحشد الشعبي: ١٤١
اولاً: تعديل قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (٤٠/ لسنة ٢٠١٦)..... ١٤١
ثانياً: إلغاء قانون الهيئة وحل الحشد الشعبي:..... ١٤٤
الخاتمة:..... **١٤٧**
لائحة المصادر والمراجع..... **١٥١**
الفهرس الأبجدي..... **١٦٩**
الفهرس **١٧٣**